اقتصاد

د. عادل عامر

دور الدولة

في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر

دار روح منشورة للنشر الإلكتروني

نوع العمل: اقتصاد

اسم العمل: دور الدولة فى تحقيق التوزان الاقتصادى

اسم المؤلف: عادل عامر

الناشر: حروف منثورة للنشر الإليكترونى

الطبعة: الأولى ستمبر 2016

تصميم الغلاف: مروان محمد

تفضلوا بزيارة موقعنا حروف منثورة للنشر الإليكترونى من خلال الضغط على الرابط التالى:

http://herufmansoura2011.wix.com/ebook

كما يمكنكم متابعتنا من خلال صفحتنا الرسمية على الفيس بوك من خلال الضغط على الرابط التالى:

http://facebook.com/herufmansoura

كما يمكنكم مراسلاتنا بأعمالكم و مقترحاتكم على الإيميل التالى:

Herufmansoura2011@gmail.com

دار حروف منثورة هي دار نشر إلكترونية لخدمات النشر الالكتروني ولا تتحمل أي مسئولية تجاه المحتوى الذي يتحمل مسئوليته الكاتب وحده فقط وله حق استغلاله كيفما يشاء

دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر

الدكتور عادل عامر

الفهرس

المقدمة 13
الفصل الأول 16
التوازن الاقتصادي 16
مقدمة الفصل 16
المنظور التاريخي..... 18
التوازن في المنشأة..... 23
التوازن في الاقتصاد الدولي 26
التوازن والنشاط الاقتصادي 28
1- مفهوم التوازن الاقتصادي 32
2- أشكال التوازن..... 36
2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي..... 36
2-2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد 37
2-3- التوازن الساكن والتوازن الحركي 38
2-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل 39
3- التوازن في الفكر الاقتصادي 41
3-1-التوازن في الفكر التقليدي..... 41
3-1-1-التوازن الداخلي..... 42
3-1-2- التوازن الخارجي 43
3-2- التوازن في الفكر الكنزي 45
3-2-1-التوازن الداخلي..... 48
3-2-2- التوازن الخارجي 50
33- - التوازن عند جيمس ميد J.MEAD 53
3-1-توازن الادخار والاستثمار..... 54
الفصل الثانى..... 57

نظريات التوازن الاقتصادي..... 57
نظرية آدم سميث..... 57
نظرية شومبيتر 62
النظرية الكينزية..... 64
نظرية روستو 65
نظرية لبنشتين 67
نظرية نيلسون..... 68
نظرية الدفعة القوية 68
نظرية النمو المتوازن..... 69
الفصل الثالث..... 72
التنظيم الاقتصادي 72
الفصل الرابع..... 79
عيوب النظام الرأسمالي 79
المراجع :- 87
الفصل الخامس..... 88
دور الدولة في التوازن الاقتصادي 88
التـــــوازن..... 88
1- مفهوم التوازن الاقتصادي 90
2- أشكال التوازن..... 94
2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي..... 94
2-2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد 95
2-3- التوازن الساكن والتوازن الحركي 96
2-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل 97
3- التوازن في الفكر الاقتصادي 98
3-1-التوازن في الفكر التقليدي..... 99
3-1-1-التوازن الداخلي..... 100

3-1-2- التوازن الخارجي 101
2- التوازن في الفكر الكنزي..... 103
3-2-1-التوازن الداخلي..... 105
3-2-2- التوازن الخارجي 107
- - التوازن عند جيمس ميد J.MEAD 110
6- أثر تغيّر المستوى العام للأسعار..... 125
6-1-أثر سعر الفائدة على المنحنى LM 125
6-2- أثر النقد الحقيقي على منحنىIS..... 126
1-1- نشأة الموازنة..... 128
1-2 تعريف الموازنة العامة..... 129
1-2-2: الموازنة العامة إجازة..... 132
1-2-3- الموازنة كأداة توجيه 133
1-3- طبيعة الموازنة العامة للدولة..... 134
1-3-1- الطبيعة القانونية..... 135
1-3-2- الطبيعة المالية للموازنة العامة 136
1-4- دور الموازنة العامة في مالية الدولة..... 137
1-4-1- النظام المالي..... 137
1-4-2-علاقة النظام المالي بالنظام الاقتصادي 140
1-4-3- دور الموازنة العامة في مالية الدولة 141
1-4-3-2- دور الموازنة في المالية العامة الحديثة: 143
-5أهمية الموازنة العامة 144
1-5-1- الأهمية السياسية للموازنة العامة..... 144
1-5-2- الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة 145
1-5-3- الأهمية الاجتماعية للموازنة..... 147
1-5-4- الأهمية المحاسبية للموازنة 148
1-6- المبادئ الأساسية للموازنة..... 149

1-6-1- مبدأ السنوية 149
1-6-2- مبدأ وحدة الموازنة..... 152
3- التمويل بالعجز والتوازن الاقتصادي..... 153
3-1- عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية 153
3-1-1- المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي 153
3-1-2- الفكر الكنزي والعجز المالي 154
3-2- تمويل العجز..... 156
3-2-1- القروض العامة* 159
3-2-2- الإصدار النقدي..... 159
4-1- تطوّر مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة..... 162
4-2- توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام..... 164
الفصل السادس..... 168
أهمية نظرية التوازن الإقتصادي 168
4- أهمية التوازن في التخطيط الإقتصادي*..... 174
الفصل السابع..... 179
أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي
..... 179
مقدمة الفصل 179
المبحث الأول: النفقات العامة 181
1- مفهوم النفقات العامة..... 181
1-1- النفقة العامة مبلغ نقدي..... 182
1-2- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها..... 183
1-2-1- المعيار القانوني..... 185
الفصل الثامن 200
دور الدولة الاجتماعى في الاقتصاد 200
1/ النظام الجبائى الإسلامي : 203

عملية الخصخصة في الاقتصاد 217
الفصل التاسع..... 259
دور الدولة في التنمية الاقتصادية 259
الفصل العاشر..... 285
السياسات الاقتصادية للحكومة المصرية..... 285
الفصل الحادى عشر..... 293
الحرية الاقتصادية 293
تعريفها..... 293
أسس مذهب الحرية الاقتصادية..... 294
فلسفة الحرية الاقتصادية..... 294
المنظور التاريخي..... 295
انتقادات مذهب الحرية الاقتصادية..... 297
الليبرالية الجديدة..... 301
الفصل الثانى عشر 305
إصلاح القطاع المالي..... 305
تطوير سياسة الإفصاح وتداول المعلومات فى مصر..... 305
تطور الاقتصاد المصري..... 307
مرحلة الإصلاح 312
1- الخصخصة..... 313
2-الإصلاحات التشريعية 315
أ- الضرائب على الدخل:..... 315
ب – تطوير التعريفة الجمركية:..... 317
3- الإصلاح المصرفي:..... 318
4- الدين الخارجي:..... 319
5- التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات: 319

6- الصندوق الاجتماعي للتنمية وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: 320
أسباب أزمة النظام الاقتصادي..... 328
البورصة وأولويات التعامل بها ! 338
دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي 346
أولا: المنهج المنظومى وأهميته: 348
ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية: 352
1- السياسات الاقتصادية:..... 352
2- السياسة المالية:..... 354
3- السياسة النقدية والائتمانية: 355
خلاصه: 374
المراجع والهوامش: 376
الفصل الرابع عشر 379
التحليل الاقتصادي 379
(آ) الجانب الأول: 417
1- من هي الدولة؟ 417
2- من هو المعني الأول؟ 418
(ب) الجانب الثاني:..... 420
2- (دور الدولة الاقتصادي..... 420
سيطرة رأس المال على الحكم وأثرها على الشفافية والاقتصاد 422
1- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والثغرات التي ينفذ الفساد منها..... 444
2- قانون الضرائب:..... 450

3- تخفيض الجمارك..القرار الناقص: 452
5- تفاقم الفساد في الخصخصة بعد ازدواج السيطرة على السلطة والثروة: 456
6- الاتجاه لإعدام مديونيات المتعثرين.. إهدار إضافي للمال العام 462
7 - مطالب رجال الأعمال بتخفيض سعر الصرف وسعر الفائدة: 463
8- مشروع الصكوك كارثة جديدة لنهب ما تبقى من القطاع العام 465
دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي..... 481
أولا: المنهج المنظومى وأهميته:..... 483
ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:..... 487
1- السياسات الاقتصادية:..... 487
2- السياسة المالية:..... 488
3- السياسة النقدية والائتمانية: 490
خلاصه:..... 509
المراجع والهوامش: 510
الفصل السادس عشر 513
التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص..... 513
أولاً:- الفكر الاقتصادي ودور الدولة في عملية التنمية 515
ثانياً:- مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية 519
ثالثاً:- مرحلة الاقتصاد الموجه والدولة المتدخلة 524
رابعاً:- مرحلة الدولة المنتجة والمخططة..... 527
خامساً:- الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية..... 530
1-مرحلة الدور الموسع للقطاع العام..... 532

2-التحول نحو تبني سياسات الخصخصة 536
الهوامش والمراجع..... 551
الفصل السابع عشر 555
العولمة وصراع الحضارات –..... 555
الهوامش 574
الفصل الثامن عشر..... 577
الخدمات العامة للدولة 577
العدل أساس الاقتصاد 588
دور الدولة في الاقتصاد الاسلامى..... 598
أولا : التدخل غير المباشر للدولة : 600
1/ النظام الجبائى الإسلامي : 601
2/نفقات الدولة الإسلامية :..... 602
ثانيا : التدخل المباشر للدولة :..... 603
مجالات تدخل الدولة : 605
خـاتمة..... 608
. أهم مراجع البحث 611

المقدمة

التوازن الاقتصادي Economic Balance في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظاهرات الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادةً أو نقصاناً تأثر غيرها تلقائياً أو عمداً تأثراً بعلاقة السببية أو تأثيراً فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها.

والتوازن في اقتصاد ما، هو الوضع الذي يتيح فيه تناسب المكونات الإجمالية تحقيق التصحيح الملائم للتدفقات، وثباتاً في الأسعار تشغيلاً للآلية الاقتصادية. إنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتفاعل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلها معاً، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة، ويمكن أن يؤدي عدم استمرار أحد هذه الشروط أو نقصها أو زيادتها، مع ثبات غيرها، إلى خلل من خلال العلاقات أو التأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، وقد يطول أجل هذا الخلل أو يقصر إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل فيعود التوازن

الاقتصادي إلى سيرته الأولى. من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق لتعبير «التوازن». فالتوازن «نسبي»، أي إنه يُعرَّف بالاستناد إلى وضع سابق وظرف دولي معين. وهو «إجمالي» لأن المقصود بالتوازن توازن الاقتصاد بصفته كلاً متضمناً مستوى من الملاءمة بين مجموع القطاعات، لاسيما الاجتماعية منها. ولهذه الأسباب فهو تعبير «معقد» لأنه يرتبط بتحقيق كثير من التوازنات الرئيسة التي تسهم في الحفاظ على التوازن الكلي. ويُشار عادة إلى أن التوازن ليس بالمساواة أو بالمعادلة الرياضية لمكون أو لعدد من المكونات الإجمالية. فمثل هذه المساواة أو المعادلة لا يمكن لها أن تتحقق إطلاقاً في جهاز حي كالاقتصاد. فالتوازن يمكن أن يعد انسجاماً بين القيم والقوى الاقتصادية (أو انعدام عدم التناسب بينها) كأن يقوم الكيان الاقتصادي - الاجتماعي بأكمله بالعمل على تلبية الحاجات المعقولة لأعضائه وأن يكون مستعداً لمواجهة الأزمات.

وما من شك أن التوازن هو أحد المفهومات الأكثر عرضة للجدل في العلم الاقتصادي، وهذا يعود إلى كون كل وضع اقتصادي متوازناً ببعض المعايير وغير متوازن بمعايير

أخـرى. فـالأمر يتوقـف علـى الزاويـة المنتقـاة مـن المحلـل الاقتصادي. فتوازن الاستخدام غير الكامل لدى جون مينـارد كينـز John Maynard Keynes مـثلاً يتنـاول وضـعاً تتحقق فيه مساواة بين العرض والطلب للسلع النهائية مع الاستمرار في وجود فائض في العرض في سوق العمل (البطالـة)، كذلك فإن حالـة التضخم مع التوازن هي الحالـة التي ينعكس فيها تعادل العرض والطلب الإجمالي ليس بثبات الأسعار بل بارتفاعها (الضغوط التضخمية التي تظهر في بعض القطاعات تتجاوز الضغوط الانكماشية في القطاعات الأخرى).

الفصل الأول
التوازن الاقتصادي

مقدمة الفصل

لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر، كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالإضافة الكم. إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. مما سبق يتضح أنّ نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج

وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الوجه، تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له.

تعريف التوازن الاقتصادي

ويمكن تعريف التوازن في الاقتصاد من خلال ثلاثة معانٍ:

- التوازن بوصفه حالة موازنة قوى. وهو المفهوم التقليدي وفي الغالب هو المفهوم (السكوني) للتوازن (المساواة بين العرض والطلب في سوق ما، المساواة بين الاستثمار والادخار وغير ذلك).

- التوازن بوصفه حالة استراحة لنظام أو لجزء من نظام خاضع تبعاً لذلك لوضع استقرار. فمن هذه الزاوية إن كل عدم توازن في سوق ما -أي كل وضع يتحقق فيه فائض في عرض أو طلب بصورة مستمرة- هو وضع توازن إذا ما استمر في الزمن.

- التوازن بوصفه حالة تتحقق فيها التوقعات كاملة. إن التوازن، في هذه الحالة، هو الوضع الذي تتحقق فيه، بصورة تامة، التوقعات التي تتناول المتغيرات الاقتصادية الأساسية. هذا التوجه نجده في الأصل في النظرية النقدية لدى ليندهال Lindahl، وفي تحليل النمو المتوازن لدى هارود Harrod.

المنظور التاريخي

يُعد آدم سميث Adam Smith ت(1776) أوَّل من بحث في التوازن الاقتصادي إذ كان الهدف من كتابه «ثروة الأمم» تحليل التوازن الاقتصادي العام. وكان يغلب على النظرية الاقتصادية التقليدية إيمان بالتوازن التلقائي الساكن القائم على آلية أتوماتيكية لتحركات الأسعار والأجور بمرونة تامة. وقد جاءت فكرة التوازن الساكن إلى الفكر الاقتصادي منذ قرنين من الزمن لتطبع، منذ ذلك الحين، مختلف المفهومات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية. ويمكن إرجاع ذلك إلى ما كان يغلب على النظريات الاقتصادية التقليدية من طابع «السكون والاستقرار» ومن «التلقائية والحتمية» ومن «تجربة الظواهر الاقتصادية وعزلها بعضها عن بعض في محاولة

الكشف عن العوامل والفرضيات التي تعمل على التوازن الساكن». ولكن سرعان ما أثبتت أحداث التجربة التاريخية بُعد هذا التطور النظري عن الواقع الفعلي. فقد تعرضت اقتصاديات الدول الصناعية، منذ نهاية القرن الثامن عشر، إلى تقلبات واختلال في التوازن أصر اتباع المدرسة التقليدية بادىء الأمر على النظر إليه على أنه اختلال آني مؤقت. ولكن النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الاختلال من جهة، وردود الفعل المثارة على الحرية الاقتصادية من جهة ثانية دفعت بعض الاقتصاديين التقليديين المحدثين إلى استقراء الأحداث وبناء نظرية علمية للتوازن العام. فقد توصلت المدرسة الهامشية (مدرسة لوزان) مع ليون والراس Léon Walras ت(1834-1910) وتلميذه فلفريدو باريتو[ر] Vilfredo Pareto ت(1848-1923) إلى صياغة نموذج رياضي للتوازن العام يقوم على التوفيق بين مفهومين: مفهوم العلاقات المتبادلة لمختلف الظاهرات في نظام اقتصادي معين، ومفهوم التوازن العام لهذا النظام. وقد انطلقا من المبدأ القائل «بأن القيم الاقتصادية تتحدد بصورة متبادلة لأن هناك تبعية متبادلة عامة بين أسواق

المنتجات وأسواق الخدمات المنتجة». وقد أقام هذان الاقتصاديان بالاستناد إلى ظاهرة التبعية المتبادلة هذه فكرة التوازن الساكن، إذ «تكافىء بعض القوى بصورة آلية التجاوزات وتحاول إعادة الوضع السابق». ويظهر «والراس» مثل هذا التوازن بوساطة مخطط اقتصادي مهد باستعماله لاستعمال جداول التبادل بين القطاعات المستخدمة من كثير من الدول اليوم.

ويفترض هذا المخطط المقدم من «والرس» و«باريتو» التطبيق الكامل لقواعد المنافسة التامة. يضاف إلى أنهما لا يأخذان العامل النقدي بالحسبان لأن النقد في نظر هذين الاقتصاديين ومن سبقهما من المدرسة التقليدية هو قطاع ثانوي يستحسن استبعاده عن التحليل النظري. وبعد أن غلبت نظرية التوازن العام في التحليل الاقتصادي طوال عشرات السنين، بدأت تتعرض منذ المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى انتقادات حادة انصبت بوجه خاص على مخالفة النظرية للواقع الفعلي، ثم لم يعد من خلاف حول هذا الموضوع في تلك المرحلة بعد أن أجمع معظم الباحثين على ضرورة إحلال فكرة التوازن الحركي المتجدد محل فكرة

التوازن الساكن المستقر. ولم تقتصر الطعون الناقدة على تناول مفهوم التوازن ذاته بوصفه مفهوماً نظرياً مخالفاً للواقع الفعلي فحسب بل امتدت الانتقادات إلى المنطق الداخلي الذي تقوم عليه النظرية. وكان من النتائج الإيجابية لهذه الانتقادات إسراع أتباع نظرية التوازن إلى بناء نظرية التوازن العام الديناميكي بإدخال متحول «الزمن» في معادلات التوازن. جدد جون مينارد كينز John Maynard Keynes ت(1883-1946) نظرية التوازن بأن وضع في صلب تفكيره العمالة الكاملة التي لم تستأثر باهتمام «والراس» و«باريتو» اللذين كانا يعتقدان أن للأجر دور المنظم في سوق العمل (فعندما تزداد القوى العاملة يتيح انخفاض الأجور الاسمي الحفاظ على العمالة الكاملة). ومن جهة أخرى فقد خص التحليل الكينزي الزمن بالأهمية وعدّه أحد العناصر المجهولة من الاقتصاديين التقليديين الجدد، وفي رأي كينز أن أصحاب المشروعات يقومون بالاستثمار استناداً إلى توقعاتهم لحجم الطلب في المستقبل فهو يدرس تصرف الوحدات الاقتصادية طوال تلك المدة، وليس في وقت محدد، كما تكمن أهمية هذه الطريقة في إيجاد الحالات التي

يظهر فيها تأثير هذا العامل في السياسات الاقتصادية. إن كينز برفضه فكرة «التوازن التلقائي» يقبل بإقامة توازن نهائي، إذ تطرأ تعديلات جذرية على العلاقات بين الادخار والاستثمار. وبرفضه فكرة «الادخار المسبق الضروري لانطلاق الاستثمار» يؤكد بالفعل وجود التوازن اللاحق للاستثمار والادخار.

ولم يعد يتوقف التوازن في هذا المنظار على تصحيح الأسعار إنما على تبدلات الدخل. فإن جميع التوازنات ممكنة (السَّيِّء منها والجيد) في نظر كينز والتوازن المنشود هو ذلك الذي يؤدي إلى العمالة الكاملة التي يمكن التوصل إليها بوساطة مستوى مرتفع للاستثمار الذي يتحدد بموجبه الناتج القومي والادخار. ثم ألحق بمفهوم التوازن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إضافات ملموسة لقيت استحساناً في السياسات الاقتصادية لدول أوربة الغربية، فقد ضمن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تحقيق حجم كاف من الاستثمار. وأضاف الذين استكملوا أعمال كينز ولاسيما الاقتصادي بول ساموبلسون Paul A.Samuelson إلى التوازن الاقتصادي الإجمالي إسهاماً، هو أكثر من إضافة شكلية، عن

طريق تحديد أدق لمفهوم الاستثمار، وعن طريق التمسك بتعرف توزيع الدخل القومي بصورة أفضل. وينبغي ملاحظة أن هذين المفهومين (التقليدي الجديد والكينزي) للتوازن يضمان بذاتهما توازنات فرعية (بين العرض والطلب في السوق، وبين الدخل والاستهلاك العائلي، عدا توازن الموازنة والتوازن الدولي وغيرها). ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن عالم اليوم يشهد تزايداً مطرداً في توجيه أصابع الاتهام إلى التوازن بصفته معياراً وإلى استمراره «أداة تحليل» في خدمة السياسات الاقتصادية.

التوازن في المنشأة

التوازن في المنشأة هو ظفرها بأكبر قدر ممكن من الأرباح أو تكبدها أدنى مستوى ممكن من الخسائر. وتحقق المنشأة الحد الأقصى من الربح في مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدّية مع الإيراد الحدي (انظر التحليل الاقتصادي). وفي ظل المنافسة التامة يتساوى الإيراد الوسطي والحدي مع السعر. ومن ثمَّ تحدد المنشأة حجم إنتاجها عند النقطة التي تتساوى فيها تماماً التكلفة الحدّية لآخر وحدة منتجة مع السعر. فإذا ما تجاوز الإنتاج هذا

المستوى نجمت خسائر كما أن إنتاجاً بمستوى أدنى يؤدي إلى نقص في الربح. وعندما تحقق منشأة ما أرباحاً في النقطة التي تتساوى فيها التكلفة الحدّية مع الإيراد الحدي فإن هذا يؤدي إلى تحفيز منشآت أخرى على الدخول في السوق، وتكون النتيجة زيادة العرض في فرع الإنتاج المعني ومن ثمَّ انخفاض السعر. وعلى العكس في حال الخسارة، فإن بعض المنشآت تترك فرع الإنتاج تدريجياً مما يؤدي إلى تقلص عرض السلع المنتجة وارتفاع السعر.

التوازن في أسواق عوامل الإنتاج يتحقق استقرار أسعار عوامل الإنتاج، ومن ثمَّ التوازن في أسواقها، عندما تجعل الزيادة في أسعار عوامل الإنتاج الناجمة عن انخفاض الإنتاجية الحدّية استعمال عوامل إنتاج إضافية غير منتج لأي ربح.

التوازن في الاقتصاد الوطني يُطلق تعبير «الدخل القومي» على دخل مجموع الأفراد والجماعات التي تسهم في النشاط الاقتصادي. فإذا ما تم استهلاك الدخل كاملاً في اقتصاد ما يمكن عندئذٍ القول بأن الاستهلاك يساوي الدخل القومي. ولأن هناك أفراداً يقومون بالادخار، في أي اقتصاد كان، فإن

الدخل القومي يساوي مجموع الاستهلاك والادخار. استناداً إلى ما تقدم يتبين أن الاستهلاك هو أحد الأجزاء المكونة للدخل القومي، وهو يزداد بازدياد الدخل، وبتعبير آخر هو تابع من الدرجة الأولى للدخل القومي. ومن جهة أخرى تُعرّف النزعة الهامشية للادخار بأنها نسبة تزايد الادخار إلى نسبة تزايد الدخل. ويظهر الادخار في الاقتصاد البدائي بصور متعددة من السيولة (قطع ذهبية وأكياس توابل...الخ) في حين أنَّه يوظِّف في الاقتصاد المتطور لدى مؤسسات مالية تقوم بإقراضه إلى مستثمرين. فالمستثمر حين يرغب باستثمار مبلغ معين ينبغي له إيجاد مبلغ مدخر مكافئ. وهكذا يمكن تعريف التوازن في الاقتصاد الوطني بأنه: التوافق بين قرارات الوحدات الإنتاجية وقرارات الوحدات الإنتاجية الإنفاقية. ولكي يتحقق التوازن ينبغي أن تكون نفقات الاستهلاك والادخار في نهاية المدة مكافئة لقرارات إنتاج سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار في بداية المدة. وفي هذه الحالة فإن الادخار كله يستثمر، فليس للشركات أن تقوم بإنشاء أي مخزون لا إرادي.

كما لن يكون هناك أي فائض في الطلب في أي من الأسواق. وهناك شرط إضافي تم إدخاله في الاقتصاد النقدي يتناول المساواة بين عرض النقد والطلب عليه. إذ لا يكون هناك أي فائض في الطلب على النقد.

التوازن في الاقتصاد الدولي

من مفارقات الاقتصاد الدولي اليوم أن تتعايش حالة الافتقار إلى المنتجات في دول العالم الثالث. (ربما أحياناً مع فائض إنتاجي قطاعي) مع الخوف من فائض إنتاج في «المجتمعات الاستهلاكية» (في الدول المتقدمة) وأن يتم اللجوء في هذه المجتمعات إلى تنشيط مصطنع للطلب من أجل تحقيق نمو في الإنتاج والحفاظ على الاستخدام الكامل.

وتعود أزمات «فائض الإنتاج» في الاقتصاد الدولي إلى القرن التاسع عشر وتطور الرأسمالية الصناعية في تلك المرحلة. ويبدو أنها كانت متلازمة مع تعثر آلية عمل «اقتصاد السوق». فهذا الخلل في توازن الاقتصاد الدولي لا يمكن أن يكون إلا جزئياً ومؤقتاً في بعض الدول في حين أنه قد يكون شاملاً ومستمراً في بعضها الآخر.

ويذهب اقتصاديو المدرسة التقليدية في القرن التاسع عشر إلى أن فائض الإنتاج الشامل هو أمر مستحيل، لأن «المنتجات تتبادل لقاء منتجات» (قانون المنافذ لجان باتيست ساي Jean-Baptiste Say)، ولا يمكن أن يكون هناك فائض في العرض على النطاق العالمي، لأن العلاقة بين العرض والطلب هي أكثر من كونها مساواة وإنما تعود «لمواصفات في طبيعة كل منهما»، «فالمبادلة بوساطة النقد تعادل المقايضة. فالنقد هو وسيط حيادي ولا يرغب به لذاته». ومن ثمَّ لن يكون هناك اكتناز، فالدخول التي ادُّخرت يجري إقراضها إلى مستثمرين لقاء فائدة، ويتم بوساطة تغيير معدل الفائدة تحقيق المساواة، بين الادخار والاستثمار أي بين العرض العالمي الإجمالي والطلب العالمي الإجمالي. إن هذا التوازن الشامل في الوقت نفسه توازن للاستخدام الكامل، لأن مرونة أسعار العوامل تضمن المساواة بين عرض هذه العوامل والطلب عليها. أما خلل التوازن بالإضافة إلى ندرة حدوثه فهو جزئي ومؤقت، إذ يؤدي فائض العرض آلياً إلى خفض السعر مما ينشط الطلب ويكبح الإنتاج وفي الأمد الطويل، فإن ثبات الأجر الحقيقي وزيادة

عائد الملاّك العقاريين المرتبط بتزايد الندرة النسبية للأرض في مواجهة تزايد السكان يؤدي إلى تقلص معدل الربح. ومن ثـمَّ إلـى انخفـاض الاسـتثمار وتـراكم رأس المـال ممَّـا يـدفع بالاقتصاد نحو وضع يتصف بالجمود، إذ يستقر كل من عدد السكان والإنتاج غير أن العرض يبقى دوماً مساوياً للطلب. وتعد الدول اليوم مسؤولة أكثر فأكثر عن الحفاظ على النمو الاقتصـادي والتـوازن والاسـتخدام الكامـل. وعلـى أنَّ تـدخل الدول كان صعباً، يبدو ناجحاً في الأمد القصير والمتوسط، لأن الاستخدام الكامل والنمو أمكن تحقيقهما بصورة عامة في اقتصاديات الدول المسماة الدول المتقدمة، لأن الأزمات استعيض عنها بحالات ركود خفيفة. غير أنه ليس من المؤكد إمكانية الاستمرار بنسب النمو الحالية في الأمد الطويل مما يؤدي إلى فائض الإنتاج الشامل ومن ثمَّ إلى التشكيك في مدى صلاحية النظام الاقتصادي القائم اليوم.

التوازن والنشاط الاقتصادي

كان للمكانة الكبيرة التي أسندها التحليل الاقتصادي لفكرة التوازن أن صارت، إن لم نقل من حيث الشكل فمن حيث المضمون على الأقل، الطابع الرئيس للسياسات الاقتصادية

المعاصرة. غير أن هذا الواقع كان مختلفاً إثر نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أعلنت معظم الحكومات في تلك المرحلة، بغية تجنب أزمات اقتصادية مشابهة لأزمة عام 1929، أنها ستضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل. وتبين لتلك الحكومات بعد مدة قصيرة بأن الاستخدام الكامل لا يمكن أن يكون وحده هدفاً لسياسة اقتصادية، وأن التوصل إلى الاستخدام الكامل ينبغي أن يتم في إطار سياسة تتيح تحقيق نسب نمو عالية للاقتصاد في جو من الاستقرار في الأسعار الداخلية وفي ظل التقيد بتوازن المدفوعات الخارجية. فالسياسات الاقتصادية المعاصرة لا تقترح تحقيق نمو اقتصادي بأي ثمن كان ولا تحقيق استخدام كامل بأي ثمن كان بل هي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية في آن واحد:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بأعلى نسبة ممكنة.

- الاستخدام الكامل للقوى العاملة.

- استقرار الأسعار.

- توازن ميزان المدفوعات.

لذلك جاء ما يسمى بسياسة «النمو المتوازن» التي ترتكز على عدد من المبادىء من أهمها:

1- ضرورة تحقيق نمو الناتج بعد الأخذ بالحسبان التزايد السكاني ولاسيما تزايد القوى العاملة بنسبة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

2- ضرورة وضع القواعد الناظمة لتطور الناتج الإجمالي عن طريق القيام، في آن واحد، بإلغاء التوسعات الاقتصادية المضاربية والتقلصات العميقة للنشاط اقتصادي.

3- ضرورة الحفاظ على مستوى مرتفع للاستخدام مع ضمان انتقال العمل وتوزيعه بحسب الإنتاجية النسبية لمختلف فروع الاقتصاد.

4- ضرورة القضاء على الضغوط التضخمية الناجمة عن طلب فعلي شديد الارتفاع.

5- ضرورة تحقيق معدل نمو داخلي ينسجم مع توازن ميزان المدفوعات.

6- ضرورة تحقيق توزيع عادل لثمار النمو المتحقق.

وهكذا فمن أجل زيادة الإنتاج والتوصل إلى الاستخدام الكامل ينبغي التحفيز على زيادة الطلب سواء بوساطة السياسة

المالية (زيادة النفقات العامة، عجز الموازنة) أو بوساطة السياسة النقدية (تخفيض معدلات الفائدة). إن كِلا الأسلوبين يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، وإن الخطورة الكامنة وراء استعمال مثل هذه الأساليب تتجلى في التحريض على ارتفاع الأسعار، وفي حدوث التضخم، وفي تدهور قيمة النقد في حال تجاوز الطلب الإجمالي للمستوى المناظر للاستخدام الكامل، وفي حال كون الإنتاج لم يعد قادراً على تلبية شدة الطلب، وينبغي عند ذلك كبح التوسع عن طريق اتخاذ تدابير معاكسة، كاستقرار الموازنة ورفع معدلات الفائدة وتخفيض الطلب على النقد. إن «النمو المتوازن» هو في الواقع عملية السير الشائكة بين حجري العثرة: البطالة والتضخم.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي؛

المبحث الثالث:العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الاقتصادي؛

المبحث الرابع: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

1- مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه. ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلاّ أنّ المتفق عليه أنّ التوازن بصفة عامة يعرف بأنّه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

ـ التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تسحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى[1].

ـ كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي[2]

وتفسير ذلك أنّه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظـواهر الاقتصـادية كالإنتـاج أو التضـخم أو البطالـة أو العرض أو الطلب.....الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشـرات الاقتصـادية ذات الصـلة بهاتـه الظـواهر وكـل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينـة عند قيمـة معينـة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل التـي تدفع إلـى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمـة تعرّف بالقيمـة التوازنيـة، وفـي النظرية الاقتصادية الأمثلـة عديدة كالسعر التـوازني، الكميـة المتوازنـة، الـدخل التـوازني...الخ. سـعر التـوازن مـثلا هـو السـعر الـذي تتسـاوى عنـده الكميـات المطلوبـة مـع الكميـات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتـالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التـي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[3].

من هذا التعريف يتضح أنّه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ماكان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي. ومن هنا يتضح أنّ التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة. وأخيرا نخلص إلى أنّ التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق (السلع والخدمات، النقد، العمالة) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل.

بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

2- أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي.

2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار

المتغيـرات الإجماليـة فـي الاقتصـاد الـوطني والتـأثيرات المتبادلة فيما بينها .

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[4].

2-2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في

جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها[5]. ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس[6]، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

2-3- التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو

التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[7]، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[8]

2-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني. وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات

المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إفتصاد عام. بعدما استعرضنا مفهوم التوازن وأشكاله نحاول في هذه النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي.

3- التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

3-1-التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي

(العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة .

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك(بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القيصر عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون

سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي[9].

وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

3-1-1-التوازن الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا

تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر[10].

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف[11]. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

3-1-2- التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية

لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية[12]، وحسب الكلاسيك أنّ العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن،مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية

النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا[13] مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أنّ الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أنّ هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي- حيث أنّ اختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أنّ هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالما يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أنّ واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإنّ الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنّها قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

3-2- التوازن في الفكر الكنزي

تهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف،

ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل[14]

إنّ منهج كينز على حدّ قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير[15]، حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أنّ هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل.، كما أنّ انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أنّ مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنّما يحدده الطلب الكلي. إنّ منهج التحليل الكنزي

يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الامر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع[16].

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق-، وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل- قانون كينز السيكولوجي-[17]، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق[18].

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

3-2-1-التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكنزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار (S= I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية[19]:

Y= E=C+ I=C+S S=I

Y: الدخل؛ S: الادخار؛ I: الاستثمار؛ C: الاستهلاك؛ E: الانفاق

إنّ جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الإدخار[20].

إنّ شرط التوازن في النظرية الكنزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة[21].

مما سبق يتضح أنّ كينز رفض فكرة أنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغيّر في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، ويرى كذلك أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنّما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأنّ سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها. ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أنّ هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛

أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزية.

3-2-2- التوازن الخارجي

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيّرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي. وكما لاحظنا سابقا أنّ كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع

صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C+S = C+I \quad S = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y = C+S+T = C+I+G \quad S+T = I+G \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

$$Y = C+S+T+M = C+I+G+X \quad I+G+X-M = S+T$$

Y 3.....: الدخل؛ T: الضرائب؛ G: الإنفاق الحكومي؛ C: الاستهلاك؛ I: الاستثمار؛ M: الواردات؛ X: الصادرات.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل[22]، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإنّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أنّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي

على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد. مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيّرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعا ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي. بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين اتضح أنّ كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلاّ كمتغيّرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار وسعر

الفائـدة عنـد الكلاسـيك أو لتغيّـرات مسـتويات الـدخل عنـد الكنـزيين وعنـدها ينصـح الكلاسيكيون بالسياسـة النقديـة فـي حين فيمـا يـؤمن الكنزيـون بالمواءمـات التـي تحدثها تغيّرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائما بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخـارجي كمـا يمكـن أن تـؤدي السياسـة التـي تلـزم لتحقيـق التـوازن الخـارجي إلـى تعقيـد مشـكلة التـوازن الـداخلي. بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكنـزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التـوازن عنـد جـيمس ميـد أي معالجـة فكـرة تـوازن الادخـار والاستثمار على النحو التالي.

33- - التوازن عند جيمس ميد J.MEAD

لقد لاحظ جيمس ميد أنّ السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن تترك التوازن الخارجي كما هو، نظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك أنّ محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملا مساعدا لتحقيق التوازن الخارجي. وبهذا بحث جيمس

ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي والخارجي، أو على الأقل لا تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنيين وتعميق اختلال الأخر[23].

وسنحاول أن نتعرض لفكرة توازن الادخار والاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:

3-1-توازن الادخار والاستثمار

يرى جيمس ميد أنّ الادخار والاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلاّ إذا استهدف في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك. كما تنشد في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي.

يتفق ميد مع كينز عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنين ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطوّرات و التفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية والادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الانكماش أي النقص

الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساسا بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الاقتراض والاستثمار في الوقت نفسه والانكماش عند ميد يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع. كما قد تكون نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الادخار الممكن أقل من الاستثمار الفعلي.

مما سبق يتضح أنّ رؤية ميد لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيرا عن دورها عند كينز، من ناحية تأثيرها في معدل الاستثمار، غير أنّ القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخاصة في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الاستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من شأنها التأثير في مجرى الاستثمار.

وأخيرا وبعد تحديد نقطة البدء من طرف ميد(MEAD) فقد استعرض جملة من السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي

حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسعية، وسياسة تعديل الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

أما في حالة الرواج فإنّه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والحكومي.

وأخيرا ونظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض وبهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي يجب استخدام الطرق والأساليب التي تساعد على تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي حيث أنّ الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف يبعدنا عن الوضع الأحسن والأفضل، ويبقى الاقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون عليه فيما لو كان عند وضع التوازن

الفصل الثانى
نظريات التوازن الاقتصادي

نظرية آدم سميث

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابة عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الأقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي و إن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و هي من سماتها::::

1-.القانون الطبيعي ::: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة ..

2.تقسيم العمل ::: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الأقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل ..

3.عملية تراكم رأس المال ::: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

4.دوافع الرأسماليين علي الاستثمار ::: وفقا لأفكار سميث فإن تنفبذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة..

5.عناصر النمو ::: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال و يساعد علي ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية..

6.عملية النمو ::: يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم

من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل..

نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي تزظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سمات هذة النظرية

1.التحكم في النمو السكاني اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

2.معدل التراكم الرأسمالي يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الارباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة

التكوين الرأسمالي و بالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي

3.معدل الربح يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و ارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى و تحدث حالة من ركود

4.حالة السكون اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات

5.دور الدولة كان ميل من أنصار سياسة الحرية الأقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج

النظرية الكلاسيكية

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

1. سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: يتظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، و لذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات

3. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار

4. ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

5. حالـة السـكون: يعتقـد الكلاسـيكيين حتميـة الوصـول إلـي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يستقر حتي السكان و يصل معدل الأجور إال مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعيـة التـي تقـود الاقتصـاد إلـي حالـة مـن السـكون فريـد عزيبي==

نظرية شومبيتر

تفتـرض هـذه النظريـة اقتصـاد تسـوده حالـة مـن المنافسـة الكاملـة و فـي حالـة تـوازن اسـتاتيكي، و فـي هـذه الحالـة لا توجد أرباح، و لا أسعار فائدة و لا مدخرات و لا استثمارات كمـا لا توجد بطالـة اختياريـة و يصف شـومبيتر هذه الحالـة باسم بالتدفق النقدي و من خصائص هذه النظرية

1.الابتكارات وفقا لشـومبيتر تتمثـل الابتكـارات فـي ادخـال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات و تشـمل الابتكـارات العديـد مـن العناصـر مثـل: •ادخـال منـتج

جديـد. •طريقـة جديـدة للإنتـاج. •إقامـة منظمـة جديـدة لأي صناعة

2.دور المبتكريبـي خصـص شـومبيتر دور المبتكـر للمـنظم و لـبس لشخصـية الرأسـمالي، فـالمنظم لـيس شخصـا ذا قـدرات إداريـة عاديـة، و لكنـة قـادر علـي تقديم شـيء جديـد تمامـا فهـو لا يوفر أرصدة نقدية و لكنه يحول مجال استخدامها

3.دور الأربـاح: ووفقـاً لشـومبيتر فإنـه فـي ظـل التـوازن التنافسـي تكـون أسـعار المنتجـات مسـاوية تمامـاً لتكـاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح

4.العمليـة الدائريـة: طالمـا تـم تمويـل الاسـتثمارات مـن خـلال الائتمان المصرفي فإنهـا تـؤدى إلـى زيـادة الـدخول النقديـة و الأسعار و تساعد على خلق توسعات تراكميـة عبـر الاقتصـاد ككـل. وذلـك انـه مـع زيـادة القـوة الشـرائية للمسـتهلكين فـإن الطلـب علـى المنتجـات فـي الصـناعات القديمـة سـوف يفـوق المغـروض منهـا ومـن ثـم ترتفـع الأسـعار و تزيـد الأربـاح. ويمكـن القـول أن التطبيـق الحرفـي لهـذا الاطـار علـى الـدول النـاميـة أمـر صـعب رغـم مابـه مـن جوانـب إيجابيـة وذلـك للأسـباب التاليـة: •اخـتلاف النظـام الاقتصـادي و الاجتمـاعي.

•النقص في عنصر المنظمين. •تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية. •الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات. ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار. اصل الزمة

النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية هي

1.الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2.الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار

وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

3.سعر الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4.المضاعف: فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ-وجود بطالة لا إرادية. ب-اقتصاد صناعى. ج-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية. د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5.السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

نظرية روستو

قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

3.مرحلة الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة . الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق : 1

ـ ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5%إلى مالايقل عن 10%من الدخل القومي

. 2ـ تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق .وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو

3ـالأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة . إجمالافأن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

4. مرحلة الاتجاه نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج

التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن . ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات .

5. مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع .في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب .

نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض . 1. عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة . 2. الحوافز، و يوجد نوعين من الحوافز أ-الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي . ب-

حوافزايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

نظرية نيلسون

يشخص نيلسون يمكن وضع الأقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي 1.الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان .

2.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل .

3.ندرة الراضي القابلة للزاعة .

4.عدم كفاية طرق الإنتاج .

نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات

بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي . يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية . الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، و أخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن. .

نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة . و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها علي الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة

نظرية النموغير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي

: 1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .

2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها .

12. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام . أما

المؤيديون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة

13. نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها . و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار و آثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع . أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الاقاليم الأخرى

الفصل الثالث

التنظيم الاقتصادي

لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي من خلال تعريف كل منهما: فالنظام الاقتصادي كما أسلفنا هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر. ويمكننا على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

1 - التنظيم الاقتصادي الحر، وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه: اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد المشروع الخاص ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بصورة غير مباشرة.

2 - التنظـيم الاقتصـادي الموجـه، الـذي يعتمـده النظـام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط الإلزامي والمركزي والشامل بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم: وجود خطة مركزية شاملة وتتصف بالإلزامية توجه كافة الأنشـطة والفعاليـات الاقتصـادية لتحقيـق أهـداف النظـام الاقتصادي الاشتراكي. وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج (الملكية العامة). ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناغم، فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط.

- تصنيف الأنظمة الاقتصادية:

يتم تصنيف الأنظمة الاقتصادية بالاستناد الى عدد من المؤشرات والمعايير أهمها:

1 - التصنيف الذي يعتمد مجموعة عوامل للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية أهم هذه العوامل: شكل الملكية، نظام العمل، دور الدولة وغير ذلك.

2 - التصنيف الذي اعتمد شكل الملكية على أنه العامل الوحيد الذي يتم بواسطته التفريق بين الأنظمة الاقتصادية.

*** ووفقا للتصنيف الأول نلاحظ وجود أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى ثانوية (هامشية). ومن أهم الأنظمة الاقتصادية الأساسية: نظام الاقتصاد المغلق، نظام الاقتصاد الحرفي، النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي. أما الأنظمة الاقتصادية الثانوية فيمكننا أن نذكر: نظام الطوائف، النظام التعاوني الخ....**

1 - نظام الاقتصاد المغلق: وهو يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي ويتميز بتدني مستوى تطور وسائل الإنتاج والتقانة، وقلة كميات الإنتاج.

2 - النظام الاقتصادي الحرفي: الذي نشأ وتطور مع نشوء وتطور المدينة،ويتميز بتزايد مهارة الحرفي الذي أجاد صناعة السلعة. ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخضوع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة نابعة من العرف والتقاليد. ويعتمد الحرفي في عمله على استخدام المعدات اليدوية البسيطة وينتج كميات قليلة من السلع وبناء على طلب مسبق.

3 - نظام الطوائف الاقتصادي: يعتمد هذا النظام على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف تضم كل العاملين في مهنة واحدة. وهو يهدف إلى خلق الانسجام بين الطبقات التي تكون المجتمع وجمع العمل ورأس المال في حركة واحدة. وبذلك فهو يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونلاحظ تطور المستوى التقاني لوسائل الإنتاج في هذا النظام.

*** أما التصنيف الثاني الذي أخذت به النظرية الماركسية والذي يعتمد على نوع أسلوب الإنتاج المرتبط بشكل ملكية وسائل الإنتاج فهو يميز بين أنظمة اقتصادية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان نتيجة لذلك، ونظام اقتصادي آخر يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ينتفي فيه الاستغلال. ويوحد هذا التصنيف بين مفهوم النظام الاقتصادي - الاجتماعي ومفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية. وقد طورت النظرية الماركسية مفهوم النظام الاقتصادي حيث أصبح يعني تشكيلة اقتصادية اجتماعية تتحدد من خلال نمط أسلوب الإنتاج والذي يتحدد بدوره من خلال شكل ملكية وسائل الإنتاج**

وعلاقات الإنتاج. وبذلك فان مفهوم النظام الاقتصادي قد تأثر مباشـرة بمفـاهيم أسـلوب الإنتـاج والتشـكيلة الاقتصـادية الاجتماعية. وقد ميزت النظرية الماركسية استنادا إلى هذا التصنيف بين خمسة أنظمة اقتصادية اجتماعية. وتتفق هذه الأنظمـة اتفاقـا تقريبيـا مـع مراحـل تطـور تـاريخ البشـرية الاقتصـادي ولكـن فـي فتـرة الانتقـال مـن نظـام اقتصـادي إلـى نظـام آخـر لابـد مـن مرحلـة انتقاليـة فيتعـايش أكثـر مـن نظـام اقتصادي اجتماعي في وقت واحد،وهذه الأنظمة هي:

1 ـ النظام الاقتصادي الاجتماعي البدائي، حيث تكون ملكية وسـائل الإنتـاج وبخاصـة الأرض ملكيـة جماعيـة، وكميـات الإنتاج قليلة والتوزيع عادل.

2 ـ النظام الاقتصادي الاجتماعي العبودي، حيث تكون ملكية وسـائل الإنتـاج ومسـتخدميها للسـادة مـالكي العبيـد ووسـائل الإنتاج.

3 ـ النظـام الاقتصـادي الاجتمـاعي الإقطـاعي، حيـث تكـون ملكيـة الأرض وسيلة الإنتـاج الرئيسية ملكيـة خاصـة للسـادة الإقطاعيين، ويرتبط الفلاحون بـالأرض كأقنـان لا يسـتطيعون مغادرتها بمحض أرادتهم.

4 - النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي، ويتم الإنتاج في هذا النظام من أجل التبادل، وهو ما يسمى بالإنتاج البضاعي وتعود ملكية وسائل الإنتاج إلى فئة قليلة من المجتمع هم الرأسماليون أما باقي أعضاء المجتمع وهي الأكثرية لا تملك سوى قوة عملها فهم يشتغلون عمالا أجراء يشغلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون. ويتميز هذا النظام بحرية النشاط الاقتصادي. ويتم تخصيص الموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق آلية السوق، وتتخذ القرارات الاقتصادية في إطار من اللامركزية. ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسات والأفراد إلا بصورة غير مباشرة. كما يفترض النظام الرأسمالي أن الوحدات الاقتصادية تسعى دائما لزيادة كمية الربح في حالة المنتج وزيادة المنفعة في حالة المستهلك. فالفرد يلعب دورا مزدوجا في النظام الاقتصادي مرة كمنتج ومرة كمستهلك ولكنه دائما مدفوع بالدافع الاقتصادي أو تحقيق مصلحته الشخصية وذلك لأنه يتصف بالرشاد والعقلانية. ويقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على آلية السوق التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاءة إلا إذا اتصفت بالحرية والمنافسة

التامة وعدم تدخل الحكومة، عندئذ لا يكون في مقدور أي من المنتجين أو المستهلكين بصفته المنفردة التأثير على الأسعار السائدة في السوق.

الفصل الرابع
عيوب النظام الرأسمالي

ومن أهم عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- يسمح هذا النظام بالتفاوت الكبير في الدخل والثروة، بل وتقود آلية السوق إلى مزيد من تمركز الثروة. - تحت ضغط التطورات التقنية الحديثة وتمركز الثروة تؤدي آلية السوق إلى انحسار المنافسة وانتشار الاحتكار. - يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي وحدوث الأزمات الاقتصادية والمتمثلة بظاهرتي التضخ لم تكن نتائج استراتيجية التنمية ذات النموذج الشمولي التخطيطي على المستوى الذي كان متوقعاً، بالرغم من أن هذا النموذج قد حقق مكاسب كبيرة في مجال البنية الأساسية، وإقامة بعض الصناعات الكبرى ذات الأهمية، والإنصاف والمساواة في توزيع الدخل وفرص الوصول إلى العمل والأصول الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة والتنمية البشرية، إلا أن نطاق القطاع العام اتسع بشكل كبير جداً وضيق الخناق على القطاع الخاص أحياناً وأدى إلى

تهميشه، وقد أدى هذا الأمر إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية ومستوى الأداء الاقتصادي، وضعف النمو الاقتصادي، وظهرت الاختلالات الكبرى في الاقتصاد وتفاقمت لدرجة، أصبح من الضروري القيام بالإصلاح الاقتصادي الذي يعني فيما يعنيه الانتقال من النموذج التنموي الشمولي إلى النموذج (الليبرالي) التحرري. لقد ازداد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في سورية منذ بداية الستينات من القرن الماضي وتعاظم في النصف الثاني منها، ويرى ذلك واضحاً من خلال زيادة حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي. وتزايد دور القطاع العام في مجال الاستثمار. ولقد جاء توسع دور الحكومة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي في سورية، نتيجة لتحول دور الدولة من دور تقليدي محصور في الحد الأدنى من الوظائف الأساسية إلى دور إنمائي يمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستخدام الميزانية كأداة تدخل وضبط. وكان السند النظري لذلك التحول في دور الدولة يرتكز على الفكر الاقتصادي السائد والسياسة الاقتصادية المتبعة. حيث اعتبر القطاع العام عنصر حاسماً في عملية التنمية لا بل قائداً لها،

مما دعا الحكومات المتتالية لترعى التنمية الشاملة تحقيقاً للمصلحة العامة وتوخياً للمساواة والإنصاف. وفي ظل الدور الإنمائي المتزايد للدولة، يبرز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة. وأصبح التخطيط الشامل والمركزي في سورية هو القاعدة. وقامت مجالس التخطيط المركزي، إلى جانب هيئة تخطيط الدولة (وزارة التخطيط) بصياغة خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل والخطط السنوية. وبذلك تضمنت السياسة الاقتصادية المتبعة عدم الاعتماد على آلية السوق، وتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لتوجيه عملية التنمية. وفي ظل التخطيط الشامل والدور الإنمائي للدولة، حققت سورية إنجازات تنموية كبيرة وهامة وبخاصة في مجال التعليم والصحة والتغذية والعمر المتوقع عند الولادة (أي في مجال التنمية البشرية). وكذلك في تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والبنية الأساسية. وبالرغم من تلك الإنجازات التي تحققت، فإن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتحديث في ظل الدور الإنمائي للدولة، كانت دون المستوى المتوقع لاحقاً، الأمر الذي دعا إلى إعادة

النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وأخذت قضية الإصلاح الاقتصادي تطفو على السطح وزاد الاهتمام بها في أعقاب أزمة الركود الاقتصادي والسياسات الانكماشية التي اتبعتها الحكومة في الثمانينات. إضافة إلى انخفاض أسعار السلع التصديرية الرئيسية، تدهور معدل التبادل التجاري، خلل ميزان المدفوعات، تباطؤ معدلات النمو، والعجز المتزايد في الميزانية. وفي إطار البحث عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، وسياسات اقتصادية معززة له في المدى المتوسط والطويل، اتخذت عملية إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية أهمية خاصة. وبدأت عملية الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات، وبدأ دور الدولة الإنمائي يتراجع أمام تقدم عملية الإصلاح الاقتصادي. وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أخذ الإصلاح الاقتصادي دفعة جديدة، وبخاصة بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/ لعام 1991. إن إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والتحول من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي للدولة، لا يعني تخلي الدولة عن مواجهة التحديات التنموية، بل يؤكد على دور جديد ومختلف للدولة في السعي لتحقيق

التنمية. ويشتمل الدور التنموي الجديد للدولة على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (الأول هو التحرير الاقتصادي الذي يقوم على إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص. والثاني هو إصلاح القطاع العام، عن طريق تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة. والثالث سياسة اقتصادية كلية تقوم على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي). وفي ظل الدور الجديد للدولة، لابد من إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة، وتحديد مجالات عمل الحكومة، وترك مجالات أخرى للقطاع الخاص في ظل سياسة اقتصادية جديدة تؤمن باقتصاد السوق الاجتماعي، بحيث يتم تقليص عمل الحكومة في بعض الميادين وبخاصة التي يمكن لاقتصاد السوق الاجتماعي أن يجعلها تعمل بصورة ناجحة وجيدة، تركيز دور الحكومة في المجالات التي لا يمكن الاعتماد فيها على اقتصاد السوق وحدها، مثل: الاستثمار في التعليم والخدمات التعليمية والصحية والغذاء والتخفيف من وطأة الفقر، والمساواة في الوصول إلى فرص العمل وأموال الإنتاج.

(تنطلق استراتيجية التنمية الجديدة، المعتمدة على السوق، من تكامل نشاط ودور القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتمثلة في التنمية الشاملة، المرتكزة على كفاءة تخصيص الموارد. وفي إطار ذلك التكامل المنشود، تبرز الحاجة للتعرف على القيود التي يمكن أن تقلص الكفاءة الاقتصادية، والحوافز التي تحث على رفعها لدى كل من القطاعين). وبذلك تبدو أهمية التعددية الاقتصادية كسياسة يتم اتباعها لخلق نوع من التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (العام، الخاص، المشترك والتعاوني). أن السياسات القائمة على ملكية الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية، ووجود قيود بيروقراطية وقانونية تحد من انسياب رؤوس الأموال، وتوفير الدعم والحماية المتواصلة للصناعة المحلية ولفترات زمنية طويلة، والعمل بأسعار صرف قسرية، سيؤدي إلى تحجيم الإنتاجية وإعاقة النمو الاقتصادي في أية دولة. كما أن التنمية ذات التوجه الداخلي، والقائمة على منح الامتيازات للصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية بواسطة القيود الكمية والتعريفة الجمركية المرتفعة أو منع الاستيراد، ستفضي إلى

توجيه الاستثمار نحو صناعات ذات قدرة إنتاجية منخفضة لا تستطيع المنافسة في الأسواق المحلية أو العالمية، إضافة إلى أن الحماية الجمركية والقيود على الواردات تعمل على حرمان المستهلكين من الحصول على سلع ذات مستوى جودة عالية، كما أنها ترفع أسعار السلع محلياً. ولكي تتمكن سورية من التأقلم السريع مع التوجهات التجارية الليبرالية العالمية وتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود، عليها أن تهتم بخلق بيئة محلية تشجع التنافس وتساعد على الابتكار وزيادة الإنتاجية، وإعادة تأهيل مواردها البشرية وبنيتها الأساسية والتكنولوجية، واقتناص نصيب أكبر من تدفقات الاستثمار العالمية. لأن التطور الاقتصادي اصبح يعتمد بدرجة كبيرة على درجة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. أما الدول التي تختار أن تبقى خارج النظام الاقتصادي العالمي، ستجد نفسها في عزلة دولية وستدفع ثمناً باهظاً ربما يصل إلى إضاعة فرص التنمية الاقتصادية. تستبعد القيادة السياسية والحكومة في الوقت الحاضر في سورية عمليات الخصخصة وتعتبرها تهديدا مباشرا للعمالة، وفي الحقيقة تستند الإصلاحات التي قامت بها الحكومة على

زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وبخاصة في مجالات الصناعة والسياحة والتجارة الخارجية، والانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر، إلى جانب التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، والتوجه إلى تشجيع الصادرات.

المراجع :-

- See ,Collier Paul, The Role of the State in Economic Development : Cross Rogional Experience, University of Oxford, paper Presented at the African Economic research Consortium Plenary Session, Nairobi 1996.

- د.علي توفيق الصادق ...، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1995، ص 19.

- علي توفيق الصادق، ..، ص 26.

- الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي في سورية، محمد هشام خواجكية، الحياة العدد:13851 15-02-2001 ص 13.

- المصدر السابق. - يمكن العودة إلى: Carol J. Lancaster, African Economic Reform: The External Dimension, Institute for International Economics / June 1991.

الفصل الخامس
دور الدولة في التوازن الاقتصادي

التـــــوازن

لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر، كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالإضافة الكم. إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. مما سبق يتضح أنّ نظرية التوازن

الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الوجه، تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي؛

المبحث الثالث:العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الاقتصادي؛

المبحث الرابع: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن

من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

1- مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه. ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام. ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلاّ أنّ المتفق عليه أنّ التوازن بصفة عامة يعرف بأنّه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير

العوامـل المحـددة لـه. وقـد حظـي موضـوع التـوازن بعـدة تعاريف نذكر منها:

ـ التـوازن هـو الحالـة الاقتصـادية والماليـة التـي تتعـادل فيهـا قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تسحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى[1].

ـ كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي[2] وتفسير ذلك أنّه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب.....الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل

متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمة تعرّف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني...الخ. سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن. كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[3]. من هذا التعريف يتضح أنّه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال

بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ماكان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي. ومن هنا يتضح أنّ التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة. وأخيرا نخلص إلى أنّ التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق(السلع والخدمات، النقد، العمالة) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل.

بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

2- أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي.

2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها. أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها . إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك

الإختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما[4].

2-2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها[5]. ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن

القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس[6]، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

2-3- التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[7]، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما

توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[8]

2-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني. وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح

باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إفتصاد عام. بعدما استعرضنا مفهوم التوازن وأشكاله نحاول في هذه النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي.

3- التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير

التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

3-1-التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله. وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك(بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القيصر عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون. من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له

الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي[9]. وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

3-1-1-التوازن الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر[10]. إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض

الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف[11]. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

3-1-2- التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية[12]، وحسب الكلاسيك أنّ العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول،

وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن،مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا[13] مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أنّ الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أنّ هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي- حيث أنّ اختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أنّ هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية

ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالما يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أنّ واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإنّ الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنّها قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

2- التوازن في الفكر الكنزي

تهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل[1]

إنّ منهج كينز على حدّ قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير[2]، حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي. لقد أوضح

كينز أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أنّ هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل.، كما أنّ انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أنّ مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنّما يحدده الطلب الكلي. إنّ منهج التحليل الكنزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الامر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع[3]. يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق-، وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل

مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل- قانون كينز السيكولوجي- [4]، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق[5]. وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

3-2-1-التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكنزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار (S= I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية[6]:

$$Y= E=C+ I=C+S \quad S=I$$

Y: الدخل؛ S: الادخار؛ I: الاستثمار؛ C: الاستهلاك؛ E: الانفاق

إنّ جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الإدخار[7]. إنّ شرط التوازن في النظرية الكنزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة[8]. مما سبق يتضح أنّ كينز رفض فكرة أنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغيّر في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، ويرى كذلك أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنّما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأنّ سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض

النقود والطلب عليها. ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أنّ هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل: الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛ أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزية.

3-2-2- التوازن الخارجي

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها. لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيّرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي. وكما لاحظنا سابقا أنّ كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز

من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات. أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C+S = C+I \quad S = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y = C+S+T = C+I+G \quad S+T = I+G \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

$$Y = C+S+T+M = C+I+G+X \quad I+G+X-M = S+T$$

Y 3.....: الدخل؛ T: الضرائب؛ G: الإنفاق الحكومي؛ C: الاستهلاك؛ I: الاستثمار؛ M: الواردات؛ X: الصادرات.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل[9]، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإنّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية

مضاعف التجارة الخارجية، كما أنّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد. مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيّرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعا ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي. بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند

كل من التقليديين والكنزيين اتضح أنّ كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلاّ كمتغيّرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيّرات مستويات الدخل عند الكنزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكنزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيّرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائما بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي. بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكنزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن الادخار والاستثمار على النحو التالي.

- - التوازن عند جيمس ميد J.MEAD

لقد لاحظ جيمس ميد أنّ السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن تترك التوازن الخارجي كما هو، نظرا

لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك أنّ محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملا مساعدا لتحقيق التوازن الخارجي. وبهذا بحث جيمس ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي والخارجي، أو على الأقل لا تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنيين وتعميق اختلال الأخر[1].

وسنحاول أن نتعرض لفكرة توازن الادخار والاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:

3-1-توازن الادخار والاستثمار

يرى جيمس ميد أنّ الادخار والاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلاّ إذا استهدف في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك. كما تنشد في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي. يتفق ميد مع كينز عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنين ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطوّرات و التفاعلات

الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية والادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الانكماش أي النقص الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساسا بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الاقتراض والاستثمار في الوقت نفسه والانكماش عند ميد يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع. كما قد تكون نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الادخار الممكن أقل من الاستثمار الفعلي. مما سبق يتضح أنّ رؤية ميد لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيرا عن دورها عند كينز، من ناحية تأثيرها في معدل الاستثمار، غير أنّ القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخاصة في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الاستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من شأنها التأثير في مجرى الاستثمار. وأخيرا وبعد تحديد نقطة البدء من

طرف ميد(MEAD) فقد استعرض جملة من السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسعية، وسياسة تعديل الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار. أما في حالة الرواج فإنّه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والحكومي. وأخيرا ونظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض وبهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي يجب استخدام الطرق والأساليب التي تساعد على تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي حيث أنّ الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف يبعدنا عن الوضع الأحسن والأفضل، ويبقى الاقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون عليه فيما لو كان عند وضع التوازن.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق أساسية وهي سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق وفي آن واحد[1]،

ومنه أنّ تحقيق التوازن في واحد فقط يعدّ شرطا ضروريا لتحقيق التوازن العام ولكنه غير كاف. ونظرا للارتباط الوثيق بين كل من الإنتاج وسوق النقد فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معا وفي نفس الوقت فيما يلي سوف نتعرض أولا للتداخل بين السوقين، ثم دراسة سوق الإنتاج(السلع والخدمات)، وكيفية اشتقاق منحنى IS ، ثم دراسة السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنى LM.

1-التداخل بين سوق الإنتاج وسوق النقود[2]

إنّ عجز التحليل الجزئي عن تحقيق التوازن العام من خلال التوازنات الجزئية يفرض ضرورة موضوعية لدراسة التوازن الإقتصادي العام، لنفترض مثلا أنّ عرض النقود قد ازداد في حين بقي الطلب عليه ثابتا والتحليل الجزئي في سوق النقود بفرض انخفاض سعر الفائدة، لكن إذا نظرنا إلى الاثر غير المباشر- أثر الدخل- لهذا الإنخفاض في سوق السلع والخدمات فنلاحظ أنّ انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات وكذلك زيادة الاستثمارات، فيزداد الدخل بمقدار يحكمه المضاعف وهذا

بدوره يؤثر على سعر الفائدة. بينت النظرية الكلاسيكية أنّ سعر الفائدة يتحدد بناء على تقاطع الإدخار مع الاستثمار ولكن ضمن حلقة مفرغة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة لم تفضي في النهاية إلى تحديد سعر الفائدة، في حين يرى كينز أنّ سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود على أن يعرف مستوى الدخل، ولكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الاستثمارات والذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة لنصل هنا إلى نفس الحلقة المفرغة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل. مما سبق يتضح أن النظريتين تنقسمان بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية، حيث تعتبر النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحقق بواسطة القوى الحقيقية للادخار والاستثمار، في حين يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتعلق بتفضيل السيولة وعرض النقود في حين يعتبر أنّ العلاقة بين الإدخار والاستثمار هي التي تحدد المستوى التوازني للدخل.

2- التوازن في سوق السلع والخدمات[3] مع ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تعادل الطلب والعرض الكليين في هذه السوق. - الطلب

الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص+ الإنفاق الحكومي(على السلع والخدمات)+ الصادرات.

Yd= C+I+G+X....1

- العرض الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر العرض): الاستهلاك + الإدخار+ الضرائب+ الواردات.

Ys= C+S+T+M.....2

بمأنّ العرض الكلي = الطلب الكلي فإنّ:

YD= YS => C+I+G+X= C+S+T+M

وللتبسيط نفترض:

- الميزانية متوازنة => T= G

- الاقتصاد مغلق => X= M

فيبقى لدينا الاستثمار = الإدخار، أي S=I

التوازن في سوق النقود[1]

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود(MD) فيعتمد على مستوى الدخل

النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS) ثايتا تحدده السلطات النقدية(البنك المركزي).

فشرط التوازن في هذا السوق هو MS= MD، وبمأنّ الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات(L1)، كما قد يكون بهدف المضاربة(الإكتناز) (L2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي: L1+L2 = MD = L1(y)+L2(r)

فيكون شرط التوازن:

(MS = MD= L1(y) +L2(r

وتشير العلاقة السابقة إلى أنّه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي(y) وسعر الفائدة (r) وتعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى(LM) والذي هو موضح في الشكل رقم(4). يبيّن الشكل السابق الجز"أ" العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة(r)؛ أما الجزء"ب" فيبيّن كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة(r1) مقدار 10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي

للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية. فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r0) فإنّ أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا. أما الجزء"ج" يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق(y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني OD.

فعند تحديد الدخل الحقيق(y0) فإنّ المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي وبين الخط OD توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. وبمعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في الجزء"ب" يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود. عند سعر الفائدة(r0) تبقى أرصدة المعاملات 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازني في سوق النقود، ولابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y0)، أما عندما يرتفع سعر الفائدة إلى (r1) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى(y1).

أما الجزء"د" يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي"y" وسعر الفائدة"r" والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى(LM) .

من منحنى (LM) نلاحظ ما يلي:

"أ"- إن شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبّر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق(Y) والزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود فإنّ رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة؛

"ب"- يعتمد منحنى(LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللانهاية، لانهائي المرونة وموازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأنّ الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا ويطلق عليه اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز، وأنّ هذا الجزء من

منحنى(LM) يطابق التصوّر الكنزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام 1929.

"ج"- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى(LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأنّ عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية(الكلاسيكية) لأنّ النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.

"د"- بين الحالتين الكنزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM)متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.

"و"- إنّ زيادة عرض النقود أي التوازن قد اختل في سوق النقد ولكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى(LM) إلى اليمين

ويحدث العكس تماما (انتقال منحنى(LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).

4- التوازن في سوقي السلع والخدمات- والنقود

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد(القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة(السوق الحقيقية) (المنحنى IS) والأجزاء النقدية(القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة(منحنىLM) كما أشرنا له سابق

- نموذج رياضي للتوازن في السوقين الحقيقية والنقدية[1]

أ- من علاقات السوق الحقيقية نجد:

- دالة الاستهلاك (C= C0+CYd (1 =>

Yd: الدخل المتاح وهو عبارة عن الدخل الوطني(Y) منقوصة منه الضرائب(T) أي:

(Yd= Y-T (2

C0: الاستهلاك الأولي عندما ينعدم الدخل.

- دالة الضرائب (T= T* + t Y (3 =>

T0: قيمة محددة، t: معدل الضرائب.

ـ دالة الاستثمار (I= I0 –Vr (4 =>

I0: الاستثمار الأولي(قيمة محددة)، V: ميل دالة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، r: سعر الفائدة.

نحن نعلم أن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو تعادل بين العرض الكلي والمتمثل في الدخل من وجهة نظر العرض من جهة وبين مجموع كل من الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي من جهة ثانية ومنه يكون شرط التوازن كما يلي:

(Y= C+I+G (5

ب- من علاقات سوق النقود نجد كذلك:

ـ دالة الطلب على النقود (Md= L0+KY –mr (6=>

الطلب على النقود Md يتكون من طلب على النقود أساسي L0 مضاف إليه ميل دالة الطلب على النقود بالنسبة للدخل K مضروبة في الدخل مصطروحا منه ميل دالة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدةm مضروبا بسعر الفائدةr وهذا راجع إلى العلاقة الطردية بين الطلب على النقود والدخل في حين تكون العلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

- عـرض النقـودMS هـو قيمـة ثابتـة M* وبإمكـان البنـك المركزي تغييرها

(MS= M* (7

التوازن في سوق النقود هو التساوي بين الطلب على النقود وعرضه أي

(Md= Ms (8

ج- استنتاج معادلة التوازن (منحنىIS)

بتعويض المعادلة 2، 3، في المعادلة 1 نحصل على:

C= C0+C(Y-(T*+t y))= C0- CT*+C(1-t)Y ((9

نعوض كذلك المعادلة 4، 9، في المعادلة 5 نحصل على:

Y= C+I+G= C0- CT*+ C(1-t)Y+ I0-Vr+G ((10

نقـوم بقسـمة الطـرفين علـى V لنحصـل علـى معـدل الفائـدة بدلالة الدخل:

Y/V= (C0-CT*+ C(1-t)Y- I0+G)V-r

معادلة التوازن في السوق الحقيقية (المنحنى IS):

(r =(c0-ct*+I0+G)/V-(1-c(1-t)V)Y (11

المعادلة الأخيرة هذه في اقتصاد مغلق لنفترض أن الاقتصاد مفتوح ومنه إضافة الصادرات X ، والواردات M، والتحويلات للأفراد R نحصل على المعادلة الأشمل للتوازن في سوق السلع والخدمات (المنحنىIS).

r = ((c-Ct*+CR+I0+G+X-M)/V)-((1-c(1-t)V)Y إن معادلة IS السابقة تمثل أسعار الفائدة ومستويات الدخل المقابل لها والتي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، وكما هو ملاحظ أن ميله سالب بالنسبة للدخل، دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وبين الإنفاق الاستثماري، ومنه العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل عن طريق المضاعف.

(c(1-t)V-1)-)

د- إستنتاج معادلة التوازن في سوق النقود(LM).

إذا قمنا بتعويض المعادلة 7، 8، في المعادلة 6 نحصل على:

M*=L0+KY- Mr

وحتى نحسب سعر الفائدة بدلالة الدخل =>-KY Mr= M*+L0

ومنه معادلة التوازن في سوق النقود (المنحنى LM) هي:

(r = (K/M)y+1/m(L0-M*) (12

و- استنتاج معادلة الدخل الوطني في التوازن بين السوقين الحقيقية والنقدية

لنأخذ الشكل البياني للتوازن في السوقين التالي.

6- أثر تغيّر المستوى العام للأسعار

إن التحليل السابق لموضوع التوازن الاقتصادي الكلي افترض ثبات الأسعار، ولكن هذه الأخيرة إذا تغير المستوى العام لها، فإنها تؤثر على مستوى التوازن الاقتصادي من خلال تأثير أثرين وهما:

6-1-أثر سعر الفائدة على المنحنى LM

إن انخفاض المستوى العام للأسعار (P) يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية الحقيقية للنقود مما يجعل منحنى LMينتقل نحو اليمين فعندها يزداد الدخل الوطني Y وينخفض معدل الفائدة r فإذا كان الاستثمار حساسا لسعر الفائدةr فيزداد وبالتالي يزداد الدخل الوطني، كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستخدام والإنتاج بشكل إيجابي طالما ذلك يؤدي إلى تحسين وضع التوازن الإقتصادي باتجاه الاستخدام

الكامل، وبعد هذا المستوى فإن كل زيادة في النقد الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم.

أما في حالة ارتفاع الأسعار فيكون العكس أي انخفاض الدخل الوطني مع الارتفاع في معدل الفائدة r الذي هو بدوره يقلل من الاستثمار وتراجع في الاستخدام.

6-2- أثر النقد الحقيقي على منحنىIS

إن انخفاض المستوى العام للأسعار P يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I والاستهلاك C وبالتالي زيادة الطلب مما يجعل منحنى ISينتقل نحو اليمين وبالتالي زيادة في الدخل الوطني.

أما في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث العكس تماما.

إن تغير المستوى العام للأسعار يؤثر على التوازن الإقتصادي من أثر الأثرين السابقين، في حالة الإنخفاض الأسعار يؤدي إلى اتجاه المنحنى LM نحو اليمين، وإلى زيادة الاستثمار إلى اتجاه المنحنى IS نحو اليمين وإن تعاضد الأثرين يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من جهة وثبات أو تغير معدل الفائدة من جهة أخرى.

المبحث الثالث: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن المالي بصفة عامة ما تحدثه المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة(النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية والعناصر الإقتصادية التي يتكون منها هيكل الإقتصاد الوطني أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي(المحاسبي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الإقتصادي للمالية العامة.

قبل التعرض إلى أثر التوازن المالي على التوازن الاقتصادي تجدر بنا الإشارة إلى موضوع الموازنة العامة للدولة ومبادئها الأساسية في الفقرات التالية:

1-تعريف الموازنة العامة للدولة

سوف نحاول ضمن هذه النقطة التطرق إلى نشأة الموازنة العامة للدولة، ثم إعطاء تعريف للموازنة العامة، ومن ثمة استخلاص أهم الخصائص للموازنة العامة.

1-1- نشأة الموازنة

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أي أسس أو قواعد في ذلك، كما أنّ مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته بدأت عملية ضبط الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا أين ظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات ونفقات الدولة عام 1628 عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة وإلى غاية 1789 في فرنسا[1].

إنّ فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما تمّ ذلك على مراحل متتالية، ففي انجلترا هي أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة تم ذلك بعد ثلاث مراحل وهي[2]:

- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب(الملك شارل الأول سنة 1628)؛

- ثم تأتي المرحلة عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تنفق فيها حصيلة الضرائب؛

- أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الاعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي.

1-2 تعريف الموازنة العامة

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.

وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة ببيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان. ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي

تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية[1].

فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة(الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأيّ دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبيّن لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق[2].

الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

للحكومة[3]. وعلى هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. مما سبق نخلص إلى أنّ الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة سنة ومنه يمكن تحديد أهم العناصر التي يعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيما يلي:

1-2-1- الموازنة العامة توقع تتضمن الموازنة العامة تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة. ومدى الدقة في التقديرات يشكل عاملا مهما في كسب أعمال الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية[4]، فهناك نفقات يسهل تقديرها بدقة على افتراض استمراريتها كأن تكون على شكل التزامات على الحكومة مثل رواتب الموظفين، كما هناك أنواع أخرى يصعب تقديرها حيث يعتمد تقدير على عوامل يصعب السيطرة عليها مثل النفقات الاستثمارية أما تقديرات

الإيـرادات العامــة بــالرغم مـن أنهـا تتوقـف علـى القـوانين الضريبية غير أنـها تتأثر بالنشاط الاقتصـادي للفتـرة اللاحقـة. لـهذا عنـد تقـدير كـل مـن الإيـرادات والنفقـات العامـة لابـد مـن وضـع تقـديرات للوضـع الاقتصـادي والاجتمـاعي المتوقـع أن يكـون خـلال نفـس الفتـرة، أي أنّ علـى السـلطة التشـريعية والذي يعدّ بمثابـة برنـامج الحكومـة فـي الفتـرة القادمـة حيث هذا البرنـامج يعكس سياسـتها فـي كافـة المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيــة والسياسـية وذلـك مـن خـلال مـا تتصـرف إليـه أوجـه الإنفـاق والإيـرادات المختلفـة[5]. طالمـا أنّ الموازنــة العامــة هـي تنبـؤ وتقـدير[6] فتجـدر الإشـارة إلـى أنّ مسـار العمـل المـالي لا يمكـن رسـمه مقـدما بشـكل تـام، لـذلك يجـب السـماح بوجـود مرونـة كافيـة لكـي تسـاعد علـى التكيّـف مـع الاحتمالات غير المتوقعة.

1-2-2: الموازنة العامة إجازة

تعد الموازنـة بمثابـة خطـة عمل الحكومـة لفتـرة لاحقـة، غيـر أنـها تبقـى فـي شـكل مشـروع أو إقتـراح بموازنـة غيـر قابلـة للتنفيذ إلاّ بعد قبولـها من طرف الشعب عن طريق ممثليـه فـي المؤسســات الدســتورية، أي أنّ الموازنــة العامــة تصــدر

بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها. يقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة هو الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة كما تتضمن خاصية الإعتماد أيضا منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وتحصيل الإيرادات، وبالتالي الموازنة العامة لا تعتبر نهائية إلاّ بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعدها يعود الأمر إلى السلطة التنفيذية(الحكومة) مرة أخرى تقوم بتنفيذ بنود الموازنة العامة بالإنفاق والتحصيل في الحدود التي صدرت بها إجازة هذه السلطة قصد تحقيق أهداف المجتمع. إنّ ضرورة اعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة أي موافقتها على سياسات وبرامج الحكومة قبل تنفيذها دوريا، يهدف إلى متابعة السلطة التشريعية لما اعتمده سابقا مع سلامة التنفيذ سعيا لتحقيق أهداف المجتمع المسؤولة عنه.

1-2-3- الموازنة كأداة توجيه

تطور دور الموازنة العامة واتبعت في ذلك تطوّر دور الدولة في المجتمع الحديث، ففي المالية الحديثة تطور دور الدولة وزاد نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت متدخلة في

جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبمأنّ الموازنة العامة تعكس برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ازدادت أهميتها فأصبحت هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الإطار المنظم لأدوات السياسة المالية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف. تعتبر الموازنة العامة بمثابة توجيه للسياسات العامة للدولة قصد تحقيق ما تنشد إليه من أهداف.

أخيرا يمكن القول أنّ الموازنة العامة للدولة أداة تخطيط للمستقبل، حيث تعكس الأهداف المرجو تحقيقها، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف، فيمكن للحكومة بواسطة الموازنة العامة توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح.

1-3- طبيعة الموازنة العامة للدولة

تأخذ الموازنة العامة للدولة أكثر من صفة نحاول التطرق إلى مختلف هذه الصفات القانونية والمالية على النحو التالي.

1-3-1- الطبيعة القانونية

تأخذ الموازنة العامة الصفة القانونية فهي من ناحية الشكل تمر بجميع المراحل التي يمر بها القانون، صدورها من السلطة التشريعية في في شكل قانون فهذا يكفي كل الكفاية لاعتبارها قانونية، بمأن الموازنة تكتسب الصفة القانونية من القانون الذي يجبرها ويجعلها ملزمة، لهذا ينبغي أن نفرق بين الموازنة في حدّ ذاتها وقانون الموازنة. فالموازنة العامة في معظم الدول تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها ثم تعرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها فإذا وافقت عليها صدر بها قانون يعرف بقانون اعتماد الموازنة أو قانون ربط الموازنة، أما الموازنة في حدّ ذاتها تعتبر عملا إداريا رغم موافقة السلطة التشريعية عليها، كما أنّ السلطة التنفيذية تمارس اختصاصها في شكل قرارات إدارية. أما قانون الموازنة لكونه صادر عن السلطة التشريعية فيعد عملا تشريعيا من ناحية الشكل فقط، أما من ناحية الموضوع فهو عمل إداري بحت لعدم إحتوائه على أية قواعد جديدة ودائمة. مما سبق نخلص إلى أنّ الموازنة قد تكون عمل إداري في بعض جوانبها وقانون في جوانب أخرى، فموازنة النفقات ما

هي إلاّ عمل إداري تقوم به السلطة التنفيذية، أما موازنة الإيرادات العامة فقد تكون قانونا كما قد تكون عمل إداري. فالضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة فهي تحتاج إلى إذن من مسبق من السلطة التشريعية لجبايتها فهنا تكون الموازنة قانونا، أما بعض الموارد الأخرى(بيع ممتلكات الدولة مثلا) فتقدير الثمن يعدّ عملا إداريا غير أنّ هذا الأخير له أهمية بالغة لهذا يعرض على السلطة التشريعية لإقراره(اعتماده).

1-3-2- الطبيعة المالية للموازنة العامة

من تعريف الموازنة يتضح أنها وسيلة الحكومة لتحقيق برنامج العمل الذي تتولى تنفيذه، وبالتالي هي البرنامج المالي للخطة، ولذلك فهي تعتبر في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبيّن المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة، لهذا أصبحت الموازنة العامة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها،فالأهداف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي. مما سبق يمكن القول أنّ الموازنة هي التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها(أهداف المجتمع)، والظاهرة ببنود الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.

1-4- دور الموازنة العامة في مالية الدولة

أصبحت الموازنة العامة في الوقت الحاضر تحظى باهتمام متزايّد في جميع المجالات، صاحب هذا الاهتمام تطوّر كبير في دورها في مالية الدولة الحديثة، بهدف تحقيق أغراضها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، طبقا للنظام الاقتصادي السائد.

1-4-1- النظام المالي

يعرف أي نظام بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات فالعناصر هي الأجزاء المكونة للنظام، أما العلاقات هي ترابط العناصر المكونة لهذا النظام، ومجموع الاثنين معا تكون

وحدة النظام، حيث أنّ نظام كل بلد يسوده تشابك معقد لذا يجب تقسيمه إلى أنظمة فرعية مثل النظام الاقتصادي، النظام السياسي....الخ.

كما أنّ كل نظام من هذه الأنظمة ينقسم إلى أنظمة جزئية، كل جزء يشكل نظام في حدّ ذاته فمثلا النظام الاقتصادي ينقسم إلى النظام المالي،نظام الأسعار....الخ، ومن هنا يتضح أنّ النظام المالي ما هو إلاّ جزء من النظام الاقتصادي له خصائصه وهيكله الذي يجعله نظام في حدّ ذاته.

إنّ النظام المالي يتكون من عناصر مالية تربطها علاقات مالية والخاصة بتكوين واستخدام الموارد المالية العامة.

أما بخصوص هيكل النظام المالي يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى تتمثل في مجموعة من العلاقات المالية العامة كالنفقات العامة، الضرائب، القروض....الخ.

. أما الثانية تتمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المالية، سواء كانت مركزية أو محلية مثل الخزينة العمومية، البنك المركزي....الخ. يقوم النظام المالي للدولة على ثلاثة أركان تكون معا تنظيما ماليا متكاملا وهي أهداف

النظام المالي، الأدوات التي يعتمد لتحقيق أهدافه بالإضافة إلى الإطار الفني لاستعمال هذه الأدوات أو ما يعرف بالفن المالي.

- أهداف النظم المالية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية ففي البلدان الرأسمالية يتمثل في المحافظة على هذا النظام. تطويره عن طريق المحافظة عن الاستقرار الاقتصادي ومع تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني ودعم النمو الإقتصادي، أما في ظل النظام الاشتراكي هو تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع تنفيذ الخطة المالية، أما في البلدان النامية هو الخروج من التخلف والتبعية للدول المتقدمة.

- أما الأدوات التي يعتمد عليها النظام المالي لتحقيق الأهداف السابقة هي أدوات مالية تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة، والميزانية العامة.

- وأخيرا الإطار الفني ويقصد به الكيفية التي تستخدم بها الأدوات المالية لتحقيق غرض النظام المالي، فمثلا الفن المالي الخاص بالضريبة يشمل على المادة موضوع

الضـريبة، سـعر الضـريبة...الخ. أي أنّ الفـن المـالي يتحـدد بطبيعة الأداة المالية

1-4-2-علاقة النظام المالي بالنظام الاقتصادي

هي علاقة الجزء من الكل حيث النظام النظام المالي يعتبر جـزءا مـن النظـام الاقتصـادي وبالتـالي هنـاك ارتبـاط بـين النظامين وتأثيرهما المتبادل كل على الآخر.

إنّ تطـور مفهـوم الدولـة مـن الدولـة الحارسـة إلـى الدولـة المتدخلة والمنتجة أدى إلى تزايّد أهمية الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الموازنة العامة للدولة، ومالها من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا يمكن القول أنّ النظام المالي للدولة ما هو إلاّ جزء من النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة، أما النفقات والإيرادات العامة ما هي إلاّ كميات اقتصادية وهي الأخرى تمثل الجزء من الكل، تقوم بينهما علاقات متبادلة في آن واحد[1].

ـ الإيرادات العامة تقتطع من الكميات الاقتصادية الكلية وهي الدخل القومي والإنفاق القومي النفقات العامة فتعود فتضيف إلى الكميات الاقتصادية الكلية، فهي تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي، وتسهم في خلق جزء من الناتج القومي.

بمـأنّ النظـام المـالي يقـوم داخـل نظـام إقتصـادي واجتمـاعي وسياسي معين فيكون انعكاسا لهذا النظام، كما يشكل جزءا هاما من النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي يعتبر أداة هامة لتحقيقه.

مما سبق نقول أنّ النظام المالي يقوم على أساس المعطيات التي تشكل النظام الاقتصادي والسياسي للبلد، ويتغير من بلد لآخر وحتى داخل البلد نفسه يتغير من وقت لآخر حسب تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا البلد. .

ونخلص في الأخير إلى النتيجة المترتبة على كون النظام المالي جزء من النظام الاقتصادي وهي ضرورة انسجام السياسة المالية مع سياستها الاقتصادية.

1-4-3- دور الموازنة العامة في مالية الدولة

لقد واكبت التغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات عبر العصور تطوّرات في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، ولما كانت الموازنة ما هي إلاّ انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فمن الطبيعي أن يتبع تطوّرا في دور الدولة تطوّرا مماثلا في مفهوم الموازنة

ودورها في النشاط الاقتصادي، وقد اختلف هذا الدور في الفكر التقليدي عنه في الفكر الحديث.

1-4-3-1- دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية:

في الفكر الكلاسيكي ساد الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص، إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة على تحقيق التوازن المستقر تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل[2]. حيث كان دور الدولة مقتصر في الدور الضيق (الدولة الحارسة)، لهذا غلب على الفكر الكلاسيكي نوع من الحيادية المالية، حيث تمثل هذا الحياد في فكرة الموازنة بما تشمله من موارد ونفقات حيادية بالنسبة للاقتصاد، كما كان الاقتصاديون الكلاسيك يفضلون الميزانيات الأقل نفقات مع توازن الميزانية سنويا، وبالتالي انحصر دور الدولة في اقتطاع جزء من ثروة مجموعة معينة من المجتمع مع تحويله إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع، أي الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية، فهذا يعني الدولة محايّدة فلا تهدف إلى إحداث تغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا أصبح دور الموازنة العامة هو ضمان

التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مع رفض فكرة الموازنة.

1-4-3-2- دور الموازنة في المالية العامة الحديثة:

تطور الفكر الكلاسيكي تحت تأثير الاقتصادي الانجليزي كينز بمؤلفه الشهير الذي ظهر عام 1936 بعنوان(النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)، فزاد دور الدولة فلم تعد مستهلكة فحسب بل أصبحت موجهة ومنتجة للسلع والخدمات[3]. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الغالب، حيث كانت الأزمة العالمية الكبرى من القرن الماضي هي المعول الذي انهار تحت ضرباته مبدأ القدرة الفردية(الحرية الاقتصادية). ووجدت الدولة نفسها مضطرة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، وكان لذلك انعكاساته على المالية العامة بصفة عامة وعلى الموازنة بصفة خاصة فقد استبدلت المالية الحيادية بالمالية المتدخلة، واستخدمت الأدوات المالية كأدوات فعالة في التأثير على الحركة الاقتصادية. فلم يعد هناك الحديث عن حياد الموازنة،بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وطرح

جانبا مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، أي لم يعدّ المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة سنويا، إنّ هذا التوازن لم يعد أمرا تلتزم بتنفيذه، بل انصبّ الاهتمام على التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا طرأ على قواعد الموازنة كثيرا من التعديل والتطوير لتلائم الاتجاهات الجديد، وبالتالي أصبح عجز الموازنة سياسة تتبعها الدولة أثناء الأزمات.

وأخيرا فإنّ الموازنة تحولت من مجرد وثيقة محاسبية ورقابية على المالية إلى أداة للإدارة الاقتصادية.

5-أهمية الموازنة العامة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الث لاثينات عن تطوّر وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

1-5-1- الأهمية السياسية للموازنة العامة

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول

ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.

ومن الأهميات السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره[1].

مما سبق يمكن القول أنّ الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.

1-5-2- الأهمية الإقتصادية للموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر

السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تعتمد إستراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الإقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي والمتمثلة، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها . وفي الأخير تعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الإقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الإقتصادية في مختلف الدول.

1-5-3- الأهمية الاجتماعية للموازنة

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغرض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها(الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني. إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب عنه قبلها. أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع....الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثالها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصيحة وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

1-5-4- الأهمية المحاسبية للموازنة

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إنّ أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنيظم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

مما سبق يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

1-6- المبادئ الأساسية للموازنة

تمر الموازنة باعتبارها أداة لقيان الدولة بدورها الإقتصادي والاجتماعي بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير التي تحكمها أسس معينة، والتي تولدت نتيجة للصراعات بين السلطة التشريعية والتنفيذية(بين الملوك والأمراء وممثلي الشعب). تعرف هذه الأسس بالمبادئ الأساسية لما لها من أهمية سياسية إضافة إلى أهميتها التنظيمية عند إعداد الموازنة، بهدف جعل الأفكار المعروضة أكثر وضوحا والتعرف بسهولة على المركز المالي للدولة. ونظرا لتزايّد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وخاصة بعد الأزمة العالمية، جعل من الالتزام ببعض المبادئ عقبة أمام تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدولة، وهذه المبادئ هي:

1-6-1- مبدأ السنوية

ظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة، أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثني عشر شهرإذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية

لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني أنّ الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية. أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أنّ السلطة التنفيذية يخضع لرقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان، بهدف تمكين هذا الأخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية ورقابته حيث إذا قلت المدة عن سنة تصبح فعالية الرقابة شديدة ومرهقة، وإذا زادات عن سنة تصبح نوعا ما ضعيفة، ومن الناحية المالية تعتبر فترة السنة مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصل لآخر، حيث قد تكون إيرادات دورية والأخرى موسمية نفس الشيء بالنسبة للنفقات.

- تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية مثل الجزائر، وفي بعض الأحيان تبدأ في 01 أكتوبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يعتمد السنة الهجرية مثل السعودية.

وقد ظهرت استثناءات لهذا المبدأ أهمها:

- الموازنة الإثنا عشرية: جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي إلى تأخر المصادقة على الموازنة، فكان لابد من أن تتفق في العام اللاحق بموجب الإنفاق المماثل في العام السابق مقسما على اثنا عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر لاعتمادات الشهرية؛

- الإعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازاة المعتمد سابقا ويطلق عليها في الجزائر لاعتمادات التكميلية؛

- الموازنة الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام؛

- اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع(برامج التجهيز في مصر).

1-6-2- مبدأ وحدة الموازنة

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة. ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

استثناءات مبدأ وحدة الموازنة: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

بالإضافة إلى ما سبق إنّ توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الاقتصادية محتملة التغيّر في أية لحظة وإنما تحقيقه يعني تنفيذ لوثيقة ساكنة توضح الوضع المالي للدولة، وهكذا فالتمسك بتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج

عكس ما يهدف إليه ولهذا يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن اقتصادي العام وليس غاية في حدّ ذاته.

3- التمويل بالعجز والتوازن الاقتصادي

3-1- عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية

يعدّ عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا للاقتصاديين الكنزيين ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

3-1-1- المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها[1]:

- إنّ اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلاّ سحب من موارد القطاع الخاص_ الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي؛

- إنّ اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة؛

- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب؛

- إنّ وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولمّا كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي سوف تنخفض قيمتها، وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الموازنة.

3-1-2- الفكر الكنزي والعجز المالي

رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة

الإجباريـة ومـن ثـم الخطـأ بـافتراض التشـغيل الكامـل الـذي وضـعه الكلاسـيك كأسـاس للتحليـل، وأنّ الأسـعار والأجـور لا تتسم بالمرونـة التي افترضها الكلاسيك وأرجـع ذلـك إلـى نمـو نقابـات العمـال، ولـهـذا اقتـرح كينـز تـدخل الدولـة لتحقيـق التوظيـف الكامـل وإيجـاد التـوازن للـدخل الـوطني مـن خـلال السياسات الماليـة والسياسات النقديـة. فقد نـادى كينـز بتدخل الدولـة لإعـادة التـوازن الإقتصـادي وتفعيـل السياسـة الماليـة وعـدم تـوازن الموازنـة العامـة وذلـك مـن أجـل اسـتعادة هـذا التوازن، وبـهذا فـإنّ كينـز قد أبـاح عدم الالتـزام بمبدأ تـوازن الموازنـة، وإنّ عجز الموازنـة يكون مرغوبا فيه طالمـا يـؤدي إلى مستوى التشـغيل والنـاتج، عنـد حـدوث خلـل فـي التـوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالـة، فإنّـه يمكن القضـاء علـى هذه البطالـة وإحـلال التـوازن الإقتصـادي العـام مـن خـلال التمويـل بـالعجز(عجز الموازنـة)، مـن خـلال زيـادة الإنفـاق العـام بالمقـدار الـذي يتطلبـه تحقيـق الاسـتقرار وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنّه بالإمكان القضاء عليـه مـن خـلال تحقيـق فـائض بـالإيرادات العامـة مـن خـلال زيـادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الـذي يتطلبـه

تحقيق الاستقرار. مما سبق نخلص إلى أنّ الفكر الكنزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

3-2- تمويل العجز

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيّرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية وحشد الموارد في الدول النامية ونميّز للعجز المالي المفاهيم التالية[2]:

- العجز الموازني الشامل: يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض- من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد إهتلاك ديون الحكومة-.

- الدين العام الموازني: حصيلة طرح الإيرادات الضربية وغير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية الصافية.

- العجز الجاري الموازني: وهو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية.

- العجز المالي الموازني المحلي: وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلة طرح الانفاق العام من الإيرادات الحكومية.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية، والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، وتتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات[3]:

***- الاتجاه الأول: المؤيّد لنظرية التمويل بالعجز ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ هذا التمويل يحقق ما يلي:**

- تشجيع الاستثمار ويسرع معدلات النمو الاقتصادي؛

- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل؛

- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

*- الاتجاه الثاني: ويمثل الفريق المعارض للتمويل بالعجز، وتبريرهم لذلك هو انّ هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة(المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. لما نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

*- الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنّ التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وانّ يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب

أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما انّ نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. كما يمكن لعجز الموازنة أن يمول بالقروض كما يلي:

3-2-1- القروض العامة*

يمكن أن نقسم القروض العامة من حيث صدورها وأنواعها إلى تقسيمات متعددة يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فيمكن ان تقسم القروض إلى داخلية وأخرى خارجية، إذا نظرنا إلى مصدرها، كما يمكن أن تقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة وذلك من وجهة نظر أجل لقرض.

والقرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير(أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد بردّ مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه.

3-2-2- الإصدار النقدي

عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإنّ الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي

والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي. وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب، ولتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

- تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛

- توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد؛

- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة؛

- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

مما سبق يمكن أن نقول أنّ العجز الناجم بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب وعدم قدرتها اللحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية والذي يمكن تسويته من خلال الموارد المحلية(زيادة الإصدار النقدي، زيادة حصيلة الضرائب)، وكذلك عجز موارد النقد الأجنبي عن تمويل السلع والخدمات المنتجة بالخارج، الأمر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية والإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

4- أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي

4-1- تطوّر مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة

لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضا، فيسعى التوازن المالي للموازنة العامة إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن ألاّ يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومتدخلا ومنفعلا بها ليطوّر واقعها بشكل إيجابي. لهذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في موازنة الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة(النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي(أو الحسابي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

وبمعنى آخر يمكن القول أنّ وراء توازن النفقات(التسرب) مع الإيرادات (الحقن) في فترة الموازنة يجب الأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلبي والإيجابي في موازنة الدولة ويدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية وحصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلبي الدين العام بكافة صوره وجميع الالتزامات التي تتحمل بها الدولة، ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أنّ عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الإقتصادي للمالية العامة. فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها من أرباح وسلع وخدمات وفاء هذا الدين وخدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الإقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على

الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا يعني أنّ النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسة مالية سلبية تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي. أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا رفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوّت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة[1]، فالدولة تقتطع أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية. وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال ولكن من خلال التوازن المالي، فأي زيادة في الجاني السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

4-2- توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

من المهام الأساسية للموازنة العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن

تعريف المشروعات العامة بأنّها[2]: وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها. يعتبر توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فإنّ ذلك من شأنه يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي . يتكامل التوازن المالي للموازنة العامة (التوازن بين الأصول والخصوم) مع التوازن الاقتصادي لأنّه يفرض تعادلا بين الوسائل المالية المستخدمة في المالية العامة، فعندما يفرض التوازن المالي أن يقوم تعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، وبالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع عن طريق الخزينة العامة فإنّ ذلك يعني على مستوى الاقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تمّ التمويل بها وأداء خدمة هذه القروض، فهو يفرض بذلك عدم حصول

تراجع في الدخل الوطني للبلاد. مما سبق نلاحظ أنّ مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها وربح وعائد معقولين، فإنّه في الوقت نفسه يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام. يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مرودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعا وكما بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع والإنفاق. يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأّنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول المنخفضة وهذا يعني

تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنّه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

الفصل السادس
أهمية نظرية التوازن الإقتصادي

إنّ نظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الإقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما وجّه إليها من انتقادات، كما أنّها تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الإقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أنّ عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية باقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الإقتصادي سيرته الأولى[3]. فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطوّرة اللاحقة للنمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية واعتبرناها هو الواقع أنّ الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإنّه لابد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون

أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الإقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل، وبحثا عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الإقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية، وهذه الإسهامات تتلخص فيما يلي:

1- تحديد سير الاقتصاد وعوامل اختلاله: تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التبايّن والتوافق القائم بين المتغيّرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسبل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيّدة للاقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الإختلالات التي تعرض لها، وهذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني، مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنبا للآثار التي قد تضر بالحوافز

الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الائتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتعطل الموارد الإنتاجية.

2- أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية:

كان سائدا عند الكلاسيك أنّ السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الإقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات. حتى جاء الفكر الكنزي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي كما أنّ الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنّه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من اجل استخدامها في دراسة مختلف التطوّرات المحتملة بناء على فروض معيّنة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الإقتصادية[1].

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدّها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحدّ الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أنّ التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

3- أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي: نتيجة للصدمات الإقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفشل

النظـام الاشـتراكي خـلال الثمانينـات مـن القـرن الماضـي، وتصاعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحوّل الاهتمام إلـى السياسـات الإقتصـادية الكليـة بوجـه عـام، وسياسـات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية.

ونظـرا لاخـتلاف الأوضـاع الاقتصـادية المتأزمـة فـي الـدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصـلاح اقتصـادي بهـدف معالجـة تلـك الإخـتلالات وتحقيـق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلـك التقليـل مـن دور القطـاع العـام وفسـح المجـال للقطـاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

تلعب تدابير السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو وينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضا أن تـولي الاعتبـار الواجب للطـرق التـي تـؤثر بهـا السياسـة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو.

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث واستحداثات النمو الإقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال.أي تعزيز التخصيص الفعال للموارد وتحقيق النمو وتتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيّف الهيكلي أطول أجلا نرمي إلى حقن جانب العرض في الإقتصاد[2]، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الإقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة. مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الإقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج

الأداء على مستوى الوحدات الإقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية(القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الإقتصادي. من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح وقد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغيرات التي يمكن تنفيذها واقعيا، وينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى. إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصداقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الإقتصادية.

4- أهمية التوازن في التخطيط الإقتصادي*

يعرف التخطيط الإقتصادي بأنّه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه، وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، التوزيع في المجتمع[3].

يعرف التخطيط عامة بأنّه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين وليس هدفا أو غاية بحد ذاته ولا يشكل أكثر من مرحلة عابرة في إنجاز عمل أو تحقيق هدف[4]، في حين نجد أسلوب التخطيط مبرره في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الإقتصاد على أكمل وجه.

- ففشل في توجيه موارد المجتمع والمحدد نحو إنتاج السلع والخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها، نظرا لعدم الاستثمار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة وضعف مرد وديتها من وجهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى، في حين يفضل الخواص الاستثمار في مشاريع ذات مردودية سريعة وبأقل تكلفة.

- كما أن جهاز الأسعار يعكس الوضع الإقتصادي السائد لا كما يكون في المستقبل من خلال القرارات الاستثمارية وبالتالي عجز نظام السوق في التنسيق بين قرارات المنتجين والمتعلقة بالاستثمارات الجديدة.

كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادر على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم

تحقيق حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الثمن، هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة، وإن كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد لا تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الإجتماعية[1].

فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حدّ أدنى من التخطيط الإقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الإقتصادية والاجتماعية السائدة بها ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الإقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الإقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسة الإقتصادية للبلد والمتمثلة في الانماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد.

مما سبق يمكن القول أن التوازن الإقتصادي أمر ضروري ولمختلف الأنظمة الإقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر.

خلاصة الفصل الثاني

نخلص مما سبق إلى أنّ مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا، ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي.

إنّ تطور دور الدولة وتعدد وظائفها انعكس على توازن الموازنة، حيث لم يعد يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة، وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى. وإنما أصبح له علاقة بالجانب الاقتصادي، ومن ثم لم يقتصر النظر على التوازن الرقمي للموازنة بل تعداه إلى توازن أكبر.

إنّ درجة الاهتمام بالتوازن الحسابي للموازنة العامة قد تراجعت لأنّه تم التركيز على توازن أشمل، وهو التوازن الاقتصادي العام، والذي وجد أنه يتحقق على حساب العجز في الموازنة، الشيء الذي أدى إلى ظهور نظرية العجز.

قد تلجأ الدولة أحيانا لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على استيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها، كما أنّ إحداث عجز الموازنة يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد

الراكد، سواء عن طريق استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج أو إنقاص الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

إنّ التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حدّ لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار، الاستثمار، وتوازن الإستراد والتصدير. ولما سبق يصبح على السياسة المالية أنّ توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني. وهنا نتساءل : ما هي الأدوات التي تعتمدها السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي؟ وهذا ما نحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل السابع
أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

مقدمة الفصل

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كل

كـــذلك فـــي إطـــار تحقيـــق أهـــداف التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية، ومن هذا تتّضح الحقيقتان التاليتان:

1- هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي: الإرادات العامة، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

أ- زيادة أو إنقاص الضرائب.

ب- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.

ج- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

2- إن الهـدف الأساسـي المـالي هـو تحقيـق الاسـتقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم و الانكماش.

ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة فسوف نقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول في الأول النفقات العامة، وفي الثاني الإيرادات العامة، أما ف الثالث سوف ندرس فيه الموازنة العامة على أن نخصص المبحث الرابع لدور هذه الأدوات في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس، فإن دراستنا للنفقات العامة تتضمن النقاط التالية:

1- مفهوم النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[1].

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر [2] والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

ولنناقش الآن العناصر الثالث (أركان النفقة) قصد التوصل إلى تحديد المفهوم الصحيح للنفقة العامة.

1-1- النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة. وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن

المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والإستلاء الجبري).

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

1-2- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو تنظيمها- ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما

يندرج تحت ها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان. أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة. وأخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي[3].

1-2-1- المعيار القانوني

فطبقا لهذا المعيار، تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد . ولم يعد مفهوم التخصيص الحديث يقف عند حدود نقل ملكية المشروعات العامة كليا أو جزئيا، أو إدارة وتشغيلا للقطاع الخاص، وامتد إلى رسم السياسات التي تحفز على تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، بالإضافة إلى بناء وتأسيس القطاع الخاص للمشروعات العامة مقابل الانتفاع بها لفترة من الزمن يتم الاتفاق عليها ومن ثم تعود ملكيتها إلى الدولة. لذلك اكتسبت كلمة الخصخصة أكثر من

دلالة سياسية لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي كانت تتبع التخطيط المركزي، وكذلك ما تستهدفه الخصخصة من تسهيل اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر. وأصبحت الخصخصة من البنود الأساسية التي يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليّين كإحدى المعالجات للأوضاع المالية المتدهورة في الدول النامية، إذ تمثل الملكية العامة في الدول النامية نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، الأمر الذي يدل على أن هناك الكثير من المؤسسات العامة لاتزال في أيدي الحكومات. ولكن لا يعني تعميم هذا المفهوم أنه ينطبق على كل الحالات، إذ إن لكل حال خصوصيتها، ولا تكون الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية سببا في التحول إلى الخصخصة، فيجب أن يكون هذا النهج ناتجا عن اقتناع بأهمية الخصخصة كوسيلة من وسائل التطوير العام للدولة، وعليه فإن الخصخصة لا تكون هدفا في حد ذاته، بل قد يكون رفع كفاءة المؤسسة من خلال إعداد قيادات مؤهلة في إدارتها شبيهة بالقطاع الخاص

طريقا أفضل من الخصخصة، بل يمكن أن تحتاج المؤسسة إلى التدريب والتأهيل ليكون سبيلا واضحا في رفع كفاءة المؤسسة. وقد تصاعدت موجة الدعوة إلى الخصخصة كرد فعل مباشر على التحولات التي طرأت على منظومة الفكر الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ سادت أفكار ضد الحرية الاقتصادية وظهور اتجاه قوي يدعو إلى ضرورة التدخل من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية. حينها ظهر ما عرف بالمدرسة الكنزية الجديدة التي تبنت أطروحات تدخلية من قبل الدولة وتقييد حرية النشاط الاقتصادي الخاص، وهذا مهد إلى ظهور ما يسمى بـ «رأسمالية الدولة»، إلا أنه ونتيجة للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي بدأت تظهر أطروحات تؤكد وتبرر أن السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية الدولية والتوترات في العلاقات التجارية بين الدول يعود إلى السياسات الكنزية وتدخل الدول في صوغ وتوجيه النشاطات الاقتصادية الذي كان السبب في زيادة العجز في الموازنات العامة للدول، وسيادة مظاهر الركود والتضخم والبطالة وهذا دليل على فشل السياسات الكنزية الجديدة في معالجة الأزمة الاقتصادية

التي أصبحت أزمة مزدوجة (أزمة التضخم الركودي) التي بدأت تتفاقم منذ عقد السبعينات من القرن الماضي. في بداية عقد الثمانينات ظهرت تيارات جديدة تدعو إلى مناهضة تلك الكنزية وتزامنت هذه الدعوات مع سياسات البروسترويكا التي بدأ الاتحاد السوفياتي السابق في تبنيها في العام 1985. وعند انهيار الاتحاد السوفياتي انهارت منظومة الفكر الماركسي وبالتالي أصبحت هناك منظومة فكرية واحدة هي «منظومة الفكر الرأسمالي»، ومضمون هذا الفكر انعكس في أطروحات «مدرسة اقتصاديات العرض»، التي ترى ضرورة تحجيم دور الدولة والقطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبدأت هذه الدعوات تأخذ أبعادا عملية مع تولي حزب المحافظين الحكم في بريطانيا وكذلك فوز الجمهوريين في الولايات المتحدة بتولي ريغان الرئاسة، وقرروا تبني سياسة ليبرالية جديدة ساهم وبشكل كبير في صوغها المستشار الاقتصادي للرئيس ريغان (فريدمان) وأدت هذه السياسة إلى شيوع مصطلح الخصخصة التي تعبر عن المحتوى الحقيقي لأطروحات مدرسة اقتصاديات العرض والطلب. وترى هذه المدرسة أن الأزمة التي يعاني منها

النظام الاقتصادي الرأسمالي هي أن النظام لا ينطوي على عيوب، وإنما العيوب تكمن في السياسات والممارسات التقييدية التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر وكذلك التدخل الحكومي من خلال القطاع العام، لذلك ترى في الحرية الاقتصادية الكفيل الوحيد بتصحيح كل الاختلالات داخل النظام الرأسمالي والخروج من أزماته مقابل تحييد دور الدولة وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي. فمتطلبات توسع التجارة وتعظيم أرباحها هي التي دفعت رواد تلك المدرسة وقد كانوا أساساً أصحاب التجارات والمتنفذين في الدولة في ذات الوقت ، للتحلل من القيود الأخلاقية على سعر الفائدة ورفع الأسعار والتي كانت سائدة قبل ذلك كثمرة لآراء القديس توما الأكويني في القرون الوسطى . وقد إعتبرت المركنتلية القدرة على إكتناز الذهب والفضة عن طريق أرباح التجارة المصدر الأساسي لثروة وبالتالي قوة الأمم . ولتعظيم أرباح التجارة تبنت هذه المدرسة الأفكار الرافضة للمنافسة والمبررة للإحتكار والإمتيازات كسياسات ضرورية لمصلحة الأمة . وفي العهد الذي تلي ذلك في بدايات الثورة الصناعية في أوربا جاء آدم سميث الذي يعرف باب الإقتصاد

ليـدين بشـدة أفكـار المركنتليـة خاصـة مـا يتصـل بالإحتكـار وليجعـل الحريـة والمنافسـة المثلـى أهـم شـروط النجـاح الإقتصادي ويقرر بوضوح أن مصدر ثروة الأمم لا يكمن في أرباح التجارة بل في مجمل النشاط الإنتاجي بالتوظيف الأمثل لقدرات العمل والموارد المتاحة من خلال الحرية والمنافسة جرياً خلف المصلحة الخاصة وهذه العملية ذاتها هي التي تفضي للمصلحة العامة . ومن الواضح أن السلبيات الناجمة عن شره المركنتلية وبشارات بداية الثورة الصناعية قد ألهمت آدم سميث أفكاره لحد كبير . ولاحقاً أستخدم مبدأ الحرية الإقتصادية ربما بأكثر مما قصده سميث لتبرير أبشع أنواع الإستغلال في الرأسمالية الكلاسيكية للعمال حين ساد قانون الحد الحديدي للأجور (Iron law OF wages) . ومرة أخرى فإن فظاعة الإستغلال للطبقة العاملة في الرأسمالية الكلاسيكية كانت من أهم ما ألهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس في القرن التاسع عشر رؤاه الإقتصادية التي وضعها في قالب فلسفي شامل . وكان الكساد الكبير في العالم الرأسمالي في الفترة (1929-1933) وذيوله في السنوات التالية سببا جوهرياً لذيوع

وقوة تأثير أفكار جون مانيارد كينز ما عرف بالثورة الكيترية على النظرية الكلاسيكية . وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف سبعينيات القرن المنصرم أحدث ما بدا كنجاح إقتصادي باهر في الدولة الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي التي تأسست بقيام الثورة البلشفية في عام 1917م، أثراً هائلاً على الفكر الإقتصادي إذ أصبحت الاشتراكية موضة فكرية عالمية عرفت منها نسخ عديدة مثل الإشتراكية العربية والإشتراكية الأفريقية والإسلامية واللبرالية إلى جانب العلمية طبعاً . وعلى النقيض تماماً كان للإنهيار الدراماتيكي الداوي للمنظومة الإشتراكية في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي وتفكك الإتحاد السوفيتي أثراً معاكساً على الفكر الإقتصادي . فقد إجتاحت موجة عارمة من اللبرالية الإقتصادية العالم وأصبح التحرير الإقتصادي نغمة محببة للمختصين وغير المختصين خاصة المرتبطين بنظم الحكم ديمقراطية كانت أو شمولية . كيف لا وقد أعتبر إنهيار التجربة الإشتراكية لدى البعض نهاية التاريخ بإنتصار الليبرالية بمضمونها السياسي ولإقتصادي وحتى الثقافي وتأكيد نفسها كأعلى مرحلة للتطور الإجتماعي للبشرية على

نقيض الشيوعية الثانية التي بشرت بها الماركسية . لقد قصدنا من هذه اللمحة التاريخية بيان وتأكيد قوة العلاقة الجدلية بين الفكر الإقصادي والتطورات الإقتصادية الواقعية خاصة الأحداث الكبيرة . ومن العبر المهمة التي يمكن إستخلاصها من السرد المتقدم أنه لا مجال إلا في أضيق الحدود لليقين بالصواب المطلق للأفكار في أي من فروع الإقتصاد .ويظل للواقع دائماً تأثيره القوى سواء كملهم للتدبر العلمي الأمين أو كمصدر للآراء التبريرية كما قلنا في صدر هذه الحلقة . وإذا كان الزلزال المالي الذي يجتاح العالم اليوم حدثاً إقتصادياً كبيراً بل أكبر حدث إقتصادي في التاريخ المعروف فإنه يجب وبالضرورة أن يترك أثراً بالغاً على الفكر الإقتصادي . لقد وقع الزلزال في وقت تقود فيه الرأسمالية الإقتصاد العالمي سواء في تجسده المادي أو في فكره النظري . وعليه فمن الطبيعي أن تصوب المراجعة الفكرية والإستفهامات نحو المنطلقات الأساسية للفكر الإقتصادي الرأسمالي . ومن المهم توطئة لهذه المراجعة أن نشير لحقيقتين مهمتين في رأينا . الحقيقة الأولى هي أن أية مشاكل تتعرض لها تجربة عملية أو حتى إنهيارها لا تعني

في حد ذاتها إثباتاً لخطأ الأفكار التي تزعم أنها تقوم عليها . فإخفاق أية تجربة قد يأتي كنتيجة لعامل خارج عن الفرضيات النظرية التي قامت عليها أو لعدم التطبيق السليم لمقتضيات النظرية . وإذ يصح أن يكون إخفاق التجربة مؤشراً لخطأ نظريتها فإنه ليس بالضرورة إثباتاً لذلك الخطأ . والحقيقة الثانية التي تجدر الإشارة إليها هي أن التجربة الرأسمالية القائمة لا تجسد النسخة الكاملة لأي من نظرياتها الكلاسيكية ولا النيوكلاسيكية ولا الكينزية . وفي الحقيقة فإن فرضيات هذه النظريات سيما الكلاسيكية كما قال بها آدم سميث لم تتحقق بشكل كامل في أي وقت في أي مكان في العالم منذ صدور كتابه (بحث في أسباب ثروة الأمم) عام 1776م . وعليه فإن مراجعتنا لا تعني جوهرياً بالفرضيات النظرية بقدر ما تعني بالتوجهات العملية التي تأخذ بهذه الفرضيات بدرجات متباينة حسب الظروف . ونتناول في هذه المراجعة موضوعين أساسين تندرج تحت كل منهما جملة من المسائل الفرعية إنطلاقاً من الخصائص الجوهرية للنظام الإقتصادي العالمي لتي ذكرناها في الحلقة الأولي تمهيداً لهذه المراجعة . الموضوع الأول هو دور المبادرة

بدافع تعظيم المنفعة الخاصة من خلال المنافسة في تحقيق المصلحة الإقتصادية بصورة مثلى . وجوهر هذا الموضوع في الإتجاه المعاكس يعني دور الدولة في الحياة الإقتصادية . وحسب النظرية الرأسمالية التقليدية فإن دور الدولة في النشاط الإقتصادي موبقة مرفوضة إذ يجب أن تتاح الحرية الكاملة للمبادرة الخاصة تحت الشعار الشهير دعه يعمل . وتزعم النظرية أن التوازن الإقتصادي يتحقق فقط بالتفاعل الحر لقوى العرض والطلب وإن هذا التوازن يتم بالضرورة عند مستوى العمالة الكاملة والتوظيف الأمثل للموارد محققاً الوضع الإقتصادي الأسلم . وبالرغم من أن دور الدولة منذ وجدت لم ينعدم في النشاط الإقتصادي كما لم تتحقق فرضية المنافسة المثلى يوماً ، فإن النظرية الكلاسيكية ظلت وما تزال ترياقاً مضاداً لدور الدولة خاصة في مسعى العدالة الإجتماعية يستخدمها بوجه خاص الساسة المحافظون وأرباب الأعمال الرأسماليون . وقد فرضت الضرورات العملية والسياسية تخطي دعاوى النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قبل تحديها علمياً على يد الإقتصادي الإنجليزي جون كينز . لقد ساهم الفكر الماركسي بقوة

بنقده القاسي للنظام الرأسمالي وفضح ظلمه وطرح نفسه بديلاً له في بروز فكرة دولة الرفاه الإجتماعي عن طريق دور موجب للدولة بقصد تفادي الثورة ضد النظام أساساً . وبدأت الإصلاحات ذات الأهداف الإجتماعية في ألمانيا على يد الكونت أوتون بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر وإنتقلت للدول الإسكندنافية في تلك الفترة ، ثم بدأت في بريطانيا على يد لويد جورج لتنتقل بعدها لبقية أوربا والولايات المتحدة . وجاء الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ليفضح قصور النظرية الكلاسيكية وليلهم جون كينز أفكاره التي مثلت ثورة على تلك النظرية بدحضه لأطروحة التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وطرح إمكانية توازن العمالة الناقصة وإمكانية قصور الطلب عن الحد الأمثل وبالتالي ضرورة تدخل الدولة بالسياسات النقدية والمالية والأشغال العامة لتحريك الطلب وضمان التشغيل الكامل .وقد تم تبني أفكار كينز في الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة منذ ثلاثينيات القرن العشرين ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها الفضل في النمو المطرد للإقتصادات الرأسمالية منذئذ حتى أوائل سبعينيات ذلك القرن. والمفارقة

أنه في حين كان الإقتصاديون التقليديون يعتبرون أفكار كينز في بدايتها دعوة مدمرة وضرباً من الهرطقة فإن نجاحها على أرض الواقع في الولايات المتحدة أدى للمطالبة بأن تصبح مبادئه الإقتصادية ثابتة ومستقرة في صورة قانون . وإستجابة لذلك وبعد جدل كبير صدر قانون العمالة عام 1946م إستناداً لتلك المبادئ . ولكن لما كان دور الدولة في الحياة الإقتصادية مسألة صراع إجتماعي وسياسي أكثر منه مسألة جدل علمي ، فقد برز في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات اقرن العشرين إتجاه يميني قوى ضد دور الدولة والسياسات الإجتماعية . وكانت سياسات مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة أقوى تعبير عن ذلك الإتحاه الذي دعمه إنفلات التضخم من عقاله إثر ما عرف بصدمة النفط عام 1973م . وفي ظل هذا الإتجاه في الغرب جاء إنهيار المنظومة الإشتراكية في أوائل العقد الأخير من القرن . وبذا دخل العالم في حقبة جديدة من دوغما التحرير الإقتصادي وحرية التجارة الدولية. والآن وقد ضرب الزلزال المالي العالم فلابد أن تكون له آثار على دوغما الليبرالية الإقتصادية . وأول الآثار المحققة فيما

نـرى يتصـل بـالنظر لـدور الدولـة فـي النشـاط الإقتصـادي . ويعتبـر الزلـزال وردود الفعـل عليـه هزيمـة داويـة وللمـرة الثانية في تـاريخ الرأسمالية للنظريـة الرافضـة لـذلك الـدور . إن النظرية الكلاسيكية قلمـا تتوقـع الكسـاد وفـي حالـة حدوثـه فإنهـا تـرى أن أمثـل شـئ ألا تفعل الدولـة أي شـئ وأن تتـرك الأمـر للتصـحيح التلقـائي عبـر آليـة السـوق . وخلافـاً لهـذه النظرية كان تدخل الدولة الحاسم هو المنقذ من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن المنصرم واليوم فإن الزلـزال يؤكـد مـرة أخـرى الأهميـة الكبيـرة لـدور الدولـة . فقصـور دور الدولـة التخطيطـي والرقـابي كـان أحـد أسـباب الإنفـلات الإئتمـائي فـي قطاع الإسكان الأمريكي حيث إنتطلقت شرارة الأزمـة . وبعد الزلزال فإن التدخل الكثيف للحكومـات والبنـوك المركزيـة هو المعول الوحيد لتوازن الوضع . واليوم نشهد قيـام الحكومـات في الولايات المتحدة وأوربـا واليابـان يضـخ مئـات المليـارات مـن الـدولارات فـي جسـد الإقتصـاد ودعـم الشـركات العملاقـة بعشـرات المليـارات لتفـادي إنـهيارهـا . الزلـزال يهـزم كـذلك موقف النظرية الرأسمالية من الدعم حيث أن الدعم الحكومي يعتبر الآن أحد أهم وصفات العلاج للأزمـة . كمـا أن الزلـزال

يطرح إستفهاماً كبيراً حول وحدانية المنفعة الخاصة كمحرك سليم للعملية الإقتصادية . فشركات المساهمة العملاقة التي تسيطر على الحياة الإقتصادية في العالم الرأسمالي يديرها بيراقراطيون مستأجرون وليس حملة الأسهم الملاك . وينسحب على ما تقدم عن دور الدولة خطل الدعوة الدغمائية لحرية التجارة الدولية . لقد قلنا في الحلقة الأولى إن أعلى الدول صوتاً بشعارات تحرير التجارة هي أقلها إلتزاماً بمطلوباتها حيث توفر الحماية لمنتجاتها بالدعم والقيود الجمركية . وإذا كانت آلية السوق بعيداً عن دور الدولة ليست مثالية في تحقيق الصالح العام وتجنب الأزمات داخل الإقتصادات القطرية فهي بالضرورة أفشل في العلاقات الإقتصادية الدولية الحافلة بالإحتكارات . ويتعلق الموضوع الرئيسي الآخر بالنقود ودورها في النظام الإقتصادي السائد . وقد شهد هذا النظام إنحرافاً كبيراً لدور النقد كوسيط محايد وموضوعي للتبادل ومخزن للقيمة . فمنذ الخروج عن قاعدة الذهب وعدم إخضاع النقد لسلطة مالية مستقلة ومحايدة فإن السياسات القطرية هي التي تتحكم في قيمتها. وحيث أصبح الدولار العملة السائدة على العالم بحكم قوة الإقتصاد

الأمريكي فإن أخطاء السياسات الأمريكية ذات العلاقة تصدر آثارها السالبة للإقتصادات القطرية الأخرى خاصة الضعيفة منها وهذا ما أكدته تداعيات الزلزال المالي . إضافة لذلك فقد طرح الزلزال كذلك إستفهاماً قوياً حول النظرية النقدية ودور سعر الفائدة كأداة لحفز أو تقليص الطلب . ففي محاولة السلطات الأمريكية لحفز الإستثمار خفض بنك الإحتياط الفدرالي سعر الفائدة مؤخراً إلى 3 .0% د ون أن يحقق ذلك أثراً . وقد دفع هذا الرئيس المنتخب بارك أوباما للقول بأن الوقت قد حان للتفكير في أدوات أخرى غير آلية سعر الفائدة للتعاطي مع الأزمة . وعلى كل حال فإن ما يتصل بالنقود ودورها من أهم مجالات الفكر الإقتصادي التي يتوقع أن يترك فيها الزلزال المالي آثاراً واضحة .

الفصل الثامن
دور الدولة الاجتماعى في الاقتصاد

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي ، وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوبا وهدفا لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبمقتضى هذا النظر يخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجهه لإرادة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع غير أن هذا الخضوع مقيد بتحقيق الغاية الكبرى التي يستهدفها الإسلام وهي العدالة الاجتماعية من خلال فكرة التوازن الاجتماعي . ومتي كانت العدالة الاجتماعية هي الغاية الكبرى التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها فإن كل الأساليب والوسائل التي من شأنها إدراك هذه الغاية تعتبر من قبيل إدراك المصلحة العامة التي يجب على ولي الأمر أو من يمثله العمل على تحقيقها وقد منحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر سلطات تقديرية واسعة لتمكينه من إدراك العدالة الاجتماعية على الوجه الذي رسمه الشارع.

وتنقسم السلطات إلى نوعين:

سلطات غير مباشرة تنظيمية ورقابية ، تبيح لولي الأمر التدخل في الحياة الاقتصادية.

سلطات مباشرة إنتاجية وتوجيهية ترمي إلى القيام بمهام الإنتاج في بعض الفروع الإنتاجية ، وتوجيه الإنتاج في فروع إنتاجية أخرى بالصورة التي تتفق ومصلحة المجتمع .

أولا : التدخل غير المباشر للدولة :

مظاهر التدخل غير المباشر عديدة ومتنوعة منها ما هو تنظيمي ورقابي ومن ذلك ما يلي .

تدخل الدولة لتنظيم العمل ومراقبة ومنع الوسطاء الذين يستمدون كسبهم من جهل الجمهور لثمن السلعة فيحققون أرباحا غير مبررة من فروق الأسعار. ويبدو تدخل الدولة أيضا في منع الاحتكار وتسعيرة السلع التي تقوم حاجة جمهور الناس لها ، . وقد تقتضي المصلحة العامة إزالة ملكية عقار أو منقول أو إكراه صاحبه على تقديمه للاستثمار. وأجهزة التدخل في هذه الميادين التنظيمية والرقابية هي ولاية الحسبة، ولها موظفون يتولون أمرها في كل قطر إسلامي والقضاء الذي له التدخل في العديد من

الميادين السابقة وفي حدود اختصاصه النوع الثاني من التدخل غير المباشر فتبدو أهم مظاهره في السياسة المالية للدولة الإسلامية . والحق أن مالية الدولة الإسلامية احتلت موضعا رئيسيا من الاقتصاد الإسلامي ، وظلت إلى زمن بعيد محركا لهذا الاقتصاد ومصدرا لقوته . فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسسا ومبادئ تجاوزت أحدث النظم الوضعية في الجباية والإنفاق إذ اعتمد مبدأ تعدد الضريبة ، ففرض الزكاة كضريبة مستقلة تتناول الأموال جميعا النقدية منها والعينية كما فرض الخراج كضريبة على الأرض الزراعية والعشور كضريبة غير مباشرة على الصادرات والواردات . أما بالنسبة إلى الإنفاق فقد اختطت الشريعة الإسلامية سياسة إنفاقية هادفة اتسمت بالمرونة والعدالة ومكنت من خلال الممارسات في تطوير المجتمع المسلم والارتقاء به. وبحلتنا لمالية الدولة في الاقتصاد الإسلامي سوف يتناول زاويتين رئيستين : زاوية الجباية وزاوية الإنفاق.

1/ النظام الجبائى الإسلامي :

لعل أهم ما يمتاز به الفكر الإسلامي المالي هو الاستقاء المباشر من الشريعة الإسلامية ، فقد تضمنت أحكاما عامة آمرة تتصل بتنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها على نحو لا تعرفه المجتمعات من قبل ونصت منذ البداية على فرض ضريبة مباشرة على الدخل وهي الزكاة يلتزم كل مسلم امتلك قدراً محددا من الدخل المالي بأدائها كما نصت على الجزية التي يؤديها غير المسلم في مقابل ما تبذله الدولة المسلمة لحمايته وأيضا في نظير إعفائه من أداء الزكاة والخدمة العسكرية ، وفي نظير حماية الدولة الإسلامية للبلد.الذي يعيش فيه أما الخراج فقد فرضته الشريعة الإسلامية كضريبة عقارية على الأرض الزراعية في الأقاليم التي فتحها المسلمون . وفي مجال الضرائب غير المباشرة هناك العشور التي تفرض على الواردات إلى البلاد الإسلامية وإلى جانب هذه الأنواع المختلفة من الضرائب نصت الشريعة الإسلامية على بعض مصادر الإيرادات العامة الأخرى كخمس الغنائم وما يعثر عليه من الركاز والمعادن وتركة من لا ورث له ومال اللقطة والمال الذي لا مالك له ، وأخيرا كل

ما صولح عليه المسلمون ويجيز الفقه الإسلامي للأمام أن يفرض من الضرائب الدائمة أو المؤقتة ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال المسلمين.

2/ نفقات الدولة الإسلامية : تشير الفرائض المالية المتعددة للدولة إلى أهمية موارد الدولة الإسلامية وتنوعها أن هذه الأهمية وهذا التنوع يرتبط بالمهام الجسام التي ألقاها التشريع الإسلامي على عاتق الدولة في العديد من الميادين، وقد استلزمت هذه المهام نفقات كبيرة لتحقيقها . والهدف الأسمى الذي يرمي الإسلام إلى إدراكه من هذه النفقات هو تحقيق العدالة التوزيعية بوجه خاص والعدالة الاجتماعية بوجه عام ومن هنا استهدفت السياسة المالية للدولة التأثير على الإنتاج والتأثير على التوزيع من خلال سياسة إنفاقية هادفة . فالدولة لا تقتصر وظيفتها على القيام فقط بالأعباء التقليدية كإقامة العدل والسهر على الأمن الداخلي وتهيئة الحماية ضد الاعتداء الخارجي كما كان الشأن في الدول الغربية إلى مطلع القرن العشرين . بل تتعدى مسؤولياتها كل هذه الأعباء لتشمل أعباء جديدة ، إذ تقوم بعدد من الوظائف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ،وكذلك النفقات

الاجتماعية والتعليمية والصحية والضمان الاجتماعي . دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمتها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات. هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات. وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية. تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه والجوانب الذي تقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي، تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، وفي الوقت عينه تتأثر به، مما يحدث بالتالي آثاراً جديدة. كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً

بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات. فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات.

وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال:

- توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة.
- القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.
- رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي.
- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.

- تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها.

إذا كانت جدلية القضايا من الناحية الفكرية دلالة نجاح، فالخصخصة بما أثير حولها منذ سنوات عدة كانت خير مثال على ذلك. فإذا كان البعض يراها حلا نموذجيا لحل مشاكل العجز في الموازنات العامة وتحقيق أهداف الانفتاح الاقتصادي فالبعض الأخر يتهمها بإحداث مشاكل جمة على مستوى الاقتصاد الكلي ورفع الأسعار. وان كانت هذه الجدلية استفحلت في العالم الغربي منذ سنوات فان عدواها انتقلت للجسد العربي، وبدأ يحوم النقاش حول الخصخصة وآثارها. والملفت أن نجاحنا في العالم العربي بالتجادل فاق الغرب بمراحل، وسبب ذلك ليس ثقافتنا بل توارثنا حب الاختلاف للاختلاف ذاته. وللحكم على أي تجربة أو نظرية يتطلب تحليلها والغرض منها وتقييم نتائجها على المدى المتوسط والبعيد، فالخصخصة فكرة رأسمالية تدعو إلى اختزال دور الدولة الاقتصادي على الرقابة وضبط النظام، وانه كلما

تحرر القطاع الخاص زاد النمو الاقتصادي، أي تدعو إلى «لبرلة» السوق. وكان المحفز الرئيسي لفكرة الخصخصة سياسيا أكثر من أن يكون اقتصاديا، حيث كان تنافس الحزبين الحاكمين ببريطانيا في الستينات والسبعينات على أوجّه، فكانت فرص فوز الحزب تزداد بزيادة المساعدات المالية والإعانات الاجتماعية وتوفير الخدمات بكفاءة عالية، وبالتالي تحت هذه الضغوط اضطر الحزب الحاكم إلى زيادة المصروفات على القطاعات الخدمية كالبريد والكهرباء والمياه كي يكسب أصوات انتخابية أكثر. وفي ظل هذه الضغوط قدمت إلى السلطة السيدة مارغريت تاتشر بأواخر السبعينات محملة بأعباء ومصروفات طائلة التي تحتاجها الخدمات العامة فأشار عليها مستشارها الاقتصادي فردريك هايك ببيع قطاعات النشاط الاقتصادي وخصوصا تلك التي تمثل عبئا على الدولة، ونتيجة لذلك ستقل المصروفات الحكومية ويتحول سخط الشارع إلى القطاع الخاص. تجاوبت رئيسة الوزراء مع الفكرة وأنشأت وزارة للخصخصة. هذه القراءة التاريخية تكشف لنا أن الخصخصة بدأت تحت ضغط آيديولوجي، ولكن نجاح التجربة ببريطانيا أدى إلى تبنيها من

قبل البنك الدولي وصندوق النقد، وأضحت إحدى السياسات التي ينادي بها البنك الدولي ويطالب بتطبيقها على الدول النامية، ومنها دول العالم العربي. على ان اتساع حجم القطاع العام وتفشي الفقر والبطالة وعوامل أخرى، دفعت الحكومات بالدول النامية ومنها دول العالم العربي، إلى التدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تخصيص القطاعات الأقل كفاءة وإنتاجية، أضف إلى ذلك إرغام البنك الدولي الدول النامية بتطبيق برنامج الخصخصة. ورغ انتشار سياسة الخصخصة بالعالم العربي إلا أن نتائجها لم تكن ملموسة بالشكل المطلوب، فاندفاع الحكومات لإتباع سياسة الخصخصة لغرض تصحيح هيكلها الاقتصادي والتخلص من المشروعات العامة الخاسرة، لم يكن مدعما بدراسات وآليات تتناسب مع التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، فعدم تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي قوض النتائج الايجابية للخصخصة، فدول العالم العربي اصطدمت بعوائق جمة لتطبيق الخصخصة، منها عدم توفر سوق مالي متطور يستوعب هذه التحولات، وتخوفها من الاستثمارات الأجنبية وفتح السوق للتنافس، وهذا بسبب

عدم ثقتها بكفاءة منتجها ومنافسته في زمن لا يبقى فيه إلا الأفضل، وغياب الأطر القانونية والمؤسسية، وعدم توفر الأمن الوظيفي لدى القطاع الخاص. ولو تأملنا التجربة الماليزية الناجحة للاحظنا أن الحكومة الماليزية أوجدت بيئة اقتصادية مستقرة بتطوير الأطر القانونية وتبنى سياسة الشفافية والإفصاح في تقديم المعومات المالية، وتبنت سياسة التدرج والانتقائية في إتمام عملية الخصخصة، وكان لهذه السياسة دور كبير في إنجاح التجربة الماليزية. لنجاح تجربة الخصخصة بعالمنا العربي، يتطلب التعامل معها كوسيلة وليس غاية، وبالتالي هذا يتطلب وضع الشروط والآليات الملائمة ورسم أهداف استراتيجية طويلة المدى تتناسب مع طبيعة المجتمع والكفاءة الاقتصادية المتوفرة، فتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي عسفا قاد إلي نتائج وخيمة، حيث ضاعف معدلات الفاقة وأثر في نسبة كبيرة من سكان العالم. الخصخصة يجب أن تعامل كجزء من كل، أي تعامل كجزء من صيرورة الإصلاح الاقتصادي، فالنظرة التكاملية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية تعتبر عاملا مهما ومؤثرا في نجاح الخصخصة. وللأسف الشديد ما زالت

النظرة في العالم العربي للخصخصة مقتصرة على الربح المادي ومتجاهلة تطوير الجانب الإداري والموارد البشرية، فقبل خصخصة القطاع أو النشاط يجب أن تخصص العقول البشرية، فإذا كانت خصخصة الأنشطة تعني بمفهومها العام تحويل ملكية من القطاع العام إلي خاص فخصخصة العقول تعني تحويل الأساليب والفكر الإداري والاستثماري من بيروقراطية القطاع العام إلى براغماتية القطاع الخاص. يرى فوكوياما، وهو احد الدعاة الليبراليين، أنه لا يمكن فهم الحياة الاقتصادية بمعزل عن جملة العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية السائدة، ومن هنا نرى التداخل ما بين المفهومين الاقتصادي والاجتماعي، وأنه لا يمكن نجاح احدهما بمعزل عن الآخر. ولذلك يتطلب منا تحديد مبادئ توجيهية واضحة، حيث أن أهم آثار الخصخصة تعرض العمال لفقدان وظائفهم، وأعرافنا السائدة تحول دون فعل ذلك، فنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي تتطلب منا كسب تأييد شعبي قبل المضي قدما في تنفيذها. لذلك أتصور أن الخصخصة كوسيلة يهدف منها إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وتوسيع قاعدة الملكية، وخلق مناخ

الاستثمار المناسب، والتخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة، تعتبر وسيلة ناجحة ولكن آلية تنفيذها وتدرجها هي مربط الفرس. فإرغام البنك الدولي الدول النامية بتطبيق برنامج الخصخصة أشبهه بإرغام الأب ابنته بالزواج من شخص لا يتناسب مع فكرها وطبيعتها. فنجاح التجربة بدول العالم الأول لا يعني بالضرورة نجاحها بنفس الطريقة بالدول النامية. فلكل مجتمع خصوصيته وثقافته الاجتماعية، وآلية تطبيق الخصخصة تتعارض مع بعض المفاهيم الاجتماعية الحميمة السائدة بمجتمعنا العربي. ونظرا لذلك انصح الأب بالبحث عن الزوج المناسب لابنته أو ترك حرية الاختيار لها على اقل تقدير. وفي جميع الاحوال فأن الدولة مطالبة بأخذ المبادرة في خلق الجهاز ذي الخبرة والمعرفة الفنية والكوادر المتميزة للسعي بدقة الى البحث ودراسة الجدوى وبلورة المشروعات ثم مساعدة القطاع الخاص في التنفيذ بما في ذلك التدريب والتشغيل والصيانة وبعدها المتابعة والتسويق وهذه ادوار اساسية للدولة لاغنى عنها في مراحل التنمية الدنيا بالذات اما اذا اردنا استعراض كل من دور الدولة والقطاع الخاص في المراحل السابقة

لوجدنا انه كلاهما مارسا عددا من التشوهات اصابت الاقتصاد العراقي بأختلالات هيكلية ظل يعاني منها طيلة الفترات السابقة وظلت ملازمة له الى وقتنا هذا لقد كان دور الدولة دورا احتكاريا مسيطرا على مجمل الانشطة الاقتصادية وليس هناك فرص لدخول القطاع الخاص الا خلال السنوات القليلة الماضية بعد ان اصبحت الدولة عاجزة عن ادارة العديد من المرافق الاقتصادية التي شكلت عبئا ثقيلا عليها سواء من ناحية الدعم المالي التي تقدمه الى المؤسسات والمنشآت التي انخفضت فيها الانتاجية وباتت الخسارة تشكل احد معالمها اضافة الى البطالة المقنعة التي تعيشها هذه المؤسسات واصبحت كالافيال البيضاء مثال ذلك مصانع السكر في الموصل وميسان ومصانع الورق في ميسان والبصرة هذا عن دور الدولة ، ان القطاع الخاص فلا يمكن تبرئته من كونه قطاع ضعيف وغير مسؤول يبحث عن فرص الربح والمضاربة التي لاتنفع الاقتصاد بشئ وانما تشكل احد عوامل التخريب للاقتصاد ان ما شهدته فترة بيع ممتلكات الدولة الى القطاع الخاص في عام 1996 شهدت فترة عصيبة للاقتصاد العراقي وباتت ملاحمه مشوهة غير

واضح الفلسفة الافتصادية المتبعة من هنا يجب التنويه الى ان اذا اريد للقطاع الخاص ان يلعب اي دور في الاقتصادد العراقي في المرحلة الجديدة يجب ان يكون على اسس صحيحة وفي مجالات تحقق للاقتصاد قفزات نوعية تدفعه الى الامام لقد برز مفهوم الخصخصة في إعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق اي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي عندما فشلت النظم الاشتراكية في تحقيق تنمية مستديمة وما ترتب على ذلك من عمليات بيع القطاع العام الى القطاع الخاص وتجارب الدول في هذا المجال اصبحت مجال نقاش وجدل حول جدوى هذه العملية ومساهمة الدول الصناعية الكبرى في تعميق هذه الظاهرة من خلال تبني صندوق النقد الدولي سياسة التكييف والاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال تقديم القروض والمساعدات الى الدول اتلتي تقوم بعمليات خصخصة لقطاعها العام ايمانا منها ان اقتصاد السوق هو الحل الامثل للخروج من الازمات الاقتصادية التي تمر بها وواقع الحال يشهد حالة من الاندهاش ففي الوقت الذي تتراجع فيه نظم الاقتصاد الرأسمالي وتدعوالى ضرورة تدخل الدولة وتقوم بعمليات التأميم تسعى الدول النامية الى

خصخصة اقتصاداتها وفي هذه مفارقة كبيرة يجب التوقف عندها في حالة تبني عملية الخصخصة

عملية الخصخصة في الاقتصاد

لقد نصت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على وجوب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،أذ أكد الاقتصادي الكلاسيكي بنثام ان كل فرد يبحث عن المنفعة ولذلك فأن الافراد يتصرفون بحرية ولاداعي لتدخل الدولة فيما عارض الاقتصادي كينز رأي الكلاسيك فجعل من دور الدولة احد اهم مكونات الطلب الكلي الفعال حيث تحرص الدولة على ادامة الطلب على سلعها وخدماتها ومما لاشك فيه ان النموذج البيروقراطي الذي يتسم بتدخل الدولة في الاقتصاد وهو النموذج الذي تأخذ به عدد من الدول النامية قد منى بالفشل حيث لم يحقق النمو المستمر ولم تحل مشاكل الفقر والبطالة في ظل نماذج الاقتصادات المغلقة وقيام الدولة بالتصنيع او اتخاذ القرارات من الاعلى الى الاسفل وفي ضوء المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والتطورات السياسية التي تمر بها مصر حاليا، حيث من المعروف انه ومنذ بدء عمليات الاستقلال السياسي وبعض محاولات الاكتفاء اذاتي اضف الى ذلك الفورة النفطية نتيجة

ارتفاع اسعار النفط الخام في اواخر عام1973 وتضاعفها في 1979-1980 مما ضخم المداخيل النفطية للدول المنتجة وعادت وتراجعت تلك المداخيل خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي على اثر انخفاض اسعار النفط ثم عادت وارتفعت من جديد حتى وصل سعر البرميل حاليا 60دولار /برميل واصبح للعامل السياسي وعدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط بالغ الاثر في تحديد سعر البرميل من النفط وباتت السوق النفطية سوق مشتري وليس سوق بائع من هنا اصبح من المجدي اعادة النظر في دور الدولة من خلال مؤسساتها العامة أذ شرع العديد من الكتاب والباحثين الى المطالبة بأعادة النظر في طبيعة ونطاق تدخل الدولة ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذالايتراجع دور الدولة في مجابهة الجبهات ويقتصر دورها على تنظيم الاسواق وتقديم السلع العامة؟ او ان هناك مجالا للوجود القوي للدولة في ظل مناخ يمكن فيه لكل من القطاعين العام والخاص ان يتعايشامعا جنبا الى جنب في قيادة العملية التنموية في البلد وفي حقيقة الامر ان الاجابة على هذا السؤال يأتي من خلال استعراض التجارب العملية التي مرت

بها الدول التي تبنت اسلوب الخصخصة وما ترتب عليها من نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني وهنا يمكن القول ان دور الدولة يجب ان يكون أعلى من القطاع الخاص ليس من الناحية الفنية والأدائية بل كونه دور أخلاقي مناط بالدولة تحقيق طموحات الأفراد في القضاء على الاستغلال والاحتكار

- لا يحقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عادة المستوى الأمثل للادخار كما أنه يعاني من صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج.

- يركز النظام الاقتصادي الرأسمالي على السلع والخدمات الخاصة دون العامة لأنها أكثر ربحية وأسرع من حيث المردود.

5 - النظام الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكي، الذي تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه للمجتمع بكامله (الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج) والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين

الأفراد إذ أن التفاوت الاقتصادي في النظام الاشتراكي يرتبط بتفاوت المواهب الإنتاجية وليس بنظام الملكية والإرث.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية،حيث يتم رسم أهداف طموحه والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤا. ويتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية.ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد وهي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة). ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

ومن أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- إهمال الحوافز المادية، إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

- إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجه عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الإنتاجية.

- تؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وبخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعله.

وهذا يوضح لنا أن بنى النظام الاقتصادي الكلي هي ليست بنى متجاورة أو مضافة لبعضها هكذا وببساطة بل أنها تشكل ترابط عضوي (متابعة البنى) ومجمع متوافق (يعبر عن علاقات مستقرة). وهذا يعني تطور مفهوم النظام الاقتصادي ليوضح لنا العلاقات الداخلية في المجتمعات الإنسانية.ويكون للبنى التي يتكون منها النظام الاقتصادي طابع عام وعلى عدة مستويات.لهذا فان النظام يستلزم بنية قانونية وسياسية وبنية معنوية وهذه البنى تستلزم أيضا ضرورة إظهار الجانب المسيطر في المستوى المطلوب معرفته. فإذا كانت التقانة هي المسيطرة (تسيطر الآلة داخل النظام)،أما إذا البنية الفوقية هي المسيطرة يظهر السعي لتحقيق الربح في النظام الرأسمالي كقانون أساسي.إن السمتين الرئيسيتين

للنظـام الاقتصـادي هـي ضـرورة انسـجامه ودوامـه النسـبي وتنـتج هاتـان السـمتان مـن الميـزتين الرئيسـيتين لمكونـات النظام وهما مرونة البنى ومقدرتها على التوافق.ولأن البنـى الفوقية أتبنى التحتية مرنة ومتغيرة يمكن للنظـام الاقتصـادي أن يتطور فعلا ويتحول.ولكن التحول يحدث بشكل لا تستطيع معه البنـى التوافق فيمـا بينهـا،وهذا يـؤدي إلـى الانتقـال مـن نظـام اقتصـادي إلـى نظـام اقتصـادي آخـر. تظـل الأنظمـة الاقتصـادية دائمـا فـي حركـة تطور،والعوامـل المسـؤولة عـن هذا التطور تنقسم إلى عوامل ذاتيـة ترتبط ارتباطا عضويا بـالمتغيرات الاقتصـادية كازديـاد الإنتاجيـة وتطـور مسـتوى وسـائل الإنتـاج التقاني،وعوامـل خارجيـة لا تتصـل اتصـالا مباشرا بالظواهر الاقتصادية كالاكتشافات الجغرافية والعلمية والحروب والنزاعات السياسية بين الأنظمة المعاصرة. 1- تسـتفرد الرأسـمالية، فـي دوليتهـا المعاصـرة، بالبشـرية. وكمحور كل نشاطاتها خاصة الاقتصادي منها، حول القيمة المحورية، أي القيمة السلعية: حيث يخضع الكل الاجتماعي لأحـد مفرداتـه التاريخيـة: السـوق، حيـث التجـارة كمجـال لتحقيـق الـربح النقـدي الفـردي، الـذي هـو هـدف المشـروع

الرأسمالي، خاصة في مشكلة التاريخ المعاصر، أي تشكل الاحتكارات دولية النشاط في انتمائها في مجموعات متباينة النشاط، إلى مجموعات مالية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح النقدي، عبر استقطاب الثروة، كل المجتمع الدولي بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصادياً، بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلباً على سلع تبيعها أياً كان المشتري وأياً كان مكان تواجده على خريطة الكرة الأرضية، وإنما بكنيوته كفرد يحرم من كل سند جماعي وينتزع من كل انتماء اجتماعي، أي مع اختزاله إلى مجرد إضافة حدية لرقم أعمال المشروع الاحتكاري، وسياسياً، "يلقنه" الدولة القائمة بتوقيتها إلى وحدات خاضعة واهية ومتصارعة؛ واجتماعياً، بشرذمة المجتمعات إلى جزئيات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداءاتها البدنية المنافية للوجود الاجتماعي(1).

2- هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة لحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بني نماذج ثلاثة للرأسمالية:

- رأسمالية الليبرالية الأنجلوساكسونية الجديدة التي تطلق العنان لقوى السوق تمتطيها الولايات المتحدة الأمريكية. وهي ليبرالية ترث الليبرالية البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي، إذ بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحديثة، تقذف الولايات المتحدة الأمريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق، تعززها عند الضرورة ترسانة الحروب المالية وقائمة العقوبات الدولية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) وسطوة المنظمات الاقتصادية الدولية بضغوطها المالية والقانونية، والمعدوانات المسلحة العارية، مع ما تنتهي إليه، عندما تقل كفاءة هذه الترسانات، إلى عسكرة مباشرة وصريحة للعلاقات الدولية.

- النموذج الثاني الذي يعيق عملية الصراع هذه على الصعيد الدولي هو نموذج رأسمالية الدولة "الخائبة" الأوروبية (دولة الرفاهية الاجتماعية!!!). وهو نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات القوى الاجتماعية أواخر القرن التاسع عشر، إن الحيلولة دون التعبير على حساب رأس المال لا يتحقق إلا بدور للدولة الرأسمالية تتضمن بعد التوازن ليس

في توزيع الثروة، وإنما في نمط توزيع الدخل تصحيحاً للأداء المعوج لقوى السوق، وكذلك للحد من عمل قانون النمو غير المتواري عبر تقلبات الدورة الاقتصادية، بما تتضمنه من تقلبات في مستوى تشغيل قوى الإنتاج البشرية والمادية ومستوى الدخل، وما يتضمنه ذلك من بطالة للقوة العاملة وتعطل للطاقة الإنتاجية المادية. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية/سياسية لعيشها رأس المال – بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي – وتناقضاته في داخل الإطار الأوروبي وتناقضاتها مع رؤول الأموال الدولية الأخرى، أي على الصعيد الدولي. - أما النموذج الثالث في عملية الصراع الدولية هذه فهو نموذج رأسمالية الدولية التوجيهية الساعية إلى إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في المجتمع القديم، والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء أكفأ خاصة على صعيد السوق الدولية، ليس فقط كقوة تصديرية وإنما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية. الذي بدأ في العقدين الأخيرين يعيق أزمة محاولة انفكاك من تناقض الانغماس الفعلي في عادات

العمل الأجير ووهم الإبقاء على عادات العمل السابقة على الرأسمالية، في إطار من التغيرات الكيفية المعاكسة في اقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا.

3- في خضم هذا الصراع المركب تتبلور الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولي، التي نركز في داخلها على نموذج الدولية "الحانية" (أو ما أطلق عليها "دولة الرفاهية الاجتماعية") لنرسم أبعاد العملية التاريخية التي أدت إلى ظهورها مع منتصف القرن العشرين، متضمنة في الوقت ذاته بذور أزمتها مع نهايات هذا القرن.

4- نعلم أن التطور الرأسمالي تمحور طوال القرن التاسع عشر حول بناء الأساس الصناعي في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت اقتصاديات سلعية متقدمة، وخلق السوق الرأسمالية الدولية باحتواء بقية المجتمعات عبر تغلغل رأس المال، بعدوانية متعددة الأبعاد والوسائل، في هياكل المستعمرات وأشباه المستعمرات لتحويلها إلى اقتصاديات سلعية تتحول فيها وسيلة الإنتاج الأساسية، الأرض، وقوة العمل إلى سلعة، وتجري تعبئة جل الفائض

الاقتصادي الذي تنتجه في شكله التقليدي أو في أشكاله الجديدة، نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتبوعة، بطريقة مباشرة أو عبر علاقات التبادل التي يبلورها نمط أول لتقسيم العمل على الصعيد الدولي وتطور الصناعة، بما يصاحبه من ثورة زراعية ثانية في شكلها الرأسمالي، يعني التزايد المتسارع للطبقة العاملة كمياً، في شكل تجمعات كبيرة في دوائر متزايدة الاتساع، تتم في بلدان غربية تدخل في مراحل تاريخية متتالية في عملية تحقيق الشروط التاريخية للإنتاج الرأسمالي: بريطانيا، هولندا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا... الأمر الذي يعني تعدد الأقطاب الرأسمالية الاحتمالية والتناقض في داخل رأس المال الدولي.

5- مع هذا التطور تتطور النظرية الاجتماعية باتجاهاتها الفلسفية المختلفة، كهاد للمارسة الاجتماعية، وتتطور التنظيمات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية المختلفة، وخاصة في شكل الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية العمالية واتحادات الصناعات والتنظيمات النقابية المهنية. في إطار تطور الدولة "القومية" لتصبح الشكل التاريخي السائد للتنظيم السياسي للمجتمعات. ونكون هنا

بصدد الدولة الرأسمالية في ظل أشكال تنظيمية قانونية مختلفة. وتتصارع الدول الغربية من أجل السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم والمهيمنة في السوق الدولية. صراعاً يجعل من الحرب شكلاً رئيسياً للصراع، مع تغير مستمر في أشكالها وأهدافها ووسائلها، في اتجاه عولمة حقيقية لهذه الظاهرة في أحضان التكوين الاجتماعي الرأسمالي، بدءاً من الحرب العالمية الأولى، عبوراً بالحرب العالمية الثانية، ثم وصولاً إلى الحرب الدائرة لبناء إمبراطورية رأس المال الأمريكي تحت شعار الحرب ضد "الإرهاب"، وهي حرب تتخطى في عولمتها حدود الغلاف الجوي للكرة الأرضية مستخدمة المسارات الممكنة في الفضاء. ويصبح من الطبيعي أن يسود الاتجاه نحو العسكرة الحالية للعلاقات الدولية، على النحو الذي سنراه في ما بعد.

6- على الصعيد الاقتصادي البحت تعمل قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي، مع بدايات القرن العشرين، في اتجاه زيادة تمركز رأس المال، ومن ثم الطابع الاحتكاري للمشروع الرأسمالي، بصفة عامة، والمشروع الرأسمالي المالي، بصفة خاصة. كما تعمل هذه القوانين في اتجاه ازدياد

حدة الأزمة الاقتصادية. ومع هذين الاتجاهين وتطور تنظيم الطبقة العاملة (ومن ثم إمكانية أن يكون لها دور في تحديد مستوى الأجور النقدية) والوصول إلى تقييم أول للسوق العالمية بين البلدان الرأسمالية التي سبقت في مسار المنظور الرأسمالي (وهذا ما يعني المحدودية النسبية للسوق الخارجية لكل من رؤوس الأموال المتصارعة دولياً)، نقول مع كل هذا يصبح من مصلحة المشروعات الاحتكارية هجرة قاعدة الذهب كقاعدة نقدية تعادل على نحو أو آخر بين الأثمان النقدية وقيم السلع. ويكون الانتقال إلى قاعدة نقدية ورقية لا يُشتم فيها اتجاه الأثمان نحو الصعود رغم تطور إنتاجية العمل واتجاه قيمة وحدة السلعة نحو الانخفاض. وينطلق الاتجاه التضخمي الكامن في هيكلية التناقض بين الربح والأجور، ليميز مسار التطور الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين حتى يومنا هذا. وفي داخل هذا الاتجاه الزمني يكون الاتجاه نحو ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية الدورية لينتهي بها إلى كساد بعمق واستمرارية الكساد الكبير (1929-1939). فتنفجر ظاهرة البطالة في وجود الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة، ليبرزا معاً خصحصة أخرى

للتنظيم الاقتصادي الرأسمالي، خصيصة تبديد قوى الإنتاج البشرية والمادية، ناهيك عن الاستخدامات الضارة والتدميرية لبعض المنتجات. كما تبرز الأزمة عدم قدرة الأداء التلقائي للمشروع الفردي على انتشال الاقتصاد الوطني من أزمته. ومن ثم ضرورة تدخل الدولة، والدولة الرأسمالية، كأصل عام لانتشال الاقتصاد الوطني من أزمته في مرحلة أولى، وللحد من التقلبات الدورية في الزمن القصير، في مرحلة ثانية، ولضمان حد أدنى من معدل النمو الاقتصادي في الزمن الطويل، في مرحلة ثالثة. وعلى الدولة الرأسمالية، في دورها المرحلي الجديد أن تتعامل مع مؤسسات المجتمع الرأسمالي الاقتصادية والتنظيمية: الطبقة العاملة بتنظيماتها النقابية والسياسية، والمشروعات الرأسمالية في إطار تحولها العام للشكل الاحتكاري وتنظيمها في شكل اتحادات صناعات وغرف تجارية وأحزاب سياسية، مع تبلور رأس المالي المصرفي في سعيه للالتصاق بالدولة. وتدَّخل الدولة يثير ضرورة أن تكون لها سياسة اقتصادية متعددة الأبعاد، يكون التركيز في داخلها، تحت تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي، على السياسة المالية للدولة.

7- وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، يبرز في البلدان الرأسمالية المتقدمة عامل آخر يدفع إلى مزيد من تدخل الدولة، هذه المرة في المجال الديموغرافي، بعد أن أدت اتجاهات التغير السكاني مع التطور الاقتصادي الرأسمالي، بعد فترة، إلى تناقص معدلات النمو السكاني على نحو أدى إلى نوع من الركود السكاني ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين. وهو ما يعني النقص النسبي في القوة العاملة أمام الاحتياج الكبير لها خاصة لإعادة تعمير ما دمرته الحرب في أوروبا الغربية. الأمر الذي يدفع بالدولة الرأسمالية إلى التدخل في مجال تجدد إنتاج القوة العاملة، وهو مجال الأصل أن علاقات الإنتاج الرأسمالية قصرت المسؤولية عنه على المسؤولية الفردية للعامل الأجير. ذلك أنه مع انفصام القوة العاملة عن وسائل الإنتاج في المرحلة الأولى للتطور الرأسمالي (مرحلة خلق الشروط التاريخية للإنتاج السلعي الرأسمالي) وصيرورة هذه الوسائل محلاً لملكية خاصة فردية، تصبح قوة العمل (وليس العمل) سلعة تباع وتشترى في سوق العمل. وتصبح مسؤولية تحدد إنتاج هذه القوة مسؤولية فردية تقع على عاتق العامل الأجير الذي اكتفى به،

تنظيمياً، بما يملكه من قوة عمل، في خضم سوق العمل. إذ عليه تقع مسؤولية إعاشة نفسه وتكوين أسرة وإعاشة الأسرة، حتى يضمن النشاط الاقتصادي تجدد إنتاج القوة العاملة. فتصبح عملية تجدد إنتاج قوة العمل كسلعة محكومة بقوى السوق، سوق العمل وسوق السلع الاستهلاكية اللازمة لإعاشة العالم وعائلته. وتبتعد الدولة، في تنظيمها الرأسمالي الجديد، عن تحمل أية مسؤولية في تحديد إنتاج القوة العاملة. ويظل الأمر كذلك إلى أن يتعرض تجدد إنتاج القوة العاملة لعامل أو أكثر يحد من هذا التجدد ويقلل من عرض قوة العمل في سوق العمل على نحو يؤثر سلبياً على النشاط الإنتاجي (بعدم وجود القوة العاملة اللازمة أو بارتفاع الأجر النقدي لقوة العمل المطلوبة). هنا تتدخل الدولة باسم المصلحة "العامة" لضمان سلوك ديموغرافي يوفر من قوة العمل في سوق العمل ويسهم إذا ما توافرت لها فرص العمل، في خلق "الطلب الكلي الفعال" اللازم لرفع مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة. وتكون السياسة السكانية للدولة: فتتدخل الدولة في أوروبا الغربية، إزاء

الركود السكاني وتضاؤل معدل المواليد، بعد الحرب العالمية الثانية، في اتجاهين:

الأول، العمل على زيادة معدلات النمو السكاني بتشجيع النسل عبر التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية الأخرى والسياسة الإسكانية.

والثاني، فتح أبواب اقتصادياتها الوطنية أمام تدفق القوة العاملة المهاجرة من المستعمرات القائمة أو القديمة، نحو الاقتصاد المتقدم الغربي.

- مع استمرار الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في سياسة استقبال القوة العاملة المهاجرة على نحو انتقائي يحابي استنزاف العقول من الأجزاء الأخرى من العالم.

ويؤدي ذلك إلى التوسع في البعد "الحاني" لدور الدولة الرأسمالية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما إلى حين، على الأقل بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية.

8- وفي داخل السياسة المالية للدولة يكون الاتجاه نحو التوسع في الإنفاق العام في أوقات تراخي النشاط الاقتصادي، وفي أوقات الحرب أو الاستعداد للحرب. وتفيد هذه السياسة، عملياً، المشروع الرأسمالي في تطوره على

الرغم من أن هدفها المعلن هو رفع مستوى تشغيل القوة العاملة، إذ يترتب على طريقة تمويل البرنامج الإنفاقي للدولة آثار تضخمية تفرض نوعاً من الادخار الإجباري على مستوى الاقتصاد الوطني يقلل نسب الأجور الحقيقية لمصلحة الربح. هذا من ناحية – ومن ناحية أخرى، يقوم النموذج النظري لجون. م. كينز الخاص بدراسة مستوى العمالة والدخل، والذي على أساسه تم تعزيز السياسة المالية التي يتعين على الدولة الرأسمالية القيام بها لمواجهة الأزمة الاقتصادية، نقول نقدم هذا النموذج النظري على افتراض سيادة المنافسة في الاقتصاد الوطني. وهو ما يستتبع أن تقوم المشروعات الاقتصادية الخاصة المتوقفة عن الإنتاج كلياً أو جزئياً أثناء الكساد، بزيادة إنتاجها (على فرض بقاء أثمان منتجاتها على حالها، وهو ما يدخل في الفروض التي أقام عليها كينز نموذجه النظري)، إذا ما زاد الطلب النقدي على منتجاتها بفضل تحقق الإنفاق العام وخلقه لدخول نقدية (عامة وخاصة) تؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات التي كانت متوقفة عن الإنتاج أثناء الكساد. على هذا الأساس يستبعد التحليل النظري لكينز إمكانية أن تؤدي زيادة الطلب

على منتجات مشروع معين إلى ميله نحو رفع ثمنها بدلاً من التوسع في إنتاجها، أي بدلاً من زيادة الكمية المنتجة، وذلك لزيادة معدل الربح ومن ثم القدرة على المزيد من تركيم رأس المال. هذا النمط لأداء المشروع الرأسمالي هو الأميل للحدوث عندما يكون المشروع ذي طابع احتكاري. الأمر الذي كان سائداً في واقع اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. في هذه الحالة يؤدي إنفاق الدولة، المستمد من إيرادات الدولة على الأخص في شكل الضرائب والاقتراض العام، إلى تقوية المشروع ذي الطابع الاحتكاري، مما يسد على، ويعجل من تطور المشروعات الوطنية/الدولية في عملية تحولها من شركات وطنية ذات بعد دولي في أدائها الجاري (تصديري أو استيرادي)، إلى شركات تحقق تغيراً هيكلياً بأدائه طاقات إنتاجية مادية، عبر الاستثمار في الخارج، على أقاليم دول غير الدولة الأم. فتتحول من شركة وطنية/دولية إلى شركة دولية النشاط، حيث يتعدى نشاطها (المادي أو الخدمي) أو المالي أو التجاري حدود إقليم الدولة الأم بتملكها أو سيطرتها الفعلية (عبر التكنويوجيا مثلاً) على مواقع إنتاجية في الدول

الأخـرى. وتنمـو هـذه الشـركات فـي إطـار تزايـد الاتجـاه الاحتكاري لرأس المال الدولي، لتصبح من أشخاص الاقتصاد الدولي، بقوة اقتصادية (وسياسية) متزايدة، وبخاصة عندما تنضـم إلـى عـدد مـن الشـركات دوليـة النشـاط المتكاملـة النشاطات الاقتصادية، لتكوّن مجموعة ماليـة دولية عملاقة. وتتزايد قوة الشركات دولية النشاط لتقود في ما بعد الحرب العالمية الثانية، نمطاً جديداً لتقسيم العمل الدولي (يقوم على تقسيم عمليات إنتاج سلعة واحدة بين بلدان مختلفة) يزيد من الطبيعة الدولية لعملية الإنتاج وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات "الوطنية"، الأمر الذي يعني تزايد التداخل بين الداخلي والدولي. وهكذا تبرز الشركات دولية النشاط كأشخاص عملاقة في الاقتصاد الدولي: هيكلياً، على مستوى الإنتاج عبر السبق في ادخار التجديدات التكنولوجية؛ ومالياً، عبـر انتمائهـا لمجموعـات ماليـة عملاقـة؛ وتجاريـاً عبـر سيطرتها على الجزء الأكبر من المعاملات التجارية الجارية. وتكون الدولة الرأسمالية "الكينزية" قد ساهمت، بسياساتها الماليـة وغيرهـا، فـي تحـول المشـروع الرأسـمالي إلـى المشـروع دولـي النشـاط ليقـف علـى المسـرح الاقتصـادي

الـدولي بـين الدولـة الأم والـدول "المضـيفة" فـي تنـاقض تختلف أبعاده بالنسبة إلى النوعين من الدول، ليصبح أحد القوى التـي تجرد هذه الدولـة مـن دورها كدولـة "جانيـة" بالنسبة إلى القوى الاجتماعية الممثلة لغالبية الشعوب، ليس فقط في البلدان الرأسمالية المتخلفة، وإنما كذلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ومع سيطرة الشركات دولية النشاط علـى المسـرح الاقتصـادي الـدولي تبـدأ حاجـة الأنـواع المتصارعة من رأس المال الدولي إلى التكتل على الصعيد الإقليمي، إعمالاً لقانون زيادة تمركز رأس المال مع التطور الرأسمالي. وكان من الطبيعي أن تفرض هذه الحاجة نفسها أولاً بالنسبة لرأس المال الأوروبي وقد خرج منهكاً من الحرب العالمية الثانية ليواجه في الداخل قوى اجتماعية تسعى إلى تحقيق تنظير اجتماعي بديل، وفي الخارج هيمنة رأس المال الأمريكي الذي يساند رأس المال الأوروبي في إعادة التعمير ومواجهة هذه القوى الاجتماعية المعارضة، وإنما بعد أن فرض رأس المال الأمريكي، في بريتون وودز، تصوره في إعادة تنظيم السوق الدولية المالية بنظام نقدي دولي يدور حول الدولار الأمريكي. ومع التكفل الاقتصادي

على الصعيد الإقليمي يبرز رأس المال المتكفل إقليمياً في مواجهة الدولة "القومية" العضو في التكفل، الذي يقد يكون من مصلحة رأس المال المتكبل إقليمياً أن يسعفها على الصعيد الإقليمي، نظراً لنظرته إلى أراضي التكفل كمياً كمناطق اقتصادية وليس كأراضي دولة قومية محددة بالحدود السياسية، على أن تبقى قوية نسبياً لكبح جماح القوى الاجتماعية الداخلية التي تعارض نمط التكفل نظراً لأنه يتم لمصلحة رأس المال على حساب المصالح الاقتصادية والاجتماعية لغالبية شعوب "الدول" الأعضاء في التكفل.

9- وفي الأثناء، ومع الحرب العالمية الأولى ثم الكساد الكبير ثم الحرب العالمية الثانية تضيف قبضة رأس مال البلد الأم على اقتصاد المستعمرات وأشباه المستعمرات، ويتواكب ذلك مع شروط موضوعية أخرى (تتمثل في تطور الهيكل الصناعي في الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة لتتحول الريادة فيه نحو صناعات جديدة تاركة بعض الصناعات الأولى (كالمنسوجات مثلاً) للتهالك النسبي، وفي توافر الشروط الأساسية لقيام مثل هذه الصناعات في الاقتصاديات

التي أصبحت متخلفة، كوجود القوة العاملة الأجيرة الرخيصة والمواد الأولية ووجود مستوى معين من الطلب المحلي على سلع صناعية (استهلاكية في الغالب)، تكوَّن في العادة عبر سنوات من استيراد هذه السلع من الاقتصاد الأم المتبوع). كل هذه الشروط تدفع موضوعياً إلى قيام بعض هذه الصناعات في الاقتصاديات التابعة تقوم مستندة إلى زراعات تحولت في إطار عملية الاندماج في السوق الرأسمالية الدولية إلى زراعات سلعية تسهم في نمط لتقسيم العمل الدولي يحدد دورها في التبادل الدولي. وتتوازى مع هذه التغييرات حركة للتحرر الوطني في المستعمرات وأشباه المستعمرات لضعف الممارسة الاستعمارية لرأس المال في البلد المتبوع، ولو لفترة، في ظل عملية من التشكل السياسي نحو دولة يتزايد دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات التابعة. إنها الدولة التي سترفع، بعد نوع أو آخر من "الانتقلال" السياسي شعارات "النمو" لتبرر لنفسها دوراً كاسحاً في الحياة الاجتماعية مع نمط للعلاقات مع رأس المال الدولي، وخاصة المهيمن دولياً، يتردد ما بين

التناقضات أحياناً والتحالفات أحياناً أخرى، وإنما دائماً عبر غير قليل من الاحتكاكات.

10- نستطيع الآن أن نجمع العوامل التي أدت تاريخياً إلى ظهور الدولة الرأسمالية "الحانية" في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة، خاصة من ثلاثينيات القرن العشرين، وعلى الأخص مع منتصف القرن:

أ- ما صاحب التطور الرأسمالي في البلدان الغربية من تطور كمي وكيفي للطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية والسياسية، وتطورها من ثم كقوى مؤتمرة في حركة المجتمع، الأمر الذي يتعين معه تفعيل الدور المحوري للدولة الرأسمالية المتمثل في تحقيق التوازن السياسي الذي يحول دون التغيير على حساب رأس المال، وهو ما يعني إمكانية تحقيق حد أدنى من المطالب الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العمالية.

ب- الصراع بين رؤوس الأموال في الدول الغربية من أجل الهيمنة وإعادة تقسيم العالم في شكل حزبين عالميين استلزمتا التعبئة العامة للحرب، وهو أمر لا يستطيع القيام به إلا الدولة، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إنهاك لدولة رأس

المال، سواء خرجت من الحرب منتصرة أو مهزومة، خاصة عندما يلعب رأس المال أو جزء منه دوراً غير وطني أثناء الحرب، في الوقت الذي تتولى فيه القوى الشعبية مهمة المقاومة في حالات الاحتلال الأجنبي. في مثل هذه الظروف يقوى الوضع السياسي للقوى الاجتماعية الأخرى.

ج- هذا وقد بلورت الحرب العالمية الأولى عاملاً آخر أثر لفترة طويلة على سلوك الدولة في البلدان الرأسمالية الغربية، هذا العامل يتمثل في ما طرحته الحرب من إمكانية تاريخية لخلق شروط لتنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية. وبدأت المشكلة تطرح نفسها، متعدية المستوى الفكري، على مسرح التطور اليومي للمجتمع الإنساني، في داخل الدول الرأسمالية نفسها، وفي إطار تجربة تاريخية جديدة هي تجربة "الاتحاد السوفياتي".

د- تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ بدايات القرن العشرين تطوراً يبرز الاتجاه التضخمي في المدى البعيد بما يحدثه التضخم من توترات اجتماعية، في إطار اتجاه زيادة حدة الأزمة الاقتصادية ازدياداً يعمّق من قاع الكساد الكبير في الثلاثينيات، فتنشر بطالة القوة العاملة ويتزايد الفقر إلى

جانب الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة، دونما غطاء اجتماعي لمن يضربهم الكساد. وتثبت الأزمة عدم قدرة المشروع الرأسمالي الفردي على انتشال الاقتصاد الوطني من الكساد، الأمر الذي يفرض تدخل الدولة لمواجهة الأزمة في الزمن القصير، والعمل على تخفيف حدة تقلباتها كسياسة اقتصادية دائمة.

هـ- تغير نمط السلوك الديمغرافي في إطار عملية تراكم رأس المال، وما انتهى إليه من ركود سكاني في بلدان أوروبا الغربية، الأمر الذي يدفع إلى تدخل الدولة لاتباع سياسية ديمغرافية واجتماعية لزيادة معدلات النمو السكاني.

و- ما انتهى إليه التطور الرأسمالي من تناقص معدلات النمو الاقتصادي في الزمن الطويل، والوعي، وخاصة في عز فترة الحرب الباردة، بضرورة العمل على زيادة هذه المعدلات، عن طريق نوع من تدخل الدولة رمز إليه بالتخطيط التأشيري، بدأته فرنسا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما مع وجود قطاع عام يقوم بنشاطات مادية ومالية وخدمية يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني.

ز- أهمية الدور الذي تلعبه الدولة "القومية" في المراحل الأولى للعملية الطويلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية، التي يستهدفها في المقام الأول رأس المال الأوروبي، وهندسة مراحل تحقيقها سدنة رأس المال اختياراً لسبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية أولاً مع إرجاء الوحدة السياسية إلى المرحلة التالية. الأمر الذي يعني تحقيق الوحدة الاقتصادية مع غياب سلطة سياسية أوروبية تسهر على تحقيقها. وهو ما يلقي بعبء هذا التحقيق في مراحله الأولى على عاتق الدولة القومية، وإنما في ظل غير قليل من المخاطر: أن نتبين القوى الشعبية سياسياً، أن الوحدة قد تحققت اقتصادياً، على حساب المصالحة الاقتصادية والاجتماعية لهذه القوى، فترفض أداة تحقيق الوحدة السياسية أي دستورها.

11- ومع نهاية ستينيات القرن الماضي (في آذار/مارس 1968، في لحظة بروز أزمة رأس المال الأمريكي في فييتنام) تعلن الأزمة النقدية للدولار الأمريكي أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ونكون هذه المرة بصدد أزمة هيكلية تتسم بخصائص مختلفة. فقد عبرت هذه الأزمة عن نفسها

في ما تبلور أثناء سبعينيات القرن الماضي في شكل التضخم في ثنايا الركود، حيث يعرف النشاط الاقتصادي اتجاهاً نحو الارتفاع المستمر في الأثمان الذي يتلازم مع اتساع في دائرة البطالة، وازدياد في حجم الطاقة الإنتاجية المادية المعطلة. اجتماع الاتجاه التضخمي (على الصعيد النقدي) مع الاتجاه الانكماشي (على الصعيد العيني) في اللحظة نفسها أربك الدولة الرأسمالية في البلدان المتقدمة، وأربك من ثم سياستها المتعلقة بنشاطها المالي. فالإجراء الذي يقصد به الحد من التضخم يؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة بطالة العمل والطاقة المادية المعطلة، ولم تصل الدولة الرأسمالية في الاقتصاديات المتقدمة إلى قرار إلا مع بداية الثمانينيات حين مالت إلى تفضيل السعي لاستقرار الأثمان (ذلك لأهمية ذلك للنشاط التصديري والمنافسة على الصعيد الدولي) عن طريق السيطرة على الضغوط التضخمية، الأمر الذي يطلق العنان لاتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة الإنتاجية المادية. وهو ما يضغط في اتجاه زيادة حدة الأزمة الاجتماعية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ويدفع برأس المال في الوقت ذاته إلى الاتجاه نحو التوظيف في مجال النشاط

المالي، في سوق الأوراق المالية، وخاصة عبر المضاربة في هذه السوق، طالما أن معدل نمو الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ، ليبدأ اتجاه عام يسود الاقتصاد الدولي مؤداه ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي في الوقت الذي يتباطأ فيه التوسع في النشاط العيني. وتثور مشكلة مدى تحمل الاقتصاد العلني لنشاط مالي غير متناسب.

في الوقت نفسه تجتمع العوامل التي تغير من الوضع تغييراً كيفياً في سوق العمل:

- فمع الثمانينيات يؤتى السياسة الدمغرافية للدولة في اقتصاديات أوروبا الغربية أكلها ويرتفع معدل القوة العاملة الجديدة الداخلة في سوق العمل.
- كما تزداد الأهمية النسبية للقوة العاملة المهاجرة، خاصة في بعض فروع النشاط الاقتصادي، كالزراعة والتشييد، التي لم تعد القوة العاملة الوطنية تطرقها.
- هذا في الوقت الذي يتزايد فيه معدل الكترونية النشاط الاقتصادي (أي إحلال الآلة محل العمل).

كل هذه العوامل تضغط نحو تحويل القوة العاملة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بل وعلى مستوى

الاقتصاد الدولي، إلى قوة عاملة تزيد على احتياجات رأس المال. وهو ما يعرّض القوة العاملة لمزيد من البطالة والعمالة الهشة والاستبعاد الاجتماعي لشرائح من القوة العاملة الأمر الذي يفرض على الدولة، تحت ضغط الطبقات العاملة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، إلى مزيد من الإنفاق المالي في مجال التأمينات الاجتماعية. وهو ما يدفع برأس المال، بعد أن قوَّته السياسة المالية الكينزية (ومدفوعاً كذلك بضرورة إعادة ترتيب البيت "القومي" ليقلل من نفقة الإنتاج لتحقيق تنافسية لرأس المال "القومي" عند مقابلة رؤوس الأموال الأوروبية الأخرى، في إطار السوق الأوروبية أو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي)، إلى الضغط نحو تحلل الدولة من اتساعية الدور الذي كانت تقوم به تحت مظلة السياسة الاقتصادية الكينزية. ويكون الاتجاه نحو الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية باسم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لترك أمر البطالة للأداء الحر لقوى السوق. ويعمم هذا الأداء الحر على مستوى الاقتصاد الدولي. ذلك أن اتساع دائرة البطالة والعمالة الهشة والاستبعاد الاجتماعي لشرائح من القوة العاملة، وما يحدثه

التضخم من إنقاص للقوة الشرائية الحقيقية للقوى الاجتماعية الشعبية، مع زيادة درجة الاستقطاب الاقتصادي في ما يخص توزيع الثروة ومن ثم توزيع الدخل (في اتجاه مزيد من انعدام المساواة النسبية في التوزيع)، مضافاً إلى ذلك زيادة الأهمية النسبية لنصيب إنتاج الشركات دولية النشاط خارج حدود الدولية الرأسمالية الأم، ومن ثم أهمية دورها في التبادل الدولي. مع كل هذه العوامل تصبح السوق الداخلية محدودة نسبياً وتكون المراهنة، من جانب رؤوس أموال الدول الرأسمالية المتقدمة، على السوق الدولية التي تدور المنافسة فيها حول السبق في إدخال التحديدات التكنولوجية بواسطة رؤوس الأموال الدولية المتصارعة، ويرفع شعار الليبرالية الاقتصادية (في مواجهة الآخرين)، ويكون الضغط نحو إعادة غزو المجتمعات المتخلفة. وتنشط الدعوة نحو الانحسار النسبي لدور الدولة. ولا تستثنى من ذلك الدولة في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، بل يكون ضغط رأس المال الدولي نحو ابتعادها عن الحياة الاقتصادية أقوى. خاصة بعد تبلور أزمة سياسات النمو التي اتبعت بواسطة الدول في أعقاب الاستقلال السياسي النسبي الذي

حصلت عليه المستعمرات وأشباه المستعمرات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهي أزمة برزت أبعادها الاقتصادية والاجتماعية في إطار عملية إعادة إدماج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد الرأسمالي الدولي في تبعية متزايدة تؤدي إلى تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي، في مرحلة للتوسع الكبير للاحتكارات دولية النشاط التي تسعى لتفادي أخطار الدور الوطني أو القومي للدولة في هذه الاقتصاديات، وما يمكن أن يحدثه من عوائق أمام حركة رأس المال الدولي. فيكون ضغطها المتزايد للحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي (مع حرص على إبقاء دورها السياسي كقوة قهر وقمع للقواعد الشعبية في تلك البلدان). وتنشط عملية تصفية الوحدات الاقتصادية التي كانت تمتلكها الدولة. لينتهي الأمر إلى جعل هذه الاقتصاديات جزءاً من السوق العالمية تزول منه كل الحواجز أمام الحركة الحرة لرأس المال الدولي. ولا يسمح لدولة في بلد متخلف بأن تمارس حتى المماحكات مع رأس المال الدولي، فإن هي تجرأت وأقدمت على مجرد التهديد بذلك يسارع رأس المال الدولة، وخاصة المهيمن، دولياً بشن حرب "استباقيتها"، لا

تبقي في استباقيتها، ولا تزر. وهكذا يكون الاتجاه نحو الانحسار النسبي لدور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية (ليس بطبيعة الحال بالدرجة نفسها في البلدان المختلفة)، على مستوى الاقتصاد الدولي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، إزاء تطور الاحتكارات دولية النشاط (بتناقضاتها بمعايير مختلفة مع الدولة الأم ومع الدولة المضيفة)، وسعيها لتحويل العالم إلى سوق واحدة لا تحدها الحدود السياسية. وتتفرغ الدولة الرأسمالية على نحو أكبر لاستخدام أسلحتها السياسية والعسكرية لخدمة مصالح الاحتكارات الدولية بصفة مباشرة في إطار عملية الصراع بين رؤوس الأموال الدولية الكبيرة على الهيمنة على السوق الدولية، في تناقض رؤوس الأموال هذه مع الغالبية من شعوب العالم.

12- ويمكن أن نجمع الآن أهم العوامل التي تكاثفت للحد النسبي من دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في البعد "الحاني" لهذا الدور، وإن كانت لم تحد من دورها كعصا سياسية/أمنية في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وكعصا سياسية/عسكرية أغلظ في مواجهة القوى

الاجتماعية الممثلة لغالبية شعوب البلدان المتخلفة، لتبرز كشخص من أشخاص المجتمع الدولي تغيرت فيه مفردات "الجوقة" وتغيرت أدوار هذه المفردات: الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعلى الأخص دولة رأس المال المهيمن دولياً بجبروت اقتصادي/عسكري يمكن، مع تآكل الرشاوى التاريخية لكل رأس المال، أن يمثل الديناميت المفجر لكل تناقضات النظام الرأسمالي الدولي؛ الدولة في البلدان الرأسمالية المتخلفة؛ الشركات دولية النشاط والمجموعات المالية العملاقة؛ المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية في ظل محاولات السيطرة عليها وتدجينها واستخدامها لمصلحة رأس المال المهيمن دولياً، بل وفي عمليات تسهم في الواقع في قتل جنين القانون الدولي العام؛ المافيات الدولية التي تسيطر على جزء متزايد الأهمية من النشاط الاقتصادي الدولي، إنتاجاً، خاصة في المخدرات، وتجارة، في كل "المحرمات"، وعلى الأخص في الرقيق "الأكحل" كقوة عاملة مهاجرة مهربة بدون مشروعية "قانونية" (وإن لم تعدم المشروعية الاقتصادية)، و"الأبيض" كسلعة ترفيهية تحظى بالكثير من المشروعية

"القانونية" وإن كانت تفتقد كل مشروعة إنسانية؛ ومالياً، بحجم الأموال التي تعمل على تدويرها بقصد الربح النقدي في السوق المالية الدولية في سعي مستمر إلى "تبييضها" يخلصنا من الألوان التي لفظتها دائماً العنصرية التاريخية لرأس المال؛ مجموعات التمرد المسلحة التي تنتعش مع طموحات رأس مال الصناعات الفكرية في سوق دولية للسلاح دائمة الاتساع، تقف الدولة الأكبر أمام محاولات الحد منها باتفاقيات دولية للحد من التسلح.

أ- الأزمة الهيكلية للتضخم في ثنايا الركود التي بدأت تفرض نفسها منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وأبرزت أزمة السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية المتقدمة وعجزها عن مواجهة الموقف وانحيازها في النهاية نحو مصلحة رأس المال (الاستقرار النقدي لضمان مستوى أثمان يمكن من المنافسة في السوق الدولية) على حساب البطالة والاستبعاد الاجتماعي، وقد كثفت فهمها عملية الكترونية الأنشطة الاقتصادية. وقد بلورت هذه الأزمة أزمة سياسات "النمو" التي اتبعت في الاقتصاديات المتخلفة معلنة إفلاس رأس المال المحلي في هذه الاقتصاديات في مواجهة مشكلة

التحرر الوطني الحقيقي في ارتباطه العضوي، في هذه المرحلة التاريخية، بالمشكلة الاجتماعية للغالبية في المجتمعات المتخلفة (الأمر الذي ينتمي برأس المال المحلي إلى الكف عن لعب أي دور وطني (ومن ثم قومي) في استسلام ذليل لرأس المال الدولي بصفة عامة، ورأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة. وتبرز هذه الأزمة الهيكلية أزمة مؤسسات الدولة الرأسمالية المتقدمة (السياسية والنقابية) أزمة تنتعش من خلالها الاتجاهات السياسية "النازية والفاشية" وممارسات العنف الاجتماعي التي تهدد مكونات النظام السياسي الذي تبلور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحد أدنى من التوازن الاجتماعي والسياسي (الذي يحول دون تغير الوضع على حساب رأس المال)، وتنتهي الدولة الرأسمالية بسرعة إلى اتخاذ إجراءات "قانونية" وفعلية تعمل على التآكل التدريجي للخصائص "الديمقراطية" لهذا النظام تحت شعارات مختلفة: القضاء على الخطر الشيوعي، صراع الحضارات، مواجهة "الأصولية" الدينية (إنما، ليس بكل أنواعها)، محاربة الإرهاب، ضرورة التغذية القهرية للآخرين بجرعات

ديمقراطيـــة الغـــرب الرأســـمالي. ومـــع تآكـــل كـــل البعـــد "الـــديمقراطي" للنظـــام السياســـي تتآكـــل القـــوة السياســـية للدولة، تـآكلاً يعجل منـه الابتعـاد المتسـارع للدولـة عن البعد "الحـاني" لدورها الاقتصـادي والاجتمـاعي باسـم "الليبراليـة الجديدة".

ب- بروز الشركات دوليـة النشـاط وزيـادة تمركز رأس المـال الـدولي عبـر انـدماج هـذه الشـركات فـي مجموعـات ماليـة عملاقـة تتخطـى حـدود التكـتلات الاقتصـادية الإقليميـة، فـي تناقضـاتها، بصـور مختلفـة، مـع الدولـة الأم (عنـدما تفـرض قيوداً تنظيمية قانونية أو تمارس جباية ضريبية)، ومع الدول المضيفة (عبـر تضـارب المصـالح والاحتكاكـات بـين شـركاء السـوق والسـوء). مـع تعـاظم القـوة النسـبية لهـذه الشـركات تتراجع القوة النسبية للدولة في مواجهة هذه الشركات.

ج- التكتـل الاقتصـادي الإقليمـي الـذي يتضـمن، إذا مـا نجـح فعلاً، إضـعافاً للدولـة الوطنيـة، نظـراً لأن مصـلحة رأس المـال المتكتـل إقليميـاً تتحقـق فـي معاملتـه للمكـان الممثـل لوعـاء التكتل كمنـاطق تتكامـل اقتصـادياً مـن أجـل زيـادة القـدرة علـى المنافسة في السوق الدولية. وهي مناطق تتخطى كاتجاه عام

(خاصة مع النمط الجديد لتفسير العمل الدولي وفقاً لتوزيع عمليات إنتاج السلعة الواحدة بين بلدان مختلفة) الحدود السياسية التاريخية للدول الأعضاء في التكتل، نقول إن مصلحة رأس المال المتكتل تتحقق في معاملته لمساحات التكتل الاقتصادي كمناطق اقتصادية متداخلة وليس كأنشطة اقتصادية تمارس داخل الحدود السياسية التاريخية للدول الأعضاء، الأمر الذي يعني إعادة رسم خريطة "مناطقية" لأراضي الدول الأعضاء في التكتل، خريطة اقتصادية تتضمن إزالة الحدود السياسية للدولة القومية، لتقام تدريجياً، إن لم تحل إرادة الشعوب دون ذلك، دولة "اتحادية" تكون متناهية الالتصاق برأس المال المتكتل. إذ إن عملية خلق التكتل الإقليمي تقتضي خلق مؤسسات إقليمية تقوم في بعض منها (على الأقل في الاحتمال) على "أنقاض" مؤسسات الدولة العضو في التكتل.

د- مع تفكك الاتحاد السوفياتي كقطب دولي، ظل طوال عدة عقود من المد الثوري التاريخي في اتجاه مناهضة سيطرة رأس المال الدولية المباشرة على المستعمرات وأشباه المستعمرات والسعي، على مستوى المجتمع الإنساني، لخلق

شروط البديل التاريخي للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي، نقول ظل الاتحاد السوفياتي بما شكله من معسكر دولي وتحالفات مع بلدان "العالم الثالث" "ملجّماً" لجماح رأس المال الدولي في سعيه لسيطرة إمبريالية مباشرة على جموع شعوب العالم. مع هذا التفكك واتجاه رأس المال الأمريكي إلى طموح تحويل العالم إلى إمبراطورية عالمية، تكتسح إن لزم الأمر قوى "الدول" الأخرى التي تعترض السبيل، مع هذا الوضع يضيق طاق الحاجة إلى التحالفات بين رؤوس الأموال الدولية ويشتد الصراع في ما بينها من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة على الاقتصاد الدولي، مع ما يتضمنه ذلك من محاولات خلق تحالفات جديدة قد تعمل على إضعاف الدولة في بعض بلدان أوروبا، خاصة إذا انتمت إلى ما سمي "بأوروبا القديمة"، وعلى الأخص الدولة الفرنسية. في الوقت الذي تُبعد فيه طموحات رأس المال الألماني في بلدان وسط وشرق أوروبا (التي اعتبرها، تاريخياً، المجال الحيوي لأدائه) الدولة الألمانية عن ثنائية دورها مع الدولة الفرنسية في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وتطويرها، الأمر الذي قد يعني الإضعاف النسبي للدولتين معاً، خاصة مع تزايد عدد

الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا بصلاتها الأقوى مع رأس المال الأمريكي.

13- ومع هذا التوجه لرأس المال الدولي، بصفة عامة، ورأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة، تتفجر تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وتبرز الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية: بإدراك الغالبية لضآلة النصيب النسبي الذي تجنيه من التطور الرأسمالي: تسارع معدلات استقطاب الثروة والدخل لمصلحة الأقلية، اتساع دائرة الفقر والمرض والضياع الثقافي في جانب الأكثرية، تزايد عدوانية رأس المال المهيمن دولياً وامتهانه للإنجازات الحضارية للشعوب، بل وحرصه على اقتلاع الجذور في المجتمعات ذات الجذور التاريخية، مصادرة حقوق الإنسان في كل مكان، وقتله لجنين القانون الدولي العام في كل الأركان. وتبرز مع هذه التناقضات الأزمة التاريخية الراهنة للدولة الرأسمالية التي تتلاشى كدولة "حانية"، كانت ترعى، تحت ضغط القوى الاجتماعية الأخرى، بعض الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد. عبر محاولات تصحيح بعض الموجات مثل قوانين السوق. وتقوي الدولة كأداة قهر وسيطرة وتدمير، بممارسة

ما هو في الواقع من قبيل "إرهاب الدولة". وهي تقوم بهذا الدور ليس فقط في مواجهة شعوب البلدان الرأسمالية المتخلفة، وإنما كذلك في مواجهة شعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومنها بطبيعة الحال بلدان أوروبا الغربية:

- ففي سبيل إعادة المنزل في كل اقتصاد أوروبي "وطني" بقصد تقليل نفقة الإنتاج لزيادة تنافس رأس المال في داخل "الاتحاد" وفي السوق الدولية، تقف الدولة في جانب تآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية للطبقات العاملة، بل وشرائح الطبقة المتوسطة، باسم مواجهة العجز المالي لأنظمة التأمينات وتحقيق التوازن المالي للأداء الاقتصادي.

- وإذا عارضت قوى من شعوب الدول الرأسمالية المتقدمة ممارسات القمع والتدمير الذي يقوم بها رأس المال الدولي في أجزاء أخرى من العالم، أعطت الدولة الرأسمالية نفسها حق اتخاذ الإجراءات الفعلية المقيدة للحريات في داخل مجتمعاتها "المتقدمة"، ثم قامت بتعديل القوانين التي تطيح بالحريات العامة "والخاصة لمواطنيها" تحت شعار "مكافحة الإرهاب".- وإذا أبدت بعض شعوب أوروبا، بعد أربعة عقود من محاولة بناء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي،

عـدم موافقتهـا، بالاسـتفتاء الشـعبي، علـى نمـط التكتـل الاقتصـادي الـذي يـتم لمصـلحة رأس المـال علـى حسـاب الطبقات العاملة والمتوسطة، تبحث الحكومات عن سبيل آخر مـن سـبل "ديمقراطيـة" رأس المـال: إمـا إيقـاف عمليـة الاسـتفتاءات الشـعبية مؤقتـاً أمـلاً فـي نتـائج حملـة جديـدة لتزييف الوعي، أو البحث عن غالية للأصوات "الموافقة" بين الدول، أو بـالأحرى "الحكومـات" الأعضـاء فـي الاتحـاد الأوروبي.

ـ فـي المجتمعـات المعتـدى عليهـا فـي الأجـزاء المتخلفـة مـن العالم الرأسمالي، تتعرى "الدولة" الرأسمالية: في خضم ما أوحلت فيه نفسها من مستنقعات؛ عندما تعلن حروب الإبـادة الاسـتباقية وتزحـف للقضـاء علـى التـراث الحضـاري للمجتمعات، كما تتعرى إزاء ما أثارتـه من كراهيـة ومقاومـة شعبية تلقاها في بؤر العدوان.

14- وهكذا، تبرز أزمة الدولة الرأسمالية ككيانٍ عدواني فقد "حانيته" في البلد الأم، وكشر عن آليات الشر والإبادة في البلدان التابعة، وهي أزمة تجسد في الواقع الأزمة التاريخية لكل رأس المال، كعلاقة اجتماعية تاريخية سائدة.

الفصل التاسع
دور الدولة في التنمية الاقتصادية

ولماذا يتغير دور الدولة ، في عملية التنمية الاقتصادية ، سواء من حيث الدرجة أم من حيث النوع ، في كل من الدول المتقدمة والنامية ،وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادي و التاريخي لأهم مراحل عملية التنمية في كلا المجموعتين توصلت الدراسة إلى ما يأتي:-

1- في الدول المتقدمة كان هناك دور كبير للعوامل الاقتصادية وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية ، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الاستقرار الاقتصادي ، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي و الحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية .

2- في الدول النامية كان هناك دور كبير للعوامل السياسية ، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية ، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية ، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فهذه العوامل كانت

تلعب دور المتغير الرئيسي و الحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية . وفي عملية إقناع تلك الدول أو إجبارها على تقليص درجة تدخلها في الشؤون الاقتصادية ، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة ، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية . هذا موسم جديد للهجوم على الليبرالية عبر الطعن في مبدأ الحرية الاقتصادية. وقد لا يكون هناك وقت لهذا الهجوم أفضل، بالنسبة إلى خصوم الليبرالية، من انهيار في السوق المالية الأميركية، يمتد بدرجات متفاوتة ويحدث أثره على خارطة الاقتصاد العالمي. دور الدولة الاقتصادي!.. دائماً كان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل بين الاقتصاديين، ليس الآن فقط بل منذ أن راجت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي، حيث ارتبط دور الدول بالإحلال محل قوى السوق!. وقد حقق أسلوب التخطيط المركزي انتشاراً واسعاً على الصعيد العملي والأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهجت الدول الرأسمالية في العالم الغربي نمط ما يسمى الاقتصاد المختلط، حيث نشطت الدعوة إلى قيام الدولة باستكمال وتصحيح

وظائف السوق، وتبنت العديد من الدول أسلوب التخطيط التأشيري، كما نشطت الدعوة إلى حماية المستهلك، ومكافحة الاحتكار، والقضاء على البطالة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الرائدة، كما راج أيضاً نموذج دولة الرفاهة، حين تبنت الدولة العديد من الأهداف الاجتماعية، وعملت على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومكافحة الفقر، وتحقيق تكافؤ الفرص، والعدالة في توزيع الدخل!. لكن ومع نهاية السبعينيات شهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية واسعة، أدت إلى تراجع مكانة الإيديولوجيا التي تفضل توسع دور الدولة، وبرز بالمقابل اهتمام واسع بتقليص وظائف الدولة إلى الحدود الدنيا، تخوفاً من النتائج السلبية التي قد تنجم عن تدخلها في السوق، وقد عارض أنصار الليبرالية الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات التبرير الذي ساقه دعاة الاقتصاد المختلط لدعم مبدأ التدخل في آلية السوق الحرة في الماضي، الذي كان يستند إلى عدد من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية، التي تبين أن هناك عدداً من أوجه الخلل التي تعتري آلية السوق الحرة، وبالتالي قد تمنعها من الوصول إلى الحالة المثلى لتخصيص الموارد

الاقتصـادية!. بمعنـى أن التحـول الـذي طـرأ علـى الفكـر الاقتصـادي تجـاه وظـائف الماليـة العامـة تـم فـي اتجـاهين رئيسين أولهمـا: إعـادة التركيـز علـى دور الدولـة فـي تحقيق الكفاءة الاقتصادية مقارنة بالوظائف الأخرى المتمثلة بكيفية توزيـع الـدخل والثـروة فـي المجتمـع طبقـاً لمبـادئ العدالـة السـائدة، وإيجـاد نـوع مـن الاسـتقرار فيمـا يخـص بعـض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل معدلات التضخم والبطالـة، وتحقيق درجـة النمـو الاقتصـادي المنشـودة. ثانيهمـا: حدوث تبدل في ماهية مفاهيم الكفاءة والعدالة والموازنة المنشودة، حيـث حـل مفهـوم الكفـاءة الديناميكيـة والقـدرة علـى الخلـق والإبـداع محـل مفهـوم الكفـاءة الاسـتاتيكية التـي تقـوم علـى التوزيع الأمثل للموارد، كما أعيد تأكيد أهميـة المسـاواة أمـام القـانون كمبـدأ مـن مبـادئ العدالـة الاجتماعيـة، بـدلاً مـن المسـاواة فـي الـدخل أو فـرص الكسـب، وفيمـا يخـص دور الدولـة فـي تحقيـق التـوازن فـإن النظـرة اتجهـت إلـى التركيـز على معالجة التضخم عوضاً عن خفض مستوى البطالـة كمـا كان عليه الأمر فيما سبق.

ويـرد أنصـار الاقتصـاد المخـتلط علـى انتقـادات الليبـراليين الاقتصاديين بأن انتقادهم ليس في محله، ويؤكدون أنـه يجب على الدولة أن تضطلع بدورها فـي الاقتصـاد لتحقيـق الكفـاءة الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- العمـل علـى تـوفير السـلع التـي يتوقـع أن يعـزف القطـاع الخاص عن إنتاجها.

2- تصحيح حجم الإنتاج في السلع المعروضـة لتفـادي الآثـار السلبية للعرض الزائد.

3- تقديم السلع ضمن ظروف تنافسية.

وعلى هذا يرد أيضاً أنصار الليبرالية الاقتصادية بالتأكيد على أن دور الدولة في توفير السلع لا يعنـي أن تكون هـي المنـتج لهـا، وأن التقنيـات الجديـدة تتـيح إنتـاج العديـد مـن السـلع والخدمات التي تنزع عنها الطبيعة الاحتكارية... إلخ!! والـرد يقابله رد... وهكذا يستمر صراع الأفكار، لكن الـذي يبـدو أنـه انتصر حتى الآن على الأرض هو الفكر الاقتصادي الليبرالي، فإلى متى يمكن أن يستمر هذا الانتصـار؟تعالت أصـوات دعـاة الليبرالية في بلادنا منذ بداية عقد الثمانينـات بمطالبـة الدولـة بـالكف عن ولـوج المجـالات الاسـتثمارية التـي يمكـن للقطـاع

الخاص القيام بها، كمشروعات الصناعات التحويلية مثلا، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء شبكة البنيات الأساسية التي يقدر، ولا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار فيها. بل حتى في مجالات مشروعات البنيات الأساسية يوصي أنصار الليبرالية بأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها، مثل المطارات والموانئ والاتصالات والبريد والمصارف والأمن والطرق السريعة ... الخ. وذلك ما شرعت فيه بلادنا تدريجيا مع انطلاق عمليات الخوصصة ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. لكن التساؤل الذي لا زال يطرح دائما هو عن الحجم الأمثل للدولة وعن المجالات التي يجدر الاحتفاظ بها ضمن القطاع العمومي؟بالرجوع إلى تجربة البلاد الرأسمالية المتقدمة التي تقدم لنا كنموذج يجب الاحتذاء به سنجد أن هذه البلاد وإن كانت قد اعتمدت على الليبرالية الاقتصادية وآليات السوق كإطار عام، ولعب فيها القطاع الخاص المنتج دورا فاعلا، إلا أن الدولة كان لها دور استراتيجي لا يستهان به. فبالعودة إلى مرحلة نشأة هذه الدول سنكتشف مدى خداع فكرة حياد الدولة في الاقتصاد الرأسمالي، حيث كان الفكر الاقتصادي

والمالي شيء والواقع شيء آخر. فعلى مستوى الفكر الاقتصادي الذي جسدته آنذاك أعمال المدرسة الكلاسيكية، والتي عبر عنها آدم سميث ودافيد ريكاردو، كان هناك اتجاه راسخ يرى ضرورة تحجيم دور الدولة الاقتصادي مطالبين بأبعادها عن مجالات الإنتاج والتجارة وعدم تدخلها في آليات السوق. كما طالبوا بأن ينحصر دورها في مجال حماية الأمن الداخلي والأمن الخارجي ومراعاة تطبيق القوانين والقيام ببعض الأشغال العامة التي يقوم بها القطاع الخاص. وهذه الوظائف، المحددة والمحدودة، للدولة هي التي عرفت تحت مصطلح "الدولة الحارسة". ونادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية وبأهمية المنافسة الكاملة وبإنهاء كافة أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والممارسات الاحتكارية التي كانت قائمة في مرحلة الرأسمالية التجارية. وقد بلور الاقتصاديون الكلاسيك أفكارهم حول الحرية الاقتصادية في ذلك الشعار الشهير "دعه يعمل ودعه يمر". وكانوا يعتقدون أن هناك توافقا بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وأن الفرد حينما يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فإنه يحقق، ودون أن يدري،

مصلحة الجماعة. حيث أن هناك يد خفية -كما قال آدم سميث- تحقق هذا التوافق. وكان إيمانهم مطلقا بكفاءة السوق وفاعليته في أن يحقق التخصيص الأمثل للموارد، وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، والوصول دوما إلى وضع الاستخدام الكامل. ولم يكن من الوارد لديهم أن تحدث أزمات اقتصادية (كساد عام أو بطالة على نطاق واسع) لأن السوق فاعل قوي في تصحيح أية اختلالات أو أوضاع خاطئة. فالبطالة الجزئية أو الركود الذي يصيب صناعة ما سوف يتلاشى تدريجيا، وبصورة تلقائية، حينما تترك آليات العرض والطلب لكي تعمل بحرية تامة. وكما كان يقول جان باتيست ساي، إن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فالعرض الكلي يتساوى دائما مع الطلب الكلي، ولا مجال ولا ضرورة للتدخل الحكومي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام أو للوصول لحالة التوظف الكامل ... فتلك أمور تتحقق من تلقاء نفسها من خلال احترام مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة. وكان من رأى الاقتصاديين الكلاسيك، أنه لا جدوى من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن المالية العامة يجب أن تكون "محايدة"، أي لا تهدف للتأثير في الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية، أو لتغيير المراكز النسبية للأفراد والطبقات في المجتمع. وليس هناك أي دور لها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، أو في التخصيص الأمثل للموارد، أو تحقيق الاستخدام الكامل. فالسوق وحده كفيل بتحقيق تلك الأهداف العزيزة. وبناء على هذه المنظومة الفكرية المتكاملة ، كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون، أن الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من الضرائب، يجب أن تستهدف تغطية النفقات العامة فحسب، وهي النفقات التي يجب أن تكون في أضيق الحدود، لأن التوسع في النفقات، ومن ثم التوسع في فرض الضرائب، من شأنه أن يؤدي إلى إنقاص الادخار والإضرار بحوافز العمل والإنتاج. لكن بالعودة إلى الواقع والشواهد التاريخية الثابتة، سنجد أن الدولة لعبت أدوارا خطيرة لا يستهان بها في دعم وتقوية المجتمع الجديد للرأسمالية الصناعية، لعبت فيه المالية العامة أدوارا مهمة تتعدى مجرد وظائف الدولة الحارسة. وقد استخدمت الطبقة الرأسمالية الصاعدة جهاز الدولة في صراعها ضد قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الإقطاعي والقضاء على بقايا الامتيازات الاحتكارية ومختلف ألوان التدخل الحكومي التي

كانت موجودة في مرحلة الرأسمالية التجارية، وعلى النحو الذي يدعم ويحمي مصالحها الاقتصادية. وفي هذا الخصوص تنهض أمامنا عدة حقائق. أولاها أن نجاح الثورة الصناعية في بريطانيا (وفي دول أخرى في مرحلة لاحقة) لم يكن ممكنا دون سياسة الحماية التي طبقتها الدولة لدعم الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية. وثاني هذه الحقائق، هو الدور الذي لعبته الحكومات في توفير الطعام الرخيص للعمال حتى تنخفض الأجور وتزيد أرباح الرأسماليين وقدرتهم على التراكم. وكان ذلك من خلال السماح باستيراد المواد الغذائية بدون رسوم جمركية، وهو الأمر الذي تجلى في إسقاط قوانين الغلال في بريطانيا عام 1815. كما تدخلت الدولة من خلال القوانين واللوائح لدعم وترسيخ العلاقات الاجتماعية الجديدة التي خلقها النظام الرأسمالي، مثل حرية التعاقد وحرية العمل وحرية الإنتاج وحرية التجارة، وعدم التدخل في العلاقة التي تنشأ بين صاحب العمل والعامل من حيث تحديد وقت العمل ومقدار الأجر؛ ومنع العمال من الاحتجاج أو الإضراب أو التنظيم للدفاع عن مصالحهم. (وإن كان ذلك قد تغير بعد ذلك بعد أن

خاض العمال معارك طويلة وبذلوا تضحيات لا يستهان بها). كذلك لعبت الدولة دورا مهما في هذه المرحلة لتأمين الحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج وفتح الأسواق الأجنبية بالقوة، وتأمين مجالات الاستثمار المربح عبر البحار من خلال الجيوش الغازية وفرض السيطرة الاستعمارية على كثير من البلاد الواقعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. بل أنه ما إن حل عام 1900 حتى كانت الدول الرأسمالية الاستعمارية قد احتلت ما نسبته 90 % من مساحة إفريقيا، و99 % من الهند الغربية، وحوالي 56 % من آسيا. ولا شك في أن الإنفاق العسكري قد لعب في هذه الفترة دورا خطيرا في تكوين وتأمين هذه المستعمرات. وقد اعتمدت الدول الاستعمارية على القهر والعنف في إخضاع شعوب تلك المستعمرات واستغلالهم لخدمة المراكز الرأسمالية الصناعية. وليس خافيا كيف لعبت الأرباح والفوائض الاقتصادية المنزوحة من هذه المستعمرات دورا لا يستهان به في التخفيف من تناقضات النظام الرأسمالي في تلك الفترة. كما قامت الدولة بدور كبير في تأمين قواعد لعبة نظام الذهب لتحقيق الاستقرار النقدي وتثبيت أسعار الصرف

وتـأمين تسـوية علاقـات المديونيـة والدائنيـة فـي المعـاملات الخارجية على أسس يقينية وشبه ثابتـة، وهو مـا كـان وثيق الصلة بنمو التجـارة الدوليـة آنـذاك. فهل يمكن بعد كل هذه الحقـائق الوثـوق بالأسـطورة التـي طالمـا روجهـا الفكـر الاقتصـادي، وهـي أن دور الدولـة كـان هامشـيا فـي مرحلـة رأسـمالية المنافسـة الحـرة، وأن وظائفهـا لـم تتعـد مجـرد واجبات "الحراسة" ؛ أو أن نصدق أن المالية العامة في تلك المرحلـة كانـت "محايدة" بـل أن انـدلاع الحـرب العالميـة الأولـى التـي كانـت صـراعا ضـاريا بـين الـدول الرأسـمالية الكبرى لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق الخارجيـة كـان فـي حـد ذاتـه تأكيـدا واضـحا علـى عـدم حيـاد الماليـة العامـة وعلـى ضـخامة حجـم تـدخل الدولـة فـي الحيـاة الاقتصادية. وتجب الإشارة فـي هذا السياق إلـى الاستعدادات الضخمة لهذه الحرب وما تطلبته من إنفاق عن طريق زيـادة الضـرائب، وعقـد القـروض العامـة الداخليـة. غيـر أن هـذه الوسـائل سـرعان مـا اسـتنفدت إمكاناتهـا فـي تعبئـة المـوارد المحليـة، ولـم يبـق أمـام الدولـة إلا أن تلجـأ إلـى التمويـل التضخمي وخصوصا حينما اندلعت الحرب وأن تتعايش مع

تجربة التمويل بالعجز وعدم توازن الميزانية العامة للدولة. وفي عصرنا الراهن أصبحت دول في المراكز الرأسمالية العالمية تبني تفوقها وتحكمها على كافة أرجاء المعمور في إطار إيديولوجية العولمة على احتكار مختلف وسائل للتأثير والقوة والهيمنة، بكل ما يتطلبه ذلك من مداخل وموارد هائلة. فهي تحتكر التكنولوجيات الحديثة، من خلال قدرتها على الإنفاق بدون حساب، بحيث لا تقوى عليه سوى الدول الغنية العملاقة. كما تحتكر الدوائر المالية العالمية المتحكمة في تدفقات رؤوس الأموال. وتحتكر عبر شركاتها متعددة الجنسية إدارة واستخدام الموارد الطبيعية على الصعيد الكوني. كما تحتكر وسائل الإعلام والاتصال وقدرتها في التأثير على السياسات الوطنية لمختلف الدول. وتحتكر أسلحة التدمير الشامل النووية وغير النووية، وهذا الاحتكار الأخير أصبح مطلقا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. كما تحتكر عبر سلطتها المادية والمعنوية سلطة القرار داخل المؤسسات المالية الدولية وهي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي تقوم بدور نشيط في

تكييف الاقتصاديات العالمية بما يخدم المراكز الرأسمالية الكبرى. يحاول الليبراليون الجدد إيهامنا بأن المعجزات الاقتصادية التي حققتها دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، سواء منها تلك التي برزت منذ خمسة عقود سابقة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة أو تلك التي برزت منذ بداية عقد الثمانينات كاندنوسيا والفليبين وتايلاند وماليزيا، قد تمت في ظل أنظمة رأسمالية ليبرالية وبحد أدنى من تدخل الدولة، لكن واقع الحال لا يؤكد على صدق هذه الأطروحة بل يؤكد على عكسها تماما حينما تأكد أن بداية تخلي دول النمور الآسيوية عن دورها النشيط في توجيه الاقتصاد هو الذي كان وراء نكستها الاقتصادية سنة 1997 والتي لا زالت آثارها سارية لحد الآن. فإذا ما استثنينا العوامل الخارجية التي لا يمكن أبدا التقليل من شأنها في هذا النجاح وبحثنا فقط في العوامل الداخلية التي تم استغلالها بذكاء لضمان نجاح هذه الدول. فسنجد أن هذه الأخيرة كانت في بداية انطلاقتها تتسم بندرة واضحة في مواردها الطبيعية، حيث لم تكن تتوفر على مواد خام أو مواد الطاقة يعتد بها. كما كان القطاع الزراعي هزيلا. وكان

اعتماد هذه الدول على الخارج يكاد يكون كاملا في تدبير المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة في الموارد الطبيعية تم الاعتماد على استراتيجية إنمائية محددة، تقوم على الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الخام من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة في ذلك على الوفرة النسبية لعنصر العمل الرخيص، ثم إعادة تصديرها بعد ذلك. ورغم ظهور العجز في الموازين التجارية لهذه الدول في المراحل الأولى لاعتماد هذه الاستراتيجية. إلا أن حكومات هذه الدول أخذت تعمل على بلوغ مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات حتى لا يداهمها خطر نمو العجز وتتفادى ما يسببه من حصار وتهديد للتجربة برمتها. وحتى لا تقع في ورطة أزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية. وبالفعل استطاعت تجاوز هذه المرحلة منذ عقد السبعينات حينما أصبحت صادراتها تغزو مختلف أسواق العالم خاصة بعد التحول عن التركيز على صناعة بدائل الواردات، إلى التركيز على صناعات التصدير. عملت هذه الدول على استثمار مواردها البشرية غير الكفأة

وذات الأجر الرخيص، نظرا لحالة التخلف والركود والفقر التي كانت سائدة في هذه الدول. لكن عبر تدريب بسيط أمكن استخدام هذا النوع من العمالة بشكل واسع. وتعترف تقارير المؤسسات المالية الدولية بأن الدولة لعبت دورا بالغ الأهمية في نجاح تجربة النمور الآسيوية، على الرغم من أن الإطار العام لهذه التجربة كان هو الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق. وقد أدى تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ أواسط عقد التسعينات إلى انهيار هذه التجربة لكونها أصبحت تفتقد للمناعة اللازمة التي كان يوفرها جهاز الدولة. فأصبحت عرضة لمضاربات مالية هائلة تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية ورأس المال المالي الدولي مما حول اقتصادها من اقتصاد منتج إلى اقتصاد للمضاربات. لقد شمل دور الدولة في بلدان النمور الآسيوية قبل أزمة 1997 مجال بناء شبكة البنيات التحتية على مستوى عال من التقدم والكفاءة كما شمل مجال التنمية البشرية من خلال زيادة نسب الإنفاق على ميادين التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتكنولوجي. فتراجعت بذلك معدلات الأمية والبطالة وتحسنت معدلات نمو إنتاجية العمل الإنساني والقدرة على

استيعاب التكنولوجيا الحديثة المستوردة وملاءمتها مع الحاجيات المحلية وبالتالي تطوير تكنولوجيات وطنية. كما لعبت الدولة دورا بارزا في محاربة شبح التضخم من خلال اختيار سياسات نقدية ومالية ملائمة. ولعبت الدولة كذلك في مجال التجارة الخارجية دورا محوريا عبر منح الأولوية لقطاع الصادرات نظرا لمكانته الارتكازية في تجارب هذه الدول. كما تمكنت من تجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية قبل الأزمة الأخيرة بحيث استطاعت أن تقلل باستمرار من فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار) وذلك عبر تشجيع المدخرات المحلية والعمل على الارتقاء بها باستمرار وتنويع أجهزة تعبئة المدخرات المحلية وإحاطتها بمختلف أشكال العناية الحكومية وتطوير سوق الأوراق المالية. كما عملت الدولة على تكوين قدر كبير من الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وإمكانات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الخاصة فقد عملت هذه الدول على تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ المناسب لها كي تحقق معدلات

مرتفعة للربح تغريها على المجيء. وبذلك أصبح لمعظم الشركات الهامة متعددة الجنسيات فروع لها في هذه الدول. إن استقراء تجربة النمور الآسيوية تؤكد على أن النتائج الباهرة التي حققتها في مجال التصنيع والتصدير لم يستند على توفر موارد طبيعية أو معدنية أو طاقية بقدر ما كان يستند بالدرجة الأولى على عاملين أساسيين هما أولا استقلالية هذه الدول في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة والمدعمة بدور واسع بجهاز الدولة ثم ثانيا الاهتمام الكبير الذي أولته هذه الدول لمجال التنمية البشرية. وقد رأينا كيف أن تراجع هذين العنصرين أفقد هذه النمور مناعتها وحولها منذ سنة 1997 إلى نمور من ورق تأتمر بتعاليم المؤسسات المالية الدولية وتعبث باقتصادياتها الشركات متعددة الجنسية وتتعرض للعديد من الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العنيفة. في ضوء ما سبق نتساءل عن الدور الحالي والمستقبلي للدولة في مجال تحقيق التنمية المستديمة ببلادنا؟ وعن الدور المفروض أن تلعبه في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؟ وعن الإجراءات المفروض اتخاذها في مجال التنمية البشرية

حيث صنفت بلادنا مؤخرا في المرتبة 125 عالميا؟ وعن كيفية التقليص من المعدلات المرتفعة من الأمية والفقر والبطالة وعودة الأمراض الفتاكة وضعف القدرة الشرائية وتراجع مستويات التعليم والتطبيب والسكن غير اللائق؟تلك هي الأسئلة الأساسية التي يجب أن يطرحها المواطن المغربي وهو يلج عالم القرن الواحد والعشرين الذي زادت سرعة فوارقه الطبقية ليس بين مواطني البلد الواحد فقط وإنما بين مختلف شعوب العالم. إنها قضيته الأولى التي يجب أن يفتتح باب النضال الفعال من أجلها. ولذلك فهم لا يوفرون جهداً ولا يدخرون طاقة. شحذوا أسلحتهم لخوض معركة لا محل لها، ولا فائدة يجنونها من ورائها، خصوصاً في عالمنا العربي، حيث تحرص نظم الحكم القائمة على دورها حتى في البلاد التي بلغت فيها حرية الاقتصاد أكبر مبلغ. فليست هناك حكومة عربية واحدة تؤمن، مثلاً، بالمبدأ الذي طبقه رونالد ريغان ومارغريت تاتشر في أميركا وبريطانيا في الثمانينيات، وهو أن «الدولة ليست حلاً لمشاكلنا، بل هي نفسها المشكلة». ويعني هذا المبدأ، في التطبيق، تقليص دور الدولة إلى حد أنه قد يحتاج إلى «ميكروسكوب» عند

البحث عن تجلياته. وقد حدث ذلك عبر تفكيك الرقابة الحكومية على الأسواق، وخصوصاً السوق المالية التي انفلتت من أي ضوابط تقريبا، وأصبح للمؤسسات العاملة فيها مطلق الحرية. ولكن هذه الحرية، التي تحولت إلى فوضى مالية عارمة، تجاوزت بكثير الأساس الذي يقوم عليه مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق منذ أن وضع البريطاني الاسكتلندي المشهور آدم سميث أول نظرية في هذا المجال في القرن الثامن عشر. ولذلك أخطأ من ربطوا بين الأزمة المالية الكبرى الراهنة وأفكار آدم سميث، التي لم يطلع عليها كثير منهم ولا حتى قرأوا عنها ما يكفي. فلم يعن أحد بشرح هذه الأفكار، أو حتى اختزالها في «كبسولات» لا تخلو من تشوه مثلما حدث لأفكار كارل ماركس. فقد أمطر الاتحاد السوفياتي السابق العالم بمطبوعات وكتيبات فيها القليل من بعض أفكار ماركس والكثير من أفكار فلاديمير لينين ثم جوزيف ستالين. وإذا كان هذا الاختزال أتاح الاطلاع على شيء من أفكار ماركس في كتابه الأساسي «رأس المال»، فقد ظل كتاب سميث العمدة «ثروة الأمم» بعيدا عن التداول حتى بشكل مختزل. غير أنه إذا أراد بعض خصوم

الليبرالية شن هجوم جاد عليها ينطوي على صدقية، فعليهم أن يقرأوا قبل أن يكتبوا أو يتحدثوا. وحين يفعلون ذلك، سيعرفون أن إرجاع السياسات المسببة للأزمة المالية الراهنة إلى آدم سميث، وغيره من رواد اقتصاد السوق، إنما هو خطأ عظيم. ولو افترضنا أن سميث بُعث حياً، وسمع أو قرأ عن أفكار التيار المحافظ المتطرف ضد دور الدولة، لهاله ما فيها من جموح، وصدمه ما تنطوي عليه من خرافات. فلم تكن السوق الحرة، عند سميث، هدفاً بخلاف ما نفهمه ممن زجوا باسمه في كتاباتهم وأحاديثهم عن الأزمة الراهنة. كان هدفه هو إيجاد مجتمع إنساني قادر على تحقيق التقدم. وحرية السوق هي إحدى وسائله لبلوغ هذه الغاية. ولكن دور الدولة هو سبيل آخر إلى الهدف نفسه. فقد حاول أن يستكشف الدور المناسب لكل من الدولة والسوق، مقدماً الحكمة والمصلحة العامة على مبدأ الفردية، بخلاف المحافظين المتطرفين الآن. فأفكارهم تعبر عن فردية لا حدود لها، وحكمة نادرة. ولا يمكن فهم نظرية آدم سميث، لمن يريد أن يفهم بمنأى عن المهاترات، دون وضعها في سياقها التاريخي. بدأت أفكاره تتكون من خلال المقارنة بين

حالتي بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر عندما أخذ النظام الإقطاعي يتوارى. فقد اقترن انهياره في بريطانيا بحركة تبادل واسعة النطاق خلقت سوقاً منتعشة. فكان أن ازداد إنتاج المزارع وكثر تداوله وارتفع مستوى المعيشة، وانعكس ذلك على مختلف فئات المجتمع بما فيها الأكثر فقراً، في الوقت الذي كانت فرنسا ترزح تحت نير فقر شديد. ومن المظاهر البسيطة الدالة على حجم الفرق بين البلدين في ذلك الوقت أن البريطانيين صاروا يخجلون من السير حفاة، بينما كان الحفاء شائعاً في فرنسا. وحتى لا يقلل غير العارفين بتفاصيل تاريخ التغير الاجتماعي في العالم من شأن قضية الحفاء، فقد كانت هي إحدى أهم القضايا المجتمعية لفترة طويلة، وأحد أبرز مؤشرات تطور المجتمع. وقد ظلت هذه القضية مثارة، في مصر مثلاً، خلال النصف الأول من القرن الماضي. فكان القضاء على الحفاء عنصراً رئيسيا في برامج الحكومات المختلفة في العصر شبه الليبرالي 23 – 1952، ومسألة جوهرية في تقييم أداء هذه الحكومات. ولذلك كان انحسار الحفاء في بريطانيا أحد أهم المؤشرات الدالة على فاعلية السوق الحرة في بريطانيا في مرحلة بدأت

فيها أوروبا تنتقل إلى العصر الحديث. وكان من المؤشرات الأخرى، مثلاً، كيّ الملابس قبل ارتدائها. فقد أحدث انتعاش السوق نقلة نوعية في الثروة العامة، أو «ثروة الأمم». التي ناقش سميث أبعادها في كتابه الرئيسي الصادر في العام 1776. وقد شرح فيه كيف أن السوق الحرة ضاعفت الثروة عدة مرات، لأنها قادت إلى تخصص اقتصادي، أي إلى تقسيم العمل، وبالتالي توفير إمكانات لتراكم المعرفة والخبرة. وهذا هو ما قصده بما أسماه «اليد الخفية»، التي أُسيء فهمها على نطاق واسع. فهذه اليد، عنده، لا تعني عدم الحاجة إلى دور الدولة، وإنما تفيد ما حدث فعليا وهو أن كدح المنتجين والتجار ضاعف الثروة العامة نتيجة سعيهم إلى تعظيم ثرواتهم. ولذلك كتب (إننا لا نتوقع الحصول على عشائنا في هذه الليلة أو تلك من جراء شعور الخبَّاز أو القصَّاب بضرورة إعداد الخبز أو اللحم، وإنما لأن لهما مصلحة خاصة في ذلك). وشرح سميث، في هذا الإطار، كيف تؤثر الحوافز والدوافع الخاصة على الإنسان، وكيف يتحرك الناس لتحقيق مصالحهم، وفي أي أجواء وتحت أي ظروف. ولذلك خشي أن يؤدي ازدياد تدخل الدولة، وتجاوزها الحدود

المعقولة، إلى تعويق السوق. ولكنه خاف، من ناحية أخرى، من أثر مماثل لضغوط الشركات والمشروعات الكبرى على الدولة. ولذلك أكد ضرورة أن تكون الدولة قادرة على مقاومة هذه الضغوط، ومنع تكوين مراكز احتكارية أو أي أوضاع متميزة في داخل النظام الاقتصادي. ويعني ذلك، ببساطة، أن دور الدولة عنده لا غنى عنه لحماية الحرية الاقتصادية. فإذا انكمش هذا الدور أو ضعف، تكون النتيجة هي تمدد نفوذ الشركات والمشروعات الكبرى واكتسابها قوة تقضي على مبدأ التنافس الذي لا تستقيم حرية اقتصادية، أو غير اقتصادية، في غيابه. ولم تغب عنه حقيقة أن السوق يمكن أن تصبح صارمة وقاسية، بالرغم من أن هذا لم يكن واضحا بما يكفي في عصره (توفي في العام 1790). ولكنه كان مدركاً، كذلك، أن إعطاء الدولة دوراً أكبر مما يجب يحول دون تحقيق أي تقدم، لأنه يضر بالحوافز الفردية ويقتل روح المبادرة الخلاَّقة، ويشيع روح التواكل والاعتماد على الغير. وهكذا وضع أساساً للتوازن بين دوري السوق والدولة. وهذا هو المبدأ الأساسي، الذي يختلف تطبيقه من عصر إلى آخر. فلم يكن أحد يفكر، في عصر آدم سميث، في

أن يشمل دور الدولة أشكالاً من الرعاية الاجتماعية، وأن يصبح ضرورياً في مجالات لم تكن مطروحة في أيامه مثل حماية البيئة. كما لم يكن قد اتضح بعد أن دور الدولة ينبغي أن يكون محورياً في السياسات المالية والنقدية. فلم تكن مشكلات مثل ازدياد البطالة، وضرورات من نوع خفض التضخم وتحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات مثلاً، قد ظهرت بوضوح في عصره. غير أن المبدأ الأساسي في نظرية سميث، وهو التوازن بين السوق والدولة، والذي دعا بموجبه إلى وظيفة رقابية للدولة لتصحيح الاختلالات التي تنشأ عن حرية السوق وخصوصاً في مجال الاحتكار، هو نفسه الذي يدفع الليبراليين إلى الإيمان بوظائف أخرى للدولة. فلا بديل عن دورها في السياسات المالية والنقدية المؤثرة في مستويات العمالة ومعدلات الاستثمار ونسبة التضخم، وفي السياسات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة والبيئة وغيرها. إن السوق لا تعمل بكفاءة من تلقاء نفسها. فهي في حاجة إلى تنظيم. ولكن الفرق كبير بين التنظيم الذي يربك آليات السوق ويعيق عملها، وذلك الذي يصحح الاختلالات التي تحدث فيها. ولا يمكن لتنظيم السوق

أن يؤتي ثماره من دون دور رقابي قوي تقوم به الدولة. وقد أسهب سميث في هذا الدور، على نحو قد لا يتخيله من لم يطلعوا على أفكاره من مصادرها المباشرة. وربما لا يخطر في بالهم أنه كتب باستفاضة ضد الأنانية ومخاطرها والجشع ورذائله الاقتصادية. وقد أعطى الأولوية، في مواجهة الأنانية والجشع في السوق، إلى آليات المنافسة التي يمكن أن تضبط الأسعار. ولكنه لم يحظر دور الدولة في هذا المجال. ولا ننسى، مرة أخرى، أن عالم أدم سميث كان أقل تعقيداً بكثير من عالمنا الراهن. كان المصنع فكرة جديدة في عصره. ولم تكن الشركات الهائلة العابرة للحدود قد ظهرت بعد. كما أن المنافسة في السوق تغيرت في معناها ومضمونها عما شاهده. وكان متوسط عمر الإنسان في أميركا وأوروبا حوالي 40 عاماً في عصره. وقد تضاعف هذا المتوسط الآن. ولكن لأن سميث كان واقعياً وعملياً، فقد اتسمت أفكاره بمرونة تجعلها مفيدة حتى يومنا هذا بشرط قراءتها جيداً، بمنأى عن الاختزال والتبسيط وغيرهما مما يشيع في ظل انتشار الثقافة الشفاهية.

الفصل العاشر
السياسات الاقتصادية للحكومة المصرية

استمراراً لما يوليه الحزب الوطني من اهتمام بالتطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري، واتساقا مع ما حددته "ورقة التوجه الاقتصادي"، التي تم إقرارها فى المؤتمر العام الثامن للحزب، من أولويات للعمل الوطني، الذي جاء من خلال محورين رئيسيين، أولهما زيادة معدل التشغيل، وثانيهما النهوض بمستوى محدوى الدخل، حرص الحزب على استكمال ما انتهجه من دراسة ومناقشة القضايا الأساسية التى استحوذت على الجانب الأعظم من اهتمام المجتمع، وإعداد أوراق السياسات التى تتعامل مع القضايا ذات الأولوية فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى. وتماشياً مع المبادئ الأساسية للحزب، وورقة التوجه الاقتصادى التى أقرها الحزب فى مؤتمره العام الثامن فى سبتمبر 2002، وأوراق السياسات العشر التى أقرها فى مؤتمره السنوي الأول سبتمبر 2003، ومراعاة لأولويات العمل فى المرحلة القادمة، أعد الحزب بالمشاركة مع الحكومة ستة أوراق

للسياسات، تعلقت بكل من مكافحة الفقر والنهوض بأوضاع محدودي الدخل، وحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك، وإصلاح منظومة الضرائب والجمارك، وإدارة الأصول المملوكة للدولة. وإصلاح القطاع المالى، والإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمنت جهود الحزب المساهمة فى إعداد التشريعات الاقتصادية اللازمة لوضع الإطار القانونى والتنظيمى الحاكم للسياسات الاقتصادية فى المرحلة القادمة، ومن التشريعات التى تناولها الحزب بالدراسة والمناقشة، وإعداد التقارير بشأنها وتم إقرارها من قبل البرلمان: قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار، وقانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعديل بعض مواد قانون التجارة (أحكام الشيك)، وقانون التوقيع الإلكترونى، وتعديل قانون سوق رأس المال (التوريق). بالإضافة إلى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، الذى تم الموافقة عليه من حيث المبدأ، ومشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذى تمت إحالته إلى مجلس الشعب لمناقشته. كما أعد الحزب مشروعات قوانين أخرى تنتظر دورها فى الإدراج على الجدول التشريعى

لمجلسى الشعب والشورى فى المرحلة القادمة وهى: مشروع قانون البناء والحفاظ على الثروة العقارية، ومشروع قانون الضرائب الموحد، ومشروع قانون حماية المستهلك، ومشروع قانون الشركات الموحد، ومشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، ومشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية، ومشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة. أما بالنسبة لأوراق السياسات المعروضة على المؤتمر السنوى الثانى للحزب فتتناول أولها سياسات مكافحة الفقر والنهوض بأوضاع محدودي الدخل، حيث تقدم رؤية الحزب للأبعاد الاقتصادية والتعليمية والصحية لمشكلة الفقر في مصر، ووضع تصور لأهم التحديات التي تواجه سياسات حماية محدودي الدخل. كما تسعي لرسم السياسات والإجراءات المطلوبة لمكافحة الفقر بأبعاده المختلفة مع أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار. أما الثانية، والمتعلقة بحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك، فقدمت مجموعة من الضمانات لكفاءة عمل آليات السوق، والتى باتت تتطلب حماية حقوق كافة الأطراف

المتعاملة فيه، منتجين وتجار ومستهلكين، وضمان التوازن بين هذه الأطراف، وكذلك تعرض لمجموعة من السياسات الملائمة لضمان انضباط السوق، وتوفير القواعد والأطر الكفيلة بحماية حقوق أطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع، وتؤكد على أهمية وضع سياسة فعالة لحمايته، باعتبار أن المستهلك يمثل محور العملية الاقتصادية. وتشير إلى ضرورة تتطرق الرقابة على الأسواق إلى حماية المنافسة فيها، وذلك حتى يمكن لآليات التحرر الاقتصادى أن تمارس دوراً حقيقياً يهدف لإحداث تغيرات هيكلية فى البناء الاقتصادى الوطنى وفى الممارسات الاقتصادية والتجارية التى تتم فى نطاقه، الأمر الذى يتطلب ضرورة السيطرة على الممارسات الاحتكارية وذلك من خلال وجود جهاز حرفى قادر على تبين الممارسات الاحتكارية من عدمها، بالإضافة إلى قدرته على فحص ودراسة عمليات الدمج والاستحواذ وبيان آثارها الاقتصادية على السوق. والثالثة تتعلق بإصلاح منظومة الضرائب والجمارك، وجاءت تعبيراً عن إيمان الحزب بضرورة أن يحقق النظام الضريبي التوازن بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، وذلك من

خلال تبنى حزمة من الإصلاحات الضريبية يكون من شأنها توفير حصيلة كلية، تستخدمها الدولة للقيام بدورها تجاه المجتمع، وتخفيف العبء الضريبي عن الفقراء ومحدودى الدخل، وتحقق في نفس الوقت العدالة، بمعنى أن تتحمل فئات الدخل المتساوية نفس العبء الضريبي دون تمييز. أما بالنسبة للإصلاح الجمركي، فيسعى الحزب في هذا المجال إلى توسيع الخيارات أمام المستهلكين والمنتجين، وتوفير درجات مقبولة من الحماية للسلع التي تنتج محليا، وتحقيق التوازن في منح حوافز بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تقليص نسبة إعادة التقييم الجمركي، وتخفيض متوسط زمن الإفراج، وتخفيض نسبة الفحص الجمركي. أما الرابعة، فتتعلق بإدارة الأصول المملوكة للدولة، وتأتى تأكيداً على أن للدولة دوراً أساسياً فى تحقيق عدالة توزيع الموارد، إلى جانب تفعيل آليات كفاءة استخدامها، دون عوائق، في ظل رقابة فعّالة تقوم بها مؤسسات تتمتع بالاستقلالية، والفاعلية، والمصداقية. ويتواءم هذا الطرح الجديد لحسن إدارة الدولة لمواردها مع مبادئ الحزب الأساسية، كونه يستند علي قيام الدولة بدور المدير المحترف للموارد

الوطنية، سواء كان هذا الدور يتضمن الترويج لاستثمارات جديدة، أو إعادة هيكلة ما لديها من أصول، أو توسيع قاعدة الملكية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإنه من الضروري تهيئة المناخ الاقتصادي، ليسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري المولد للتشغيل، اعتمادا علي الإنفاق الخاص، الذي يستند، بالدرجة الأولى، على ثقة القطاع الخاص في الطاقات الكامنة في الاقتصاد القومي، وقدرته على النمو السريع، والمستمر. أما الورقة الخامسة والمتعلقة بإصلاح القطاع المالى، فتقدم رؤية الحزب لسياسة متكاملة تهدف إلى جعل القطاع المالي وسيطاً فعالاً فى الأداء الاقتصادي، حيث أن تطوير القطاع المالي بمكوناته المختلفة، والتي تشمل الجهاز المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وقطاع التأمين، والتمويل العقاري، وأنظمة الادخار التعاقدي، وكذلك التأجير التمويلي، والأدوات الحديثة مثل الخصم التجاري والتخصيم، أصبح ضرورة بهدف إعانته على أن يلعب الدور المنوط به فى الاقتصاد القومى بكفاءة وفعالية. وتقترح حزمة من الآليات التشريعية والفنية التى تستهدف إيجاد نظام مالي كفء يسمح لمصر

بأن تعزز مكانتها الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين فيها، ويجعل منها مركزاً مالياً إقليمياً خلال السنوات القادمة. أما الورقة السادسة والأخيرة، فتتناول تطوير سياسة الإفصاح وتداول المعلومات فى مصر، وتأتى تعبيراً عن إيمان الحزب بأن توفير المعلومات والبيانات ذات الجودة العالية لم يعد ضرورة فقط، وإنما أضحى أمراً حيوياً فى ظل ما تفرضه المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، خاصة بعد ما شهده العالم من تطور تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات. ومن ثم فقد أصبح من الطبيعى أن تقل سيطرة الدولة بأجهزتها الرسمية على مدى إنتاج وتدفق هذه المعلومات، بعدما تغير المفهوم التقليدى لدور الدولة بما يقتصر على تعظيم وتنظيم الاستفادة من تلك المعلومات والبيانات والحيلولة دون إساءة استخدامها بما يتعارض مع الصالح العام أو الخصوصية. وتأتى هذه المبادرة بتقديم ورقة سياسات حول تطوير سياسات الإفصاح والتداول والإنتاج للمعلومات والبيانات فى المجتمع المصرى استكمالاً لجهوده فى تعزيز الشفافية، واتساقا مع مبادئه الأساسية فى

الحرص على حقوق المواطنة التى وافق عليها وتبناها خلال المؤتمر السنوى الأول عام 2003.

الفصل الحادى عشر
الحرية الاقتصادية

تعريفها

هي مذهب أو عقيدة اقتصادية تؤكد أن النظام الاقتصادي الأمثل هو النظام القائم على حرية المبادرات الفردية. هذا التعريف المبسط لا يوضح الفروق بين مختلف المدارس الاقتصادية الليبرالية،إذ إن الأساس المشترك بين تلك المدارس هو الاعتقاد بوجود نظام طبيعي وقانون طبيعي يحكمان الحياة الاقتصادية. والقانون الطبيعي هو قانون المنفعة الشخصية الذي يُسير النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع. والنظام الطبيعي هو النظام الذي يتحقق من خلال حرية المبادرات الفردية، لذلك فإن حرية المبادرات الفردية تدخل ضمن إطار القوانين الاقتصادية الطبيعية. يتصور أنصار الحرية الاقتصادية إنساناً اقتصادياً مجرداً homos economicus ويرون أن السلوك الطبيعي لهذا الفرد هو الحصول على أكبر إشباع ممكن بأقل عناء. أن سعي الأفراد

وراء مصالحهم الشخصية يقودهم إلى تحقيق المصلحة العامة. وهكذا فإن المصلحة العامة لا تتعارض مع المصالح الشخصية.

أسس مذهب الحرية الاقتصادية

يستند مذهب الحرية الاقتصادية إلى الأسس الآتية:

1- الملكية الخاصة هي الأساس القانوني للحياة الاقتصادية.

2- الحرية الفردية ملازمة لقانون المنفعة الشخصية، فالفرد هو أقدر على معرفة مصالحه، لذا يجب أن تُترك له الحرية في العمل وفي الإنتاج وفي المبادلة وفي الربح.

3- المنافسة الحرة هي آلية لتنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة بين أفراد المجتمع، لذلك يجب على الدولة الابتعاد عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية.

فلسفة الحرية الاقتصادية

ارتبطت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية بالدعوة إلى الحرية السياسية لذلك ظهرت الليبرالية في القرن السابع عشر في صيغة فلسفة سياسية تدعو إلى الدفاع عن حقوق الفرد في مواجهة سلطة الملوك. ويعد جون لوك John Lock من

أوائل حملة لواء الدعوة إلى الحرية السياسية، إذ يرى أن السلطة السياسية تكتسب الشرعية من القبول والموافقة على أن تحكم. لذلك فهو يعارض النظام الملكي القائم على الامتياز والحق الإلهي ويعتقد بوجود حقوق طبيعية للفرد يجب على المجتمع احترامها. كما يعتقد أن المجتمعات الإنسانية تخضع لقوانين طبيعية أعلى من القوانين المدنية. لقد كانت فكرة القانون الطبيعي من الأفكار الكبرى التي أخذت تشق طريقها في القرن الثامن عشر، فقد اتصف هذا القرن بانتشار الروح العلمية مما أدى إلى محاولة تحليل الظواهر الاقتصادية بالاستناد إلى قوانين علمية. لذلك نشأ الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي على غرار الظواهر الطبيعية تخضع كلها لقوانين حتمية وثابتة. وانسجاماً مع هذه المقولة، فإن القانون الطبيعي تقتضيه الضرورة الطبيعية الحتمية، ومن هنا جاءت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية التي تعني عدم الوقوف في وجه تلك القوانين الطبيعية أو التعرض لها.

المنظور التاريخي

جاء مذهب الحرية الاقتصادية رداً على التجارية[ر] التي كان أنصارها يرون في تدخل الدولة شرطاً لزيادة الثروة المتمثلة

في جمع المعادن الثمينة من ذهب وفضة. وبدأ مذهب الحرية الاقتصادية مع ظهور الطبيعيين (الفيزيوقراط) الذين كانوا يعتقدون بوجود قوانين عامة تحكم النشاط الاقتصادي أسوة بالقوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية ولذا قالوا بوجود قانون طبيعي تقتضيه الضرورة بحكم النشاط الاقتصادي. أما المدرسة الاتباعية (الكلاسيكية) فلم تكن تختلف عن الطبيعيين القائلين بالقانون الطبيعي. ويرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن المنفعة الخاصة هي الدافع الذي يحكم نشاط الفرد الاقتصادي. فقد كان سميث يرى أن الأفراد في سعيهم لتحقيق منافعهم الشخصية في جو من الحرية والمنافسة يحققون مصلحة الجماعة في الوقت ذاته. طور كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، وجان باتيست ساي وجون ستيوارت ميل وسواهم مذهب الحرية الاقتصادية انطلاقاً من مبدأ «دعه يعمل، دعه يمر» أي أن حرية الفرد تكوّن شرطاً ضرورياً لتطور المجتمع وعلى الدولة ألاّ تتدخل في النشاط الاقتصادي للفرد وإنما عليها أن تهتم فقط بتوفير الأمن وحماية النظام بين الناس. وكان من نتيجة سيادة مذهب الحرية الاقتصادية نشأة النظام

الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق وتطوره حتى غدا النظام الاقتصادي شبه الوحيد في بداية الألفية الثالثة.

انتقادات مذهب الحرية الاقتصادية

تعرض مذهب الحرية الاقتصادية للانتقاد على يد المفكرين الاشتراكيين، إذ أثارت مأساة العمال الاجتماعية ردة فعل عنيفة في الفكر الاقتصادي فأخذ عدد من المفكرين بدراسة العلاقة بين النظام الليبرالي والبؤس الإنساني وهذا ما قادهم إلى انتقاد المذهب الكلاسيكي ومذهب الحرية الاقتصادية. إن مفاهيم هؤلاء الاشتراكيين أقامت فكراً جديداً ودعوة جديدة منافية للحرية الاقتصادية والملكية الفردية. وتتلخص أفكارهم في الدعوة إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإلى إحلال التنظيم الاقتصادي محل الآلية العفوية لقوى السوق. كان كارل ماركس يعتقد أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يتضمن أسباب زواله بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص لتملك المنتجات بسبب ملكية الرأسماليين الفردية لوسائل الإنتاج. ويظهر هذا التناقض في أزمات فيض إنتاج تعرقل نمو الاقتصاد الرأسمالي. إن الانتقادات التي وجهت لمذهب الحرية

الاقتصادية من خلال النقد الموجه لفكر المدرسة الكلاسيكية وللنظام الرأسمالي من قبل المفكرين الاشتراكيين ولاسيما كارل ماركس أدت إلى إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية فظهرت أفكار جديدة مخالفة لأفكار المدرسة الكلاسيكية. طرحت هذه الأفكار الجديدة من قبل كل من ستانلي جيفونس Stanly Jevons، وليون فالراس Léon Walras وكارل منجر Carl Menger. وقد وضعت أفكار هؤلاء الاقتصاديين أساس الكلاسيكية الجديدة. وجاءت أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة لتعزز المبادئ الليبرالية بهدف الدفاع عن النظام الرأسمالي، فالمنفعة عند هؤلاء لم تعد الدافع الذي يحكم سلوك الإنسان الاقتصادي فقط، وإنما أضحت أيضاً القانون الذي بموجبه تتحدد قيمة السلعة. وهكذا لم يعد العمل مصدر القيمة كما كان عند الاقتصاديين الكلاسيكيين. وإنما قيمة السلعة تتحدد بمنفعة تلك السلعة في إطار ندرتها ومنفعتها الحدية أي منفعة الوحدة الأخيرة التي تحقق إشباع أقل الحاجات إلحاحاً. هذا بصدد القيمة أما فيما يتعلق بمشكلة التوزيع، فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة تلغي مفهوم الربح من كيانها

النظري وذلك بهدف الابتعاد عن مفهوم استغلال رأس المال للعمل وبالتالي القيمة الزائدة، ومفهوم صراع الطبقات الذي كان قد طرحه كارل ماركس. وجهت انتقادات كثيرة للنظرية الكلاسيكية الجديدة، من ضمنها أن هذه النظرية لا توضح مصدر الزيادة في القيمة التي تعد مصدر النمو الاقتصادي، لأن هذه النظرية تلغي من كيانها النظري مفهوم الربح الذي يعد مصدر التراكم الرأسمالي وبالتالي النمو الاقتصادي. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لتلك النظرية، مشكلة تعريف رأس المال وقياسه، إذ إن رأس المال غير مجرد فهو سلع حقيقية غير متجانسة ناتجة من العمل وتستخدم في عملية الإنتاج. ومن المستحيل تفسير قيمة رأس المال استناداً إلى مفهوم الإحلال بين عوامل الإنتاج أي استناداً إلى إنتاجياتها الحدية. وجاءت الوقائع الاقتصادية لتدحض ادعاءات النظرية الكلاسيكية الجديدة ولتقضي على تفاؤل الاقتصاد السياسي البرجوازي أو النظرية الكلاسيكية بشأن آلية التوازن العفوي. وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية الحادة لعام 1929 ظهرت ضرورة الاعتراف بأن النظام الرأسمالي يعاني الأزمات الاقتصادية الدورية ونقص الاستخدام وضرورة

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق الاستخدام الكامل. أي بطلان الادعاء بأن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم يخدم مصلحة الجماعة، مما أدى إلى إعلان نهاية مبدأ «دعه يعمل، دعه يمر».أما الانتقاد القوي لمذهب الحرية الاقتصادية فقد جاء على يد اللورد كينز الذي قال: «أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفوياً وتظهر هذه التناقضات في البطالة وعدم كفاية الطلب الفعال على البضائع الذي يعني أن عرض البضائع لا يتطابق عفوياً مع الطلب عليها».لذلك فإن النظرية الكينزية على العكس من النظريات الرأسمالية التسويقية جاءت لتعترف بتلك التناقضات وتعمل على إيجاد الحلول لها. وقد ساعدت تلك الحلول على تجاوز أزمة النظام الرأسمالي التي ظهرت بوادرها عام 1929. فلقد هدمت النظرية الكينزية النظام الليبرالي القائم على فكرة التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك التي أكدها ساي من خلال قانون المنافذ وفالراس من خلال قانون التوازن العام. كما دحضت الكينزية الفكرة القائلة إن آلية الأسعار تحقق التوازن في أعلى مستويات الإنتاج وفي شروط الاستخدام

الكامل لجميع عوامل الإنتاج. وكان كينز يرفض إمكانية حدوث التوازن العفوي بين العرض الكلي للبضائع والطلب عليها. فهو يرى إمكانية التدخل الحكومي بهدف خلق هذا التوازن ويكفي أن تغطي الاستثمارات الفرق بين الدخل العام والاستهلاك ليتم التوازن بين العرض والطلب وبين الإنتاج والاستهلاك. وهكذا فإن فكرة النظام الطبيعي والقانون الطبيعي التي يعبر عنها قانون المنفعة الشخصية والحرية الفردية والتي كانت حجة المدافعين عن مبدأ الحرية الاقتصادية انهارت بعد ما تأكد عدم قدرة آليات السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي عفوياً وتلقائياً وبعد وقوع الأزمات الاقتصادية الدورية التي كان أكثرها حدة الأزمة الاقتصادية لعام 1929-1933. كذلك فإن الوقائع الاقتصادية أكدت عدم إمكانية الوصول إلى نظام تتحقق فيه المنافسة الكاملة، إذ إن الحرية الاقتصادية أدت، على العكس، إلى ظهور الاحتكار من خلال تركز وتمركز رؤوس الأموال.

الليبرالية الجديدة

نشأت دعوة ليبرالية جديدة néo - libéralisme قادها الاقتصادي الأمريكي ليبمان W.Lippman. بهدف إنقاذ

الليبرالية ـ الحرية الاقتصادية. حافظ الليبراليون الجدد على جوهر الليبرالية والأسس التي تقوم عليها من حيث الاعتقاد بالنظام الطبيعي وتوكيد الملكية الخاصة والحرية الفردية والمنافسة الحرة، فهم يعتقدون بضرورة تدخل الدولة بهدف إقامة النظام الطبيعي من خلال ضمان عمل المبادرات الفردية في إطار من المنافسة الحرة. بمعنى آخر «التدخل من أجل الحرية» في مواجهة الاحتكارات، وهذا لا يعني التقليل من الحرية وإنما في صيانة هذه الحرية، فالليبراليون الجدد يعتقدون بالآليات العفوية لقوى السوق وأثرها في تنظيم النشاط الاقتصادي ولكن ذلك لا يتم إلا بضمان المنافسة الحرة شرطاً لضمان عمل تلك الآليات. وعليه فإن الليبراليين الجدد ينادون بالتدخل من أجل الحفاظ على المنافسة الحرة وصونها بهدف تحقيق النظام الطبيعي. إن تطور اقتصاديات السوق منذ الثلاثينات من القرن العشرين يظهر أن الدولة لم تعد تكتفي بالحياد، إذ عهدت إليها مهمة تنظيم الأنشطة الاقتصادية وضمان تحقيق النمو الاقتصادي. كما أضحت الدولة نفسها بمنزلة الرأسمالي فأقامت الكثير من المصانع والمشروعات الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي. لقد

استطاعت الدول الرأسمالية أو دول اقتصاديات السوق أن تخرج من أزمتها الاقتصادية وأن تضمن نمو اقتصادياتها بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واتباع السياسات الكينزية بشأن تنشيط الطلب الفعال، ولكن تلك الاقتصاديات ما لبثت أن عرفت الأزمة الاقتصادية من جديد في أوائل السبعينات. إن ما يميز الأزمة الاقتصادية لسنوات السبعينات من الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات هو ترافق التضخم والبطالة، وهذا دفع الليبراليين الجدد إلى تفسير الأزمة بأنها نتيجة اتساع دور الدولة وسياستها النقدية والمالية. ومهما يكن الأمر، أمام تلك التطورات، فإن الليبرالية، حتى في صيغتها الجديدة، لم تعد أكثر من تسمية تطلق على الاقتصاديين والسياسات الاقتصادية المؤيدة لاقتصاد السوق. إذ أضحى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من الحقائق المسلم بها ودور الدولة وأدواتها لم تعد مجهولة ينظر إليها بازدراء. ولكن، على الرغم من تغير مضمون العقيدة الليبرالية فإن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، في بلدان اقتصاديات السوق التي تنادي بالحرية الاقتصادية، يختلف عنه في البلدان الاشتراكية التي تؤمن بالتوجيه المخطط

للاقتصاد وبالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وذلك لأن دور الدولة في اقتصاديات السوق ينحصر في ضمان التوازن والنمو الاقتصادي والقيام بالمشروعات العامة التي لا يقدم على القيام بها الأفراد نتيجة عدم ربحيتها أو بسبب حاجتها إلى رؤوس أموال ضخمة، وبذلك فإن الدولة في اقتصاديات السوق ليست أداة تهدف إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هي عنصر منظم ومشجع للمبادرات الفردية.

مكافحة الفقر والنهوض بأوضاع محدودي الدخل

نحو سياسة فعالة لحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك

إصلاح منظومة الضرائب والجمارك

إدارة الأصول المملوكة للدولة الأسس والتوجهات في المرحلة القادمة

الفصل الثانى عشر
إصلاح القطاع المالي

تطوير سياسة الإفصاح وتداول المعلومات فى مصر

يُعد الاقتصاد المصري واحداً من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً ، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في الاقتصاد الوطني لمصر.

أما واقع الاقتصاد نفسه فهو محصلة لمجموعة من التطورات والمراحل المتتالية التي استهدفت في الربع قرن الأخير بصفة خاصة إحداث إصلاحات هيكلية شاملة في البنية الاقتصادية المصرية نحو مزيد من اقتصاد السوق ، وتحرير سوق العملة وتشجيع القطاع الخاص الذي يساهم الآن بأكثر من 70 % من الناتج القومي الإجمالي.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية تسير مصر في طريق المزيد من تحرير التبادل التجاري عبر عضويتها في منظمة التجارة العالمية ، ومشاركتها في العديد من التجمعات

الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي ، واتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي سعياً لإقامة السوق العربية المشتركة ، ومجموعة دول الكوميسا ، والاتحاد الأفريقي ، ومجموعة أغادير ، ومجموعة الخمسة عشر النامية ، ومجموعة الثمانية الإسلامية ، إضافة إلى العديد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من الدول الأخرى أما في مجال الاستثمار ، فإن مصر تمتلك العديد من عناصر الجذب لرؤوس الأموال والاستثمارات ، ومن هذه العناصر بنية أساسية قوية من مواصلات برية وبحرية وجوية ، واتصالات ، ومصادر للطاقة الرخيصة والقوى البشرية الماهرة والمدن الصناعية المؤهلة ونظام مصرفي قوى وأمن ، وسوق نشطة للأوراق المالية .. إضافة إلى مناخ الاستقرار السياسي والتشريعي والاقتصادي الذي تتمتع به مصر. لكل ذلك يعتبر الكثير من الخبراء ، الاقتصاد المصري من بين أحد الاقتصاديات الواعدة بمستقبل أفضل من بين الاقتصاديات النامية.

تطور الاقتصاد المصري

مر الاقتصاد المصري بعدد من المراحل منذ عام 1952 ، بدأت المرحلة الأولي عام 1952 واستمرت حتى عام 1960 ، وغلب عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب في اتجاه إعادة توزيع الموارد ، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي ، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952 ، والاتجاه إلى التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة وإنشاء " المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي " أواخر العام نفسه ، وبدء الاستثمار الحكومي المباشر من خلاله في شركة الحديد والصلب عام 1954 ، ثم تأميم قناة السويس عام 1956 . ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلا من مجلس الانتاج القومي . وفي عام 1960 بدأت المرحلة الثانية التي يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل واستمرت حتى عام 1966 ، وكانت أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة 60 – 1965 يرتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تسنده عدة سياسات أهمها

القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الأسعار، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق معدل نمو بلغ 38% خلال الخطة الخمسية . وفي عام 1967 بدأت مرحلة ثالثة من التطور الاقتصادي المصري هى مرحلة اقتصاد الحرب ، حيث عاني الاقتصاد من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة ، وزاد الانفاق العسكري من 5.5% من الناتج المحلي عام 1962 إلى 10% عام 1967، ثم إلى20% عام 1973 . المرحلة الرابعة بدأت عام 1974 مع الأخذ بالانفتاح الاقتصادي وتم إحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية ، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل ، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة ، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادى ، وقد تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى 9.8% ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية . ولذلك تم البدء في مرحلة أخرى هي مرحلة العودة للتخطيط القومي

الشـامل (1982- 1990) ، ومواصـلة السـير فـي سياسـة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ، فقد شرع الرئيس مبارك منذ توليه الحكم في أكتوبر 1981 في تنفيذ مشروع وطني ، كانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع ، لذا كانت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي في فبراير 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر . وخلال المؤتمر اتفق المتخصصون علي أهمية إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال الخطط الخمسية والتى بدأت عام 1982. وقد انصرفت عملية التنمية في المرحلة الأولى لبناء بنية أساسية قوية ، وجدولة الديون ، إضافة إلى تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق ، والتى من أهمها إلغاء نظام التخطيط المركزي والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط التأشيرى ، وإعادة النظر فى أولويات الخطة , وتقليص دور القطاع العام تدريجياً ، والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة فى إدارة الاقتصاد الكلى على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع

من أجل التصدير . تُعد السياسات السابقة هي بداية مرحلة جديدة فى الاقتصاد الكلى المصرى ، وبالتالي انعكست آثارها على الخطة الخمسية الأولى (82 / 83 - 86 / 1987) . والتي تعتبر ثاني الخطط الثابتة بعد الخطة الأولى فى 60 / 1964. نظراً لوجود عاملي الثبات والمرونة وما تضمنته من أهداف تفصيلية يمكن أن توصف بأنها خطة " واضحة الأهداف والأسس" كما كانت ذات طابع تطبيقي توزعت فيه الأهداف الإجمالية على الأنشطة الإقتصادية وعلى جهات الإسناد الرئيسية بحيث تصبح الجهات على وعى كامل بالأهداف المطلوب بلوغها فى الإنتاج . أكدت نتائج الاداء الاقتصادى و المالى حدوث تحسن كبير خلال العام المالى المنصرف و الربع الاول من العام 2008/2007 فقد حقق الاقتصاد المصرى نمو بمعدل 7.1% و هو أعلى معدل نمو منذ عشر سنوات حيث ارتفع الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الى 684.4 مليار جنيه . شهد عام 2007 بدء العمل بالخطة الخمسية 2007 / 2012 والتي تستهدف تحقيق معدل نمو سنوي 8% وخفض معدل التضخم إلي 5 % بنهاية الخطة.كما شهد الاعلان عن اكبر موازنة في

تـــاريخ مصـــر حيـــث بلـــغ حجـــم الموازنـــة العامـــة الجديـــدة لعـام2007/2008 نحـو267 مليـار جنيـه . شـهد عـام 2007 ارتفـاع الايـرادات العامـة و المـنح بنسـبة 19.1% لتصـل 180.2 مليـار جنيـه حيث ارتفعت الايرادات الضريبية بنحو 16.9% لتصل 114.3 مليـار جنيـه كمـا ارتفعت الايـرادات غيـر الضـريبية بسـنة 23.2 % لتصـل 65.9 مليـار جنيـه و بلغت حصيلة الضرائب على الدخل فى العام المـالى المنصـرم 58.5 بزيادة 21.3% عن العام السابق كمـا ارتفعت حصيلة ضـريبية المبيعـات بنسـبة 13.7% لتصـل 39.4 مليـار جنيـه كما ارتفعت حصيلة الجمارك بنحو 7.4% لتصل 10.4 مليار جنيه و ذلك بسبب زيـادة الـواردات كمـا اترفعت الانفـاق علـى الأجور و المرتبات بنسبة 11.6% ليصل 52.1 مليـار جنيـه و ارتفع بند المدعم و المنح و المزايـا الاجتماعيـة الـى 58.4 مليار جنيه و تارجع العجز الكلى من 9.2% الى 7.5% من النـاتج المحلـى الاجمـالى . كمـا تـم البـدء فـى اصـلاح نظـام المعاشـات و الاخـذ بنظـام المشـاركة بـين الحكومـة و القطـاع الخاص فى تنفيذ مشروعات التنمية مشيرا الـى انـه تـم ايضـا

تنفيذ عدد من الاصلاحات المؤسسية و الادارية لتقرير التوجه الاصلاحى و ضمان استدامته .

مرحلة الإصلاح

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1990 وحتى الآن. وقد جاءت هذه المرحلة في إطار التحول إلى آليات السوق واتخاذ عدة سياسات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية وأهمها : تحرير سعر الفائدة ، وإصلاح وتحرير سعر الصرف ، وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي ، وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية . وقد بذلت مصر خلال التسعينيات الكثير من الجهد للتحول من الإقتصاد الموجه الى الإقتصاد الحر مما ادي إلى تخفيض العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من 3% واستقرار سعر الصرف ، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء علي قيود ومعوقات الاستثمار ، وخصخصت أكثر من 50% من شركات القطاع العام ، مما ادي الى ارتفاع معدل النمو إلى 5 % . وفي الفترة من عام 1991 حتي 1997 نجحت مصر في برنامج الاصلاح الاقتصادي وبدأ الاقتصاد المصري يتحرك نحو مزيد من النجاح غير انه

واجه بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التي لحقت بالاقتصاد العالمي منذ عام 1997 بسبب الازمة الاقتصادية في دول شرق اسيا التي تسببت في دخول الاقتصاد العالمي في فترة من التباطؤ ، فمنذ ذلك العام واجه الإقتصاد المصري مجموعة من التحديات تمثلت في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة وارتفاع معدلات الائتمان وانخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي، ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة علي عجز الموازنة من خلال العديد من الاجرءات الاقتصادية والاصلاحات التشريعية في مجال الضرائب والجمارك وبعض القوانين الاقتصادية الهامة .

وفيما يلي عرض لمسيرة الإصلاح في مختلف القطاعات :

1- الخصخصة

فى إطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصرى ، اخذت مصر منذ عام 1991 بتطبيق سياسة الخصخصة ، بحيث لم تصبح الدولة هى المستثمر الوحيد وأصبح دورها يرتكز على التخطيط التأشيرى والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والتى تتركز بصفة رئيسية فى مشروعات البنية الأساسية .

وباعتبار سياسة الخصخصة مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادى ، فقد استند برنامجها على آليات خاصة تستهدف تهيئة الاقتصاد المصرى لعملية الخصخصة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية واستعادة التوازن المطلوب فى المتغيرات الاقتصادية الأساسية مع اتباع سياسات ساهمت فى فتح الباب امام القطاع الخاص لتعزيز مشاركته فى النشاط الاقتصادى .

وقد استهدفت عملية الخصخصة عدة عمليات :

- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لشركات قطاع الأعمال العام
- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين
- تخصيص عائد البيع لسداد مديونية البنوك
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار
- تنشيط سوق المال

2-الإصلاحات التشريعية

أ- الضرائب على الدخل:

يعكس قانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية فكراً جديداً فى تعامل الجهاز الضريبى مع الممولين .. يمثل هذا القانون نقلة نوعية ومنعطفاً جديداً فى السياسة الاقتصادية المصرية .. حيث يسهم فى تخفيض شرائح الضرائب إلى نحو 50 % أو أقل بحيث يستفيد منه المواطنون وكل من يعمل فى مجال النشاط الاقتصادى نظراً لما يوفره من مزايا أبرزها الإعفاء الضريبى ، المصالحة الضريبية، القضاء على التعقيدات الإدارية مع بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والممول بما من شأنه تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية فى مصر .

الضرائب على أرباح شركات الأموال:

استهدف قانون الضريبة على شركات الأموال حفز الاستثمارات بجميع أنواعها، من خلال حزمة كبيرة من الإعفاءات الضريبية، مع تأجيل استيفاء حق المجتمع فى إخضاع دخول هذه الشركات للضريبة لمدد زمنية متفاوتة،

تتراوح بين 5-20 سنة حسب الموقع الجغرافي، تخضع بعدها هذه الدخول للضريبة.

واتساقاً مع النهج العالمي في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، تم إجراء تطوير شامل للضريبة على الدخل من أرباح الشركات، تتمثل أبعاده الأساسية فيما يلي:

*** تسهيل عمليات الإنتاج والاستثمار.**

*** إتاحة موارد متواصلة من الإيرادات العامة.**

*** تشجيع نقل التكنولوجيا وتخفيض تكلفتها.**

*** تخفيف عبء إتاحة التمويل على الشركات.**

*** تفعيل مبادئ العدالة الضريبية.**

ضريبة المبيعات:

مع البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي، تم التحول إلى نظام الضريبة العامة على المبيعات ليحل محل الضرائب النوعية على الاستهلاك.

ولقد خضع نظام الضريبة على المبيعات لتطورات متعددة، أدت إلى استقرار ذلك النظام وترسيخ مفاهيمه داخل المجتمع.

ب – تطوير التعريفة الجمركية:

شهد فبراير 2007 صدور قرار جمهوري بخفض التعريفة الجمركية علي1114 بندا جمركيا, بهدف تخفيض الأعباء عن المواطنين وتشجيع الاستثمار, لينخفض المتوسط العام للتعريفة الجمركية علي السلع بنسبة25% .

شهد يناير 2007 توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول ألافتا تتضمن إلغاء جميع الرسوم الجمركية والضرائب علي الصادرات الصناعية المصرية إلي هذه الدول, وأن تتمتع السلع الزراعية المتبادلة بين الجانبين بإعفاءات جمركية .

صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بقرار وزير المالية رقم 10 لسنة 2006 وتم تجميع كافة الإجراءات والتعليمات والتفسيرات فى وثيقة واحدة لتكون المرجع الوحيد للتعامل مع الجمارك فى كافة المنافذ المصرية ، ويعد تبسيط الإجراءات الجمركية من أبرز الاصلاحات الاقتصادية التى ترسخت خلال المرحلة الراهنة عبر مجموعة من التعديلات الجمركية استهدفت تحقيق الآتى :

أ - تبسيط هيكل الضريبة الجمركية .

ب - تشجيع الاستثمارات فى ظل تخفيض الجمارك على الواردات والمعدات وقطع الغيار .

ج – تحريك السوق وخفض الأسعار مع زيادة كبرى فى الصادرات .

د – رفع الكفاءة الاقتصادية عبر وصول السلعة للمستهلك بجودة عالية .

هـ - الحد من المنازعات التى قد تنتج عن كثرة فئات التعريفة الجمركية وذلك من خلال تخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية إلى نحو 9% مع خفض عدد فئات التعريفة من 26 فئة جمركية إلى نحو 5 فئات فقط .

3- الإصلاح المصرفي:

بدأت عملية الإصلاح المصرفى فى مصر مع صدور قانون جديد للبنك المركزى فى عام 2003 .. يمنح هذا القانون البنك الاستقلالية الكافية لممارسة مهامه بحرية وكفاءة مع إجراء التعديلات اللازمة فى السياسة النقدية بما من شأنه زيادة موارد البنوك من النقد الأجنبى . وفى هذا الاطار تولى الدولة أهمية بالغة بالإسراع ببرنامج هيكلة البنوك والتوسع فى عمليات الدمج وزيادة المساهمات الأجنبية فى القطاع

المصرفى حيث شهد هذا القطاع عمليات دمج واسعة خلال عام 2006 ، الأمر الذى أسهم فى تحرير سعر الصرف وتنشيط حركة التعامل السوقى إلى جانب تحفيز الاستثمار لترتفع قيمة السيولة المحلية إلى نحو 560.4 مليار جنيه في يونيو 2006 بنسبة نمو بلغت نحو 13.5 % . نجح برنامج الاصلاح المصرفي خلال عام 2007 في أن يخفض ديون القطاع العام للبنوك من32 مليار جنيه الي10 مليارات جنيه فقط

4- الدين الخارجي:

تحسنت معالجة مصر لديونها الخارجية تحسنا جذريا من حيث حجم هذه الديون و خدمة الديون. حيث بلغت قيمة الدين طويل الأجل 28.7 مليار دولار سنة 2002 ما يدل على حال من الاستقرار الاقتصادي.

5- التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات:

كان لسياسة الإصلاح المالي التي تنتهجها الدولة أثر كبير في زيادة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي خلال عام2005 / 2006 فزادت نسبة التجارة الخارجية من

واردات وصادرات الي نحو 60%من الناتج المحلي الاجمالي حيث حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 16600.0 مليون جنيه وحققت الصادرات البترولية طفرة غير مسبوقة لتصل إلى نحو 7100.0 مليون جنيه كما بلغت قيمة الواردات السلعية نحو 27870.0 مليون جنيه خلال عام 2006/2005 ليشهد الفائض الجارى والتحويلات بذلك زيادة تقدر بنحو 3.5 مليار دولار بالمقارنة بفائض قدره 2.9 مليار دولار فى العام السابق وبنسبة زيادة تربو على 20%.

6- الصندوق الاجتماعي للتنمية وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

يُعد موضوع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهم الموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. من هنا أصبحت عملية تنمية هذا القطاع الحيوي محل اهتمام كل من الحكومة المصرية، ووكالات التمويل الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

يقوم الصندوق الاجتماعي منذ إنشاءه عام 1991 بخلق المزيد من فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية. ويّهدف الصندوق إلى:

أ ـ خلق فرص عمل للخريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل و محدودى الدخل

ب ـ توجيه المزيد من الاستثمارات العامة نحو الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية.

ج ـ إيجاد آليات من شأنها حماية الفئات المتضررة وتشمل المرآة والطفل وكبار السن وتحسين مستوياتها المعيشية

د ـ إشراك الجمعيات الأهلية والتطوعية الخاصة في تنفيذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة

هـ ـ تقوية الشراكة مع الجهات الحكومية وكل الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية صنع القرار

ضخ الصندوق الاجتماعي منذ إنشائه نحو 9 مليارات جنيه مصري أسهمت في إنشاء وتمويل أكثر من 510 آلاف

مشروع صغير ومتناهي الصغر بتمويل حجمه 6 مليارات جنيه، مما أتاح 1.2 مليون فرصة عمل، بالإضافة إلي 500 ألف فرصة عمل مؤقتة وفرتها مشروعات قطاع التنمية البشرية والمجتمعية بالصندوق. وهو ما أعلنه أمين عام الصندوق في منتدي الشباب من أجل السلام الذي بدأت فعالياته 4 – 8 – 2006 بمعسكر أبي قير بالإسكندرية. ويعمل الصندوق خلال الفترة المقبلة على التوسع في إتاحة القروض لتنمية المشروعات الصغيرة كأحد الآليات المهمة لمواجهة البطالة، حيث سيتم توفير جميع التيسيرات والحوافز لتشجيع إقامة وإنشاء الشباب للمشروعات الصغيرة. كما يقدم الصندوق لأصحاب المشروعات الصغيرة العديد من التيسيرات فى مجالات التدريب ورفع مستويات المهارة وتسويق منتجاتهم من خلال إقامة المعارض داخل وخارج الجمهورية. الكلام عن ضرورة إصلاح اقتصادي في لبنان ليس جديداً. وعلى ما يبدو فإن موضوع الإصلاح المذكور لا يتناول القضايا بالعمق بل يكتفي ببعض الإرشادات والوصفات العامة أو الخاصة التي يرسم أفقها كل من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو المؤسسات التابعة للدول

المانحة عموماً. فبرنامج الإصلاح المنشود في مؤتمر «باريس 3»، لا يخرج عن ذلك المنحى وبالتالي قد لا يعالج الأزمة الاقتصادية الخانقة في لبنان. لبنان يعاني أزمة مزدوجة: فمن جهة هناك خلل نظامي طغى على بنيته الاقتصادية كما أن الأزمة البنيوية أدّت بدورها إلى المزيد من الخلل في النظام القائم. الحلقة المفرغة تتحكّم بدينامية الأمور، ما يجعل الكلام التقليدي عن الإصلاح الاقتصادي من دون جدوى أو قابلية للتنفيذ. ففي إحدى المحاضرات التي استمعت إليها في الجامعة الأميركية

المشروع الأول منبثق من فكر الحزب الحاكم الذي أضحى أن تكون مهمة مصر الوساطة بين الدول العربية التي كانت تفتقر إلى البنى التحتية والمالية المطلوبة للقيام بمهامها التنموية عند حصول استقلالها من المستعمر الأوروبي. وبالتالي كان التركيز على نموذج معيّن من اقتصاد منعوت بـ«الحرّ» يركّز على قطاع الخدمات وإن كان على حساب القطاعات المنتجة التقليدية كالزراعة والصناعة. وكان النموذج الاقتصادي المتّبع مرآة للصفقة السياسية

أمّا النموذج الثاني فكان يصون بنية النظام السياسي القائم عبر إصلاح سياسي محدود وترويج مفهوم التنمية المتوازنة أيضاً بشكل محدود. والنموذج التنموي والنهج السياسي ترافقا مع المشروع القومي السائد في المنطقة العربية في الستينيات. لكن سرعان ما انقضّت البيوت السياسية اعلى النهج التنموي بعد هزيمة 1967 وغياب المرجعية القومية الضابطة للانحرافات القومية والإقليمية. فعاد النموذج «الشيحي» يغذيه إقفال قناة السويس والطفرة الأولى لارتفاع أسعار البترول في مطلع السبعينيات، كما أن انفجار الثورة التكنولوجية في المواصلات ووسائل النقل أتى بموجة العولمة التي قضت على مفهوم الوساطة الاقتصادية. أمّا اليوم فبات بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً لظروف موضوعية إقليمية ودولية سمحت بتحقيق بعض النجاحات إلا أنها أخفقت بمعالجة التطور الديموغرافي والاجتماعي الذي حصل خلال الخمسينيات والستينيات حتى منتصف السبعينيات. ، ذلك النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار عامل العولمة الذي خلق مناخاً تنافسياً على الصعيد العالمي وحتى الإقليمي يتطلّب استثمارات كبيرة في الكفاءات والمهارات

البشرية لخلق قيمة إضافية بأسعار مقبولة وسرعة متزايدة للمستهلك عموماً وللفعاليات الاقتصادية العربية خصوصاً. كما أن التقدير الخاطئ بالخيارات الإستراتيجية أتى بسياسة اقتراض مكثفة على المدى القصير لتمويل مشاريع تنفذ على المدى الطويل خلافاً لأي منطق اقتصادي معهود. أموالاً طائلة وعجزاً متراكماً بشكل دين عام وصل إلى أرقام قياسية يصعب تسديده في المدى المنظور إلاّ بكلفة اجتماعية لا يستطيع تحملها النسيج الاجتماعي اللبناني. إضافة إلى ذلك فإن «الاستثمارات» التي تدفقت على مصر بشكل ودائع في النظام المصرفي والمالي وحتى المدخرات الوطنية تمّ «تعقيمها» أي سحبها من التداول في الدورة الاقتصادية عبر توظيفها في سندات الخزينة مما أوقف عملية التنمية والنمو بشكل واضح أو على الأقل جعل تلك التنمية خاضعة لتوجهات سياسية إقليمية ودولية ومحلية واضحة ما يؤكد مرة أخرى ترابط الاقتصاد بالسياسة، بل يمكننا القول إن الاقتصاد هو يقين السياسة ولكن بلغة الأرقام. هناك من سيقول إن قطاع الخدمات قطاع منتج وهذا صحيح. ولكن هذا القطاع مدين بوجوده للقطاع الأول والثاني (زراعة وصناعة) وغياب

القطـاعين يفقـد مبـرّر وجـود القطـاع الثالـث أو علـى الأقـل يهمشه إن لم يتحوّل إلى قطاع ريعي بامتياز. غير أن انفصال العلاقة بين القطاعات المنتجة وقطاع الخدمات أدى إلـى خلق ديناميكية خاصة بالقطاع الخدمات ساهم في نموّه بل بتضخّمه إلـى أن أصـبح القطـاع الأول. هـذه ظـاهرة عالميـة تتجلـى بريادية القطاع المالي والأسواق المالية في العالم. فإذا كانت الوظيفـة الأولـى للأسـواق الماليـة تـأمين رؤوس الأمـوال للنشاطات الجديدة سرعان ما تطوّرت وخلقت أوراقاً جديدة تدرّ الفوائد المالية التي أدّت إلى المضاربة فيها لخلق ريع مالي لا مبرر لـه اقتصادياً. وهكذا أصبحت الأسواق المالية منفصمة عن النشاط الاقتصادي الحقيقي ولا تمتّ إليه إلاّ بشكل غير مباشر. أما في منطقتنا فإن النشاط الأساسي لقطاع الخدمات هو تدوير الفوائض الريعية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ولن يغيب عن بالنا أن السمة الأساسية للاقتصاد العربي عموماً والاقتصاد المصري خصوصاً هو هيمنة الاقتصاد الريعي غير المنتج. المهم في كل ذلك هو الانتباه إلى أن الاقتصاد الريعي يعفي الفعاليات الاقتصادية من أي مجهود حقيقي. هناك ثقافة الربح السريع

وغير المكلف مالياً وجهداً تعمّ تلك الفعاليات. فعلي سبيل المثال لا الحصر نشير إلى حقبة الفوائد المرتفعة التي أقامتها السلطات المالية والنقدية اللبنانية في التسعينيات على سندات الخزينة أدّت إلى تحويل المدّخرات الوطنية التي سلمت من إغراء الاستثمار العقاري الهمجي إلى قطاع التوظيف في تلك السندات جانية أرباحاً طائلة دون كلفة تذكر وحتى دون مخاطرة! وهذه الفوائد الريعية أتاحت للفئات المتموّلة المزيد من الثراء غير المبرر ودون مجهود وعلى حساب خزينة الدولة ومصالح الناس. القضية إذاً ليست مسألة أخلاقية بحد ذاتها بل تكريس خلل في البنية الاقتصادية اللبنانية حيث تحوّلت الاستثمارات إلى توظيفات في القطاع العقاري وفي سندات الخزينة مهملة القطاعات الأخرى الأساسية في تكوين الرأس المالي الوطني. والنتيجة المباشرة لتلك السياسة انسداد أفق التوظيف والاستخدام وجعل الشباب المصري يراهن على الهجرة لبناء مستقبله. فاليوم تحوّلت مصر إلى مصدّر لنخبه ومهاراته الوطنية للخارج معتمداً على التحويلات الوافدة من المصريين المهاجرين والتي أصبحت مصدر ريع إضافياً في بنية الدخل

القومي المصري . لقد وصل النظام الاقتصادي في مصر إلى طريق مسدود حيث أصبحت الهجرة المتنفس الوحيد للمصريين

أسباب أزمة النظام الاقتصادي

. وأزمة النظام الاقتصادي هي أزمة النظام السياسي إن لم نقل أزمة كيان. هناك من يقول إنّ الإصلاح الاقتصادي لا بدّ من أن يترافق مع تغيير جذري في النظام السياسي. فالقرار الاقتصادي سواء كان على مستوى الفرد أو العائلة أو المؤسسة أو الحكومة هو قرار سياسي بامتياز وإن كان ظاهر الاقتصاد تقنياً أو رقمياً.. وبناءً على ذلك أعتقد أن الإصلاح السياسي هو حجر الزاوية في عملية الإصلاح الاقتصادي.. فالقضية ليست قضية رغبات أو تمنيات بل واقعية سياسية واقتصادية في آن واحد بغض النظر عن البعد القومي الذي يتصف به ذلك الكلام. الكلام عن «العلاقات المتميزة» أو «الصحية» أو «من الند إلى الند» ليس إلاّ كلاماً إنشائياً فارغاً من أي مضمون سياسي واقتصادي ما دامت المواضيع السياسية والاقتصادية غائبة عن الأجندة التفاوضية المرتقبة.

المراجعة في طبيعة النظام الاقتصادي توالت الحكومات المصرية منذ الثمانيات على تكريس ما سمّته وتسمّيه حتى الآن «الثوابت» الاقتصادية. فمن هذه «الثوابت» منهج الاقتصاد الحر. ولكن ما أخفقت جميع هذه الحكومات فيه هو أولاً تحديد مفهومها للاقتصاد الحر وثانياً المعايير التي تقيس بها أداء ذلك الاقتصاد. غير أن ما يسمّى الاقتصاد الحر ليس..... حرّاً! جاء في أحد الأبحاث الدولية الحديثة أن مصر لا يتمتع بكل مزايا الاقتصاد الحر. فهناك قيود عديدة على النشاط الاقتصادي سواء كانت في قطاع التجارة أو الصناعة أو البناء أو المال. وتأتي مصرفي المرتبة الـ87 من بين أكثر من مئة دولة حيث حرية الأعمال لا تتجاوز 56 في المئة من أصل مؤشّر الحريات ومقارنة مع سائر الدول ودون المتوسّط العالمي أي 60 في المئة. أما حرية الاستثمار فهي 30 في المئة فقط وحقوق الملكية 30 في المئة والحرية من أحكام الفساد لا تتجاوز 30 في المئة. أي بمعنى آخر الفساد يحدّ من الحرية في التعامل الاقتصادي. لكن رغم كل تلك المؤشرات ما زال الحديث شائعاً عن التشديد على المحافظة على الحرية الاقتصادية وضرورة الحد من «هيمنة» الدولة

على المقدّرات الاقتصادية. على سبيل المثال، القيود المفروضة على معظم النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تكريس هيمنة المؤسسات الاقتصادية القائمة والمسيطرة. فالوكالات الحصرية للتمثيل التجاري ليست إلاّ نموذجاً عن زيف الادعاء بحرية الاقتصاد. والكلام عن كسرها الصادر عن رموز الحزب الحاكم ليس إلاّ ادّعاءً زائفاً هدفه نقل الوكالات الحصرية من فئة استمتعت بها واستغلتها طيلة فترة الثمانيات إلى فئة أخرى ظهرت مع الطفرة المالية. كما أن مشاريع الخصخصة المزمع تنفيذها ليست إلا نقل ملكية النشاط من احتكار الدولة إلى احتكار الشركة الخاصة. فخصخصة الهاتف المحمول لن تؤدي إلى خفض كلفة المكالمة الهاتفية بل على الأرجح إلى زيادتها ما لم تفتح الإمكانية لشركات أخرى للمنافسة. والحرية الاقتصادية المبتورة رافقها فقدان المساءلة وتعميم الفساد. لذلك نرى المؤشرات الدولية تضع مصر في أسفل الدرجات في قدرته على التحرر من حكم الفساد. الصحيح، أي إن رسم الحدود يساهم بتفعيل الاقتصاد السوقي ويغذّيه ويرشده. إذاً لا بدّ من توازن بين الحرية والرقابة لمصلحة الحرية أولاً ولمصلحة

المجتمع ثانياً وهذا ما يغيب عن خطاب النخب السياسية في مصر سواء كانت في الحكم أو خارجه. جدواها أو بحجة أنها خارج «الدور الطبيعي» للاقتصاد المصري وهي حجج واهية في أحسن الأحوال وغير صحيحة، أدّى ذلك الإهمال إلى خلل جوهري في هيكلية الاقتصاد الوطني وجعله تابعاً لتقلبات الدورة الاقتصادية في الخارج كما جعله رهينة القرار السياسي الخارجي بحق مصر والمنطقة. وتشجيع النشاطات الإنتاجية في كل من القطاعين الزراعي والصناعي لا يعني الحماية المطلقة. المطلوب فقط الحماية من المنافسة غير الشرعية وغير المشروعة. وتكون هذه الحماية عبر شبكة من الإجراءات كتوفير صناديق استثمارية في المنشآت الإنتاجية في القطاعين في المناطق وتوفير الخدمات في الطاقة والطرقات للتواصل مع المدن ومراكز التصدير وبعض الإعفاءات المؤقتة من الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة.

ثانياً: السياسة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية ان التحول من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية بعد اكتشاف الطاقة البخارية جاء مترافقاً مع انبثاق سياسات اقتصادية جيدة

انتظمت في منظومة مفاهيم اقتصادية مستقلة لتعبر وبانسجام مفاهيمي عن حاجات هذه المرحلة التي اقتضت حسر دور الدولة وتضييق نظامها ليقتصر على أداء وظائف محددة وانطلاقاً من الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية التي تقوم على:

1-السلوك العقلاني والرشيد للافراد.

2-قدرة سوق المنافسة الكاملة على تحقيق التوازن التلقائي من خلال آلية الاسعار.

3-تجانس وتوافق مصالح الافراد والمجتمع.

انطلاقاً من ذلك فقد ترتب على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ما يلي:

بالنظر لمحدودية وظائف الدولة التي تعني ضمناً محدودية نظام ايراداتها (في الظروف الاعتيادية) في حدود استهلاك الدولة جزءاً من الدخل القومي كمقابل لقيامها بتلك الوظائف (التقليدية)، وبما ان تلك الوظائف (حسب الفكر الكلاسيكي) غير منتجة فان نفقات الدولة هي ايضاً غير منتجة (من هنا جاءت تسمية الدولة المستهلكة) لذا فهي تمثل اقتطاعاً من الدخل القومي ومدخرات الافراد تتم على حساب التراكم، وما

هي في المحصلة غير تحطيم للقيم، ويمكن تلخيص اساسيات السياسة الاقتصادية في فكر الكلاسيك بالأتي:

1-حياد السياسة المالية انطلاقاً من قانون ساي، وحصول اكبر المنافع في ظل غياب أي تدخل للدولة.

2-موازنة الميزانية.

3-خير الميزانيات اقلها حجماً.

4-وبما ان الكلاسيك يرون في تراكم راس المال المحرك الاساس للنمو، وهذا مصدره الربح، لذا فانهم اعتبروا كل ما ينقصه شراً، لذا فالضرائب شر، وما دامت كذلك فان "خيرها اقلها سعراً".

5-اما القيام بالاعمال العامة فقد احتكم الكلاسيك إلى ذات المبدأ الذي يحكم قيام الافراد بها وهو مبدأ الربحية وتوفر العائد المالي انطلاقاً من المطابقة بين مالية الدولة والمالية الخاصة.

6-اما بالنسبة للتضخم فقد وقف منه الكلاسيك موقفاً حازماً كعنصر منحل على تدفق العملية الانتاجية والاستقرار الاقتصادي هدف السياسة الاقتصادية.

وهكذا لعب الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية القائمة عليه لمرحلة نشوء وقيام الرأسمالية في توفير اهم مصدر للنمو والتطور (بالمفهوم الادواتي) الا وهو التراكم الرأسمالي. فالمهم في أي فكر: ان يكون معبراً ومستجيباً لمقتضيات وحاجات المرحلة التاريخية بمواصفاتها الكيفية والماهية، وكان منطقياً ان تنتهي مبررات سيادة هذا الفكر عندما تحقق للنظام منتهاه على صعيد التراكم. فمنذ اصبح التراكم (مجسداً في فيض رأس المال) مشكلة النظام، كف الفكر الكلاسيكي عن ان يكون معبراً عن حاجاته رغم كل الاضافات ليترك المكان لنظرية لاحقه.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية بعد الكساد العظيم ان الاختلالات في شروط التوازن والنمو للانتاج الرأسمالي وتعاقب العجز في قدرة الرأسمالية على تجديد الانتاج دون اختلالات في التوازن متوجة بالكساد العظيم عام 1929 (التي انجبت الفكر الكينزي) ادت إلى انعطاف خطير في الفكر الاقتصادي واتجاه السياسة الاقتصادية. فبعد ان كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية محذوراً حسب الفكر الكلاسيكي، وغير مبرر من وجهة نظر مبررات النظام الطبيعي، وقانون (ساي)، لطابع

الانفاق الاستهلاكي الذي يتسم به انفاق الدولة، وحفاظاً على مبدأ التراكم ومدخرات الطبقات المالكة يصبح الانفاق التبذيري والمصطنع "تبعاً للحاجات المصطنعة التي تستمد مبرراتها من الطاقات الفائضة من غلق السوق او توسيعه لا من التلبية الانسانية".على هذا الاساس فان النفقات الاستثنائية (غير العادية) التي تستدعي ايرادات استثنائية ستجد ما يبررها دائماً (ضمان النمو ورعاية الطلب الفعال والخروج من الازمات وتقليل اماد الدورة)، وجدير بالذكر ان الحروب، وبالذات الحربان العالميتان اللتان خاضتهما البلدان الرأسمالية "باعتبارهما تمثلان تاريخين اضافيين إلى فترات الرواج الطويلة التي انعم بها النظام في ظل الاكتشافين التاريخيين: صناعة السكك والسيارات" كقوى خارجية قوية عملت على احباط اثر العوامل الانكماشية المتمثلة في ميل الاحتكارات الى خلق طاقات فائضة لا تقدر على امتصاصها، وقد ساهمت في توسع الميزانيات الحكومية بجانب دور الفكر الكينزي في جعلها موضع اثارة مستمر حتى في ظل السلم مع مدرك نقل الحروب إلى خارج المتروبولات، أي إلى حواشي النظام كمحرك للسياسة الخارجية الامبريالية. ان

تدخل الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، والمبالغة في هذا التدخل الذي كان معاصراً للدور العسكري لها، ينبغي تحليله بدقة متناهية بالنسبة للبلدان النامية للوقوف على ما يمكن الافادة منه وهي بصدد حرب البناء وتعزيز الاستقلال، ذاك ان دور الدولة الرأسمالية في الاقتصاد ليس حديث العهد الا انه حديث بمبرراته التي القت بالفكر الكلاسيكي خارج الضرورة كنتيجة للازمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وليس لاسباب تتعلق بزيادة الانتاجية او الدخول في منافسة النشاط الخاص للتأثير على حجم الناتج القومي. بل ان المسألة اصلاً لا تتعلق بهذا الموضوع قدر تعلقها بضرورة خلق مجالات متجددة لاستيعاب الطاقات الانتاجية الفائضة التي يميل النظام من اجل تخفيض اماد الدورات الاقتصادية، ومواجهة التدهور الميلي للربح، إلى خلقها (من خلال الابتكارات كقانون مهم في تطور النظام). ان هذه التحولات في جسد النظام الرأسمالي هي التي اوجبت من جديد مغادرة الليبرالية (الانتقائية) وتحول الدولة الرأسمالية مع الاحتكار وظهور الشركات ما فوق الاحتكارية، إلى دولة كلية السيطرة (توتاليتارية) تدوس بقدمها الليبرالية التي رفعت لواءها

البرجوازية ولكن ليس من خلال المساس بالدساتير وحقوق الانسان الظاهرة والبرلمانات وانما من خلال الطلب إلى علم الاجتماع في تطوراته الاخيرة على يد تالكوت بارسونر بتحقيق عناصر التكييف بشكل مقبول عبر تطويع وتعديل وتهيئة البشر لملاءمة النظام النافي للعقل والمحدد لمجال الحرية بديلاً عن نفي النظام ليوائم حاجات العقل. على ضوء ما تقدم اجد من الضروري ازالة اللبس الذي علق بعلم الاقتصاد (بعد ان تم عزله عن علم الاجتماع على يد اوغست كونت) وتحول معناه إلى اشكالي مذ كينز ليعني علم التبديد والتبذير والعسكرة والدمار والتلوث، لكي نستجلي حقيقة المرتكزات المرجعية في هذا العلم الذي صار دراسة لتعظيم الارباح او علماً للحساب (حسب سيسموندي). وبحكم طبيعة العملية الرأسمالية ونمط الاستخدام لانجازات العقل ونتاجاته في العلوم والتكنولوجيا فقد صارت دراسة الاقتصاد (في انفصاله عن علم الاجتماع) رديفاً لتعظيم الالم والشفاء والكدح والاستلاب ومصادرة الحريات وتسييد التضليل والتجهيل.

الخلاصة:

1-كان علم الاقتصاد علماً للتقتير في ترافقه بتحقيق شروط التراكم ولكنه تحول إلى علمٍ للتبذير عندما تحقق للنظام الرأسمالي منتهاه مع توقف اسباب النمو.

2-ارتباط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع باعتباره علماً اجتماعياً.

3-ان السياسات الاقتصادية التي رافقت تطور النظام الرأسمالي حتى بعد الحرب العالمية الثانية كانت سياسات تطهريه (بيورتانية) زهدية حفاظاً على معدلات التراكم الرأسمالي.

4-تحديد ميزانية الدولة (انفاقها وايراداتها) خدمة للتراكم والحيلولة دون قيام الدولة بالتبذير والفساد وشن الحروب.

5-ان التراكم الرأسمالي تحقق مع الليبرالية، وان الاخيرة كانت صمام الامان والحافز للتراكم.

6-ان متطلبات التراكم اقتضت الانصراف عن الرعاية الاجتماعية مقابل تحقيق الرعاية الاقتصادية (الانتاجية).

البورصة وأولويات التعامل بها !

ظلت تطلعات الفرد المصري أسيرة واقعه ومفردات حياته المتواضعة من دون ان تفعلها متغيرات العصر التي ملأتها

المستجدات وصقلتها شتى التحولات. كان اقصى ما يحلم به قطاع المتعلمين ان يكون للمرء دار سكن وان زاد في طموحاته عليه ان يتبجح بان له حساب توفير في البريد، وعندما فرضت المتغيرات الحسابات المصرفية في حقلي التوفير والجاري ظلت المناقشات حامية الوطيس - ربما - حتى اللحظة في مدى شرعية التعاطي في الشؤون المصرفية، رغم ان عدداً لا يستهان به من فقهاء المسلمين، ومن شتى المذاهب اقر بشرعية ذلك. وبرغم ان التداولات في البورصة تعرف على مفرداتها اغلب شعوب العالم منذ ما يزيد على مئتي سنة، وان نصف القرن الماضي احالها إلى فعاليات جماعية وشعبية، بمعنى ان يتجه كل من يوفر هامشاً من موارده لاقتناء اسهم في هذه الشركة او تلك، كمظهر من مظاهر الضمانات المستقبلية الا اننا في العراق، ما زال رهط كبير من متعلمينا، بل مثقفينا يجهل ابسط اوليات البورصة، في حين يعدها كثيرون انها لا تختلف كثيراً عن نشاطات المقامرة. ولعل ما تدركه كل المجتمعات المتمدنة ان البورصة في أي بلد، انما هي مرآة عاكسة لعافية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن وعي المتداولين بآلياتها لما تعبر عنه من

مظهر حضاري لبرامج الاستثمار الشخصي للموارد ووسائل توظيفها بما ينمي تداولاتها ويحقق ضمانات تعزز الدخل الفردي ان لم تصنف عليه ما يبني مستقبلاً باهراً له ولافراد اسرته. ان ما يجدر ان يتوضح باستمرار، مقياس نمو الموارد الوطنية بمقدار تصاعد الاستثمارات الفردية في الاوراق المالية حين يبدو غالبية المواطنين شركاء في تمويل المشاريع الانتاجية متعددة الاصناف في ذات الوقت الذي تتيح تداولات البورصة مورداً مضافاً لما يحققه المرء من مورده الاساس كدخل محدود او متغير. وحين نتطلع لاولويات شيوع ثقافة البورصة وضرورات انتشار فعالياتها، لا نغفل حقيقة من الضرورة ادراكها مسبقاً، ان هذا الحقل المتنامي والمعبر عن فاعلية العملية الاقتصادية، لا يمكن ان يخلو هو الآخر من حالات فساد يمكن ان يعكر صفو انسيابيته عبر ممارسات مدانة وتضليلات مقصودة، لكن ما ينتج من توجهات واعية للتعاطي مع تلك الممارسة لابد ان يعزل كل انماط الابتزاز والتوريط والتضليل وحتى الاستغفال، بل ان الآليات السليمة المعبرة عن وعي الجموع الساعية للتداول في نشاطات البورصة ستعزل بالضرورة كل

الممارسات المرضية والمدانة. ان شفافية التداول في البورصة لا بد ان تتجسد في ضوابط وثوابت تتسم بآليات النزاهة والاداء الآمن الذي يكفل مردوداً يعزز مسيرة الاقتصاد الوطني فضلاً عن ضمانات امينة لاحقة للاستثمارات الشخصية. وبالتالي فان ثقافة البورصة تبدو مرحلة واعدة لدور الفرد في تفعيل اقتصاديات مجتمعه. ورثت مصر فساداً إداريا ضخماً في مختلف جوانب الحياة نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة منذ عقود، وما زال هذا العبء ثقيلاً على مجتمعنا المصري الذي يتطلع بعد التغيير لبناء عراق قوي ومستقر واصلاح اداري يتسنى له ان ينهض بمؤسساته المختلفة. عن موضوع الفساد الاداري في مصر وكيفية مكافحته والحد من هذه الظاهرة الخطرة التي تعاني مؤسسات ودوائر الدولة اليوم منها ان للفساد الاداري في الدولة مصطلحات وعناوين مختلفة منها الرشوة واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع والاختلاسات وتزوير الانتخابات او التدخل فيها وتعيين الاقارب والمحاسيب في مناصب ادارية لا يستحقونها وغير مؤهلين لها او هدر اموال الدولة وتبذيرها وعدم الحرص على المال العام، كل

هذه الامور تجعل كيان الدولة كياناً خاوياً سرعان ما ينهار وينتهي ولا يمكن ان يكون هناك تطور اجتماعي او سياسي واقتصادي والدولة تعاني من كل هذا الفساد الاداري.

ما هي المتطلبات والأسس الواجبة لانجاز الإصلاح الإداري؟

ان نسبة كبيرة من الجهاز الاداري في العراق يغلب عليها التمايز الطائفي مما تسبب في عدم توازن بين فئات المجتمع العراقي وبالتالي ولد حالة شعور بالغبن والظلم عند غالبية المجتمع والكراهية فيما بينهم، وان البنية التحتية في المؤسسات المهنية والتجارية والصحية وجميع الدوائر الخدمية في العراق قد تعرضت إلى حالة انهيار بسبب الفساد وان ادارات الدولة تعاني من حالة التضخم والبطالة المقنعة مما يتطلب اعادة بناء الجهاز الاداري على اساس مدروس وسليم وعلمي حسب الكفاءة، ان الجهاز الاداري بحاجة ماسة إلى تقنية المعلومات الحديثة من الانترنت ووسائل الاتصال الاخرى التي تساهم بسرعة نقل المعلومات وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع، فضلاً عن ضرورة استخدام النظام اللا مركزي في العملية الادارية وذلك لنجاحها في الدول المتطورة مدنياً واقتصادياً ووضع دوائر رقابة شديدة

تساهم في القضاء على الرشوة والفساد اضافة إلى وجود برلمان يمارس مسؤولياته بحصافة، وصحافة حرة تعي دورها في تعرية عمليات الفساد الاداري الحاصلة اليوم، وارساء نظام اقتصادي متطور وذي نمو متصاعد مما يجعل مستوى دخل الفرد متكافئاً مع حاجاته، ليكون ضماناً له تجاه كل امراض الفساد الاداري مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ. بعد غياب الاداء الرقابي .. البضائع الأجنبية الرديئة تغزو أسواقنا شهدت السوق العراقية ولا تزال حركة كبيرة في دخول البضائع الاجنبية ومن مختلف المناشئ، الكهربائية والغذائية والادوات الاحتياطية والمكائن... اغلب هذه الواردات وللاسف لا تتصف بالمواصفات القياسية.. تزوير المناشئ وجهة الصنع هما السمتان الرئيستان لهذه البضائع. (الحدث الاقتصادي) تجولت في بعض الاسواق التجارية الرئيسة للاستيراد وكانت محطتنا الاولى مع مهند الواسطي تاجر ادوات احتياطية في السنك الذي قال: للاسف غياب الرقابة الحكومية شجع اغلب التجار والشركات على استيراد ادوات احتياطية من دول مثل تايلند والصين واندونيسيا وتايوان وطبع الاغلفة (الليبلات)

لتشير إلى انها مصنعة في اليابان وامريكا والمانيا.. لتباع باغلى الاسعار لكنها لا تتسم بالمواصفات الصناعية السليمة وللاسف تدخل القطر وبسعر لا يصل إلى (20) دولاراً وتباع بـ (200) دولار وهناك نوع يباع بسعر (400) دولار وسعره الواصل لا يتعدى (50) دولاراً للقطعة الواحدة. شاطره الرأي تاجر مواد كهربائية قائلاً ان التزوير يجري بشكل منتظم وهناك تجار يتعاملون مع مطابع لطبع علامات تجارية دولية على المستورد الرديء مؤكداً ان حركة الاقتصاد والسوق العراقية تشهد سرقة علنية باسهام رسمي ومحلي ودولي اذ لا تخضع وارداتنا إلى مراقبة صارمة من قبل التقييس والسيطرة او الكمارك. محطتنا الثانية كانت في التقييس والسيطرة النوعية والتي وجدنا انفسنا في متاهات اللقاء الصحفي الكل يتهرب من المقابلة لكننا استطعنا ان نجد بعض الاجوبة لاسئلتنا منها لماذا هذا الاهمال وغياب دور هذه الدائرة؟ أحد الاشخاص الذي رفض ذكر اسمه قال ان تعدد المنافذ الحدودية وتدهور الوضع الامني وقلة التجهيزات المالية والمختبرية والخوف من بعض التجار وغياب الحماية الحقيقية للدولة جعلنا نغض الطرف عن بعض التجاوزات

والحل بيد الدولة، فيجب عليها ان تشرع القوانين لحماية الاقتصاد العراقي.. في منطقة الكرادة وشوارعها المزدحمة تجارياً كانت لنا وقفة مع بعض المواطنين المتسوقين من المحال التجارية. نعمان كريم موظف في الصناعة قال تمكنت من شراء بعض الاجهزة الكهربائية للبيت بعد ان غابت عقوداً لكن للاسف فوجئت بها مصنعة تجارياً وغير مطابقة للمواصفات القياسية، على سبيل المثال اشتريت تلفازاً ماركة (باناسونيك) فتبين بعد عطله انه صيني. فيما شهدنا ظاهرة تصاعد مفتعل لاسعار المواد الكهربائية وهذا ما اكده اغلب المواطنين في الشارع. محطتنا الاخيرة كانت مع الدكتور ضياء المكوطر رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك العراقي ونائب رئيس اتحاد الاقتصاديين العراقيين الذي قال للاسف ان حركة السوق العراقية تشهد نشاطاً كبيراً ولكن بشكل فوضوي ومن دون ضابط اقتصادي يحمي هذه الحركة فهناك تحدث سرقات كبيرة لاقتصادنا ومنها سرقة شركة اوراسكوم للهاتف الجوال حيث تلاعبت وتحايلت هذه الشركة وتمكنت من سرقة الاقتصاد العراقي باسعارها الخيالية وخدمتها الرديئة. وتطرق إلى حالة السوق بقوله: حركة

السوق العراقية والاقتصاد بحاجة إلى تفعيل قوانين الاقتصاد والنظر في بعضها ووضع الثوابت والاسس لعملية دخول البضائع على مبدأ الثواب والعقاب القانوني ويتعين على الدولة وضع الضوابط اللازمة لضمان دخول بضاعة صالحة ومطابقة للمواصفات.

دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي

تقديم: لا تستهدف هذه الورقة تقديم وصف تفصيلي أو تحليل علمي متعمق لدور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى منظومة الاستقرار الاقتصادي، ولكنها تحاول فقط إيضاح أهمية التنسيق بين هذه السياسات الهامة من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم

المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي. وهكذا- وفى إطار هذا المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم "يمكن النظر إلى الفكر المنظومى باعتباره إطاراً للتحليل والتخطيط يمكننا من التقدم نحو أهداف واجبة التحقيق، ومن ثم تأتى هذه الورقة المقدمة إلى هذا المؤتمر فى هذه السياق محاولة

كما سبق أن أشرنا – إيضاح أهمية التكامل والتناسق والتفاعل المتوازن لمنظومة هذه السياسات المتنوعة بهدف تحقيق أو تدعيم الاستقرار الاقتصادي .

ويمكن تقسيم هذه الورقة إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة

ـ المبحث الثانى: أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للدراسة

المنهج المنظومى، الاستقرار الاقتصادي،

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: المنهج المنظومى وأهميته:

ـتعرف"المنظومة "بأنها ذلك التركيب الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر،ويؤدى كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها .ويمكن النظر إلى الفكر أو المنهج المنظومى باعتباره إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكننا من التقدم نحو الأهداف التى سبق تحديدها، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب الأجزاء التي تألف منها النظام كله، حيث تتكامل وتتشابك وتتفاعل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التى تقوم بها فى النظام الكلى الذي يحقق الأهداف

التـي تحـددت للمهمة،وهـذه المنظومـة تكـون فـى حالـة تغيـر ديناميكي دائم (1)

-ويجـد المـنهج المنظـومى تطبيقاتـه فـى كـل مـا حولنـا : ففـي إطـار النظـام البيئـي – مـثلاً نجـد التـوازن البيئـي يتحقـق مـن خلال تكامل طبيعي بين عناصر هذا النظام (الجو – والبر – والتربة – والكائنات الحية - .....ألخ) نتيجة تـأثير وتـأثر كل من هذه العناصر ببعضها بطريقة ديناميكية من أجل الحفاظ علـى أستمرر الكـون وبقائـه. وفـى إطـار حيـاة الإنسـان، نجـد التكامل واضحاً فى عمل منظومة جسم الإنسان، حيث يؤثر نشـاط كـل عضـو مـن أعضـاء هـذا الجسـم فـى عمـل الأجـزاء الأخـرى وكـذلك نلاحـظ أهميـة التكامـل والتـوازن بـين الـروح والجسد فى منظومة الحياة الإنسانية.

-إن ما تقدم يعنى أن الفكر المنظومى هو أمر منطقي، يستمد أصوله من واقع الحياة البشرية منذ فجر التاريخ، كما يجد تطبيقاتـه فـى شـتى منـاحي الحيـاة المعاصـرة، وعلـى كافـة المســتويات المحليــة والإقليميــة والدوليــة مــن ناحيــة، والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

ثانياً : الاستقرار الاقتصادي:

-من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعنى هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

- وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي (2)

- والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً فى ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي فى المجتمع. وفى علم الاقتصاد- وبصفة عامة – يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أى أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل أليه.

ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الأنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد، ونتج عن ذلك "

التضـــخم " والـــذي تتمثـــل أهـــم مظـــاهره فـــى ارتفـــاع المستوى.العام للأسعار للسلع والخدمات.

ومـن مظـاهر التـوازن الاقتصـادي أيضـاً تعـادل الاسـتثمار القومي مـع الادخـار القـومي، تعادل الصـادرات مـع الـواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامـة مـع الإيـرادات العامـة وتلاشـى العجـز بالموازنـة العامـة للدولـة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنـى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلى .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

1- السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية – فى معناها الضيق -: التدخل المباشـر مـن جانـب السـلطات العامـة (وزارة الاقتصـاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) فى حركة أو مجرى النظـام الاقتصـادي عـن طريـق الرقابـة المباشـرة للمتغيـرات الاقتصـادية الأساسـية فـى الاقتصـاد القـومي مثـل: الإنتـاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالـة، الصـادرات

والـواردات، الصـرف الأجنبـي (3) ...ألـخ . وهنـا يلاحـظ أن كافـة هـذه المتغيـرات الاقتصـادية تشـكل منظومـة متكاملـة للنشـاط الاقتصـادي فـى المجتمـع، وذلـك يعنـى أن أى قـرار تتخـذه السـلطات العامـة ويكـون متعلقـاً بواحـد مـن هـذه المتغيـرات (مـثلاً : خفـض سـعر صـرف العملـة المحليـة فـي مواجهـة العمـلات الأجنبيـة) فـإن ذلـك سـيؤثر علـى كافـة المتغيرات فى الاقتصاد فـى هذه المنظومـة. وستتوقف درجـة هـذا التـأثير وطبيعتـه(تأثير إيجـابي أو سـلبي) علـى عوامـل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتـاجي فى المجتمع . ومـن ناحيـة أخـرى فـإن هذا القـرار أو غيـره مـن القـرارات الاقتصـادية المتعلقـة ببقيـة المتغيـرات سـالفة الـذكر داخـل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بـالقرارات المتخذة مـن قبـل السياسـات الأخـرى الماليـة والنقديـة، وسـتكون المحصـلة النهائيـة إيجابيـة أو سـلبية (أى تحقيـق الأهـداف العامـة للسياسـة التنمويـة فـى المجتمـع) طبقـاً لمـدى التناسـق والتنـاغم بـين كافـة القـرارات المتخـذة – فـى أطـار كـل هـذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

2- السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية- بصفة عامة: استخدام السلطات العامة (متمثلة فى وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة فى استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير فى أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (4)

- وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

- ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل فى مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية

والإنتاجية والمركزية والمحلية ...ألخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكَّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- السياسة النقدية والائتمانية:

- ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة فى البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التى يُمنح فقالها، وكذلك التأثير فى حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

- ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التى يمارسها البنك المركزي على عرض النقود فى المجتمع، أى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة

الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً فى أهميته عن السياستين السابقتين فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (5)

- والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ...ألخ) .

المبحث الثاني أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي

أى التكامل بين السياسات: الاقتصادية والمالية والنقدية

- أولا: أهمية التكامل بين السياستين الاقتصادية والمالية:

- كما سبق أن أشرنا تتمثل السياسة الاقتصادية فى مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي . ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف فى توجهاتها وتحقيقها لأهدافها على عوامل متعددة لعل من أهمها : طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى حدة

المشـكلات الاقتصـادية والاجتماعيـة، وكـذلك مـدى تـوافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

ويتمثل أساس العلاقات بين السياستين الماليـة والاقتصـادية فـي أن علـم الاقتصـاد يهـتم بـإدارة المـوارد النـادرة لإشـباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحيث أن وظيفـة الدولـة تتمثل فـي إشـباع حاجـات مواطنيها(الحاجـات العامـه) فـإن القضـايا التي تتضمنها السياسة الماليـة تعتبر فـى الأسـاس جـزءاً مـن الاقتصاد، ففي السياسة المالية ندرس ليس فقط كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومـة،ولكن تـدرس أيضـاً كيـف يـؤثر ذلـك علـى مشـكلات إشباع الحاجات الفردية (6)

- ويشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصـادية حـادة تعـانى منهـا اقتصـاديات الـدول النـاميـة بصـفة عامـة والـدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لابرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة فـي السـنوات الأخيـرة إلـى بركـان يوشـك علـى الانفجـار ليأكـل الأخضـر واليـابس، لـيس فـى مصـر وحـدها، بـل فـى الـدول العربيـة جميعـاً. إن المؤشـرات التـي تضـمنها دراسـة أعـدتها

مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التـى بـذلت حتـى الآن لا ترقـى لمواجهـة هـذه المشـكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالـة العام يصل إلى 21% في العالم العربي عام 2003م، وقد بلغ عدد المتعطلين 23.8 مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالـة بين الشباب بلغت في مصر 25% عام 2001م (7)

- إن مواجهـة مشـكلات البطالـة تخفيفـا مـن حـدتها وتجنبـاً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية فى كافة المجـالات، هـذه الزيـادة تسـتلزم المشـاركة الفعالـة للقطـاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلى والدولي (أى مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاسـتثمار الإنتـاجي تقتضـي أن تسـتخدم أدوات السياسـة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف:

1- فيما يتعلق بالضرائب – كأهم مصادر الإيرادات العامة من ناحيـة، وأكثـر أدوات السياسـة الماليـة تـأثيراً فـي النشـاط الاقتصادي (8) من ناحية أخرى، يلاحظ ما يلي:

أ- مـن المعلـوم أن تكـوين رأس المـال الإنتـاجي "الاسـتثمار الإنتاجي" يتوقف على حجم المدخرات المتاحة فى المجتمع، وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخول المتاحة. وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية، وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى.. وكقاعدة عامة تؤدى الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخول النقدية، كما تؤدى الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات(9). ولا يقتصر دور الضرائب عند هذا الحد، بل أنه يمتد مؤثرا في الإنتاج من خلال تأثيره فى الاستثمار(آي في الاستخدام المنتج للادخار القومي) وفى عبارة أخرى، يمكن القول أن الضرائب كما تؤثر فى عرض الادخار، فإنها تؤثر كذلك فى طلبه من قبل المنتجين من أجل الاستثمار .. وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي (10)

ب- تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعة من تغير فى هذا الهيكل . فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل الفائدة المتوقع من الاستثمارات إلى نفقته، ويؤدى توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضييق الأنفاق الاستثماري، وفى حين يؤدى توقعها تخفيض هذا السعر إلى توسعها فى هذا الأنفاق . كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد فى ذلك الأنفاق بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدى زيادة سعر هذه الضرائب – أو ارتفاع عبُئها – إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض فى طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار، ومن ثم تعمل المشروعات إلى تضييق أنفاقها الاستثماري إذا ما توقعت زيادة فى هذه السعر، ويحدث العكس فى حالة توقع تخفيض سعر الضرائب المذكورة أو تقرير لمزيد من الإعفاءات منها.

جـ- وفى مجال التجارة الخارجية , يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم فى زيادة معدلات الاستثمار القومي. وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنه للواردات والتمييز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيهي .إن تقرير إعفاءات ضريبة مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية، سيؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي فى المجتمع , وكذلك فإن إعفاء الإيرادات المتحققة من النشاط الإنتاجي فى المناطق الحرة (الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) سيدفع إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي فى هذه المناطق , وهذا يعنى مزيداً من الاستثمار الوطني والأجنبي فيها واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة بالخبرات الأجنبية .

د- فى حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلى (أى الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول الى مستوى التشغيل الشامل أو الى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلى: ففي مجال الاستهلاك , يمكن التوصل الى هذه الأهداف عن طريق

إجراء تخفيضات فى الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة فى يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلى على أموال الاستهلاك. وفى مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) فى الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم فى زيادة الطلب الكلى.

وفى حالة التضخم " الارتفاع المتواصل فى المستوى العام للأسعار" يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلا أن الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب المستخدمة، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة – فى هذا المجال – يجب أن يكون انتقائيا.

2- وفيما يتعلق بالإنفاق العام– كإحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية يمكن الإشارة إلى ما يأتى:

أ- حظيت أداره الأنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين باعتبارها أول وأشهر الأدوات (الكينزية) التي طبقت للخروج من الكساد والكبير الذي ساد العالم خلال فترة

الثلاثينات من القرن العشرين, كما استخدمت أيضاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى أوربا وأمريكا.

ب- ينقسم الأنفاق العام إلى أنواع متعددة (نفقات أداريه، نفقات اجتماعية , نفقات استثمارية)، وذلك يعنى أنه ينتج أثاراً متعددة في مختلف الميادين، كما أنه يؤثر فى مختلف الكميات الاقتصادية (الدخل القومي ومكوناته من استهلاك وادخار واستثمار) وكذلك في المستوى العام للأسعار، وفى توزيع الدخل القومي، أى أنه يؤثر فى التوازن الاقتصادي العام.

جـ- لا يقتصر تأثير الأنفاق العام على هذه المتغيرات الاقتصادية بطريقة مباشرة , ولكنه يحدث أيضاً أثاراً غير مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدخل , أى من خلال عمل "المضاعف Le multiplicateur الذي يوضح أثر الأنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، وكذلك من خلال عمل "المُعجل Laccelerateur. الذي يوضح أثر التغيير فى الطلب الاستهلاكي على الاستثمارات المختلفة .

د- النفقات العامة ذات السمة الاجتماعية(التحويلات الاجتماعية العينية النقدية) تؤدى إلى زيادة الناتج الجاري من أموال الاستهلاك التي تخصص النفقات العامة للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوى الدخول المحدودة تؤدى إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك الضروري، وبالتالي فإنها تدفع الى مزيد من إنتاج هذه الأموال .. وكذلك فإن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة أو لبعض السلع والخدمات, تؤدى إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأثمان والى زيادة الناتج القومي من خلال: تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، تشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة لبعض المشروعات أو الصناعات الضرورية".

- ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة فى إعادة توزيع الدخل القومي , ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية (11).

هـ- يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم

الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

- ثانياً: أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية:

هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلاً- كأحد المتغيرات الاقتصادية فى إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار – النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية- له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلى أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية. فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة فى كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع فى الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أى من الإصدار النقدي أو التوسع فى خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق

الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعودية" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكد لنا أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتى ثمارها المرغوبة آلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية،وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك يلاحظ ما يلي :-

1- فى حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش):

يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار- الاستهلاك) كما أن

العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي فى حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة فى الاقتصاد القومي . وهنا يأتى دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار فى كل مجالات إنتاج السلع والخدمات . إن هذا الانخفاض فى سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لاجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد . وكذلك يمكن للبنك المركزي – ومن خلال سياسة السوق المفتوحة – أن يقوم بشراء السندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية، وسيؤدى ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية (البائعة لهذه السندات والأوراق المالية) على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي مما يساهم فى الحد من الكساد وزيادة الأنفاق الكلى. كما يمكن أيضا للبنك المركزي أن يساهم فى تحقيق هذا الهدف من خلال إقراره لتخفيض

نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية، وذلك سيمكن هذه البنوك من زيادة ما تمنحه من ائتمان أو تخلقه من ودائع.

- وفى هذا المجال،يلاحظ أنه إذاً كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هى الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هى الأكثر فاعلية.

2- وفى الحالة التي يعانى فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

- تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخول المحدودة فى إشباع حاجاتهم الضرورية .
- تدهور مستوى العدالة فى توزيع الدخل القومي، حيث يتحول هذا التوزيع فى غير صالح ذوى الدخول الثابتة والمحدودة، وتزداد الفجوة بينهم وبين فئة مكتسبي الأرباح

وأصحاب حقوق التملك، وبالطبع فإن ذلك يمثل إخلالاً بالتوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي .

- تدهور معدلات الادخار والاستثمار المحلى.

- زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزتها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من سعر مثيلتها فى السوق المحلية) وسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز فى ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة والتى تعانى من التضخم

- إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرَّى، حيث يتجه العاملون فى معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة .

- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية – فى حالة التضخم – إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أى تخفيضه فى المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض فى مواجهة الارتفاع المستمر فى الطلب . أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير فى حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي .. وفى الحالة التى نحن بصددها التضخم – يمكن للبنك المركزي باعتباره المشرف على السياسة النقدية والائتمانية فى المجتمع – أن يوجه أدوات هذه السياسة من أجل خفض عرض النقود والائتمان وبالتالي ينخفض الطلب الكلى، ويتحقق ذلك برفع سعر الفائدة من أجل تقييد الائتمان من ناحية، وجذب المدخرات لإنقاص الأنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى. ويمكن للبنك المركزي أيضاً أن يقرر زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية وكذلك تقرير زيادة نسبة الرصيد الدائن (الإجباري) الذي

تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ومن ثم تنقص قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وذلك يساهم فى إنقاص حجم الطلب الكلى.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفاً على السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه وفى ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففى أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفى أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمارَس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم

– مثلاً – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

-وفى هذا المجال تشير الإحصائيات المتاحة عن تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي فى مصر إلى وصول نسبة هذه التسهيلات إلى 36,1% لقطاع الصناعة من أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي غير الحكومية فى مصر (وذلك فى نهاية يونيو 2004 م)،بينما بلغت هذه النسبة 26,6% لقطاع الخدمات، و 21,5% لقطاع التجارة فى ذات التاريخ .

- وفى مجال تشجيع البنوك للقطاع الخاص – اتساقا مع توجهات الدولة لتدعيم دور هذا القطاع فى توفير فرص العمل ودعم الاستثمارات . بلغ أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص- بالعملتين المحلية والأجنبية – فى نهاية يونيو 2004م نحو 205,8 مليار جنيه

أى بنسبة 73,5% من أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاعات غير الحكومية (12).

3- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف. إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة فى الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدى إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفى حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى. الا أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق العام، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدياً، وفى حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً فالإصدار

النقدي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

- إن دور الجهاز المصرفي –باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية فى المجتمع – يمكنه استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال:

تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، المساهمة فى توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية،مساندة قطاع الأعمال، دعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع فى الخدمات الشخصية للعملاء، توفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، جذب مدخرات العاملين بالخارج.

خلاصه:

من هذه اللمحة الموجزة يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفى

الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي فى المجتمع، فان ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات فى طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة فى كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي فى إطار التحديات الكبيرة التى يواجهها داخلياً وخارجياً.

والله ولى التوفيق.

المراجع والهوامش:

(1) أ.د/ منى عبد الصبور محمد،" المدخل المنظومى والبناء المعرفي " دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم،مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، 16-17 ديسمبر 2003، ص1.

(2) أ.د. عبد الله الصعيدي، :" النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية فى التحليل الكلى " دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص184-185 .

(3) د./أحمد جامع :"علم الاقتصاد ـ للفرقة الثانية ـ " كلية الحقوق- جامعة عين شمس، 92 (1992) ص241-248

(4) Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.) Economics The Dryden Press , 1991, P. 252

.

(5) Hyman (David.M.):Economics, Boston, 1989, : P772

(6) د/السيد عطية عبد الواحد ," التحليل الاقتصادي الكلى"دار النهضة العربية,القاهرة 2002 ,ص398.

(7) : راجع في ذلك: الأهرام الاقتصادي،العدد رقم1882 بتاريخ 2005/1/21 ص31 وما بعدها

(8) تأكيدا لهذه الأهمية للضرائب، تشير المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الضرائب على الدخل,والمزمع التصديق عليه خلال الدورة الحالية (2005)م لمجلس الشعب إلى أنه:"يعد التشريع الضريبي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة، فى ظل توجه المجتمع المصري إلى الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر،حرصاً على مواكبة النظام العالمي،لذلك فإن هذا التشريع يجب أن يأتى معبراً عن هذه المتغيرات،وعن فلسفة الحكم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع"-راجع تفصيلات هذا المشروع في"كتاب الأهرام الاقتصادي"الصادر فى شهر فبراير2005،مؤسسة الأهرام ,القاهرة،العدد رقم 206من سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي.

(9) د./ رفعت المحجوب، "المالية العامة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص397

(10) د./عبد الله الصعيدي"الضرائب والتنمية"، دار النهضة العربية،القاهرة،1990،ص32-33

(11) راجع تفصيلات ذلك عند د./ عبد الله الصعيدي،"الضرائب والتنمية ....، مرجع سابق، ص200 وما بعدها.

(12) النشرة الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلي المصري، العدد الثالث،المجلد 57، لسنة 2004م ص20-21

الفصل الرابع عشر
التحليل الاقتصادي

analyse economique جزء من علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، يتناول دراسة العلاقات التابعية بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية. يقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها بيسر أكثر من فهم الظاهرة بكليتها، ومن ثم صوغ الفرضية التفسيرية لهذه الظاهرة على أساس العلاقة التابعية أو السببية. يعتمد التحليل الاقتصادي على نوعين من المبادئ المنهجية: الاستنتاجات المنطقية وتسمى بالتعميمات أو المبادئ التحليلية، وهي تلك التي تنساب منطقياً من مجموعة من الافتراضات النظرية المترابطة فيما بينها؛ والاستنتاجات التطبيقية التي تقررها العلاقات القائمة بين المعطيات الاقتصادية الملموسة، مثل ملاحظة انخفاض سعر الخضار في مواسم إنتاجها وارتفاع أسعارها في بداية الموسم أو عند نهايته. المنظور التاريخي يلاحظ المتتبع لتطور علم

الاقتصاد، كيف كان هذا العلم في المرحلة الوصفية، إذ كان الاقتصاديون يقتصرون على وصف الظواهر الاقتصادية مأخوذين بما يبدو منها للمشاهدة دون تحليل أو تفسير. فقد كان التجاريون يرون أن مصدر الثروة يكمن في الخارجية وفي تحقيق ميزان تجاري رابح، غير مهتمين ببنية الاقتصاد الوطني. ثم جاءت مرحلة الاقتصاد التطبيقي، حيث كان الاقتصاديون يركزون على اعتماد السياسات الاقتصادية وسيلة في حل المشكلات الاقتصادية، معتمدين في كثير من الأحيان على التجربة والخطأ مع التركيز على التعميمات التطبيقية في تقرير مدى صحة السياسات من خطئها. من هنا كانت مرحلة الاقتصاد التحليلي بداية تحول الاقتصاد من مجال المشاهدة والوصف إلى مجال التحليل العلمي القائم على اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر المشاهدة في الحياة الواقعية. وبذلك بقي الاقتصاد حتى ظهور المدرسة التقليدية) الكلاسيكية) يكتفي بتسجيل الوقائع الاقتصادية وبالعمل على زيادة الثروة دون الربط بينها وبين أسبابها، في حين كرَّس مؤسس علم الاقتصاد، زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميث[ر] كتابه حول أسباب نشوء ثروة

الأمم، لتفسير ظاهرة وزيادة إنتاجية العمل. غير أن تشابك الظواهر الاقتصادية وتعقد العلاقات بينها دفعت بالاقتصاديين إلى استعمال أدوات التحليل الإحصائي والرياضي، وسيلة ناجعة لعزل العوامل بعضها عن بعض وقياس أثر كل منها في التسبب بحدوث الظاهرة المعنية. تطورت مهمة التحليل الاقتصادي من مجرد تفسير الظواهر إلى السعي للتأثير في سيرورتها، وتغيير المعطيات الأولية للحصول على نتائج أفضل. وبذلك يكون التحليل الاقتصادي في نهاية المطاف وسيلة بيد متخذي القرارات لاختيار الحلول المثلى في تحديد سير الظواهر الاقتصادية مستقبلاً من أجل رفع معدل النمو وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية. مستوى التحليل الاقتصادي في المستويات المختلفة يمكن التمييز بين التحليل الاقتصادي الجزئي micro-economie والتحليل القطاعي miso-economie، والتحليل الكليmacro-economie، والتحلـــــل العـــــالمي.mondo-economie

ـ فالتحليل الاقتصادي الجزئي: يتناول السلوك الفردي وقرارات الوحدات الاقتصادية الأساسية الفردية ذات القرار المستقل، فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو الاستهلاك، أو ولا

فرق أن تكون الوحدة الاقتصادية الأساسية فرداً أو مشروعاً. تطور التحليل الاقتصادي الجزئي مع النظرية الهامشية والنظرية الكلاسيكية الجديدة. بنت النظرية الهامشية أو الحدية تحليلها الاقتصادي على أساس اعتبار الوحدة الحدية الأخيرة الأساس في تحديد والتحليل الحدي يستند إلى تأثير التغير الضعيف في أحد المتغيرات) زيادة وحدة واحدة في أو في الإنتاج) على وضع صاحب الفعالية الاقتصادية مستهلكاً كان أم منتجاً. أما وفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، فيجري التحليل انطلاقاً من مقولة رشاد) عقلانية) التصرفات الفردية وصولاً إلى إظهار حالة التوازن العام الذي يعني تحقيق الحل الأمثل في الاجتماعي. بمعنى أن التحليل الجزئي في النظرية الكلاسيكية الجديدة يقوم على الاعتقاد بأن المستهلكين يسعون إلى توزيع قدراتهم الشرائية) دخولهم) بين مختلف السلع والحاجات في ضوء الأسعار التي يدفعون والمنافع التي يحصلون عليها. أما المنتجون فيوزعون استثماراتهم بين الأنشطة التي تعطيهم أعلى منفعة) ربح) ممكنة. ـ أمّا التحليل الاقتصادي القطاعي :فهو أسلوب تحليل محدث، اقترحه ستيوارت هولاند Stuart Holland في

عام 1975، بوصفه أسلوب تحليل يظهر خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الكبرى التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي والكينزي، وتسيطر أيضاً على التحليل الاقتصادي الجزئي الكلاسيكي الجديد. وهكذا يمكن وصف التحليل الاقتصادي القطاعي، بأنه أسلوب تحليل وسطي بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي. ويكون محور اهتمامه أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية) زراعة، صناعة، خدمات) أو فرع من النشاط القطاعي) الصحة، التعليم، النقل، صناعة الصلب أو الكيميائية وغيرها.(بدأ التحليل الاقتصادي القطاعي يسهم إسهاماً متزايداً في العلوم الاقتصادية، وصارت عنوانات مثل اقتصاد الصناعة، اقتصاد الزراعة، اقتصاد الخدمات أو اقتصاد النقل، الصحة، النقابات، الأحزاب وغير ذلك. تتصدر قائمة الكتب الاقتصادية المنشورة. ـ التحليل الاقتصادي الكلي: هو أسلوب التحليل الاقتصادي الذي عرضه «جون مينارد كينز» ودافع عنه أسلوباً منهجياً لفهم آلية حدوث الأزمات في اقتصاد ووسيلة ناجعة لمعالجتها والخروج منها .يتناول التحليل الاقتصادي الكلي معالجة المجاميع

الاقتصادية والمتغيرات الإجمالية، معتبراً أن المجاميع)المتغيرات الإجمالية) ليست مجرد حاصل جمع مفرداتها، ومن ثم فإن تغيراتها وسلوك تطورها ليس مجموع التغيرات الحاصلة في سلوك المشروعات والأفراد (الوحدات الاقتصادية المكونة لها.(التحليل الاقتصادي الكلي يعالج عموماً على المستوى الوطني) القومي)، ويتناول المجاميع الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الرئيسة: الإنتاج والناتج القومي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاستيراد والتصدير الخ. كما يتناول كيفية تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات وآثار اختلال توازنها على البطالة و وأسعار صرف العملة وخاصة علو .إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل حيزاً كبيراً من التحليل الاقتصادي الكلي، تتمثل في دور الدولة الاقتصادي، لأن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الوحيد الذي يعالج المسائل على مستوى النظام الإجمالي، ويمتلك الوسائل للتدخل على هذا المستوى، مثل اعتماد السياسات المالية والنقدية، التدخل على مستوى الشمولي، الجزئي،الإلزامي أو التوجيهي. وقد كان كينز أول الاقتصاديين الليبراليين الذي عزا دوراً كبيراً للدولة في

معالجة الأزمات الاقتصادية. ـ التحليل الاقتصادي العالمي: أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي ينظر إلى الاقتصادات القومية كأجزاء متكاملة فيما بينها لتشكيل اقتصاد عالمي واحد. وهذا التحليل يستند إلى التطور المتزايد غير المحدود للقوى المنتجة، وإلى اتساع الشركات المتعددة الجنسية أو ما تسمى بالشركات العابرة للقوميات، إضافة إلى تزايد المتبادل بين مختلف البلدان وأهمية اختصاص كل إقليم بإنتاج السلع والخدمات التي يتمتع بها بمزايا نسبية ليصوغ تحليلاً جديداً يقوم على أساس ترابط النمو والتقدم في مجموع البلدان. حسب التحليل الاقتصادي العالمي فإن النمو المتحقق في اقتصاد قومي مهدد بالتوقف إذا لم ينتشر هذا النمو إلى كل أو على الأقل معظم الاقتصادات الوطنية. يتناول التحليل الاقتصادي العالمي تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول والأقاليم ليس من منظور لدولة من الدول، وإنما من منظور جدوى الحماية الجمركية أو تحرير الاقتصاد الوطني بالنسبة لتحقيق النمو وزيادة الرفاهية على المستوى العالمي. كما يتناول تحليل دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دفع عملية النمو وتعميمها على كل الأقاليم. وما يزال

التحليل الاقتصادي العالمي في بداية نشوئه، ولكنه أسلوب التحليل الأكثر توافقاً مع عصر عولمة الاقتصاد، ولكن ما يعيب هذا التحليل أن الاقتصاديين في الدول الصناعية المتقدمة يلجؤون إلى استخدام أدوات التحليل التي تسوّغ سيطرة العالم المتقدم على الدول النامية، وتحاول تثبيت التقسيم الدولي للعمل القائم على تخصص الدول الصناعية المتقدمة بإنتاج السلع الصناعية ذات كثافة المعرفة العالية التي تتضمن قيمة مضافة كبيرة، وتخصص البلدان النامية بالصناعات الاستخراجية والتحويلية التقليدية المضافة المتدنية. وهذا من شأنه زيادة الهوة بين مجموعتي الدول مما سيؤدي بالضرورة إلى وقف النمو على الصعيد العالمي.

إن التحليل الاقتصادي العالمي، حتى يكون أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي يوفر الشروط اللازمة لتفعيل علم الاقتصاد علماً لإدارة الموارد المحدودة بقصد الحصول منها على أعلى مردود ممكن، لإشباع حاجات الناس غير المحدودة في كل البلدان والأقاليم، يجب أن يتحرر) التحليل) من غلافه السياسي ويعتمد فقط على تفعيل القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل

للموارد، ليس فقط على مستوى الوحدة الاقتصادية) تحليل جزئي) أو على مستوى القطاع) تحليل قطاعي)، ولا حتى على مستوى الاقتصاد القومي فحسب) تحليل كلي)، وإنما على مستوى العالم برمته) تحليل اقتصادي عالمي). يتطور بسرعة فرع جديد من فروع علم الاقتصاد أطلقت عليه تسمية الاقتصاد السياسي الدولي يبحث في دور العلاقات الاقتصادية الخارجية على نمو الاقتصادات الوطنية وتطورها، وهو يحتاج إلى المضي خطوة إلى الأمام بتحوله إلى اقتصاد سياسي عالمي economie politique mondial، وبالأحرى تحوله إلى اقتصاد لا سياسي. لقد شكلت الكينزية مرحلة مهمة في تطوير التحليل الاقتصادي بنقله من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، ولكن في عالم يزداد انفتاحاً، وتتسع فيه إمكانات الإنتاج لتتجاوز حدود أي أمة أو حتى مجموعة من الأمم مهما كبرت،يصبح التحليل الكلي في إطاره القومي، وإن كان قادراً على تشخيص المشكلات، عاجزاً عن حل مشكلة وقف النمو في الأمد البعيد،مما يجعل التحليل الاقتصادي في إطاره العالمي ضرورة موضوعية تقتضيها آلية تفعيل القوانين الاقتصادية

بعيداً عن المحددات السياسية. التحليل الاقتصادي والزمن إذا كانت مستويات التحليل غير متعارضة فيما بينها، بحيث يمكن الانتقال من التحليل الجزئي إلى الكلي أو العالمي دون الاضطرار إلى تغيير منهج التحليل فإن إدخال عامل الزمن في التحليل الاقتصادي يخلق تناقضاً بين التحليل السكوني statiqueوالتحليل الحركي.dynamique - التحليل السكوني :يستند إلى تحليل العلاقات بين المجاميع الاقتصادية في لحظة زمنية محددة، باعتبار أن هذه المجاميع معطيات تؤخذ بحالتها الداخلية كما هي، وتصاغ العلاقات بينها في حالتها السكونية. إن جوهر التحليل السكوني يتمثل في دراسة توزع الموارد المحدودة بين أهداف متنافسة فيما بينها في لحظة ما من الزمن، بغرض شرح العلاقة التابعية بين هذه المجاميع، مثل تحليل العلاقة بين العرض ومن جهة وتشكل في لحظة معينة من جهة ثانية. وبمعنى آخر بناء التحليل على فرضية ثبات العلاقة بين العرض وومن ثم ثبات ونتائج التحليل السكوني لا يمكن الركون إليها لأن الحياة في حركة مستمرة ومعها المجاميع الاقتصادية أيضاً، ومن ثم تتحرك العلاقات فيما بينها مما يجعل من الضروري إدخال

عامل الزمن ومعه أثر التغيير في التحليل الاقتصادي. ـ أمّا التحليل الحركي :فيأخذ بالحسبان عامل الزمن بخلاف التحليل السكوني. فالتحليل الحركي يتتبع تغير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية خلال مدد متعاقبة بهدف إعطاء تفسير نظري لتطور هذه العلاقات مع الزمن. ويعد هذا التحليل أكثر تعبيراً عن الوقائع، لأن المجاميع الاقتصادية تتغير مع الزمن وتغير مقاديرها قد يؤثر في العلاقات فيما بينها، لهذا يكون تتبع تطور هذه العلاقات تبعاً للتغيرات في المقادير أسلوباً مناسباً للتنبؤ المستقبلي وتوقع إمكانات حدوث تغير نوعي وليس كمياً فقط في طبيعة العلاقات بين المتغيرات. ويمكن التمييز بين التحليل الحركي للمدة القصيرة للبحث في التوازن الكينزي واستقرار الأسواق والتحليل الحركي للمدة المتوسطة حسب نظرية الدورات الاقتصادية[ر] والتحليل للمدة الطويلة حسب نظرية هذا ويمكن تمييز تحليل اقتصادي بإدخال عامل الزمن على نحو جزئي وهو ما يسمى بالتحليل السكوني الانتقاليMeta-Statique ، وهو يحتل موقعاً وسطاً بين التحليل السكوني وبين التحليل الحركي، يتناول وصف حالة المتغيرات خلال مدد مختلفة، ولكن دون الربط

فيما بين هذه الحالات، إنه تحليل تعاقبي على طريقة عرض الصور السينمائية. اعتمد هذا المنهج في التحليل من قبل المدرسة السويدية على قاعدة مقارنة الأوضاع المتوقعة بالأوضاع المتحققة فعلاً، واستنباط النتائج من هذه المقارنة. ويمكن إجراء التحليل الاقتصادي بالكميات المادية الحقيقية: تطور كميات الإنتاج ووغير ذلك .ويراعى في ذلك أحياناً اعتماد مقياس الأسعار الثابتة أو إجراء التحليل بالأسعار، وتؤخذ في هذه الحالة قيم المتغيرات بالأسعار الجارية منافع التحليل الاقتصادي التحليل الاقتصادي بمختلف مستوياته وأساليبه وطرائقه، إضافة إلى ما يقدمه من تفسيرات لما يحدث في العالم الاقتصادي، فإنه يوفر الفوائد الآتية لكل من متخذي القرارات، أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمستهلكين: - يوضح نتائج البدائل المختلفة للقرارات، ويوفر أساساً واعياً للاختيار بين البدائل. - يضع بيد متخذي القرارات الاقتصادية على مختلف مستوياتهم أساساً للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في اتجاه تطور التكاليف والأسعار الخ. - يوفر التحليل الاقتصادي بعلى المبادئ التحليلية العلمية أداة سليمة لرسم السياسات الاقتصادية لزيادة النجاعة

الاقتصادية على مستوى المشروع، القطاع، الاقتصاد القومي وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي. ـ والتحليل الاقتصادي يمدنا بالأساس العلمي للحكم على كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك على الأداء الاقتصادي في كل المستويات. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الاقتصادي لا تتمتع بدرجة قصوى من الموثوقية لأن عالم الاقتصاد شديد التعقيد، وموضوع علم الاقتصاد يتناول سلوك الإنسان الذي ينطلق علم الاقتصاد من اعتباره شخصاً عقلانياً يتصرف دائماً بحكمة ومنطق، وهو في الواقع لا يخلو من العواطف والتوقعات في اتخاذ قراراته الاقتصادية. فالهدف من التحليل الاقتصادي، على رأي اللورد كينز، ليس تزويدنا بآلة أو أسلوب حل أعمى يعطينا إجابات لا تقبل الخطأ، وإنما يمدنا بأسلوب تفكير منظم يساعدنا في دراسة المشكلات وإيجاد حل لها. ولهذا يعتمد المحللون الاقتصاديون على أسلوب التجريد لعزل العوامل المعقدة واحداً تلو الآخر، ومن ثم إعادة تركيب التفاعل بين مختلف هذه العوامل، لمعرفة أثر كل منها في سير النشاط موضوع التحليل .هذا الزمن يبدو صعباً بالنسبة لمناصري المدرسة الاقتصادية النمساوية التي

تنادي بدور صغير جداً (أو لا دور على الإطلاق) للحكومة في النشاط الاقتصادي. بالطبع يعد هذا الأمر غريباً بالنسبة للقارئ، وهو غريب بالنسبة لي أيضاً، لكن عندما تقرأ لأنصار هذه المدرسة تجد أن معهم حق فيما يقولونه، لكن مشكلتهم أن تطبيق رؤيتهم على أرض الواقع أمر صعب جداً. لذلك، أشك كثيراً في قدرة أنصار هذه المدرسة على كسب صداقات في الوسط الاقتصادي بالنظر إلى النظرة اليوتوبية التي ينظرون بها إلى الاقتصاد. أفضل ما قدمه هؤلاء للاقتصاد هو البناء النظري الجميل، لكن تطبيق ما يؤمنون به سيكلف العالم الكثير، فهم يريدون أن ينتظروا إلى أن تعمل الأسواق عملها في إعادة التوازن الطبيعي، وهذا بالطبع قد يكون مكلفاً جداً. تخيل تطبيق هذه النظرة على الأزمة المالية الحالية، ما يعني أننا سننتظر إلى إفلاس كل البنوك في العالم وإلى أن يثق الجميع ألا بنوك جديدة ستفلس كي تعود الثقة إلى أسواق الائتمان ومن ثم نبدأ من جديد في بناء القطاع المصرفي العالمي، وعندها سيكون الاقتصاد الحقيقي العالمي بما يشمله من مصانع ومؤسسات إنتاج وخدمات قد تحول إلى رماد. التدخل الحكومي في النشاط

الاقتصادي أمر مطلوب عملياً على الرغم من أنه قد يكون على حساب الكفاءة الاقتصادية المنشودة، لكن يجب أن نكون واقعيين كي نستطيع أن نقيم عملية التدخل الحكومي وأهميته في تصحيح (أو التخفيف من الاختلالات الاقتصادية). يجب كذلك أن نتذكر أن التدخل الحكومي يأتي في مجالات متعددة مما يوجب مناقشته في إطار تلك المجالات وليس الحكم عليه في عمومه. فهو إما يأتي في شكل تقديم السلع العامة أو في شكل التشريعات القانونية المنظمة لعمل الأسواق أو من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب. فالتدخل الحكومي لتقديم السلع العامة البحتة أمر لا يشك أحد في أهميته بالنسبة للاقتصادي وتبدأ أهمية هذا التدخل تتراجع كلما درجة عمومية السلع. وتبرز أيضاً أهمية التدخل الحكومي لوضع التشريعات المنظمة لعمل الأسواق، لكن تقل أهميته أو قد يكون له أثر سلبي عكسي حينما يتم التدخل المباشر في آلية عمل الأسواق دون وجود مبرر لهذا التدخل، كالتخفيف من أثر الاحتكارات لصناعات معينة على الأسعار، أو توفير الدعم المؤقت لبعض السلع الأساسية للتخفيف من الآثار الاجتماعية لارتفاع الأسعار على الطبقات المنخفضة الدخل،

أو توجيه قطاع الأعمال للاستثمار في قطاعات معينة للتخفيف من تدخل الدولة فيها، أو الاستثمار في قطاعات يعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها نظراً لتكلفتها العالية أو لارتفاع مخاطرها. لكن يجب أيضاً أن يكون قرار وآلية التدخل مبنيان على دراسات لآثار هذا التدخل Impact Studies وعلى من سيقع عبء هذا التدخل إن كان في شكل تحديد للأسعار أو فرض للضريبة Price Tax Incidence . وأثبتت الأزمة الحالية بما لا يدع مجالاً للشك أن قدرة الأسواق على التصحيح أو تحقيق التوازن تظل مشروطة بتوافر المعلومات الكاملة Perfect Information لجميع المتعاملين في السوق. لكن الواقع، أثبت أنه حتى في أكثر القطاعات قابلية للتحرير الكامل، هناك جانب يحاول الاستئثار بالمعلومة لتحقيق أهدافه الشخصية، وأن تصميم نظام تتوازن فيه مصالح أطراف العلاقة الاقتصادية يكاد يكون مستحيلاً. لذلك، وجد المتعاملون في "وول ستريت" خصوصاً المديرين التنفيذيين أن تخفيف التشريعات القانونية التي تحكم تعاملات البنوك الاستثمارية والتجارية وفر الفرصة لهم لكسب مزيد من المال بإقناع من

لا تتوافر لديه الملاءة الائتمانية أن بإمكانهم امتلاك منزل على الرغم من علمهم بأنهم سوف لن يتمكنوا من تسديد التزاماتهم في المستقبل. هنا تظهر أهمية التشريعات والتدخل الحكومي لكبح جماح الطمع Greed والتخفيف من أثر الخوف Fear الذي يحكم التعامل في أي عملية اقتصادية، ولكيلا يكون هناك مجال لطرف من أطراف العلاقة الاقتصادية لاستغلال الآخر بتحقيق مزيد من الشفافية والتوازن في النظام الاقتصادي العام. لذلك، فإن محدودية موردي سلعة معينة تتطلب من الدولة تدخلاً للتأكد من عدم تواطؤهم لرفع الأسعار، واختلال سوق العمل وعزوف أصحاب الأعمال عن توظيف المواطن في مقابل الأجنبي يتطلب تدخلاً لإعادة التوازن إلى ذلك السوق من خلال أنظمة تحد من طمع أصحاب الأعمال بتوظيف مزيد من العمالة الأجنبية دون اعتبار للآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الدولة، ومحدودية مصنعي سلعة أساسية معينة يتطلب من الدولة تدخلاً لتنظيم سوقها بشكل يضمن بيع تلك السلعة بالسعر العادل في السوق. وهنا أختم بما ذكره الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 جوزيف

ستيجلتز في أحد لقاءاته: (لم يتحقق أي إنجاز اقتصادي عظيم دون تدخل حكومي مباشر. ويضيف أن وظيفة التدخل الحكومي من خلال سن التشريعات هو إعادة التوازن بين مصالح القلة (كرجال الأعمال) وبين مصالح الدولة ككل، وأن عملية إدارة الحوافز تعد جزءاً أساسياً من تلك التشريعات لتحقيق هذا التوازن. وكثيراً ما تنتهي تلك الحوافز إلى الفشل بسبب عدم قدرة الحكومة على محاسبة أولئك الذين يستغلون تلك الحوافز لمصالحهم الخاصة). لذلك، فإن هناك فرقاً بين دور الحوافز الاقتصادية في تحقيق التوازن وبين طريقة إدارة تلك الحوافز، وما نحتاج إليه هو إدارة جيدة لتلك الحوافز لتحقيق التوازن المطلوب. بداية توازن اقتصادي.. يبلغ مجمل الاستهلاك في الولايات المتحدة، أربعة أضعاف مجموع إنفاق المستهلكين في الصين والهند معاً. ولكن في عام 2007، فاق إسهام هذين البلدين في الزيادة التي طرأت على مجمل الإنتاج العالمي إسهام الولايات المتحدة. وربما يعادل إسهام الصين وحدها في النمو العالمي في العام القادم الإسهام الأميركي (المقصود حصة الصين في الزيادة السنوية لمجمل الإنتاج العالمي). ويقدِّر اقتصاديون جدّيون

أنه لولا هذه الاقتصاديات العملاقة والسريعة النمو في الصين أولاً، وبقية دول آسيا ثانياً، لما سدّ الطلب الأميركي المتقلّص وحده رمق الاقتصاد العالمي، ولزجّت أزمات العقارات والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي في أزمة دورية عاتية تشبه التضخم والانهيارات في الأزمات العاصفة في القرن العشرين. نحن إزاء نشوء توازن دولي من نوع جديد، له طابع اقتصادي عظيم النتائج والدلالات، أهمها ارتفاع أسعار جميع المواد الخام، وبدأ انحسار هجرة الأيدي العاملة من آسيا جرّاء توسّع سوق العمل المحلية، وازدياد وزن الصين الفعلي في الاقتصاد العالمي... وهو خلافاً لوزن دول الخليج مثلاً، ليس مالياً ودائعي الطابع فحسب، ولا إنشائياً إعمارياً فقط، بل هو اقتصادي إنتاجي شامل، ولا مجال لسبر جميع دلالاته، ولا حتى جزء منها في هذه الزاوية. ولكن آثاره السياسية والعسكرية غير واضحة بعد... اللهم إلا في المحيط المباشر للصين، الذي تعدّه مجالها الحيوي. ومن دلائل ذلك، أنه لولا موقف الصين حالياً، لما كان بالإمكان إنقاذ النظام في ميانمار (بورما السابقة) من

العقوبات الدولية، التي تسقطها الصين في مجلس الأمن... أما التدخل العسكري، فغير وارد أصلاً.

.. بناء على ما تقدم

ربما يؤمن حكام ميانمار العسكريون فعلاً أن الجيش هو الحل الوحيد لعدم الاستقرار في البلاد. فبعد انقلاب عسكري، استقر البلد لأول مرة بعد فوضى حقيقة إبّان الحكم البرلماني الممتد منذ الاستقلال عام1948 وحتى 1962. وقد واجه النظام العسكري، فيما واجه، أكثر من ستة أنواع من الميلشيات المسلحة لحركات تمرد إثنية الطابع، على طول حدود البلاد. لدينا هنا حالة ديكتاتورية عسكرية تدّعي أن الاستبداد، وأداته الجيش، هو الحل الوحيد للحفاظ على وحدة بلد قد تمزّقه الفوارق الإثنية والقومية في حال التنافس التعددي. ولا حاجة للتذكير بأن هذا النوع من المنطق معروف جيداً للقارئ العربي. ورغم تمتعه بالثروات الطبيعية، لم يحجب الحكم العسكري القمعي الشامل البلد فحسب، بل أفقره أيضاً. وأصبح إنسان هذا البلد الغني بالأخشاب والنفط والغاز والمعادن، بحاجة إلى المعونات الخارجية لسد الحاجات الأساسية، وأصبح إنتاج وتهريب

المخدرات في المثلث الذهبي المشترك مع لاوس أكثر شهرة من نفطه وغازه. رغم أن بثّها يتواصل على مدار الساعة، لا تجنّب القنوات الإخبارية المشاهد التعامل البدائي مع الأخبار السياسية المفاجئة كأنها كارثة طبيعية. إذ يبدو من الأخبار التي تذاع فجأة، بناءً على تطور دراماتيكي مثل التظاهرات الجماهيرية، كأن ميانمار انفجرت على حين غرّة. الجماهير في الشارع، والـ«خونتا» العسكرية تتراجع وتسمح بالتظاهر، ثم تعود للقمع، وقائدة المعارضة في بيتها فاقدة الصلة بما يجري منذ أن فُرضت عليها الإقامة الجبرية منذ أكثر من عقد، وصورتها تتحول إلى أيقونة في «الغرب» الذي يرتاح عموماً إلى «المسالمين» من سياسيي العالم الثالث. الحصار أو السجن أو المنفى تفقدهم العلاقة مع الواقع، وتجمد آخر صورة كأيقونة، وتعقّم الصورة السياسية من العمل ومن الأخطاء. الأيقونة ليست جامدة، وصاحبتها منفصلة عن الواقع لا علاقة لها بما يجري، حتى لو استدعيت فيما بعد لكي تتزعم الحركة. حزبها مقموع وليس قوي التنظيم في الداخل. أما الإضافة النوعية، فتتمثل بالرهبان البوذيين الصارمي التنظيم، الذين قرروا الانضمام

إلى الاحتجاج السياسي، والمطالبة المباشرة بالديموقراطية. وما زالت المعلومات عمن يصنع قرارهم، وعلى أي مستوى في الهرم الديني تقع قيادتهم، من المخفيات غير المرئية. حتى في ميانمار، تجري الأمور كصيرورة، إلا أن هذا التدرج لا يحظى بتغطية وسائل الإعلام الإخبارية المتقطعة قفزاً من دراما إلى أخرى، رغم أنها متواصلة البث. والاحتجاجات التي وصلت قمتها يوم 27 أيلول وشكّلت خبراً، بدأت في آب على شكل تظاهرات تعدّ استمراراً لتظاهرات عام 1988، وقد نظّمتها بقايا تلك الحركة الطالبية، وقد قُمعت بالقوة، وربما افترضت وسائل الإعلام أن تتبخر دون أثر يذكر، ولذلك لم تنتج خبراً فضائياً. وبعد انضمام الرهبان البوذيين إلى تظاهرة أطلق فيها الجيش النار فوق رؤوس الرهبان، تطورت الأحداث. ولم تهدأ أعمال الاحتجاج من حينه. فقد حدد الرهبان يوم 17 أيلول للاعتذار. ولمّا لم يحترم النظام هذا الموعد، بدأت المسيرات في اليوم التالي. حدث هذا في بلد يعيل أكثر من أربعمائة ألف راهب بوذي، أي ما يساوي عدد الجنود في جيشه. قُمعت ثورة الطلاب في ميانمار بين الأعوام 1988 و1990، بإطلاق النار على المتظاهرين

المسالمين، وبمذبحة سقط فيها ثلاثة آلاف مدني قتلى. وهي الأعوام نفسها التي قُمعت فيها انتفاضة الشباب والطلاب في بكين (1989). وقد جنّب تصميم القوى الحاكمة والقمع الدموي غير العابئ بالاحتجاج الدولي هذين البلدين موجة التحولات الديموقراطية التي عمّت العالم في الثمانينيات، وشملت إسقاط نظام ماركوس في الفلبين المجاورة بأسلوب الانتفاضات المدنية الشعبية نفسه. يمكن القول إنه رغم انتهازية الغرب، وفرنسا تحديداً، التي بات وزير خارجيتها أشبه بمهرج يستعيض عن الخفة السياسية بخفة الدم المصطنعة، فإن العائق الأساسي أمام انهيار النظام القمعي في بورما هو التوازن الدولي الفاعل في منطقة محدودة، واقعة في مجال الصين الحيوي حتى الآن.

ـ هذا دور سلبي لا إيجابي للصين التي نتفاءل بدورها خيراً؟

ـ الصين دولة غير ديموقراطية، ولكنها دولة عظمى، يكون التوازن الذي تحدثه مفيداً أحياناً وأحياناً أخرى مضراً...

ـ التوازن الدولي بقوة مثل الصين ليس أمراً إيجابياً دائماً.

ـ طبعا لا. إنه على أية حال توازن، وقد يفيد في المستقبل. ولكنها ليست قوى الخير في مواجهة قوى الشر. إنها مثال

في النمو لبعض دول العالم الثالث التي يلهمها المثال. ولكن حتى بالنسبة إلى النمو، أنت لا تريد أن تعيش في الصين، وأن تشارك في دفع ثمن هذا النمو.

تطبيع يعني التطبيع، كمصطلح عربي في السياسة، تطبيع العلاقات مع إسرائيل، اي تحويل ما عُدّ كياناً غير طبيعي أو غير عادي أو غير مقبول، إلى طبيعي وعادي. يرافق تحويل الحالة الاستيطانية إلى حالة طبيعية في المنطقة العربية تبنٍ لمفاهيمها في وصف ذاتها وتاريخها وتاريخ الشعب الفلسطيني وتسمياتها هي للمكان وتحقيبها للزمان.

يكمن التحدي في التعامل بواقعية مع ما هو قائم دون تطبيع العلاقة به، ودون قبول الرواية الإسرائيلية عنه، وعن تناقضاته الداخلية.

تعني الواقعية النقدية فهم الواقع كما هو لنقده، وأن الواقع لا يتغير بمجرد إنكاره أو كتابة الأحجبة له بتسمية الواقع بما نرغب. ويعني رفض التطبيع عدم التعوّد والتعويد على أن الصهيونية أقامت على أرض فلسطين كياناً طبيعياً. وربما لا يدري السادات كم صدق هنا عندما تحدث عن أهمية «إزالة

الحاجز النفسي بيننا وبين إسرائيل»، وكانت هذه فعلته الرئيسية.

أهم تحدٍ في هذا السياق حالياً، هو اعتبار إسرائيل دولة طبيعية في حدود 67 واستعمارية خارجها. وهذا يعني التسليم بعلاقات طبيعية مع الصهيونية وإسرائيل بعد التسوية، وهذا يعني تخيل حالة من هذا النوع وممارستها حتى دون تسوية، ما دام بالإمكان تخيّل إسرائيل دون احتلال. في هذه الحال، لا تعود إسرائيل دولة طبيعية فقط، بل تصبح أكثر دول المنطقة طبيعية في انسجام هويتها، وعملية بناء الأمة فيها، ويخرُجُ البعضُ من خزانة إعجابه السري بها، إذ يدعو للتمثل بها كدولة حديثة وديموقراطية. إذا تجاوز التعامل مع إسرائيل «تفصيلاً» من نوع كونها واقع كولونيالي عنصري، تصبح عندها دولة طبيعية، وعادية وديموقراطية، ويجوز حتى التمثل بها في التفاصيل. محاولة لإجابة.. بين من راجعوا تجربتهم اليسارية، يساريون ديموقراطيون وقوميون يتمسكون بما يعتبرونه القيم نفسها، أو عالمها نفسه على الأقل، وآخرون اعتبروا الصدق مع الذات يتطلب ترك الوعظ بالسياسة... كلها ردود فعل

مشروعة وإنسانية، وخاصة إذا قورنت بما يصدر عمن ينتقلون نحو اليمين كأنه استمرار طبيعي، وباعتداد بالنفس لمن أمضى عمره على حق، وهو حتى «يحمّلنا جميلة» أنه لا يحاسب نفسه، فهو مشغول بالتهجم على الناس بفظاظته وغروره نفسيهما عندما كان يقبض على زمام الحقيقة المطلقة في اليسار. تساءل صديق عزيز: لماذا يبزّ بعض اليساريين السابقين المنتقلين إلى مواقع اليمين أقرانهم الجدد في التحريض على اليسار وفي السخرية من المقاومة والنضال؟هنا محاولة إجابة سريعة ومقتضبة وغير وافية طبعاً: يحضر هذا النوع إلى اليمين أسوأ ما اكتسبه في اليسار الدوغمائي: أولا، نسبية القيم والأخلاق، وإطلاقية الأحكام العلمية بدل العكس، أي بدل إطلاقية القيم ونسبية صحة النظريات العلمية. وهو بهذه البنية الذهنية لن يصبح في حياته ديموقراطياً. صاحب مثل هذا النهج يتساءل: ماذا تخدم قيمة مثل الصدق قبل تبنيها؟، ويتساءل: هل النضال يُبنى على «نظرية علمية؟» وهل «انتصاره حتمي» لغرض تبنّيه؟ يخسر هذا النهج عالم القيم ولا يربح منهجاً علمياً. ثانياً، الميل الإيديولوجي للتعصب المستند إلى حتميات

ومطلقـــات. ويبـــدأ هـــذا الميـــل تعصـــباً لنظريـــة (إقـــرأ إيديولوجية!!)، وغالباً ما يتخذ شكل ادّعاء فهم العالم كله من نص واحد صغير، مهما كان عبقرياً، مثل البيان الشيوعي، أو من مقالة تبسيطية مدرسية في لي عنق الماركسية لأهداف سياسية عند لينين. ثم لا يلبث أن ينتقل إلى التعصب لجماعة، مثل بقية العصبيات الجاهلية. قبل ذلك يكون غيره من اليساريين قد باشروا بعمليات النقد الذاتي لأسباب قيمية. أما هو، فينتقل إلى اليمين مفجوعاً بفضيحة الانهيار الاشتراكي أو لصدمة شخصية، أو لمصلحة شخصية، أو غيرها، فيقلب العصبيات إلى عدمية، ما هي إلا الوجه الآخر للتعصب. ثالثاً، الترفع على مفاهيم مثل القومية والوطن، والتعويل على قوة خارجية دائماً للخلاص من نوع: التقدم على الصعيد العالمي، والثورة الدائمة، والمعسكر الاشتراكي وغيره، وتجاهل بناء المؤسسات وأي عملية تنوير للمجتمع الذي يعيش فيه وثقافته. يسهل هنا الانتقال من معسكر عالمي إلى آخر دون المرور بأرض الوطن... وتساعد في ذلك الحصانة الدائمة ضد فكرة القومية العربية، وعدم التساؤل حتى عن النتائج الرهيبة للتمسك باعتبار العرب هم

الشعب الوحيد الذي يفترض أن يكون منزوع القومية. هذه بعض من الأفكار التي يحضرها معه إلى موقع اليمين الذي قلّما سمع بها، وهو الأكثر حذراً في التعامل مع الأخلاق والقيم بنسبية، والأكثر حرجاً في التهجم على القومية والوطنية. فمتطلبات توسع التجارة وتعظيم أرباحها هي التي دفعت رواد تلك المدرسة وقد كانوا أساساً أصحاب التجارات والمتنفذين في الدولة في ذات الوقت ، للتحلل من القيود الأخلاقية على سعر الفائدة ورفع الأسعار والتي كانت سائدة قبل ذلك كثمرة لآراء القديس توما الأكويني في القرون الوسطى . وقد إعتبرت المركنتلية القدرة على إكتناز الذهب والفضة عن طريق أرباح التجارة المصدر الأساسي لثروة وبالتالي قوة الأمم . ولتعظيم أرباح التجارة تبنت هذه المدرسة الأفكار الرافضة للمنافسة والمبررة للإحتكار والإمتيازات كسياسات ضرورية لمصلحة الأمة . وفي العهد الذي تلي ذلك في بدايات الثورة الصناعية في أوربا جاء آدم سميث الذي يعرف باب الإقتصاد ليدين بشدة أفكار المركنتلية خاصة ما يتصل بالإحتكار وليجعل الحرية والمنافسة المثلى أهم شروط النجاح الإقتصادي ويقرر بوضوح أن مصدر

ثروة الأمم لا يكمن في أرباح التجارة بل في مجمل النشاط الإنتاجي بالتوظيف الأمثل لقدرات العمل والموارد المتاحة من خلال الحرية والمنافسة جرياً خلف المصلحة الخاصة وهذه العملية ذاتها هي التي تفضي للمصلحة العامة . ومن الواضح أن السلبيات الناجمة عن شره المركنتلية وبشارات بداية الثورة الصناعية قد ألهمت آدم سميث أفكاره لحد كبير . ولاحقاً أستخدم مبدأ الحرية الإقتصادية ربما بأكثر مما قصده سميث لتبرير أبشع أنواع الإستغلال في الرأسمالية الكلاسيكية للعمال حين ساد قانون الحد الحديدي للأجور (Iron law OF wages) . ومرة أخرى فإن فظاعة الإستغلال للطبقة العاملة في الرأسمالية الكلاسيكية كانت من أهم ما ألهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس في القرن التاسع عشر رؤاه الإقتصادية التي وضعها في قالب فلسفي شامل . وكان الكساد الكبير في العالم الرأسمالي في الفترة (1929- 1933) وذيوله في السنوات التالية سببا جوهرياً لذيوع وقوة تأثير أفكار جون مانيارد كينز ما عرف بالثورة الكيترية على النظرية الكلاسيكية . وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف سبعينيات القرن المنصرم أحدث

ما بدا كنجاح إقتصادي باهر في الدولة الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي التي تأسست بقيام الثورة البلشفية في عام 1917م، أثراً هائلاً على الفكر الإقتصادي إذ أصبحت الاشتراكية موضة فكرية عالمية عرفت منها نسخ عديدة مثل الإشتراكية العربية والإشتراكية الأفريقية والإسلامية والليبرالية إلى جانب العلمية طبعاً . وعلى النقيض تماماً كان للإنهيار الدراماتيكي الداوي للمنظومة الإشتراكية في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي وتفكك الإتحاد السوفيتي أثراً معاكساً على الفكر الإقتصادي . فقد إجتاحت موجة عارمة من الليبرالية الإقتصادية العالم وأصبح التحرير الإقتصادي نغمة محببة للمختصين وغير المختصين خاصة المرتبطين بنظم الحكم ديمقراطية كانت أو شمولية . كيف لا وقد أعتبر إنهيار التجربة الإشتراكية لدى البعض نهاية التاريخ بإنتصار الليبرالية بمضمونها السياسي ولإقتصادي وحتى الثقافي وتأكيد نفسها كأعلى مرحلة للتطور الإجتماعي للبشرية على نقيض الشيوعية الثانية التي بشرت بها الماركسية . لقد قصدنا من هذه اللمحة التاريخية بيان وتأكيد قوة العلاقة الجدلية بين الفكر الإقصادي والتطورات الإقتصادية الواقعية

خاصة الأحداث الكبيرة . ومن العبر المهمة التي يمكن إستخلاصها من السرد المتقدم أنه لا مجال إلا في أضيق الحدود لليقين بالصواب المطلق للأفكار في أي من فروع الإقتصاد .ويظل للواقع دائماً تأثيره القوى سواء كملهم للتدبر العلمي الأمين أو كمصدر للآراء التبريرية كما قلنا في صدر هذه الحلقة . وإذا كان الزلزال المالي الذي يجتاح العالم اليوم حدثاً إقتصادياً كبيراً بل أكبر حدث إقتصادي في التاريخ المعروف فإنه يجب وبالضرورة أن يترك أثراً بالغاً على الفكر الإقتصادي . لقد وقع الزلزال في وقت تقود فيه الرأسمالية الإقتصاد العالمي سواء في تجسده المادي أو في فكره النظري . وعليه فمن الطبيعي أن تصوب المراجعة الفكرية والإستفهامات نحو المنطلقات الأساسية للفكر الإقتصادي الرأسمالي . ومن المهم توطئة لهذه المراجعة أن نشير لحقيقتين مهمتين في رأينا . الحقيقة الأولى هي أن أية مشاكل تتعرض لها تجربة عملية أو حتى إنهيارها لا تعني في حد ذاتها إثباتاً لخطأ الأفكار التي تزعم أنها تقوم عليها . فإخفاق أية تجربة قد يأتي كنتيجة لعامل خارج عن الفرضيات النظرية التي قامت عليها أو لعدم التطبيق السليم

لمقتضيات النظرية . وإذ يصح أن يكون إخفاق التجربة مؤشراً لخطأ نظريتها فإنه ليس بالضرورة إثباتاً لذلك الخطأ . والحقيقة الثانية التي تجدر الإشارة إليها هي أن التجربة الرأسمالية القائمة لا تجسد النسخة الكاملة لأي من نظرياتها الكلاسيكية ولا النيوكلاسيكية ولا الكينزية . وفي الحقيقة فإن فرضيات هذه النظريات سيما الكلاسيكية كما قال بها آدم سميث لم تتحقق بشكل كامل في أي وقت في أي مكان في العالم منذ صدور كتابه (بحث في أسباب ثروة الأمم) عام 1776م . وعليه فإن مراجعتنا لا تعني جوهرياً بالفرضيات النظرية بقدر ما تعني بالتوجهات العملية التي تأخذ بهذه الفرضيات بدرجات متباينة حسب الظروف . ونتناول في هذه المراجعة موضوعين أساسين تندرج تحت كل منهما جملة من المسائل الفرعية إنطلاقاً من الخصائص الجوهرية للنظام الإقتصادي العالمي لتي ذكرناها في الحلقة الأولي تمهيداً لهذه المراجعة . الموضوع الأول هو دور المبادرة بدافع تعظيم المنفعة الخاصة من خلال المنافسة في تحقيق المصلحة الإقتصادية بصورة مثلى . وجوهر هذا الموضوع في الإتجاه المعاكس يعني دور الدولة في الحياة الإقتصادية .

وحسب النظرية الرأسمالية التقليدية فإن دور الدولة في النشاط الإقتصادي موبقة مرفوضة إذ يجب أن تتاح الحرية الكاملة للمبادرة الخاصة تحت الشعار الشهير دعه يعمل . وتزعم النظرية أن التوازن الإقتصادي يتحقق فقط بالتفاعل الحر لقوى العرض والطلب وإن هذا التوازن يتم بالضرورة عند مستوى العمالة الكاملة والتوظيف الأمثل للموارد محققاً الوضع الإقتصادي الأسلم . وبالرغم من أن دور الدولة منذ وجدت لم ينعدم في النشاط الإقتصادي كما لم تتحقق فرضية المنافسة المثلى يوماً ، فإن النظرية الكلاسيكية ظلت وما تزال ترياقاً مضاداً لدور الدولة خاصة في مسعى العدالة الإجتماعية يستخدمها بوجه خاص الساسة المحافظون وأرباب الأعمال الرأسماليون . وقد فرضت الضرورات العملية والسياسية تخطي دعاوى النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قبل تحديها علمياً على يد الإقتصادي الإنجليزي جون كينز . لقد ساهم الفكر الماركسي بقوة بنقده القاسي للنظام الرأسمالي وفضح ظلمه وطرح نفسه بديلاً له في بروز فكرة دولة الرفاه الإجتماعي عن طريق دور موجب للدولة بقصد تفادي الثورة ضد النظام أساساً .

وبدأت الإصلاحات ذات الأهداف الإجتماعية في ألمانيا على يد الكونت أوتون بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر وإنتقلت للدول الإسكندنافية في تلك الفترة ، ثم بدأت في بريطانيا على يد لويد جورج لتنتقل بعدها لبقية أوربا والولايات المتحدة . وجاء الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ليفضح قصور النظرية الكلاسيكية وليلهم جون كينز أفكاره التي مثلت ثورة على تلك النظرية بدحضه لأطروحة التوازن عند مستوى العمالة الكاملة وطرح إمكانية توازن العمالة الناقصة وإمكانية قصور الطلب عن الحد الأمثل وبالتالي ضرورة تدخل الدولة بالسياسات النقدية والمالية والأشغال العامة لتحريك الطلب وضمان التشغيل الكامل .وقد تم تبني أفكار كينز في الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة منذ ثلاثينيات القرن العشرين ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها الفضل في النمو المطرد للإقتصادات الرأسمالية منذئذ حتى أوائل سبعينيات ذلك القرن. والمفارقة أنه في حين كان الإقتصاديون التقليديون يعتبرون أفكار كينز في بدايتها دعوة مدمرة وضرباً من الهرطقة فإن نجاحها على أرض الواقع في الولايات المتحدة أدى للمطالبة بأن

تصبح مبادئه الإقتصادية ثابتة ومستقرة في صورة قانون . وإستجابة لذلك وبعد جدل كبير صدر قانون العمالة عام 1946م إستناداً لتلك المبادئ . ولكن لما كان دور الدولة في الحياة الإقتصادية مسألة صراع إجتماعي وسياسي أكثر منه مسألة جدل علمي ، فقد برز في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات اقرن العشرين إتجاه يميني قوى ضد دور الدولة والسياسات الإجتماعية . وكانت سياسات مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة أقوى تعبير عن ذلك الإتحاه الذي دعمه إنفلات التضخم من عقاله إثر ما عرف بصدمة النفط عام 1973م . وفي ظل هذا الإتجاه في الغرب جاء إنهيار المنظومة الإشتراكية في أوائل العقد الأخير من القرن . وبذا دخل العالم في حقبة جديدة من دوغما التحرير الإقتصادي وحرية التجارة الدولية. والآن وقد ضرب الزلزال المالي العالم فلابد أن تكون له آثار على دوغما الليبرالية الإقتصادية . وأول الآثار المحققة فيما نرى يتصل بالنظر لدور الدولة في النشاط الإقتصادي . ويعتبر الزلزال وردود الفعل عليه هزيمة داوية وللمرة الثانية في تاريخ الرأسمالية للنظرية الرافضة لذلك الدور .

إن النظرية الكلاسيكية قلما تتوقع الكساد وفي حالة حدوثه فإنها ترى أن أمثل شئ ألا تفعل الدولة أي شئ وأن تترك الأمر للتصحيح التلقائي عبر آلية السوق . وخلافاً لهذه النظرية كان تدخل الدولة الحاسم هو المنقذ من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن المنصرم واليوم فإن الزلزال يؤكد مرة أخرى الأهمية الكبيرة لدور الدولة . فقصور دور الدولة التخطيطي والرقابي كان أحد أسباب الإنفلات الإئتمائي في قطاع الإسكان الأمريكي حيث إنتطلقت شرارة الأزمة . وبعد الزلزال فإن التدخل الكثيف للحكومات والبنوك المركزية هو المعول الوحيد لتوازن الوضع . واليوم نشهد قيام الحكومات في الولايات المتحدة وأوربا واليابان يضخ مئات المليارات من الدولارات في جسد الإقتصاد ودعم الشركات العملاقة بعشرات المليارات لتفادي إنهيارها . الزلزال يهزم كذلك موقف النظرية الرأسمالية من الدعم حيث أن الدعم الحكومي يعتبر الآن أحد أهم وصفات العلاج للأزمة . كما أن الزلزال يطرح إستفهاماً كبيراً حول وحدانية المنفعة الخاصة كمحرك سليم للعملية الإقتصادية . فشركات المساهمة العملاقة التي تسيطر على الحياة الإقتصادية في العالم الرأسمالي يديرها

بيراقراطيـون مسـتأجرون ولـيس حملـة الأسـهم المـلاك . وينسـحب علـى مـا تقـدم عـن دور الدولـة خطـل الـدعوة الدغمائية لحرية التجارة الدولية . لقد قلنـا فـي الحلقـة الأولـى إن أعلـى الـدول صـوتاً بشـعارات تحريـر التجـارة هـي أقلهـا إلتزامـاً بمطلوباتهـا حيـث تـوفر الحمايـة لمنتجاتهـا بالـدعم والقيـود الجمركيـة . وإذا كانـت آليـة السـوق بعيـداً عـن دور الدولـة ليست مثالية في تحقيق الصالح العام وتجنـب الأزمـات داخل الإقتصادات القطرية فهي بالضرورة أفشل فـي العلاقـات الإقتصادية الدولية الحافلة بالإحتكارات . ويتعلق الموضوع الرئيسي الآخر بالنقود ودورها في النظام الإقتصادي السائد . وقد شهد هذا النظام إنحرافاً كبيراً لـدور النقد كوسيط محايد وموضوعي للتبادل ومخزن للقيمة . فمنذ الخروج عن قاعدة الذهب وعدم إخضاع النقد لسلطة مالية مستقلة ومحايدة فإن السياسات القطرية هي التي تتحكم في قيمتها. وحيث أصبح الـدولار العملـة السـائدة علـى العـالم بحكـم قـوة الإقتصـاد الأمريكي فإن أخطاء السياسات الأمريكيـة ذات العلاقـة تصدر آثارها السالبة للإقتصادات القطريـة الأخرى خاصـة الضـعيفة منها وهذا ما أكدته تداعيات الزلزال المالي . إضافة لذلك فقد

طرح الزلزال كذلك إستفهاماً قوياً حول النظرية النقدية ودور سعر الفائدة كأداة لحفز أو تقليص الطلب . ففي محاولة السلطات الأمريكية لحفز الإستثمار خفض بنك الإحتياط الفدرالي سعر الفائدة مؤخراً إلى 3 .0% د ون أن يحقق ذلك أثراً . وقد دفع هذا الرئيس المنتخب بارك أوباما للقول بأن الوقت قد حان للتفكير في أدوات أخرى غير آلية سعر الفائدة للتعاطي مع الأزمة . وعلى كل حال فإن ما يتصل بالنقود ودورها من أهم مجالات الفكر الإقتصادي التي يتوقع أن يترك فيها الزلزال المالي آثاراً واضحة . هناك مجموعة من المصطلحات المتراكمة المضافة إلى بعضها في هذا العنوان وقد لا تعني إضافتها إلى بعضها المعاني التي توحيها نفسها. للوهلة الأولى، وذلك بعد ممارسة بعض التفكيك لإشكالياتها، وللحقيقة فإنها ممتلئة بها. وسأميز جانبين (الدولة والمجتمع) وأحاول عبرهما تبيُّن المعاني المختبئة وراء تراكب المصطلحات في العنوان، وهو عنوان (سلسلة الندوات) التي أزمع عقدها الاتحاد العام لنقابات العمال في كل المحافظات (جرت منها اثنتان في دمشق وحلب) لمقاومة

التوجهات الاقتصادية التي أطلقها ما بات يعرف بالفريق الاقتصادي للحكومة

(آ) الجانب الأول:

1- من هي الدولة؟

الدولة بالتعريف هي ذلك الكيان السياسي لأمة ما. وهي تجمع - مستقلة، ومفصولة عن بعضها (نظرياً) - سلطات ثلاث:

- السلطة التنفيذية وتمثلها الحكومة.
- السلطة التشريعية ويمثلها مجلس الشعب.
- السلطة القضائية ويمثلها مجلس القضاء الأعلى.

و هناك سلطة أساس في الخصوصية السورية تستند إليها باقي السلطات وهي - حتى يُعمل بقرار فصل الحزب عن الدولة - القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتقام هذه السلطة بقوة الدستور الدائم الذي يقول بالحزب قائداً في الدولة والمجتمع، وبطريقة تطبيقه السائدة منذ نفاذه بالاستفتاء عليه.

2- من هو المعني الأول؟

فإذا عدنا لمحاولة فهم العنوان (دور الدولة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية) وفق المقاربة السابقة، وإذا أضفنا عاملاً آخر هو صدور قانون الخطة الخمسية العاشرة الملزم بتوجهاته ومؤشراته... فسوف نجد أن العنوان يجب أن يكون (دور الحكومة الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية) وخاصة بعد حسم النقاش الدائر في البلاد لصالح فريق الحكومة الاقتصادي وتوجهاته والذي يمثله خير تمثيل السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

3- لماذا أضيفت (الاجتماعي) إلى (اقتصاد السوق)؟:

اقتصاد السوق (الحر) بطبيعته يجنح للربح متناسياً الجانب الاجتماعي لتطور المجتمع، وقد جنح الكثير من الدول حتى الرأسمالية منها لاعتماد دور نسميه: (الاجتماعي) لتخفف من وطأة استغلال قطاعها الخاص، بأن عملت على تقوية قطاعها العام وترك المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. كما فرضت ضرائب مختلفة لسد حاجة الإنفاق على

هذه المجالات، تلافياً لتآكل الطبقات الوسطى وتزايد أعداد الفقراء وهبوط المزيد منهم تحت خط الفقر. فالدولة هنا هي الضامنة مقابل القطاع الرأسمالي. إذاً... في حالتنا فإن الحكومة هي الخصم والحكم، فهي صاحبة توجهات اقتصادية محددة تنحاز لفئات معينة، وكذلك هي الجهة المعول عليها في الرعاية الاجتماعية للفئات المتضررة من توجهاتها في الخطة الخمسية العاشرة. لكن المؤشرات الاقتصادية والتوجهات العامة في الخطة ملزمة. فهل هناك مؤشرات (اجتماعية) ملزمة أيضاً؟إذاً.. بعد صدور القانون أصبحت المسألة (دور الحكومة الاجتماعي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية) بما تتضمنه نصوص القانون الملزم ومواد الخطة على الصعيد الاجتماعي، اللهم إذا كانت واضحة في هذا المجال، وبالتالي ملزمة! وإلا فإن المسألة ستبقى مسألة نوايا أخلاقية نسبية، في معالجة المسائل التي تخص الكادحين والطبقات الفقيرة عموماً. هذا جانب.. أحد جوانب الموضوع.. الجانب الحكومي.. جانب الدولة.

(ب) الجانب الثاني:

أما جانب المجتمع.. جانب مؤسسات المجتمع المدني.. النقابات العمالية والجمعيات الحرفية والأحزاب فعليها في هذا الإطار النضال من أجل الحفاظ على مكتسبات كانت تمثل الحد الأدنى، والنضال ضد توجه ليبرالي اقتصادياً ومغلول اليد اجتماعياً. إنه استغلال للحظة التاريخية، استغلال التحول إلى معطيات اقتصادية عولمية، إلى التكيف مع التغيرات العميقة في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الدولية، من قبل فئات طبقية محددة ومن يمثلها من المتنفذين و(الواصلين).

2- (دور الدولة الاقتصادي...

أن اللافت للانتباه أن الندوتين كانتا تحت رعاية مكتب العمال والفلاحين القطري، وأن الرفيق أسامة عدي تحدث في نهاية ندوة حلب ليقول إن كلاً من الحكومة واتحاد العمال يعملان بتوجيهات القيادة السياسية في البلد.. إذاً هل تستهدف هذه الرعاية لهاتين الندوتين ومثيلاتها توازن التعبير عن الرأي لمن تقودهم؟ وهل حصل هذا التوازن؟فالفريق الاقتصادي الحكومي عبر عن رأيه واستصدر قانون الخطة الخمسية العاشرة. و اتحاد نقابات العمال يعبر عن رأيه في الندوات

والحوارات ! و في الحقيقة ومهما كانت أشكال التعبير معبرة، فإن الواقع يفرض تحولاته بفعل موازين القوى وأهمها الطبقية والسياسية.. وليس بالتمنيات.. إن القوى الاقتصادية التي تتربص للاستفراد بالاقتصاد السوري وتجيير فوائده الهامة لصالحها، ومنذ الثمانينيات تزدادقوةعبر زيادة حصتها في الناتج القومي عبر تحالف طبقي يحوي البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والذي يستعد لاستيعاب التغييرات التراكمية الكمية الحاصلة فيه، والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي الذي يتأهب مهما غلا الثمن (الاجتماعي) و(السياسي) للاندماج بالاقتصاد العالمي. و ما لم تكن الأجندة الاقتصادية موضوعة ضد تزايد سيطرتهما (البيروقراطية والطفيلية)، فإن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الحالية ستستمر وتتفاقم. فتتآكل الطبقة الوسطى،و تتراجع الاستثمارات عن العمل في المجال الصناعي الإنتاجي لصالح اقتصاد ريعي استثماراته الكبرى عقارية أو سياحية على أحسن الأحوال، ويتزايد أعداد الفقراء والهابطين تحت خط الفقر، وتتزايد نسب البطالة بأنواعها.. إلخ.. من ظواهر يبدو لأي ناظر عادي أنها

تتفاقم... وأن الأوهام لا تبني اقتصادات، والأوهام لا تبني تنمية مستدامة.. إن المقدمات اللازمة لتطور اقتصاد بلدنا تبدأ من إصلاح القطاع العام إصلاحاً جدياً واقتصادياً اجتماعياً والذي لا يستوي إلا بإصلاح سياسي يتضمن إصدار قانون أحزاب عصري وقانون إعلام عصري، وقانون انتخابات يأخذ بالحسبان النسبية.. إلخ.. من تأسيس لوضع قانوني سياسي ضروري للاصلاح الاقتصادي الاجتماعي للقطاع العام وللاقتصاد الوطني بشكل عام. و هذا الإصلاح المطلوب لا يتناقض مع إعطاء الحرية والمبادرة للقطاع الخاص المنتج للعمل ضمن أولويات وبيئة تضعها الدولة (بسلطاتها كلها) تغذي إمكانات القطاع الخاص وتدعمه لتتكامل قدرات البلد الاقتصادية المنتجة.

سيطرة رأس المال على الحكم وأثرها على الشفافية والاقتصاد

سيطرة رأس المال على الحكم وأثرها على الشفافية والاقتصاد على ضوء معطيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ارتبط انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الهائلة التي تضرب الولايات المتحدة والتي انتقلت منها إلى

غالبية بلدان العالم شرقا وغربا في الوقت الراهن، بالكثير من العوامل التي يبرز من بينها سيطرة رأس المال على الحكم بصورة مباشرة بكل آثاره الوبيلة على النظام الرأسمالي، وبالذات ما تعنيه هذه السيطرة من تقدم مصلحة الرأسمالي الفرد الموجود في مركز الحكم وصناعة القرار على مصلحة الرأسمالية في مجموعها أو النظام السياسي، أو المجتمع إجمالاً. ومن المعروف أن السيطرة المباشرة لرأس المال على الحكم تؤدي إلى تحطيم القاعدة الذهبية للنظام الرأسمالي التي تقضي بضرورة علم كل عناصر السوق وبالذات كل المستثمرين بالتغيرات التي تجري في السوق بصورة متزامنة حتى لا يستفيد أحدهم من أسبقية علمه بهذه الظروف على حساب الآخرين، إضافة إلى ما يترافق مع هذا النموذج من محاباة للشركات الكبرى بشكل يضعف آليات الرقابة في النظام الرأسمالي رغم ضرورتها لضبط النظام وتصحيح أخطائه ومواجهة مشاكله في إطار النظام الرأسمالي نفسه. ولأن هذا النموذج من سيطرة رأس المال على الحكم يتكرر بصورة أشد وأكثر كثافة واستمرارية في مصر في الوقت الراهن، فإن الكثير من النتائج التي

أوجدت الأزمة في الولايات المتحدة تتكرر في مصر وتشكل عاملاً مهما من عوامل تزايد الفساد، فضلاً عن إضعاف تماسك الرأسمالية المصرية بسبب التفرقة بين عناصرها فيما يتعلق بالعلم بظروف السوق، أو قيام الرأسماليين الموجودين بصورة فعلية في السلطة بصناعة القرارات التي تشكل ظروف السوق بشكل مباشر في اتجاه مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين. وسوف نحاول في هذه الدراسة تناول أثر سيطرة رأس المال على الحكم بصورة مباشرة في تفجير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأثر هذه السيطرة على الاقتصاد المصري ودورها في تفجير الأزمات فيه وفي جعله أكثر هشاشة في مواجهة التأثيرات السلبية القادمة من البلدان التي ضربتها الأزمة المالية والاقتصادية وعلى رأسها الولايات المتحدة...

أولاً: رأس المال والحكم وأزمة الاقتصاد الأمريكي والعالمي

بالرغم من أن الأزمات المالية والاقتصادية هي ملمح ملازم للنظام الرأسمالي لأسباب تتعلق بعدم عدالة توزيع الدخول في هذا النظام وتأثيرها السلبي على حيوية وتطور الطلب الفعال المحفز للنمو المستمر، إلا أن كل أزمة دورية يكون

لها كيانها الخاص ومسبباتها التفصيلية المتمايزة عن الدورات الأخرى. ومن بين الأسباب المهمة للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية الراهنة، ما يتعلق بالسيطرة المباشرة لرأس المال على الحكم في الولايات المتحدة في ظل إدارة جورج بوش الابن من عام 2001، حتى عام 2008، فالرئيس الأمريكي نفسه (بوش الابن)، كان مالكا لشركة نفطية صغيرة (سبيكترم)، ثم باعها ودخل شريكا رئيسيا في شركة أكبر هي "هاركين إينرجي كوربوريشن". ونائب الرئيس ديك تشيني كان رئيسا لمجلس إدارة شركة نفطية كبيرة هي "هاليبورتون". أما كوندااليزا رايس فهي قادمة من شركة "شيفرون"، رغم أنها أكاديمية في الأصل. ويشار إلى إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي أصبحت "سابقة" الآن، باعتبارها أكثر الإدارات على مدار التاريخ الأمريكي القصير، انحيازا للشركات الكبرى والأثرياء، سواء فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، أو بالرقابة على الأداء المالي لتلك الشركات. ويصدق على تلك الإدارة قول آلان برينكلي، أستاذ التاريخ الأمريكي بجامعة كولومبيا، أنه منذ عام 1932 لم يوجد رئيس للولايات المتحدة تحالف بدرجة

وثيقة مع الشركات وكان متعاطفا مع الشركات الكبرى أكثر من بوش الابن. وعلي صعيد السياسة الضريبية تم رفع قيمة الحد الأدنى من الدخل الذي تفرض عليه الشريحة العليا من الضرائب من 297 ألف دولار عام 2000، إلى 328.5 ألف دولار عام 2006، وتم تخفيض الحد الأقصى للضريبة أو الشريحة العليا على الأثرياء الأفراد من 40% على الدخول التي تزيد عن 297 ألف دولار في عام 2000، إلى 35% من الدخول التي تزيد على 328.5 ألف دولار عام 2006. وكانت فكرة الإدارة الأمريكية من هذا التخفيض، أنه يتيح المزيد من الأموال للأثرياء ليستخدموها في تمويل استثمارات جديدة تحرك النمو الاقتصادي وتساعد على خلق الوظائف وعلى زيادة الصادرات لتحسين الميزان التجاري المختل بشدة. لكن الحقيقة أن إتاحة المزيد من الأموال للأثرياء لم تتحول إلى مشروعات لإنتاج السلع والخدمات القابلة للإتجار بها في الخارج، بسبب تراجع تنافسية المنتجات الأمريكية التي يوجد لها نظائر في بلدان أخرى في ظل ارتفاع مرتبات الإدارة العليا لمستويات خيالية وارتفاع الأجور عموما. ونتيجة لذلك تركز استخدام الأموال التي

تكدست لدى الطبقة العليا بسبب تخفيض الضرائب، في القطاع العقاري الذي لم يتمكن من تسويق الكم الهائل والفائض من العقارات الجديدة التي تم بنائها إلا من خلال التغاضي عن مستوى الجدارة الائتمانية للمشترين الذين تعثروا في السداد مما خلق أزمة الرهن العقاري التي كانت المقدمة الكبرى للأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية الراهنة. وبالمقابل ازداد بطء النمو الاقتصادي الأمريكي في ظل ضعف الطلب الفعال بسبب تزايد اختلال السياسة الضريبية لصالح الأثرياء، فتراجع معدل النمو من 3.7% عام 2000، إلى 0.8% عام 2001، وبلغ نحو 1.6%، 2.5% في عامي 2002، 2003 بالترتيب. ثم سجل نحو 3.6% عام 2004 وهو أعلى نمو يتحقق في عهد بوش الابن وكان مرتبطا بأدنى سعر فائدة منذ نصف قرن مما شجع على الاستهلاك وعلى اقتراض رجال الأعمال لتأسيس أعمال جديدة وبالذات في القطاع العقاري، لكنه كان نموا هشاً وضعيف الأسس وسرعان ما تراجع إلى 2.9% عام 2005،ونحو 2.8% عام 2006، وحوالي 2% عام 2007. اما في عام 2008، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي التي

أعدت في أكتوبر 2008 قبل أن تتضح ضراوة الكساد في الولايات المتحدة، تشير إلى أنه سيبلغ 1.6%. أما تقديرات الدورية البريطانية "الإيكونوميست" فتشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 0.9% عام 2008، وأنه سيبلغ – 1.2% عام 2009. اما معدل البطالة فقد ارتفع وفقا للمرجع السابق مباشرة إلى 7.2% من قوة العمل الأمريكية في ديسمبر 2008، بينما كان المعدل يبلغ 4% فقط في نهاية عهد بيل كلينتون عام 2000. اما الميزان التجاري فقد تزايد الخلل فيه وفقا لمجلة الإيكونوميست البريطانية وبلغ عجزه في الاثني عشر شهرا المنتهية في نوفمبر الماضي نحو 833.1 مليار دولار، كما زاد العجز في الموازنة العامة للدولة ليبلغ مستوى قياسي هو 455 مليار دولار في العام المالي الأمريكي المنتهي في نهاية سبتمبر 2008. وقد أدت محاباة إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن للأثرياء والشركات الكبرى إلى إضعاف الرقابة على إدارات تلك الشركات مما ساهم في عدم احترام الضوابط المالية والاقتصادية التي من المفترض أن تحكم عمل تلك المؤسسات، وهو أمر أدى في النهاية إلى إضعاف

الكثير من الشركات والمؤسسات المالية وجعلها هشة وعرضة للانهيار. وخطورة مثل هذه المحاباة تتضاعف بسبب الطبيعة الراهنة للشركات الأمريكية المملوكة لأعداد ضخمة من حملة الأسهم، والتي يديرها نيابة عنهم مديرون تنفيذيون وليس ملاك تلك الشركات، ويراقب هؤلاء المديرون التنفيذيون، شركات محاسبة من المفترض أنها تعمل لصالح حملة الأسهم. وفي غياب الرقابة تورط المديرون التنفيذيون في عمليات فساد كبرى وتواطأت بعض شركات المحاسبة معهم. وكانت النتيجة انهيارات مروعة في شركات أمريكية عملاقة منذ عام 2001، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية المصابة بالعمى الأيديولوجي والمنحازة بصورة مطلقة للطبقة العليا، لم تراجع سياساتها وأوغلت أكثر في طريق محاباة الشركات الكبرى وتخفيف أو حتى رفع الرقابة عن إداراتها. ويمكن القول إجمالاً أن هذه المحاباة أدت إلى تفشي التجاوزات والفساد في الكثير من الشركات بداية من شركة "إنرون" التي كانت الممول الرئيسي للحملة الانتخابية الأولى للرئيس جورج بوش الابن والتي توحش الفساد فيها دون رقابة أو مساءلة، وانتهى الأمر بانكشاف

وضع الشركة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر وانهيارها مخلفة ما يقرب من 100 مليار دولار من الديون. وفي أعقاب انهيار شركة إنرون، كرت سلسلة فضائح الفساد التي عصفت بالبورصة الأمريكية في نهاية عام 2001 والنصف الأول من عام 2002، وتم الكشف عن عمليات ضخمة للفساد انتهت بسقوط عدد من الشركات الكبرى الأخرى ومنها وورلد كوم في عام 2002، وخلفت تلك الشركات المنهارة، خسائر نهائية بقيمة 460 مليار دولار، فضلا عما احدثته من اضطراب هائل في البورصة وخسائر دفترية. وكان ضعف الرقابة ومحاباة الشركات الكبرى سببا رئيسيا في تراجع الالتزام بالمعايير المالية والاقتصادية الآمنة، وهو أمر قاد في النهاية إلى انهيار بعض المؤسسات المالية والعقارية التي قادت القطاع المالي والاقتصاد بأسره نحو الاضطراب والركود منذ انفجار ازمة الرهن العقاري في منتصف 2007، والتي شكلت إنذارا جديدا للإدارة الأمريكية، لكنها لم تعالج الأمر بصورة فعالة، بل إن انحيازها الأيديولوجي الأعمى منعها من ان ترى أن مساندة المقترضين المتعثرين الذي عجزوا عن استكمال سداد أقساط

القـروض التـي اشـتروا بهـا مسـاكنهم، سـوف يسـاعد المؤسسات المالية التي أقرضتهم والشركات العقارية المالكة للمنـازل التـي اشـتروها، لكنهـا انتظـرت حتـى انهـارت أكبـر شركتي رهن عقاري (فاني ماي، فريدي ماك) واللتان كانت تضمنان قروضا عقارية قيمتها نحو 5.2 تريليون دولار، في منتصف 2008، ثم انهار بنك ليمان براذرز بعد 158 عاما من النشاط، ومن بعده عشرات المؤسسات المالية والشركات الكبيـرة والصـغيرة فـي خضـم الأزمـة الماليـة والاقتصـادية الأمريكية. وكان التصور السائد لدى إدارة بوش التي تشكل نموذجا لسيطرة رأس المال على الحكم، هو أن قوى السوق الحرة تماما والخالية من الرقابة والضوابط، قادرة على تصحيح نفسها دون تدخل من الدولة، وهو نموذج شيد التطرف والغباء في آن واحد، وثبت تاريخيا أنه يقود الاقتصادات التي تسير وفقا له إلى كوارث محققة كما حدث في أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين التي خرج منها العالم الرأسمالي بنتيجة مفادها أن قوى السوق الحرة والتي لا توجد رقابة عليها أو ضوابط قوية لسلوكها، تفقد عقلها أثناء سعيها الأعمى وراء أقصى ربح في الأجل

القصير، ولابد من أن تكون الدولة الرأسمالية حاضرة لتعيد لها عقلها وتمنعها من الانزلاق نحو هاوية أزمة كساد اقتصادي كبرى، وتحفظ للاقتصاد توازنه الكلي وقدرته على رفع مستويات تشغيل قوة العمل ورأس المال. وضمن عمليات الفساد والمحاباة للشركات القريبة من أقطاب الإدارة الأمريكية، تعتبر عملية منح العقود في العراق لشركات مرتبطة برؤوس الإدارة الأمريكية وفي مقدمتها شركة هاليبورتون التي كان ديك تشيني نائب الرئيس جورج بوش الابن، رئيسا لمجلس إدارتها قبل توليه منصبه والتي حصلت على عقود قيمتها 25 مليار دولار في العراق سواء لتوريد مهمات وإعاشة الجيش الأمريكي المحتل في العراق، وتوفير امدادت نفطية له أو لإعادة تأهيل حقول نفط الجنوب، وتمكنت الشركة التي كانت خارج أكبر 500 شركة في العالم قبل الغزو الاستعماري الأمريكي للعراق من دخول القائمة والتقدم فيها إلى المرتبة 271 عام 2007 حسب قائمة الفاينانشيال تايمز لهذه الشركات. كما تم تغريمها مبالغ كبيرة بعد شكاوى خاصة بفسادها في المبالغة في اسعار المنتجات النفطية التي تمد الجيش الأمريكي بها، لكنها

استمرت رغم ذلك في مقدمة الشركات الأمريكية في العراق. كذلك فإن سيطرة رجال أعمال قادمين من عالم الشركات النفطية، قد ساهم في تغيير الاستراتيجية النفطية الأمريكية، فبدلا من استراتيجية نفطية تستهدف تخفيض اسعار النفط بالتحالف مع السعودية كمنتج مرجح ومؤثر في اتجاه الأسعار، والاعتماد على المخزونات النفطية التجارية والاستراتيجية للولايات المتحدة ولدول وكالة الطاقة الدولية في الضغط على الأسعار، تحولت إدارة بوش الابن إلى حالة من التساهل مع ارتفاع اسعار النفط بالتواطؤ مع الشركات النفطية الكبرى وعلى حساب الشركات غير النفطية المستهلكة للنفط والمجتمع الأمريكي عموما. ومن المعروف أن الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة تبلغ نحو 13 مليون برميل يوميا، وأن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات النفطية الأمريكية بمقدار 4.7 مليار دولار في العام. وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع أسعار النفط. وبالمقابل فإن الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع الأسعار، خاصة

وأنها تملك قسما مهما من احتياطيات الدول التي أبرمت معها عقود للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج، بالذات بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا أمام تلك الشركات، وسيتفاقم الأمر بصورة أكبر لو تم إقرار عقود فاسدة لتقاسم الإنتاج تتيح لها السيطرة على قسم مهم من الاحتياطيات وترتيبا على ذلك فإن تراخي الإدارة الأمريكية في العمل على تخفيض أسعار النفط هو انحياز من هذه الإدارة التي جاء أقطابها من عالم الشركات النفطية، لشركات النفط على حساب الشركات غير النفطية والمجتمع الأمريكي عموما، رغم كل ما أدى إليه ذلك من رفع أسعار المنتجات النفطية ومعدل التضخم عموما في الولايات المتحدة. وقد ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة من 1.6% عام 2002 عندما كان سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك نحو 24.3 دولار، إلى 2.3% عام 2003، في ظل سعر 28.2 دولار لبرميل النفط، إلى 2.7% عام 2004، في ظل سعر 36 دولار لبرميل النفط، إلى 3.4% عام 2005، في ظل سعر 50.6 دولار لبرميل النفط. ومع تكيف الاقتصاد مع ارتفاع أسعار النفط، بلغ معدل التضخم 3.2%، 2.9%

عامي 2006، 2007 بالترتيب، رغم ارتفاع أسعار النفط إلى 61.1، 69.1 دولار للبرميل من سلة خامات أوبك في العامين المذكورين. لكن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب استخدام المحاصيل في إنتاج الوقود الحيوي بالذات في الولايات المتحدة التي استخدمت نحو 75 مليون طن من الذرة لهذا الغرض، وارتفاع أسعار النفط بسبب عمليات المضاربة عليه، إلى جانب تراخي إدارة جورج بوش الابن في مواجهة ذلك الارتفاع أديا إلى ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 4.2% عام 2008. كما أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى إيقاع الخسائر أو على الأقل تخفيض هوامش الربح للشركات الأمريكية المعتمدة بصورة كبيرة على استهلاك الطاقة وإجبارها على تحريك أسعارها لأعلى بما قلل من قدراتها التنافسية في مواجهة المنتجين للسلع المناظرة من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. وقد سهل من تمرير الإدارة الأمريكية لاستراتيجيتها النفطية الجديدة، أن الكثيرين تصوروا أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يشكل آلية للسيطرة على النمو والصعود الصاعق للاقتصاد الصيني الذي أصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، والذي تعتمد

شركاته المتنوعة والمتنامية على استهلاك كميات كبيرة من الطاقة. وينطبق الشيء نفسه على العديد من الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا. كذلك فإن الخلل الناجم عن توحش النشاطات الاقتصادية الطفيلية في المضاربة في أسواق العملات وبورصات الأسهم وأسواق الذهب والسلع الغذائية والنفط والمعادن، جعل حركة أسعار السلع والأسهم والعملات محل المضاربة، تتحرك بلا منطق أو عقل، دون أن تتدخل الدولة لعقلنة وضبط حركة السوق، لأنها باختصار كانت الأكثر محاباة للشركات الأمريكية كنتيجة لكون أقطابها رجال أعمال في الأصل، او بمعنى أوضح كنتيجة للسيطرة المباشرة لرأس المال على الحكم في ظل إدارة بوش الابن التي انتهت ولايتها منذ أيام. ونظرا للحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي وعلاقاته مع باقي اقتصادات العالم من خلال التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والسياحة وتدفقات الأموال، فإن الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية انتقلت سريعا إلى بقية الاقتصاد العالمي مسببة أزمة مالية واقتنصادية هي الأكثر ضراوة منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، وهي أزمة متعددة الأسباب،

التي يأتي ضمنها السيطرة المباشرة لرأس المال على الحكم بكل آثاره الرديئة حتى على النظام الرأسمالي نفسه وآليات عمله ومعالجة مشاكله.

ثانيا: تعاظم سيطرة رأس المال على الحكم وعلاقته بالأزمات الاقتصادية في مصر

تشكلت الطبقة الرأسمالية بروافدها المختلفة في مصر خلال الأعوام الثلاثين الماضية، إلى جانب رأسمالية الدولة الموجودة قبل ذلك والتي تحللت إلى رأسمالية بيروقراطية تعمل على الأصل العام وكأنه ملك لها، ولا تتورع عن إهداره بالبيع إذا كانت هناك مصلحة كبرى لها في ذلك، حتى لو كان على حساب مصالح الوطن، مثلما حدث مع إهدار شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)، رغم كونها أحد قلوب الصناعة، ومثل إهدار شركات الأسمنت ببيعها للأجانب ليتحكموا في هذه الصناعة الاستراتيجية وفي القطاعات المعتمدة على إنتاجها، وغيرها من الشركات المهمة، فضلا عن الفساد المروع الذي اكتنف عمليات بيع الغالبية الساحقة من شركات القطاع العام التي تم بيعها مثل شركات المياه الغازية والمشروبات الروحية والزجاج المسطح وحصص

المال العام في البنوك وشركة حديد الدخيلة. وانتقلت الطبقة الرأسمالية من الوجود القوي قريبا من دوائر الحكم، إلى السيطرة المباشرة على مواقع صنع القرار الاقتصادي في الحكم في مصر بعد وجود عدد من رجال الأعمال على كراسي وزارات الإسكان والنقل والسياحة والتجارة والصناعة، إضافة إلى فريقهم الأيديولوجي الموجود في وزارات المالية والاستثمار. وإذا كان نظام يوليو قد وضع القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ضمن أهم إنجازاته كخطوة مهمة في أي مسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ولجعل نظام الحكم من الناحية الشكلية على الأقل منزها عن الانتماء الفج للطبقة الرأسمالية، فإن كل ما يجري في الحياة السياسية المصرية في الوقت الراهن من وجود عدد ضخم من رجال الأعمال بالذات من كبار الرأسماليين في البرلمان وعلى رأس لجانه المختلفة وبالذات لجنة الخطة والموازنة (أحمد عز)، ولجنة الصناعة والطاقة (محمد أبو العينين) بما تكفل من خلال تحالفهم مع القوى التقليدية وبيروقراطية الدولة وأجهزتها بإصدار كل القوانين التي تحقق مصالحهم، كما أن وجود عدد من الوزراء الذين ما

زالوا يمارسون نشاطهم كرجال أعمال وهم في حكم مصر ، قد جعل مسألة القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم مجرد ذكرى وتاريخ. والحقيقة أن عودة رأس المال للمشاركة في الحكم من مواقع مهيمنة في مجال الاقتصاد، هو أمر يضر بكل اعتبارات العدالة والشفافية ويضرب قاعدة العلم المتزامن بظروف السوق بين الرأسماليين أنفسهم حيث يصبح لدي الموجودين في السلطة أفضلية مطلقة على حساب نظرائهم من الرأسماليين الموجودين خارجها، فضلا عن الضرر الجسيم الذي تتعرض له الطبقات الفقيرة والمتوسطة من أي هيمنة لرأس المال على الحكم. وهذا النموذج الذي يتبناه النظام السياسي المصري الراهن يقترب كثيرا من النموذج الأمريكي الذي يتعامل البعض معه على أنه المثال الديموقراطي، رغم أنه أكثر النماذج التي تتضمن السيطرة غير الديموقراطية لرأس المال على الحكم، وهي سيطرة كانت غير مباشرة غالبا، لكنها تحولت إلى صورة مباشرة وفجة في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كما أشرنا آنفا. ورغم أن صعود عدد من رجال الأعمال إلى مقاعد الوزارة في مصر، قد شكل مؤشرا واضحا على تنامي

سيطرة رأس المال على الحكم، إلا أن اتفاقية الكويز مع إسرائيل، قد شكلت علامة فارقة في مسار صعود رأس المال إلى مواقع مسيطرة في الحكم بسبب الدور المباشر والرئيسي لحفنة من الرأسماليين في التفاوض والتوصل للاتفاق. وتم تمرير الاتفاق دون أن يعرض على مجلس الشعب مما يشكل اعتداء صريح من السلطة التنفيذية، على حقوق وسلطات السلطة التشريعية، وتم تبرير ذلك بعد انتقادات المعارضة، بأنه بروتوكول تم إلحاقه بمعاهدة التسوية التي عقدها السادات مع إسرائيل عام 1979 وبالتالي فهو لا يحتاج لموافقة أعضاء مجلس الشعب أو حتى عرضه عليهم. وتكرر الأمر نفسه في صفقة تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من ثلث سعره في الأسواق الدولية في عام 2005، مع تثبيت الأسعار لمدة 15 عاماً. والحقيقة أن الصعود السريع لسطوة رأس المال وسيطرته المتزايدة على السلطة يعود بصورة أساسية إلى أن البيروقراطية العسكرية والأمنية المسيطرة في مصر منذ عقود قد تحولت جزئيا إلى رأسمالية تقليدية لأنه مع تراكم الثروات لدى أفرادها، حدث تناقض بين مصالح الفرد منها وبين المصلحة الجماعية للفئة، فبينما يكون من

مصلحة هذه الفئة الطبقية في مجموعها أن تظل مسيطرة كفئة طبقية، فإن مصلحة الفرد منها تقتضي أن يتم إفساح المجال للرأسمالية الخاصة حتى يستطيع استثمار التراكم الذي حققه بشكل شرعي أو غير شرعي. وقد أثبت التاريخ القريب أن الغلبة تكون للمصالح الفردية التي تقود الرأسمالية البيروقراطية إلى التحلل إلى رأسمالية خاصة، وهو ما يحدث تدريجيا في مصر منذ عهد الرئيس السادات وحتى الآن. وبالتالي فإن تزايد سيطرة الرأسمالية التقليدية على الحكم يبدو تحولا نوعيا ضمن هذا السياق. كما أن هذه الرأسمالية البيروقراطية الحاكمة قد دخلت في علاقات متشابكة مع الرأسمالية التقليدية بما اقتضى تشاركهما معا في السلطة وحزبها الحاكم، علما بأن الرأسمالية التقليدية الراهنة في غالبيتها لا تشكل امتدادا للرأسمالية التقليدية القديمة لأنه منذ بدء الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن، تم فتح المجال تدريجيا أمام الرأسمالية التقليدية للعمل في كافة مجالات النشاط الاقتصادي. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي كانت تعمل في النشاط الاقتصادي المشروع قد تعرضت لضربة

كبيرة في الستينات بسبب إجراءات التأميم بما قضي عليها وعلى ثقافة الاستثمار ذي الطابع الاستمراري القائم على توسيع السوق والقبول بمعدلات ربح معتدلة، فإن الفئة الرأسمالية التي كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل للمشاركة في النشاط الاقتصادي بعد الانفتاح، كانت تتمثل أساسا في القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون في مجال الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والفاسدين من كبار موظفي الدولة، وكلهم لم يتضرروا من إجراءات التأميم لأنهم ببساطة يعملون خارج إطار القانون. ويضاف إليهم رجال الأعمال الذين كونوا ثروات ضخمة من الحصول على الأراضي الزراعية وأراضي البناء المملوكة للدولة، بأسعار منخفضة للغاية تمكنهم من الاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة، بصورة ارتبطت غالبا باستغلال النفوذ السياسي أو دفع عمولات ضخمة، وأيضا رجال الأعمال الذين يحصلون لأي سبب مشروع أو غير مشروع على عقود تنفيذ عمليات ضخمة للجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، تحقق لهم أرباحا طائلة. ويضاف إلى كل هؤلاء رافد مهم للرأسمالية المصرية، وهو الرأسماليون

الذين اشتروا عددا من المشروعات المملوكة للدولة في إطار برنامج الخصخصة، وتمكنوا من الحصول عليها بأقل كثيرا من قيمتها الحقيقية بمختلف الطرق المستقيمة والملتوية، وحققوا من خلالها قفزات أسطورية في ثرواتهم، خاصة إذا تمتعت شركاتهم بوضع احتكاري كامل أو باحتكار ثنائي كما هو الوضع في مجال التليفون المحمول. وكل هذه الروافد وثيقة الصلة بالسلطة بالصورة التي تسمح لها بترتيب مشاركتها فيها من مواقع مهيمنة بصورة سلسة. وفي ظل هذا الوضع كان أمرا منطقيا أن تكون أهم القوانين التي صدرت والتطورات التي حدثت في الفترة الأخيرة هي في مصلحة الرأسماليين المسيطرين على مراكز رئيسية في الحكم سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية مع ضمان ولاء السلطة القضائية في ظل تغول السلطة التنفيذية عليها وعلى السلطة التشريعية نفسها. ويمكن إدراك ذلك من تحليل أهم القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في عهد حكومة الدكتور احمد نظيف المكتظة برجال الأعمال...

1- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والثغرات التي ينفذ الفساد منها

يعد قانون منع الاحتكار واحدا من أكثر القوانين التي استغرقت وقتا طويلا قبل إصدارها، حيث عملت قوى الاحتكار على عرقلة صدوره لسنوات طويلة تقارب العقد من الزمن، وعملت على أن يقدم في النهاية بالصورة التي قدم عليها والتي لا تلبي احتياجات منع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين من كبار المحتكرين، فضلا عن انه يفتح بوابات جديدة للفساد. وينص القانون، على أنه عندما يتأكد تمتع أي منتج بوضع احتكاري، وتتأكد ممارسته لسلوكيات احتكارية ضارة، فإنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراءات لمواجهة ذلك، إلا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه، والذين يجوز لهما التصالح في أي من تلك المخالفات قبل صدور حكم بشأنها. وتتمثل العقوبة التي توقع على المحتكرين في حالة الإحالة للقضاء بمعرفة الوزير المختص أو من يفوضه، في الغرامة التي كانت تتراوح بين 30 ألف جنيه كحد أدنى، وبين 10 ملايين جنيه كحد أقصى، في القانون الأصلي الذي صدر عام

2005، والتي تم رفعها لما يتراوح بين 100 ألف جنيه، و300 مليون جنيه في التعديلات التي أجريت على القانون في العام 2008. وكان القانون الأصلي ينص على جواز الحكم بمصادرة السلع محل النشاط الاحتكاري المخالف، أو الغرامة بنفس قيمة هذه السلع، وهو نص تم إلغائه والاكتفاء بالعقوبة المشار إليها آنفا، رغم أنها لا تشكل أي رادع للمحتكرين إذا كانت أرباحهم الاحتكارية تبلغ عدة أضعاف أقصى عقوبة كما في حالة شركات الحديد والأسمنت والأسمدة في الوقت الراهن. وقد انطوى تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار في عام 2008، على تراجع خطير في إجراءات مكافحة الاحتكار، حيث تخلو المادة 22 بعد إعادة صياغتها من النص الذي كان يعاقب من يمارس الاحتكار الضار بمصادرة الإنتاج محل النشاط المخالف أو الحصول على غرامة تعادل قيمته، وذلك رغم أن هذا النص، كان هو الردع الحقيقي الوحيد تقريبا في القانون. وتشير ملابسات إقرار تعديلات القانون والتصويت عليها في مجلس الشعب، إلى الدور الكبير الذي قام به أمين التنظيم في الحزب الوطني الحاكم، وهو نفسه المتهم الأول بالاحتكار وفرض

الأسعار الاحتكارية الاستغلالية لحديد التسليح، في إقرار التعديلات بصورتها التي لا تحمي المجتمع من الاحتكار وممارساته المدمرة لمصالح المستهلكين. وفي حالة التصالح من قبل الوزير المختص أو من يفوضه قبل صدور الحكم، فإن ذلك يكون مقابل أداء مبلغ للجهاز لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلي حدها الأقصى. والحقيقة أن هذا القانون الذي تأخر صدوره طويلا، قد جاء أقل كثيرا وأضعف من أن يحمي المنافسة أو يمنع الاحتكار، كما أنه وهو الأهم يفتح بوابات ملكية للفساد، فقد اختص السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المختص أو من يفوضه في طلب رفع الدعوى الجنائية ضد المحتكرين الذين يقومون بممارسات ضارة، وبالتالي يصبح جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار مجرد جهة تقصي وتحقيق تابعة للسلطة التنفيذية. وهذه التبعية والسلطة المطلقة الممنوحة للوزير المختص أو من يفوضه في رفع دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة، تفتح إمكانية تورط الوزير المختص أو من يفوضه في أحد أهم أشكال الفساد وهو المحسوبية سواء كانت سياسية أو شخصية، بالذات عندما يتعلق الأمر بوجود

قيادات من الحزب الحاكم ضمن من يتمتعون بوضع احتكاري ويقومون بممارسات احتكارية ضارة. كذلك فإن المدى الواسع للعقوبات المالية ضد المحتكرين والتي تبدأ من مجرد 100 ألف جنيه لتصل إلى 300 مليون جنيه، دون وضع آلية صارمة لتحديد حجم العقوبة بصورة نظامية وليست مزاجية، هو أمر يفتح الباب أمام تدخل النفوذ السياسي في تحديد حجم العقوبة بالذات فيما يخص المحتكرين القريبين من دوائر السلطة، ويفتح الباب أيضا أمام احتمالات انتشار الفساد بين من يقومون بتحديد العقوبة ذات الطابع المزاجي والتي لا يوجد ضوابط صارمة تتحدد قيمتها بناء عليها. وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز أحد الهياكل المستقلة عن الحكومة والسلطة التنفيذية، حتى لا تقيده الاعتبارات السياسية ويتورط في أي فساد أو محسوبية سياسية. وكان المفروض أن يكون لهذا الجهاز، بالإضافة إلى المتضررين المباشرين من الاحتكار، الحق في تحريك دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة قضائيا. أما قصر هذا الحق على الوزير المختص أو من يفوضه فهو يضيف المزيد من عوامل هيمنة السلطة التنفيذية، وتهميش السلطتين القضائية

والتشريعية، فضلا عن فتح فرص للفساد والمحسوبية السياسية. كذلك كانت التعديلات المقترحة للقانون تشمل إعفاء المبلغ عن جريمة الاتفاق على الممارسات الاحتكارية الضارة والتي شارك فيها قبل ذلك، من العقوبة مقابل إبلاغه عنها، لكن أمين التنظيم في الحزب الوطني وهو أول المتهمين بالاحتكار في مجال حديد التسليح كما ورد آنفاً، قام بدور معلن لدفع نواب الحزب لرفض هذه المادة بعد أن أبدوا موافقة عليها في تصويت لم يكتمل بعد أن قطعه هو بحجة الحاجة للتشاور مع نواب حزبه. وفي النهاية رفضت هذه المادة وتم إبقاء العقوبة كاملة على كل من يبلغ عن اتفاق بشأن ممارسات احتكارية كان شريكا فيها وقرر الخروج منها. وهذا النص هو حماية للفساد وترويع لكل من تسول له نفسه أو يصحو ضميره، لمنعه من الإبلاغ عن شركائه في الاتفاقات الاحتكارية المدمرة لمصالح المستهلكين والمجتمع بأسره. وهذا الأمر يجعل المحتكرين الذين يدخلون في اتفاقات احتكارية نموذجاً للتشكيل العصابي على غرار عصابات قطاع الطرق الذين ترتبط مصائرهم معاً ولا يمكن لأي منهم أن يسمح لضميره باليقظة في أي وقت. ومن

المؤكد أن إجهاض اقتراح إعفاء المبلغ من العقوبة هو أكثر مادة مشينة في هذا القانون، وهي مادة يمكن الطعن عليها دستوريا لأنها مخالفة لروح الدستور والقانون. تنص تعديلات القانون الذى تم إقراره على معاقبة من لم يلتزم بتنفيذ قرارات جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بغرامة تتراوح قيمتها بين 20 ألف جنيه، 500 ألف جنيه. وهذا النص ضعيف للغاية ويخلق حالة من استسهال مخالفة القانون، كما يفتح الباب للفساد والرشوة حتى يتواطأ القائمين على تنفيذ قرارات الجهاز، مع المحتكرين لتعطيل تنفيذ قرارات الجهاز في حالة صدورها. ولجعل القانون مهابا والجهاز محترما من قبل من يخضعون له، لابد من إضافة عقوبة الحبس إلى الغرامة بعد مضاعفتها. كذلك ينص القانون في المادة 16 إلى حظر قيام العاملين به بأي عمل، لمدة عامين من تاريخ تركهم الخدمة لدى الشخاص الذين خضعوا للفحص من قبل الجهاز، أو الخاضعين له. وهذه الفترة قصيرة للغاية في عمر الزمن، وتتيح إمكانية حدوث اتفاقات وعمليات تواطؤ بين العاملين في الجهاز وبين الخاضعين للفحص، مقابل رشاوى وظيفية مميزة عند

الخروج من الجهاز حتى لو تأجلت عامين. وينبغي أن يتم مد هذه الفترة لعشرة أعوام، لأنه لا يمكن الانتظار لتلقي رشوة وظيفية لهذه الفترة الطويلة. كما ينبغي أن يشمل هذا الحظر أقارب العاملين في الجهاز حتى الدرجة الثانية على الأقل.

2- قانون الضرائب:

قامت الحكومة الراهنة بإعداد قانون جديد للضرائب فب عام 2005، وتم إقراره من مجلس الشعب الذي يملك الحزب الحاكم فيه أغلبية تمكنه من تمرير أي قانون، أو حتى تعديل في الدستور. وتعتبر السمة الأهم لقانون الضرائب الذي تم إقراره قبل أكثر من ثلاثة أعوام، هي توسيع نطاق الشرائح الضريبية على حساب اعتبارات العدالة إلى حد كبير، حيث وحد معدل الضريبة على من تصل أرباحهم التجارية والصناعية إلى 40 ألف جنيه في العام فأكثر، بما يساوي في العبء الضريبي بين صغار المستثمرين من أصحاب المشروعات الصغيرة، وبين الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية من مالكي المشروعات الضخمة والذين يمكن أن تصل أرباحهم إلى عشرات أو حتى مئات الملايين من الجنيهات أو أكثر، وهو أمر غير عادل على الإطلاق، وكان

من الضروري أن يتم زيادة معدل الضريبة تصاعديا على الشرائح العليا من الدخل باعتبار أن ذلك يمثل حق المجتمع عليهم، وباعتبار أنهم يستفيدون من الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية بأكثر بمئات أو آلاف المرات من المواطنين العاديين من أبناء الطبقة الوسطى أو من أصحاب المشروعات الصغيرة، فضلا عن الفقراء المحرومين من من الانتفاع بغالبية الإنفاق العام. وكان الحد الأقصى للضريبة يفرض في القانون القديم على من تبلغ دخولهم ما يوازي 10823 دولار فأكثر في العام. أما الان فإنه يفرض على من تبلغ دخولهم 6920 دولار فأكثر في العام. كما كان معدل الضريبة يبلغ 40% على الشركات، 32% على الأفراد حتى عام 2004، وأصبح المعدل 20% على الفراد والشركات في القانون الذي تم إقراره عام 2005. وللعلم فإن في عام 2006 بلغ الحد الأقصى للضريبة 35% على الأفراد والشركات في الولايات المتحدة، 40% على الأفراد و30% على الشركات في بريطانيا، 52% على الأفراد، 30% على الشركات في هولندا، 48% على الأفراد، 33% على الشركات في فرنسا، 42% على

الأفراد، 25% على الشركات في ألمانيا، ونحو 45% على الأفراد في الصين، 35% على الأفراد، 25% على الشركات في كوريا الجنوبية، 28% على الفراد والشركات في ماليزيا، 37% على الفراد، 30% على الشركات في تايلاند، 35% على الأفراد، 30% على الشركات في إندونيسيا. ومن المؤكد أن العدد المحدود للشرائح الضريبية في مصر، وانخفاض أعلى معدل للضريبة بالمقارنة مع دول رأسمالية متقدمة ونامية، يشير بوضوح إلى أن القانون الذي تم إقراره في عام 2005 هو في مصلحة رجال الأعمال والطبقة العليا عموما.

3- تخفيض الجمارك..القرار الناقص:

أصدرت حكومة د. احمد نظيف قرارات تخفيض الرسوم الجمركية، وهذا التخفيض كان ضروريا لحماية المستهلكين من انفراد المنتجين بهم وفرض أسعار احتكارية استغلالية عليهم. لكن ذلك التخفيض للرسوم الجمركية، تم دون تحديد لمعدل الربح الذي يجب ألا يتجاوزه المستورد، مما مكن الرأسمالية العاملة في مجال الاستيراد من الاستحواذ على القسم الأعظم من فائدة تخفيض الرسوم الجمركية، دون أن

يستفيد المستهلكون والاقتصاد إجمالا بصورة جدية، كما أن الواردات السلعية قد تزايدت بصورة هائلة وفقا للنشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري، من 18.3 مليار دولار في العام المالي 2004/2003، إلى 24.2 مليار دولار عام 2004/ 2005، بزيادة نسبتها 32.2%، وارتفعت الواردات السلعية إلى 30.4 مليار دولار عام 2006/2005، بزيادة نسبتها 25.6%، ثم ارتفعت إلى 37.8 مليار دولار عام 2008/2007، بزيادة نسبتها 24.3%، وتزايد العجز في الميزان التجاري من 7.8 مليار دولار عام 2004/2003، إلى 10.4 مليار دولار عام 2005/2004، بزيادة نسبتها 33.3%، ثم ارتفع إلى 12 مليار دولار عام 2006/2005، بزيادة نسبتها 15.4% عن العام المالي السابق عليه، ثم ارتفع إلى 15.8 مليار دولار عام 2007/2006، بزيادة نسبتها 31.7% عن العام المالي السابق عليه. وقد بلغ العجز التجاري 16.8 مليار دولار في الثلاثة ارباع الأولى من العام المالي 2008/2007.

4- كارثة غرق العبارة السلام 98 وأكياس الدم الفاسدة:

شهدت مصر منذ ثلاثة أعوام كارثة مروعة تمثلت في غرق العبارة السلام 98، مما أودى بحياة أكثر من ألف ضحية وتركت وجعا داميا في قلب مصر بأسرها، وشكلت علامة فارقة في تاريخ الدولة في مصر بسبب انهيار مستوى كفاءة أجهزة الدولة والحكومة في معالجة الأزمة، والفساد الذي أظهرته هذه الحادثة ومحاولات تغطيتها والسماح بهروب المسئول عنها بعد التلكؤ في رفع الحصانة عنه بسبب علاقاته السياسية بقمم السلطة في مصر، حيث أنه كان عضوا في مجلس الشورى. كما أنه كان عضوا في مجلس إدارة هيئة موانيء البحر الأحمر، وهو مؤشر فج على الفساد لأن هذه الهيئة التي يتمتع بعضويتها بما يعني أنه في حكم الموظف العام، أعطته 9 آلاف متر مربع لإقامة محطة خدمة بميناء سفاجا ومنحته احتكار نقل الركاب بين موانيء مصر والسعودية على البحر الأحمر، بما يعني سوء استغلاله لنفوذه ولموقعه العام في التربح. والأسوأ أن هذه الشركة كانت تنقل الركاب على عبارات متهالكة لا تتوافر فيها شروط السلامة ولا تصلح لنقل الركاب. وقد أدان تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن غرق العبارة، شركة السلام

وهيئة موانيء البحر الأحمر. وأشار التقرير إلى عدم صلاحية العبارة لنقل الركاب ووجود شهادة لدى الشركة المالكة لها تسمح لها بحمل أكثر من ضعف حمولتها المعيارية، وانتهاء صلاحية قوارب النجاة واسطوانات مقاومة الحريق على السفينة، وعدم وجود أجهزة للإطفاء المائي على السفينة. وانتقد التقرير وزارة النقل لعدم قيامها بإجراء التحقيقات اللازمة وإحالة المسئولين عن الجريمة إلى جهات التحقيق المختصة. كما أشار التقرير إلى أن بالوعات الصرف كانت مسدودة ، كما أن جراج العبارة كان به براميل زيت ومواد بترولية جلبت من السعودية إلى مصر بسبب رخص سعرها هناك. وأشار التقرير إلى وجود تواطؤ وفساد تزكم رائحته الأنوف بين شركة السلام وبين الهيئة المصرية للسلامة البحرية. والحقيقة أن كل ما جرى في حادث العبارة، يشير إلى سيادة حالة من العشوائية وضعف الكفاءة وتدني قيمة الإنسان وانتشار الفساد على نحو مروع في ظل منطق تجاوز القانون لتحقيق المصالح الخاصة بصورة غير مشروعة. وفي نفس السياق تم الكشف في قطاع الصحة عن قضية فلاتر الغسيل الكلوي وأكياس الدم

الملوثة التي تنتجها شركة "هايدلينا" المملوكة للدكتور هاني سرور، العضو القيادي في الحزب الوطني الحاكم وفي لجنة السياسات التابعة له، مما يؤكد خطورة ازدواج النفوذ المالي والسياسي على مستويات الفساد في مصر وعلى كل ما يتعلق بإرساء العقود العامة.

5- تفاقم الفساد في الخصخصة بعد ازدواج السيطرة على السلطة والثروة:

تعد عملية الخصخصة، نموذج الفساد الأشد هولا في تاريخ مصر القديم والحديث، ومنذ بدايتها وحتى الآن، شهدت هذه العملية مستويات هائلة من الفساد. لكن الدخول الكثيف لرجال الأعمال إلى وزارة د. احمد نظيف ساهم في إحداث تحول مهم في هذا الفساد، مما يستدعي استعراض بعض صفقات الخصخصة ومؤشرات الفساد بشأنها في السنوات الأخيرة، وبالذات صفقات الخصخصة التي شارك فيها وزراء وأثارت الكثير من الجدل العام، وعلى رأسها عملية خصخصة البنك المصري الأمريكي... ويعد البنك المصري الأمريكي أحد أفضل البنوك المصرية من حيث الأداء، حيث بلغت أرباحه نحو 337 مليون جنيه بواقع 5 جنيهات للسهم

في عام 2005. وبلغت مخصصات القروض فيه قيمة رمزية هي جنيه واحد نظرا لأن قروض البنك سليمة وعملائه ملتزمون بالسداد، وهو وضع ممتاز لا يتوفر لأي بنك آخر تقريبا، حيث تشير بيانات البنك المركزي إلى أن مخصصات القروض في الجهاز المصرفي المصري بلغت نحو 71 مليار جنيه في يوليو عام 2008 حسب النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي (سبتمبر 2008، صـ 31) مليون جنيه، بما شكل نحو 12% من قيمة رصيد القروض في الشهر المذكور. أما الودائع التي كانت موجودة لدى البنك عند بيعه، فإنها بلغت نحو 8 مليارات جنيه. وكان بنك الإسكندرية يمتلك نحو 30.8% من أسهم البنك المصري الأمريكي، بينما يملك بنك أمريكان إكسبريس 41%، ويملك صغار ومتوسطي المستثمرين باقي الأسهم. ويوجد عجز في صندوق العاملين بالبنك يبلغ نحو 324 مليون جنيه. وإذا كان الأمر الطبيعي أن يأتي المشتري إلى البائع، فإن رئيس بنك الإسكندرية سافر إلى باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلا من التفاوض مع مندوب بنك كاليون، وبرر هذا الأمر بأن التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من

التفاوض مع المندوب. وهذا الأمر يضفي بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة، وكان من الأفضل البعد عنها. وكان سعر سهم البنك في البورصة يتراوح حول مستوى 56 جنيها في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، بينما تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلى بنك كاليون بسعر 45 جنيها للسهم، مع استحواذ المشتري على أرباح العام الأخير وهي 5 جنيهات للسهم، مما يعني أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو 40 جنيها فقط للسهم. وهذا الفارق بين سعر بيع سهم البنك في صفقة "كاليون" وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعني أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو 28.2% من أسهم البنك قد خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع (56 جنيها) وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة كاليون (45 جنيها). كما يعني أيضا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو 320 مليون جنيه بسبب هذا الفارق طبقا لهذه الصفقة. وللعلم فإن القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق المال نص على وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الإقفال خلال

الأسبوع السابق على الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلى. ورغم أن التوافق مع هذا النص أصبح أمرا سهلا ومعتادا في البورصة المصرية حيث يجري بمختلف الآليات تخفيض سعر سهم الشركة المطلوب بيعها حتى يبدو سعر البيع إنجازا للقائمين على البيع، لكن حتى هذا التوافق مع نص القانون لم يحدث في صفقة بيع البنك المصري الأمريكي. أما الصدمة الكبيرة في هذه الصفقة فقد تمثلت في أن وزيرين في الحكومة الراهنة هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومحمد منصور وزير النقل هما من قام بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا "كاليون"، حيث ستصبح حصة الوزيرين من صفقة الشراء 25% مقابل 75% لبنك كاليون. وجدير بالملاحظة أن أحمد المغربي كان عضوا بمجلس إدارة بنكHSBC البريطاني، وهو أحد البنوك التي تقدمت بعرض لشراء البنك المصري الأمريكي بسعر منخفض بلغ 31 جنيها للسهم، وهو أمر يبرر الظن بإمكانية حدوث تواطؤ واتفاق بين البنك المذكور وبنك كاليون الذي اشترك معه المغربي في صفقة شراء البنك المصري الأمريكي، من أجل

تخفيض الأسعار المعروضة لشراء البنك المذكور. كما أن محمد منصور كان عضوا بمجلس إدارة "كاليون" وأعلن أنه قدم استقالته في 28 ديسمبر 2005 بعد أن أصبح وزيرا، لكنه كان قد حسم صفقة البيع التي تم توقيع عقدها رسميا بعد ذلك في 2006/1/5. كما أن هذه الاستقالة سواء كانت حقيقية أم شكلية، فإنها لا تنهي ارتباطه المصلحي مع البنك الذي يملك حصة كبيرة فيه. وهو أمر يظهر سوء عاقبة دخول رأس المال إلى الحكم وسيطرته على مواقع مهمة فيه. ووفقا للقانون فإنه كان من الضروري الدعوة لجمعية عمومية غير عادية لإقرار صفقة البيع، لكن ذلك لم يتم في مخالفة صريحة للقانون، ونتج عن ذلك تضرر عدد كبير من حملة الأسهم. وإذا كانت هناك العديد من عناصر التقييم مثل مضاعف الربحية وقيمة الأصول بسعر السوق طبقا لما هي مستخدمة فيه إذا كان ممنوعا على المشتري منعا باتا أن يحولها لأي استخدام آخر، أو قيمتها بسعر السوق طبقا لأي استخدام آخر إذا كان المشتري حرا في تحويلها، فإن سعر البنك المصري الأمريكي كان من الممكن أن يرتفع إلى 4.8 مليار جنيه بزيادة 1.9 مليار جنيه عن السعر المعروض

لشرائه، وبزيادة أكثر من 600 مليون جنيه في حصة المال العام من بيعه، لو تم استخدام مضاعف الربحية 15 مرة كمحدد للسعر المبدئي للبنك. وقد أشار البعض في تبرير الصفقة إلى أن أمريكان اكسبريس الذي يملك 41% من أسهم البنك المصري الأمريكي قد قبل بيع أسهمه بالسعر الذي عرضه بينك كاليون، لكن هذا لا يصلح مبررا على الإطلاق لأن علاقات المصالح بين هذه البنوك الكبرى وتبادل الصفقات والتنازلات يتيح إمكانية تمرير مثل هذه الصفقة مقابل تنازل كاليون في مجال آخر يعوض أمريكان إكسبريس عن حقوقه بصورة كاملة. وعلى أي الأحوال فإنه إذا كان أمريكان إكسبريس قد قبل البيع بسعر 45 جنيها للسهم ومعه ربح آخر عام البالغ 5 جنيهات للسهم، بما يعني أن سعر البيع الحقيقي هو 40 جنيها للسهم، فإنه كان من الممكن طرح هذه الأسهم للاكتتاب العام بسعر 40 جنيها وكانت ستلقى قبولا كاملا من صغار المستثمرين المصريين في ظل الوضع الجيد للبنك المصري الأمريكي، وهو أمر كان سيحقق توسيع قاعدة الملكية الذي يشار إليه دائما باعتباره أحد أهم الأهداف المعلنة للخصخصة. كما أنه كان من الممكن لبنك

الإسكندرية أن يشتري حصة أمريكان إكسبريس بسعر 40 جنيها للسهم ويعيد طرحها في البورصة بالسعر السائد فيها الذي يزيد كثيرا عن هذا السعر.

6- الاتجاه لإعدام مديونيات المتعثرين.. إهدار إضافي للمال العام

تعتبر عملية إعدام الديون بمثابة إهدار إضافي للمال العام وهو إجراء مرفوض تماما طالما أن المقترض حي يرزق ولديه أموال وأعمال حتى ولو كان هاربا في الخارج، لأن مصر وهي دولة وقعت على الاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد وصدقت عليها يمكنها أن تعمل على تفعيل هذه الاتفاقية وتستطيع استعادة الهاربين وأموالهم المنهوبة من مصر وبنوكها، إذا كانوا يعيشون في بلدان موقعة على هذه الاتفاقية أو توجد بينها وبين مصر اتفاقيات لتسليم المطلوبين للعدالة. أما نسيان كل هذا فإنه بمثابة عقاب للشعب المالك للبنوك العامة على جريمة ارتكبها بيروقراطيون وسياسيون فاسدون وعديمي الكفاءة.

7 ـ مطالب رجال الأعمال بتخفيض سعر الصرف وسعر الفائدة:

تصاعدت مطالب من العديد من رجال الأعمال بضرورة تخفيض سعر الفائدة لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ولتنشيط الاستهلاك المحلي من جهة، وتسهيل اقتراض رجال الأعمال من البنوك بأسعار إقراض منخفضة، لكنهم تناسوا أن ارتفاع معدل التضخم في مصر يجعل سعر الفائدة الحقيقي يدور حول -10% منذ عدة شهور وهو واحد من أدنى المستويات في العالم، وبالتالي فإنه من غير المنصف أن يتم أي تخفيض لسعر الفائدة، علما بأن ثلاثة أرباع الودائع في الجهاز المصرفي تعود إلى القطاع العائلي، أي الطبقة الوسطى، بينما يعود ثلاثة ارباع رصيد الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية إلى القطاع الخاص. كذلك تصاعدت مطالبة بعض رجال الأعمال من الذين لهم نشاط تصديري بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الأخرى لزيادة القدرة التنافسية لصادراتهم. وللعلم فإن كل الصادرات الصناعية ونصف المصنعة من غير النفط، لا تتجاوز 4 مليارات دولار،

فـي حـين أن الـواردات المصـرية مـن السـلع قـد تجـاوزت مسـتوى 42 مليـار دولار عـاى الأرجـح فـي العـام المـالي 2008/2007، وبالتالي فإن أي تخفيض لسعر صرف الجنيـه مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية الخرى سيؤدي فورا إلـى رفـع أسـعار هذه الـواردات بـنفس نسـبة تخفـيض الجنيـه مقابل العملات الأجنبية، وسيؤدي بالتالي إلى اشتعال التضخم في وقت يعاني فيه الاقتصاد من التباطؤ بما يوجد واحدة من أسوأ الظـواهر الاقتصـادية وهـي الركـود التضـخمي. وحسـنا فعل محـافظ البنـك المركـزي المصـري المـدعوم مـن مؤسسـة الرئاسة، بعدم الاستجابة لضغوط رجال الأعمال التي كان من الممكن أن تـؤدي الاستجابة لـهـا إلـى إشـعال التضـخم وتـدمير الاستقرار الاقتصادي وخلق أزمة اقتصادية كبرى فـي مصـر، فوق الأزمات الموجودة المتمثلة في فساد نظـام الأجـور الـذي يجعل ملايين العاملين في الجهـاز الحكـومي والقطـاع الخـاص يعيشـون فـي فقـر مـدقع، وارتفـاع معـدل التضـخم، وانتشـار الفساد والبيروقراطية المعطلة للأعمال.

8- مشروع الصكوك كارثة جديدة لنهب ما تبقى من القطاع العام

طلعت علينا الحكومة المكتظة برجال الأعمال وأصدقائهم الأيديولوجيين بمشروع جديد لإدارة أصول الدولة وهو الإسم الخفي لبرنامج الخصخصة. ويبدو أن الحكومة "تعبت" من جدل الإعلام والجماعة البحثية والبرلمان وأحزاب المعارضة حول كل صفقة خصخصة وما تنطوي عليه من فساد وإهدار للمال العام وتحويل ما بنته الأجيال والحكومات السابقة إلى قبضة الأجانب بتراب الفلوس، أو إلى بعض المحظوظين وأحيانا الفاسدين والمفسدين من رجال الأعمال في الداخل، فقررت أن تنهي الموضوع دفعة واحدة، وأن تجعل من الشعب الضحية الذي يتم نهب ممتلكاته عبر برنامج الخصخصة، مسئولاً عن الخصخصة وعن إهدار الأصول العامة بأبخس الأثمان، أي تضعه في موقع المجرم الذي قام بيده بهذه الخصخصة حتى لا تظل قواه الحية تواجه هذه الحكومة بجرائم الخصخصة الفاسدة التي اقترفتها في خصخصة "عمر أفندي"، والبنك المصري الأمريكي، وبنك الإسكندرية، واستكمال خصخصة شركة الاسكندرية

للأسمنت، وشركة كربونات الصوديوم..إلخ هذه القائمة المكملة لكوارث خصخة وإهدار المال العام في عهد الحكومات السابقة عليها. واستحضرت الحكومة ووزرائها الذين لا يرقون لقيمة وقامة الدولة الكبيرة والقائدة التي يعتلون كراسي وزارتها، بعض التجارب الفاسدة في بعض دول شرق أوروبا وبالذات في روسيا، عندما جرت عمليات شديدة السرعة لتدمير الهياكل الاقتصادية للدولة القديمة لضمان ألا تقوم لها قومة ثانية، فتم نقل ملكية القطاع العام إلى المواطنين عبر "الكوبونات"، في ظل أزمة طاحنة ناتجة عن انهيار النظام القديم وعدم وجود نظام بديل للتشغيل والضمان، فاضطر المواطنون إلى بيع ما في حوزتهم من كوبونات، وكان رجال المافيا من عصابات المخدرات والدعارة وتجارة العملة والآثار ومن كونوا ثرواتهم من الفساد ونهب المال العام حاضرون للشراء. وغسلوا أموالهم القذرة وأصبحوا مالكين للأساس الاقتصادي للدولة، وأصبحوا هم المتحكمين في اقتصاد الدولة كما هو الحال في روسيا في عهد يلتسين الذي مر خلاله الاقتصاد الروسي بأسوأ عهوده على الإطلاق سواء من زاوية انهيار الناتج أو

سوء توزيع الدخل ووجود حفنة من الأباطرة الذين يتمتعون بثراء فاحش، وعشرات الملايين من البؤساء، وتم إلحاق أقسى الإهانات بروسيا وهي دولة عظيمة وبشعبها وهو شعب يملك ميراث حضاري ونضالي جبار، من خلال ترويج صورة عالمية عن شعب بائس تضطر بعض من بناته لاحتراف أحط المهن. وظل الأمر هكذا إلى أن جاء بوتين محاولا استعادة قوة بلاده ومكانتها وأعاد سيطرة الدولة على بعض الشركات العملاقة مثل شركة يوكوس النفطية، وحقق إنجازات قوية أخرجت بلاده من منحدر المهانة الذي ألقى بها يلتسين إليه، وساندته ظروف ارتفاع أسعار النفط ليحقق قفزة عملاقة لبلاده. ويتلخص مشروع الحكومة الجديد لخصخصة القطاع العام في تقسيم شركات القطاع العام الباقية في حوزة الدولة إلى ثلاثة أقسام: الأول هو الشركات التي سيتم خصخصة 70% منها، والثاني 49% منها، والثالث 33% منها. وسوف يتم توزيع صكوك على المواطنين الذين تجاوزت اعمارهم 21 سنة بقيمة أشارت التقديرات الحكومية إلى أنها ستكون في حدود 400 جنيه للفرد مرة واحدة ونهائية، وذلك بعد أن كانت هناك تقديرات

بأنها ستكون خمسة أضعاف هذا الرقم. ومن البداية فإن إعطاء الصكوك للمواطنين فوق 21 سنة فقط، يعني تمييزا عمريا لا مبرر له، ويسقط عن المواطنين دون هذه السن، حقوقهم في الأصول العامة لبلدهم. وهذه الصكوك لا تخص شركة معينة يملك فيها المواطن سهما أو عدة أسهم بل هي صكوك لملكية الحصص المطروحة للخصخصة على الشيوع. وسوف يكون للمواطنين حق بيع صكوكهم من اليوم الأول. وسوف تتحرك أسعار الصكوك ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب الحال في البورصة. وللعلم فإن سجل البورصة المصرية منذ التوسع الكبير في نشاطها مع بدء برنامج الخصخصة، هو سجل أسود بالنسبة لصغار ومتوسطي المستثمرين، حيث شهدت كما هائلا من التجاوزات وعمليات التواطؤ على حسابهم لصالح كبار العملاء واصحاب الشركات الخاصة والنفوذ السياسي، ورغم تحسين الضوابط فيها إلا أنها ما زالت بورصة مضاربات الغلبة فيها للأموال الساخنة وكبار العملاء، مما يعزز احتمالات البيع الجماعي للصكوك منذ البداية، إذا قدر لهذا المشروع الخبيث أن يتحقق لا قدر الله. وسوف يخصص 10% من الأسهم لصندوق الأجيال القادمة

الـذي تتضـمن توظيفـات الأمـوال الموجـودة بـه الإنفـاق علـى تنشـئة الأجيـال الجديـدة أي رعـايتهم وتعلـيمهم وتـدريبهم، وبالتـالي فـإن مـوارده ستسـتخدم فـي تمويـل إنفـاق جـاري. وللعلم فإن أفضل ما تفعله اي حكومة للأجيال القادمة هو أن تترك لهم على الأقل، الجهاز الإنتاجي الذي بنته حكومات وأجيـال سـابقة، إذا لـم يكـن فـي مقـدورها أن تضـيف إليـه وتطوره. وعلى الجانب الآخر فإن المشترين للصكوك التي تخص كل الشركات المطروحة للخصخصة سوف يمكن للفرد مـنهم شـراء 5% مـن صـكوك كـل الشـركات دون أي اي مشكلة، ثم تبدأ متابعة من يستحوذ على أكثر من 5%، وعندما يصل إلى 10% من صكوك كل الشركات، فإن ذلك يخضع للدراسة ويستلزم تصريحا حكوميا بذلك. وبالتالي فإنه لو اجتمع 10 من رجال الأعمال القادمين من الاقتصاد الأسود أو الأبيض وقاموا بشراء الصكوك من المواطنين، فإنهم يمكنهم شراء كل الشركات التي طرحت للخصخصة دفعة واحدة. وإذا كانت ضوابط الاستحواذ تعطي الهيئة العامة لسوق المال الحق في الاعتراض على زيادة حصة أي مستثمر فرد عن نسبة 10%، فإن ازدواج السيطرة على

السلطة والثروة من خلال وجود رجال أعمال في الحكم سيجعل هذه الضوابط كأن لم تكن عندما يتعلق الأمر برجال أعمال لديهم نفوذ سياسي. وهذا التوجه الحكومي لإستكمال خصخصة القطاع العام خلال 18 شهرا على اقصى تقدير، هو اتجاه أهوج يفتقد للعقل والمنطق لأنه يأتي في ظروف عالمية وإقليمية معاكسة، حيث أن العالم وعلى رأسه الولايات المتحدة وبريطانيا، يشهد تحولا جوهريا في النمط الرأسمالي نحو قيام الدولة بدور محوري في حفظ التوازن الاقتصادي وضمان الوظائف ورفع مستوى التشغيل، مستخدمة في ذلك آليات التأميم الاختياري الكلي أو الجزئي للعديد من المؤسسات المالية والشركات الخاصة المعرضة للانهيار تحت وطأة الأزمة المالية الراهنة، وذلك ضمن خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة، فيما يمكن تسميته بالعمعمة، أي بيع جزء من القطاع الخاص للقطاع العام. فيما يشكل اعترافاً عالمياً بخطأ ترك قوى السوق حرة بلا ضوابط، لأنها تفقد عقلها ببساطة وتحتاج للدولة الرأسمالية لتكون هي هذا العقل، وهو ما حدا برئيس الوزراء البريطاني إلى القول مؤخرا أنه أمر بالغ الخطورة أن يتم ترك قوى السوق بلا

ضـوابط. وربمـا تكـون هيمنـة القطـاع المصـرفي والمـالي الحكـومي سببا رئيسيا فـي عدم تعرض مصر لأزمـة عاتيـة خلال الإعصار المالي والاقتصادي العالمي الـراهن. وفـي هذا التوقيت البالغ الحساسية من التحول الأمريكـي والعالمي فـي مواجهـة تغـول الأزمـة الماليـة والاقتصـادية الأمريكيـة والعالميـة، تتخـذ الإدارة الاقتصـادية المصـرية موقفـاً أيـديولوجيا يمينيـاً متشـددا بالاسـتكمال السـريع لخصخصـة القطاع العام، بهدف تقليص دور الدولـة لأقصى حد وإنهاء الأساس الاقتصادي لها ولأحد أسس قوتها الشاملة ونفوذها السياسـي أي قطاعهـا العـام. وإذا كـان الـدور الأساسـي لأي حكومـة هـو ضـمان إدارة الجهـاز الإنتـاجي العـام الـذي بنتـه أجيال وحكومات سابقة، بصورة عالية الكفاءة والنزاهة بما يمكنه من تحقيق أرباح يتم توظيفها لبنـاء استثمارات جديدة لتشغيل المزيد من المواطنين العاطلين وتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، فإن هذه الحكومـة لا تملك حق العبث بهذه الأصول العامة. وتعتمد الحكومة في تمرير مشروعها الفاسد الجديـد علـى اسـتغلال كفـر المـواطنين بهـا بصـورة سـتجعل الفقـراء ومحـدودي الـدخل يتسـاهلون مـع تمريـر هذه الخطـة

باعتبار أن الحكومة تبيع قطاعهم العام بأبخس الأثمان بدون استشارتهم أصلاً، وأن إعمال المثل الرديء "إن خرب بيت أبوك خد لك منه طوبة" هو أمر مشروع في هذه الحالة. وهنا فإن القوى الحية في مصر والدولة وأجهزتها السيادية مدعوة للقيام بمسئولياتها لوقف عبث الحكومة المصابة بالعمى الأيديولوجي اليميني المتطرف حتى بعد أن أدت الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم إلى الشفاء الجزئي لنظرائهم الأمريكيين والبريطانيين من هذا العمى وانتباههم لأهمية دور الدولة في الاقتصاد كحافظ للتوازن الاقتصادي وكرافعة كبرى لضمان تشغيل قوة العمل ورأس المال. ومن الغريب أن تعلن الحكومة أن خطتها الجديدة لخصخصة القطاع العام تستهدف توسيع قاعدة الملكية، وهو أمر غريب حقا لأن قاعدة ملكية القطاع العام في صورته الراهنة هي الأوسع على الإطلاق لأنه ببساطة مملوك للشعب كله. وإذا كان الرئيس قد وعد المواطنين خلال الانتخابات الرئاسية الماضية بتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن تحقيق هذه العدالة يتم بنظام جديد وعادل للأجور يرتبط بتكاليف المعيشة، ويتم أيضا من خلال الدعم والتحويلات الاجتماعية.

أما قيام الحكومة بإعطاء المواطنين صكوك هزيلة القيمة في شركات القطاع العام، لبيعها واستهلاك قيمتها خلال شهر واحد على اقصى تقدير، وجعلهم مجرد "محلل" أو وسيط ناقل للملكية إلى الرأسمالية الكبيرة وبالذات للذين كونوا ثرواتهم من الاقتصاد الأسود والفساد، فإنه فوق كونه عملا اقتصاديا مدمراً لدور الدولة ومكانتها ولا علاقة له بالعدالة، فإنه عملاً غير أخلاقي يستغل حالة العوز التي يعيشها غالبية أبناء الشعب المصري بسبب سياسات الحكومة الفاشلة والمعنية فقط بمصالح الطبقة العليا. وإذا كانت الحكومة معنية بالعدالة، وبتقسيم المستحق للمواطنين عليهم بصورة مباشرة، فيمكنها أن تعطي المواطنين حصصا سنوية من ريع الموارد الطبيعية من النفط والغاز ومن ريع مشروع بالغ القدم هو قناة السويس، لأن الحكومات الكفء تعتمد في تمويل الإنفاق العام وفي تمويل تطوير وتوسيع النشاط الاقتصادي الصناعي والزراعي والخدمي وخلق الوظائف، على إيرادات الضرائب على الأرباح وعلى التجارة الداخلية والخارجية المتزايدة في اقتصاد مزدهر، وعلى الفائض المحول من القطاع العام والهيئات الاقتصادية. ومثل هذه

الحكومات لا تحتاج للاعتماد في تمويل إنفاقها الجاري والاستثماري، على ريع موارد طبيعية قد تكون غير موجودة أصلا في الكثير من البلدان، وهي في كل الأحوال مملوكة للمواطنين بالتساوي. وإذا كانت هناك مشكلة في كفاءة أو نزاهة قيادات القطاع العام الحالية، فإنها مسئولية الحكومة التي وضعتهم في مواقعهم، ومسئولية آليات الرقابة عليهم التي تحتاج للتطوير من خلال جهاز رقابي مستقل تماما يقدم قضاياه للقضاء وللرأي العام مباشرة ولا تقيده اعتبارات الملائمة السياسية التي كثيرا ما قيدت عمل الأجهزة الرقابية. وفي النهاية فإن الحكومة التي لا تستطيع إدارة الأصول العامة بكفاءة ونزاهة ولا تستطيع تحقيق الأهداف التي وعد بها الرئيس المواطنين بالنسبة للتشغيل ومكافحة الفقر، عليها أن تخلي مواقعها لحكومة أخرى تستطيع أن تقوم بذلك حتى من خلال الحزب الحاكم نفسه. وإذا كانت المشروعات التي سيتم خصخصة 70% منها ستقع سريعا في ايدي مستثمرين استراتيجيين، بكل الخبرة السلبية للمشروعات التي يملكها مثل هؤلاء المستثمرين والذين يسحقون حقوق صغار المستثمرين فيها أو ما نسميهم مستثمري الأقلية، فإن

بقاء نسبة أغلبية من بعض شركات القطاع العام في أيدي الدولة، هي مسألة مؤقتة سيتم الانقلاب عليها مستقبلا من أجل بيعها هي الأخرى، مثلما قيل في بداية برنامج الخصخصة أن البيع سيكون للشركات الخاسرة فقط، ثم بيعت أكثر الشركات الرابحة أو زبدة القطاع العام إن الخطة الجديدة للخصخصة هي المرحلة قبل الأخيرة للإجهاز على القطاع العام. أما المرحلة الأخيرة فإنها ستشهد إنهاء ما تبقى من نسب للملكية العامة في المشروعات الاقتصادية، وترك الحرية للمستثمرين الاستراتيجيين الذين انتقلت إليهم الملكية لبيع ما في حوزتهم للأجانب أيا كانت جنسيتهم. وبمناسبة سلوك المستثمر الاستراتيجي إزاء مستثمري الأقلية. فإنه من المهم تذكير الجميع بما فعلته شركة بلوسيركل التي اشترت 73% من أسهم شركة الاسكندرية للأسمنت عام 1999 بسعر 80 جنيها للسهم، وهو سعر اعتبره عدد كبير من المساهمين يقل عن القيمة الحقيقية للسهم لذلك لم يقبلوا ببيع أسهمهم. وقد احتفظت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنحو 1.47% من أسهم الشركة، ارتفعت إلى 6.97% بعد أن استردت الشركة

الأسهم المباعة لاتحاد العاملين لعدم التزامهم بالسداد. وهذه الحصة تتيح للشركة القابضة الاعتراض على قرارات مجلس إدارة بلوسيركل إذا كانت هذه القرارات في غير صالح الأقلية داخل الشركة والمتمثلة في صغار المستثمرين والشركة القابضة نفسها. وقد قامت شركة بلو سيركل ببيع الفرن الخامس الجديد تماما إلى شركة أنشأتها تحت إسم بلو سيركل مصر بمبلغ 69 مليون جنيه أي أقل نصف سعر التكلفة، وهو نهب صريح لحقوق صغار المستثمرين والشركة القابضة وتحويل للأصول من الشركة التي يملكون حصة فيها إلى شركة تملكها بلوسيركل. ورغم اعتراض صغار المستثمرين، إلا أنهم لم يستطيعوا تجميع حائزي نسبة 5% من أسهم الشركة للاعتراض على القرار، بينما صمتت الشركة القابضة التي تملك 6.97% من أسهم الشركة بشكل مريب ويبرر الشكوك في أنه ربما يكون صمتا غير نزيه. ولم تتوقف بلو سيركل عند هذا بل إنها امتنعت عن توزيع أي أرباح من صافي أرباح الشركة والتي بلغت 113.9 مليون جنيها في ميزانية عام 2001، وكان من المفروض أن تكون حصة الشركة القابضة من هذه الأرباح نحو 7.9 مليون جنيه

بواقع 9.5 جنيه لكل سهم. وبسبب هذا التعسف والتعدي على حقوق الأقلية بدأ النزاع القانوني بين الشركة القابضة وبين بلوسيركل في عام 2002. وأمعنت الشركة في نهبها لحقوق الأقلية بقيامها بتغيير النظام الأساسي لها مما أوقع حسب الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، خسائر فادحة بصغار المستثمرين وبالشركة القابضة المالكة لحصة أقلية في الشركة. وفي يناير من عام 2005 عقدت الجمعية العامة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية اجتماعها برئاسة وزير الاستثمار وقررت بيع حصة الأقلية في شركة الإسكندرية للأسمنت باعتباره حلا للنزاع القانوني الذي استطال كثيرا ولم تحصل الشركة القابضة على أي عوائد أو أرباح منذ عام 2000. وهذا الحل بالبيع لشركة بلوسيركل هو بمثابة استسلام غير مفهوم، للمنطق اللصوصي لشركة بلوسيركل، وهو يعكس أن العقد الذي تم إبرامه لبيع حصة أغلبية لشركة بلوسيركل هو عقد فاسد وفي مصلحة الشركة المشترية على حساب المال العام وصغار المستثمرين ويستحق من أبرموه أن يحاكموا باعتبارهم سهلوا نهب المال العام ونهب صغار المستثمرين. والأسوأ من كل ما سبق أن الشركة القابضة

ووزير الاستثمار قبلا ببيع الأسهم الباقية بحوزة الشركة القابضة إلى الشركة المالكة لأغلبية الأسهم بسعر 30 جنيها للسهم، علما بان آخر سعر لتداول هذا السهم قبل بيعه كان 48 جنيها!! وقد جاء البرنامج الجديد للخصخصة في أعقاب صفقة بيع شركة كربونات الصوديوم المصرية التي تشكل واحدة من علامات التخبط وسوء التقدير لدى القائمين على هذا البرنامج والذين لا يدركون قيمة وقامة الدولة الكبرى والقائدة التي يبيعون ممتلكاتها. فالشركة المذكورة هي الوحيدة من نوعها في مصر والشرق الأوسط، كما أنها شركة تحقق أرباحاً في أعمالها، ولا يوجد مبرر اقتصادي لبيعها الذي تنحصر مبرراته في الاختيار الأيديولوجي اليميني المتشدد للمجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية التي تريد إنهاء سيطرة الدولة على أي قواعد اقتصادية مهمة حتى لو كانت ضرورية للغاية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتنمية الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل فيه. و"الطريف" أنه في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المصرية عن قرارها ببيع الشركة، فإن مجموعة من الشركات الخاصة أعلنت عن اتفاقها مع شركتين إحداهما

يابانية والأخرى إيطالية من أجل إنشاء مصنع للغلايات أي المراجل اللازمة لمحطات الكهرباء بتكلفة مبدئية قدرت بنحو 5 مليارات جنيه. ووجه "الطرافة" أن مصر كان لديها بالفعل شركة قطاع عام هي شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)، وكانت تقوم بتصنيع الغلايات العملاقة لمحطات الكهرباء وعبوات المتفجرات. ورغم كونها شركة استراتيجية ورافعة مهمة من روافع الصناعة المصرية أو أحد مكونات قلبها النابض، ورغم كونها واحدة من الشركات النادرة في الدول النامية التي كانت تملك ما يقل عن عدد أصابع اليد الواحدة من هذا النوع من الصناعات في بداية تسعينيات القرن العشرين...رغم كل ذلك فإن الإدارة الاقتصادية المصرية باعت تلك الشركة المصرية العامة لشركة أمريكية كندية بقيمة تقرب من 1% فقط من قيمة عقد إنشاء الشركة الجديدة التي سيؤسسها القطاع الخاص المصري مع شركات يابانية وإيطالية. وكانت الشركة الأمريكية الكندية التي اشترت شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) قد تولت تدمير هذه الصناعة، حتى لا يملك بلدا ناميا مثل مصر صناعة مهمة من هذا النوع، حيث

أوقفت إنتاج الغلايات العملاقة حتى تضطر مصر لاستيرادها من الولايات المتحدة وكندا وغيرها من الدول الكبرى المنتجة لها، ثم باعت الشركة التي انتهي الأمر بها إلى تخطيط الشركة المصرية التي اشترتها مؤخرا، لتقسيمها وبيعها كأراضي للبناء أو إقامة مشروع عقاري عملاق عليها. وكأن الحكومة قد أهدرت أصلا إنتاجيا استراتيجيا لتبحث شركات خاصة عن إقامة أصل بديل له بقيمة تبلغ 100 ضعف سعر بيع الأصل الذي تم إهداره بالخصخصة بسعر بالغ التدني ينطوي على نهب المال العام في وقت كان عبد الوهاب الحباك هو رئيس الشركة القابضة وكان عاطف عبيد هو وزير قطاع الأعمال آنذاك، وبدلا من معاقبته على ما حدث من إهدار لشركات استراتيجية وللمال العام أثناء توليه وزارة قطاع الأعمال العام وإشرافه على عملية الخصخصة سيئة السمعة، تم تعيينه رئيسا للوزراء ليضع مصر في نفق مظلم من تردي الأداء الاقتصادي بعد ذلك. وفي نفس السياق أدى بيع شركات الأسمنت للمستثمرين الأجانب إلى نشوء تكتل احتكاري بين هذه الشركات بما أدى لرفع أسعار الأسمنت بصورة لا علاقة لها بتكلفة إنتاجه

لتحقيق أرباح احتكارية استثنائية لتلك الشركات على حساب مصالح مصر وشعبها، دون أن يستخدم وزير الصناعة حقه في التسعير المؤقت للأسمنت حماية للمستهلكين، وربما بسبب كونه أحد رجال الأعمال فإنه لا يقدم على ما يغضب زملائه المصريين والأجانب، طالما لا يتعرض الأمر لمصلحته الخاصة، وهي نتيجة منطقية لوجود رجال الأعمال في الحكم وازدواج السيطرة على السلطة والثروة معاً.

دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي

تقديم: لا تستهدف هذه الورقة تقديم وصف تفصيلي أو تحليل علمي متعمق لدور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى منظومة الاستقرار الاقتصادي، ولكنها تحاول فقط إيضاح أهمية التنسيق بين هذه السياسات الهامة من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى

الداخل والخارج. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي. وهكذا- وفى إطار هذا المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم "يمكن النظر إلى الفكر المنظومى باعتباره إطاراً للتحليل والتخطيط يمكننا من التقدم نحو أهداف واجبة التحقيق، ومن ثم تأتى هذه الورقة المقدمة إلى هذا المؤتمر فى هذه السياق محاولة

كما سبق أن أشرنا – إيضاح أهمية التكامل والتناسق والتفاعل المتوازن لمنظومة هذه السياسات المتنوعة بهدف تحقيق أو تدعيم الاستقرار الاقتصادي .

ويمكن تقسيم هذه الورقة إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة

- المبحث الثانى: أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للدراسة

المنهج المنظومى، الاستقرار الاقتصادي،

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: المنهج المنظومى وأهميته:

- تعرف"المنظومة "بأنها ذلك التركيب الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر،ويؤدى كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها .ويمكن النظر إلى الفكر أو المنهج المنظومى باعتباره إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكننا من التقدم نحو الأهداف التى سبق تحديدها، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب الأجزاء التي تألف منها النظام كله، حيث تتكامل وتتشابك وتتفاعل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التى تقوم بها فى النظام الكلى الذي يحقق الأهداف

التـي تحـددت للمهمة،وهـذه المنظومـة تكـون فـى حالـة تغيـر ديناميكي دائم (1)

- ويجد المنـهج المنظومى تطبيقاتـه فـى كـل مـا حولنـا : ففـي إطـار النظـام البيئـي – مـثلاً نجـد التـوازن البيئـي يتحقـق مـن خلال تكامل طبيعي بين عناصر هذا النظام (الجو – والبر – والتربة – والكائنات الحية - .....ألخ) نتيجة تـأثير وتـأثر كل من هذه العناصر ببعضها بطريقة ديناميكيـة من أجل الحفـاظ علـى أستمرر الكـون وبقائـه. وفـى إطـار حيـاة الإنسـان، نجـد التكامل واضحاً فى عمل منظومـة جسم الإنسـان، حيـث يـؤثر نشـاط كـل عضـو مـن أعضـاء هـذا الجسـم فـى عمـل الأجـزاء الأخـرى وكـذلك نلاحـظ أهميـة التكامـل والتـوازن بـين الـروح والجسد فى منظومة الحياة الإنسانية.

- إن ما تقدم يعنى أن الفكر المنظومى هو أمر منطقي، يستمد أصوله من واقع الحيـاة البشرية منـذ فجر التـاريخ، كمـا يجد تطبيقاتـه فـى شـتى منـاحي الحيـاة المعاصـرة، وعلـى كافـة المســتويات المحليــة والإقليميــة والدوليــة مــن ناحيــة، والاقتصادية والاجتماعية من نـاحية أخرى.

ثانياً : الاستقرار الاقتصادي:

- من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويعنى هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى. - وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي (2) - والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية

والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً فى ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي فى المجتمع. وفى علم الاقتصاد- وبصفة عامة – يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أى أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل أليه. ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الأنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره فى ارتفاع المستوى.العام للأسعار للسلع والخدمات. ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع

الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلى .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

1- السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية – فى معناها الضيق -: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) فى حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي (3) ...ألخ . وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي فى المجتمع، وذلك يعنى أن أى قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه

المتغيرات (مثلاً : خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات فى الاقتصاد فى هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فى المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أى تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية فى المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة – فى أطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

2- السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية- بصفة عامة: استخدام السلطات العامة (متمثلة فى وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة فى استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير فى أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (4)

- وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

- ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل فى مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية ...ألخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكَّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- السياسة النقدية والائتمانية:

- ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة فى البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التى يُمنح فقالها، وكذلك التأثير فى حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحتاه.

- ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التى يمارسها البنك المركزي على عرض النقود فى المجتمع، أى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً فى أهميته عن السياستين السابقتين فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (5) - والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر

الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ...ألخ) .

المبحث الثاني

أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي

أى التكامل بين السياسات: الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: أهمية التكامل بين السياستين الاقتصادية والمالية:

ـ كما سبق أن أشرنا تتمثل السياسة الاقتصادية فى مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي . ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف فى توجهاتها وتحقيقها لأهدافها على عوامل متعددة لعل من أهمها : طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مدى توافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات. ويتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها(الحاجات العامه) فإن القضايا

التي تتضمنها السياسة المالية تعتبر فى الأساس جزءاً من الاقتصاد، ففي السياسة المالية ندرس ليس فقط كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة،ولكن تدرس أيضاً كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية (6) - ويشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعانى منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لابرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار ليأكل الأخضر واليابس، ليس فى مصر وحدها، بل فى الدول العربية جميعاً. إن المؤشرات التي تضمنها دراسة أعدتها مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التى بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى 21% في العالم العربي عام 2003م، وقد بلغ عدد المتعطلين 23.8 مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر 25% عام 2001م (7) - إن مواجهة

مشكلات البطالة تخفيفا من حدتها وتجنباً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية فى كافة المجالات، هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلى والدولي (أى مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف:

1- فيما يتعلق بالضرائب – كأهم مصادر الإيرادات العامة من ناحية، وأكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي (8) من ناحية أخرى، يلاحظ ما يلي:

أ- من المعلوم أن تكوين رأس المال الإنتاجي "الاستثمار الإنتاجي" يتوقف على حجم المدخرات المتاحة فى المجتمع، وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخول المتاحة. وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية، وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى.. وكقاعدة عامة تؤدى الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخول النقدية، كما تؤدى

الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات(9). ولا يقتصر دور الضرائب عند هذا الحد، بل أنه يمتد مؤثرا في الإنتاج من خلال تأثيره فى الاستثمار(آي في الاستخدام المنتج للادخار القومي) وفى عبارة أخرى، يمكن القول أن الضرائب كما تؤثر فى عرض الادخار، فإنها تؤثر كذلك فى طلبه من قبل المنتجين من أجل الاستثمار .. وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي (10)

ب- تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعة من تغير فى هذا الهيكل . فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل الفائدة المتوقع من الاستثمارات إلى نفقته، ويؤدى توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضييق الأنفاق الاستثماري، وفى حين يؤدى توقعها تخفيض هذا السعر إلى توسعها فى هذا الأنفاق . كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد فى ذلك الأنفاق بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدى زيادة سعر هذه

الضرائب – أو ارتفاع عبُئها – إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفـراد وبالتـالي انخفـاض فـى طلـبهم علـى منتجـات المشروعات، ممـا ينقص من مقدار الإيـرادات المتوقعة من الاستثمار، ومـن ثـم تعمـل المشـروعات إلـى تضـييق أنفاقهـا الاسـتثماري إذا مـا توقعـت زيـادة فـى هـذه السـعر، ويحـدث العكس فى حالـة توقـع تخفيض سـعر الضـرائب المـذكورة أو تقرير لمزيد من الإعفاءات منـها.

جـ- وفى مجال التجارة الخارجية , يمكن للضـرائب الجمركيـة أن تسهم فى زيادة معدلات الاستثمار القومي. وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنه للـواردات والتمييز بينهـا بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتـاج أو الاسـتهلاك الضـروري أو الترفيهـي .إن تقريـر إعفـاءات ضـريبة مشـجعة علـى اسـتيراد الأصـول الرأسـمالية وقطـع الغيـار لـلآلات الإنتاجيـة، سـيؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي فـى المجتمـع , وكـذلك فـإن إعفاء الإيـرادات المتحققـة مـن النشـاط الإنتـاجي فـى المنـاطق الحـرة (الإعفـاء مـن الضـرائب المباشـرة وغيـر المباشـرة) سـيدفع إلـى زيـادة حجـم النشـاط الإنتـاجي فـى هـذه المنـاطق , وهـذا يعنـى مزيـداً مـن الاسـتثمار الـوطني والأجنبـي فيهـا

واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة بالخبرات الأجنبية .

د- فى حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلى (أى الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول الى مستوى التشغيل الشامل أو الى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلى: ففي مجال الاستهلاك , يمكن التوصل الى هذه الأهداف عن طريق إجراء تخفيضات فى الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة فى يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلى على أموال الاستهلاك. وفى مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) فى الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم فى زيادة الطلب الكلى.

وفى حالة التضخم" الارتفاع المتواصل فى المستوى العام للأسعار" يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلا أن الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب

المستخدمة، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة – فى هذا المجال – يجب أن يكون انتقائيا.

2- وفيما يتعلق بالإنفاق العام– كإحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية يمكن الإشارة إلى ما يأتى:

أ- حظيت أداره الأنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين باعتبارها أول وأشهر الأدوات (الكينزية) التي طبقت للخروج من الكساد والكبير الذي ساد العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين, كما استخدمت أيضاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى أوربا وأمريكا.

ب- ينقسم الأنفاق العام إلى أنواع متعددة (نفقات أداريه، نفقات اجتماعية , نفقات استثمارية)، وذلك يعنى أنه ينتج أثاراً متعددة في مختلف الميادين، كما أنه يؤثر فى مختلف الكميات الاقتصادية (الدخل القومي ومكوناته من استهلاك وادخار واستثمار) وكذلك في المستوى العام للأسعار، وفى توزيع الدخل القومي، أى أنه يؤثر فى التوازن الاقتصادي العام.

جـ- لا يقتصر تأثير الأنفاق العام على هذه المتغيرات الاقتصادية بطريقة مباشرة , ولكنه يحدث أيضاً أثاراً غير

مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدخل , أى من خلال عمل "المضاعف Le multiplicateur الذي يوضح أثر الأنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، وكذلك من خلال عمل "المُعجل Laccelerateur. الذي يوضح أثر التغيير فى الطلب الاستهلاكي على الاستثمارات المختلفة .

د- النفقات العامة ذات السمة الاجتماعية(التحويلات الاجتماعية العينية النقدية) تؤدى إلى زيادة الناتج الجاري من أموال الاستهلاك التي تخصص النفقات العامة للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوى الدخول المحدودة تؤدى إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك الضروري، وبالتالي فإنها تدفع الى مزيد من إنتاج هذه الأموال .. وكذلك فإن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة أو لبعض السلع والخدمات, تؤدى إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأثمان والى زيادة الناتج القومي من خلال: تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، تشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة لبعض المشروعات أو الصناعات الضرورية".-

ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة فى إعادة توزيع الدخل القومي , ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية (11).

هـ يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

ثانياً: أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية:

هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلاً- كأحد المتغيرات الاقتصادية فى إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار – النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية- له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلى أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية

والنقدية. فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة فى كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع فى الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أى من الإصدار النقدي أو التوسع فى خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعودية" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكد لنا أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتى ثمارها المرغوبة آلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية،وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك يلاحظ ما يلي :-

1- فى حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش):

يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار- الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي فى حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة فى الاقتصاد القومي . وهنا يأتى دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار فى كل مجالات إنتاج السلع والخدمات . إن هذا الانخفاض فى سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لاجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد . وكذلك يمكن للبنك المركزي – ومن خلال سياسة السوق المفتوحة – أن يقوم بشراء

السندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية، وسيؤدى ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية (البائعة لهذه السندات والأوراق المالية) على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي مما يساهم فى الحد من الكساد وزيادة الأنفاق الكلى. كما يمكن أيضا للبنك المركزي أن يساهم فى تحقيق هذا الهدف من خلال إقراره لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية، وذلك سيمكن هذه البنوك من زيادة ما تمنحه من ائتمان أو تخلقه من ودائع.

- وفى هذا المجال،يلاحظ أنه إذاً كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هى الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هى الأكثر فاعلية.

2- وفى الحالة التي يعانى فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

v تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخول المحدودة فى إشباع حاجاتهم الضرورية .

v تدهور مستوى العدالة فى توزيع الدخل القومي، حيث يتحول هذا التوزيع فى غير صالح ذوى الدخول الثابتة والمحدودة، وتزداد الفجوة بينهم وبين فئة مكتسبي الأرباح وأصحاب حقوق التملك، وبالطبع فإن ذلك يمثل إخلالاً بالتوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي .

v تدهور معدلات الادخار والاستثمار المحلى.

v زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزتها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من سعر مثيلتها فى السوق المحلية) وسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز فى ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة والتى تعانى من التضخم

v إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرَّى، حيث يتجه العاملون فى معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر

عمـا إذا كانـت هـذه الأعمـال الإضـافية مشـروعة أو غيـر مشروعة .

- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية – فى حالة التضخم – إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أى تخفيضه فى المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض فى مواجهة الارتفاع المستمر فى الطلب . أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير فى حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي .. وفى الحالة التى نحن بصددها التضخم – يمكن للبنك المركزي باعتباره المشرف على السياسة النقدية والائتمانية فى المجتمع – أن يوجه أدوات هذه السياسة من

أجل خفض عرض النقود والائتمان وبالتالي ينخفض الطلب الكلى، ويتحقق ذلك برفع سعر الفائدة من أجل تقييد الائتمان من ناحية، وجذب المدخرات لإنقاص الأنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى. ويمكن للبنك المركزي أيضاً أن يقرر زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية وكذلك تقرير زيادة نسبة الرصيد الدائن (الإجباري) الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ومن ثم تنقص قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وذلك يساهم فى إنقاص حجم الطلب الكلى.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفاً على السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه وفى ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففى أوقات الكساد يقرر البنك

المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفى أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمـَارس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم – مثلاً – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى). -وفى هذا المجال تشير الإحصائيات المتاحة عن تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي فى مصر إلى وصول نسبة هذه التسهيلات إلى 36,1% لقطاع الصناعة من أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي غير الحكومية فى مصر (وذلك فى نهاية يونيو 2004 م)،بينما بلغت هذه النسبة 26,6% لقطاع الخدمات، و 21,5% لقطاع التجارة فى ذات التاريخ . - وفى مجال

تشجيع البنوك للقطاع الخاص – اتساقا مع توجهات الدولة لتدعيم دور هذا القطاع فى توفير فرص العمل ودعم الاستثمارات . بلغ أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص- بالعملتين المحلية والأجنبية – فى نهاية يونيو 2004م نحو 205,8 مليار جنيه أى بنسبة 73,5% من أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاعات غير الحكومية (12).

3- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف. إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة فى الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدى إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفى حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى. الا أن

فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق العام، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدياً، وفى حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً فالإصدار النقدي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

- إن دور الجهاز المصرفي –باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية فى المجتمع – يمكنه استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال:

تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، المساهمة فى توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية،مساندة قطاع الأعمال، دعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع فى الخدمات الشخصية للعملاء، توفير التمويل

الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، جذب مدخرات العاملين بالخارج.

خلاصه:

من هذه اللمحة الموجزة يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفى الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي فى المجتمع، فان ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات فى طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة فى كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي فى إطار التحديات الكبيرة التى يواجهها داخلياً وخارجياً.

والله ولى التوفيق.

المراجع والهوامش:

(1) أ.د/ منى عبد الصبور محمد،" المدخل المنظومى والبناء المعرفي " دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم،مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، 16-17 ديسمبر 2003، ص1.

(2) أ.د. عبد الله الصعيدي، :" النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية فى التحليل الكلى " دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص184-185 .

(3) د./أحمد جامع :"علم الاقتصاد ـ للفرقة الثانية ـ " كلية الحقوق- جامعة عين شمس، 92 (1992) ص241-248

(4) Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.) . Economics The Dryden Press , 1991, P. 252

(5) Hyman (David.M.):Economics, Boston, 1989, : P772

(6) د/السيد عطية عبد الواحد ," التحليل الاقتصادي الكلى"دار النهضة العربية,القاهرة 2002 ,ص398.

(7) : راجع في ذلك: الأهرام الاقتصادي،العدد رقم1882 بتاريخ 2005/1/21 ص31 وما بعدها

(8) تأكيدا لهذه الأهمية للضرائب، تشير المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الضرائب على الدخل,والمزمع التصديق عليه خلال الدورة الحالية (2005)م لمجلس الشعب إلى أنه:"يعد التشريع الضريبي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة، فى ظل توجه المجتمع المصري إلى الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر،حرصاً على مواكبة النظام العالمي،لذلك فإن هذا التشريع يجب أن يأتى معبراً عن هذه المتغيرات،وعن فلسفة الحكم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع"-راجع تفصيلات هذا المشروع في"كتاب الأهرام الاقتصادي"الصادر فى شهر فبراير2005،مؤسسة الأهرام ,القاهرة،العدد رقم 206من سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي.

(9) د./ رفعت المحجوب، "المالية العامة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص397

(10) د./عبد الله الصعيدي"الضرائب والتنمية"، دار النهضة العربية،القاهرة،1990،ص32-33

(11) راجـــع تفصـــيلات ذلـــك عنـــد د./ عبـــد الله الصعيدي،"الضرائب والتنمية ....، مرجع سابق، ص200 وما بعدها.

(12) النشـــرة الاقتصـــادية الصـــادرة عـــن البنـــك الأهلـــي المصري، العدد الثالث،المجلد 57، لسنة 2004م ص20-21

الفصل السادس عشر
التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص

أن السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم، علناً أو ضمناً، من الأجواء الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية السائدة والمهيمنة. وهذا صحيح بخاصة في حالة الدول النامية التي تتأثر أكثر من سواها بما يجري في الدول المتقدمة. حيث شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوع من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية الاقتصادية بين الدولة في القطاع والخاص ، فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع العام ذروته في بداية الستينات من القرن الماضي ،ثم تراخى تدريجياً لينحسر في نهاية السبعينات ،في المقابل أشتد زخم الخصخصة في بداية الثمانينات ،وبلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات العابرة للقومية وأتساع نطاق عولمة الاقتصاد .أن هذا التغيير المستمر في موقف

الدولة من المشاركة في عملية التنمية، وانتقالها من مرحلة الدولة الفاعلة الى أخرى أقل فاعلية وأكثر حيادية. لم يأت كرد فعل على الضغوط والقيود الداخلية التي تواجه عملية التنمية ، وأما جاء في الغالب كمحاكاة للسياسات الاقتصادية المستخدمة في الدول المتقدمة ،وتولدت هذه المحاكاة عن الاستجابة للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر على تلك الدول . ولكن من الناحية المنطقية لا يبدو هناك مبرر لمثل تلك المحاكاة ، فالقوانين والنظم الاقتصادية نسبية و ليست مطلقة في الزمان والمكان ، وعلى كل مجتمع أن يأخذ منها ما يتلاءم ودرجة تطوره وترتيباته المؤسسية ،وبالتالي فأن ما هو مفيد لدول قطعت أشواطاً طويلة في عملية التنمية ، قد لا يكون بالضرورة مفيد لدول ما زالت ترزح تحت وطأة التخلف . ولكن ذلك لا يتعارض مع مبدأ الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، على أن تعتمد تلك الاستفادة على دراسة متأنية لتاريخ الدول المتقدمة ، وتحديداً على تلك الفترات التي سعت فيها تلك الدول للخروج من التخلف وتهيئة شروط الانطلاق نحو التنمية ، حيث تكشف تلك الفترات عن وجود

دور حيوي للدولة في تحقيق التقدم الاقتصادي ،وحماية الاقتصاد الوطني ودعم الطبقة الرأسمالية ،ومساعدتها في عملية تجميع الفائض الاقتصادي وتوجيهه لإحداث التراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية .و بهدف التعرف على أهم الدوافع والأسباب والنتائج المترتبة علىالتغييرات في موقف الدولة من قضية المشاركة في النشاط الاقتصادي سيتم تقسيم الدراسة إلى الفقرات آلاتية :-

أولاً:- الفكر الاقتصادي ودور الدولة في عملية التنمية

ثانياً:- مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية

ثالثاً:- مرحلة الاقتصاد الموجه والدولة المتدخلة

رابعاً:- مرحلة الدولة المنتجة والمخططة

خامساً:- الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية

سادساً:- الدولة والقطاع الخاص في الدول العربية

أولاً:- الفكر الاقتصادي ودور الدولة في عملية التنمية

تعد الفرضية التي صاغها الاقتصادي (غرشنكرون A.Gerschenkorn)(1) بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوربا ، التي تنص على " أن الدولة تلعب دوراً أكبر في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً " من أكثر

الفرضيات شيوعاً في الأدب الاقتصادي ، الذي يتناول دور الدولة في عملية التنمية ، وقد أعترف الاقتصادي (كوزنتس 2) (S.Kuznets) بتأثير تلك الفرضية عليه ،عندما صاغ فرضيته التي أكد فيها "على أن التخلف المتزايد أو الدخول المتأخر إلى عملية النمو الاقتصادي الحديث ،سيمارس ضغوطاً كبيرة تدفع بوحدات القطاع الخاص التي تدخل متأخرة إلى السوق إلى الاعتماد بشكل متزايد على سلطة الدولة لمساعدتها على اللحاق بالوحدات الاكثر تقدماً " .غير أن أفضل صياغة لفرضية "غرشنكرون" تلك التي قدمها (ايكشتاين A.Eckstein) و ربط فيها حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة بالعوامل آلاتية(3) :-

1- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعاً ، من الناحية الكمية والنوعية .

2- كلما قصر الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف .

3- كلما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

4- كلما زادت العوائق غير الاقتصادية الناتجة عن ضعف مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والثقافي والمؤسسي ،لأن هذه العوامل ستنعكس بدورها على الترتيبات التعاقدية والقانونية ، ودرجة التحضر وخصائصه ، ودرجة الحراك الاجتماعي ،وطبيعة البناء الطبقي، وتركيبة القوى السياسية وحجم المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ القرارات التنموية ، ونظام القيم السائد .

5-كلما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد .

كما يرى "ايكشتاين " أن هناك ارتباط موجب بين مستوى التنمية المتحقق وبين الفرص المتاحة للقطاع الخاص لممارسة الاختيار و المبادأة الفردية ، ألا أنه يؤكد من ناحية أخرى على أن القيود الداخلية في الدول النامية وبخاصة قيود التقنية والموارد لا تترك مجالاً واسعاً لإختيار الشكل المؤسسي الملائم لعملية التنمية. وبصورة عامة فأن عملية الاختيار تجري بصورة تلقائية في ألاقتصادات التي يسيطر فيها القطاع الخاص ونظام السوق . آما في ألاقتصادات التي يسيطر فيها القطاع العام ونظام التخطيط المركزي فأنها تكون في الغالب دالة لتوجهات النظام السياسي . وفي

المجال الاقتصادي يميز "ايكشتاين " بين خمسة أصناف من التدخل الحكومي وهي (4):-

1- التدخل الحكومي لتوفير رأس المال الاجتماعي ,بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام في المجتمع, تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها , تقديم التسهيلات التعليمية والصحية,والقيام بالوظائف العسكرية والدفاعية.وهي كلها يجري تجهيزها عادة من قبل وكالات حكومية .

2- توفير البنية الارتكازية الاقتصادية , مثل المصارف المركزية والتسهيلات النقدية والمالية , والطرق العامة والمرافق العامة الأخرى كالماء والكهرباء ووسائل المواصلات والاتصالات

3-تطبيق الرقابة المباشرة و غير مباشرة من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفة الجمركية والضرائب والدعم وتقنين السلع والائتمان والرقابة على الأسعار.

4- إقامة بعض المشروعات الحكومية ، التي تتراوح بين إدارة بعض الصناعات أو بعض المشروعات العامة في

صناعات مختلفة , أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج .

5- التخطيط المركزي الذي قد يشتمل على تركز كامل أو جزئي في عملية صنع القرار الاقتصادي في مجلس تخطيط قومي مركزي .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل من الصنف الأول والثاني للتدخل الحكومي يمثلان الحد الأدنى من وظائف الحكومة ،ويمثلان النمط السائد في معظم الدول الصناعية المتقدمة, أما الصنف الاخير وهو أسلوب التخطيط المركزي الشامل, فيمثل الحد الأعلى للوظائف الحكومية. و بصورة عامة ، كلما زادت شمولية وسرعة ما توفره الحكومة من الحد الأدنى من وظائفها , قل الضغط أو الحاجة إلى قيامها بوظائفها في حدها الأعلى . فربما يكون الاعتماد على الحد الأعلى من الوظائف الحكومية دليلاً على فشل الحكومة في توفير الحد الأدنى من وظائفها في الماضي والحاضر (5).

ثانياً:- مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية

أن مراجعة التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة تبرهن وبوضوح ، على أن النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة

نسبيا تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر فقط ، أي عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا آنذاك ، كما أن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و موقفها من القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من بداية الثورة الصناعية إلى حدوث الكساد الكبير جاءت في معظم الأحيان كاستجابة لمتطلبات الواقع الاقتصادي ولم تفرضها النظريات والأيديولوجيات الاقتصادية أو توجهات النظام السياسي ، بل أن تلك النظريات والأيديولوجيات هي نفسها كانت انعكاس للبيئة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة (6). حيث شكل انطلاق الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، البداية الحقيقية لتشكل ملامح النظام الرأسمالي الجديد ، و شهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي ، وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة فاعلة اقتصادياً واجتماعيا ،في تلك الأيام كانت بريطانيا أكثر البلدان الأوربية تطوراً ، نتيجة قيامها باستغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في أسيا بشكل عام وشبه القارة الهندية بشكل خاص ،حيث أدت هذه العملية إلى توفير فوائض مالية كبيرة جداً ،ومستويات ادخار عالية سمحت للرأسماليين بالاستثمار

حتى في مجالات رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى استثماراتهم الإنتاجية الرئيسية في قطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة (7) ،في تلك الظروف ساد مفهوم الدولة الليبرالي ،وكانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى : الآمن والقضاء والجيش والدبلوماسية ، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص ، وكان محظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم آدم سميث و ريكاردو التي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص ، فقد أكد آدم سميث على أهمية ضرورة تركيز الدولة على أداء وظيفتها كدولة حارسة ، وحصرها بثلاث وظائف أساسية هي ، الدفاع ،وتوفير الآمن والعدالة لحماية الملكية الخاصة ،فضلا عن قيامها بالمشاريع التي يعجز الرأسماليون عنها أو لا يرغبون بها ، وبذلك جعل وضع الوظيفة الثالثة في إطار شديد المرونة ، تحدده التغييرات التي يمكن أن تطرأ على ظروف عملية النمو الاقتصادي . كما طالب الدولة بالمحافظة على مبدأ الميزانية المتوازنة ، التي لا يكون فيها

للضرائب أو الأنفاق العام أثار على النشاط الاقتصادي (8). وذلك من أجل توفير الظروف الملائمة لعمل نظام السوق ، الذي يقوم على ضرورة توفر الحرية الاقتصادية ، التي تشمل على حرية الإنتاج ،أي حرية المنتج في أن يستغل موارده في أي شكل من أشكال الاستغلال ،وحرية المستهلك في أن يتصرف في دخله بالطريقة التي يراها مناسبة،كما يقوم جهاز السوق أو نظام الأسعار بالتوفيق بين قرارات المستهلكين والمنتجين.و اختلف موقف الدولة من مسالة التدخل في النشاط الاقتصادي ومن القطاع الخاص في بلدان أوربا القارية واليابان ، وذلك لاختلاف الظروف التي واجهت عملية انتقال هاتين المجموعتين إلى الرأسمالية عن تلك الظروف التي واجهت بريطانيا. فنجد في مجموعة بلدان أوربا القارية وخاصة في فرنسا وسويسرا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ، أن النظم الابوية استثمرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مبالغ ضخمة في عدد من المشاريع الرائدة ،التي كانت مملوكة كلياً للحكومة ، وقد تفاوتت مستويات رأسمالية الدولة (الملكية الحكومية) في هذه البلدان بحسب التفاوت في مستوى فجوة النمو الصناعي بينها وبين

بريطانيا . وقد برهنت تجربة اليابان وعقب ثورة (الميجيMeiji) في أواخر القرن التاسع عشر وتحديداً خلال الفترة 1868-1880 ، على إمكانية الإسراع في عملية النمو الاقتصادي ، وعلى أن الانتعاش الاقتصادي المستمر ليس بظاهرة أوربية فقط. ورغم أن التجربة اليابانية شديدة الشبه بتجارب بلدان أوربا القارية ، من حيث اعتمادها على التدخل الحكومي الواسع النطاق لدعم النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص ولحمايته من المنافسة الخارجية ،حيث عملت الدولة في هذه التجارب كحاضنة للقطاع الخاص ،ورغم أن هذه الحضانة تمت في إطار زمني محدد ، آلا أن أهميتها تتجاوز عمرها الزمني ، لدورها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي تميز بسرعة الاستجابة وتحمل المسؤولية في عملية إقامة المشاريع الصناعية ، وهذه الاستجابة هي التي أسرعت في نهاية فترة حضانة الدولة ، ودفعها إلى اتخاذ القرار ببيع معظم المشاريع الحكومية إلى القطاع الخاص. ومن هنا نجد أن وجود النظام السياسي الحامل لعناصر إرادة التنمية كان هو الشرط الضروري الدافع للانتقال ،الذي أكتمل بوجود الشرط الكافي

المتمثل بوجود القطاع الخاص القادر على تحمل مسؤولية النهوض بأعباء عملية التنمية.. وهكذا نجد أن الدولة في تلك المرحلة قد جمعت بين خاصية التدخل المؤقت لدعم الأنشطة الاقتصادية و توفير عناصر رأس المال الاجتماعي في حالة وجود قطاع خاص ضعيف ،كما في حالة اليابان وبلدان أوربا القارية ،و بين خاصية الحيادية و الأحجام عن التدخل في حالة وجود قطاع خاص قوي كما في حالة بريطانيا(9) .

وبناءاً على ما تقدم نستطيع القول أن الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك لم تكن هي السبب وراء موقف الدولة الحيادي في تلك المرحلة ،وأن ما كانت تلك الأفكار هي نفسها نتاج لذلك الواقع الاقتصادي، الذي كانت سمته الرئيسة الحرية الاقتصادية وضعف تدخل الدولة في الشأن.

ثالثاً:- مرحلة الاقتصاد الموجه والدولة المتدخلة

بدأت الدولة بالتدخل بقوة في توجيه النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة الانهيار الاقتصادي العالمي الذي تلا الكساد الكبيرفي عقد الثلاثينات ،فقد برهنت هذه الظروف على أن القطاع الخاص غير قادر لوحده على تصحيح تلك الأوضاع، كما أن آليات السوق لم تعد كافية للعودة إلى حالة

التـوازن الاقتصـادي ،هـذا الواقـع الجديـد وفـر الأرضـية المناسبة لتعميم الأفكار الكينزية الداعية إلى ضرورة تدخل الدولـة وخروجهـا عـن دورهـا التقليـدي والحيـادي ،كسـبيل لمعالجـة نـواحي النقص أو الفشل فـي عمل جهـاز الأسـعار من خلال استخدام أدوات السياسية المالية ، خصوصاً بعد أن تبين أن استخدام أدوات السياسة النقدية بمفردها غير كـاف لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، كما أن هذه الظروف سمحت للدولـة بـالخروج عـن مبـدأ تـوازن الموازنـة ، حيـث اصـبح بإمكان الدولة التوسع فـي النفقـات العامـة وأحداث عجز فـي موازنتها ،إذا كان ذلك العجز يساهم في رفع مستوى الطلب الكلـي الفعـال و يسـاهم فـي العـودة إلـى حالـة التـوازن الاقتصـادي ،وفـي ظـل هـذا الواقـع الجديـد تطـورت وظـائف الدولة ، في ضوء الأهداف التـي تسـعى إلـى تحقيقهـا وأهمهـا رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشـاط الاقتصـادي ، ولقـد تجسـد هـذا التوجـه بقيـام الحكومـة بتـوفير السـلع والخدمات وتوجيـه الإنتـاج ، كمـا اسـتهدفت تحقيـق التوزيـع العـادل للـدخل وتحقيـق الاسـتخدام الأفضـل للمـوارد فأصـبح تـدخل الحكومـة بـارزاً فـي مختلـف الميـادين الاقتصـادية

والاجتماعية ،وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم ،ورغم هذا التطور في وظائف الدولة آلا أن السياسات الكينزية كانت تنصح أيضاً بعدم قيام الدولة بمزاحمة للقطاع الخاص في ميدان الإنتاج ، وحصر مهمتها في توفير عناصر رأس المال الاجتماعي. على أن تترك للقطاع الخاص مهمة تجهيز راس المال الإنتاجي المباشر ، وفي هذه المرحلة منحت الحكومة صلاحيات لم يكن يسمح بها الفكر الكلاسيكي يمكن تلخيصها بما يأتي(10) :

1- التأكيد على أهمية الوظيفة التوزيعية للحكومة في المحافظة على العدالة في توزيع الدخول .

2- التأكيد على أهمية الوظيفة الاستقرارية للحكومة المتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة من خلال التدخل لتصحيح الخلل في أسواق السلع والخدمات و أسواق عناصر الإنتاج .

3- التأكيد على أهمية الوظيفة التخصيصية للحكومة المتعلقة بمعالجة نواحي القصور والفشل في عمل جهاز السوق ،للوصول إلى التوزيع الكفء للموارد.أن هذه المبررات كافية للدعوة إلى تخفيف القيود عن دور الدولة الاقتصادي

، و توسيع دور القطاع العام ، التي برزت بوضوح في فترة الخمسينات والستينات.و التي رافقها تراجع كبير في دور قوى السوق ودور القطاع الخاص وقد تعزز هذا الاتجاه أيضاً بفعل عوامل عديدة من أهمها(11) :-

1-العوامل الاجتماعية و السيكولوجية التي أدت إلى النظر إلى القطاع العام باعتباره سمة من سمات النزعة القومية ،و أخذت تفضل تدخل الدولة وتنظر إلى تأميم الملكية الأجنبية بأنه يحقق إشباعا نفسيا وشعوراً بالتفوق القومي .

2- تزايد القناعة بميل الإدارات الحكومية نحو التنظيم ،مقابل الاعتقاد بأن عمل نظام الأسعار كمنظم للنشاط الاقتصادي يمكن أن يقود نحو الفوضى .

3- النجاح الذي حققته تجربة القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية سابقاً.

رابعاً:- مرحلة الدولة المنتجة والمخططة

وصل موقف الدولة حدوده القصوى في الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية سابقاً عندما تم البدء باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بإزاحة

القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بهدف تحويل الدولة إلى دولة منتجة ومالكة لجميع وسائل الإنتاج ،و الجهة الوحيدة المسؤولة عن توليد وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو المنافذ المسرعة لعملية التراكم الرأسمالي . وأهم ما يميز هذه المرحلة هو تحول أسلوب التنمية من نظام السوق إلى نظام التخطيط المركزي ، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج والحاجة إلى تحقيق النمو المتوازن المخطط للاقتصاد القومي تجعلان من استخدام التخطيط لإدارة الاقتصاد القومي أمراً لازما،واستخدام التخطيط يتطلب وجود سلطة مركزية للتخطيط قادرة على توجيه الموارد ،وحتى يكون المخطط قادر على توجيه الموارد و إلزام الوحدات الإنتاجية بتوجيهات الخطة الاقتصادية المركزية ،لابد من وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج .لآن الملكية هنا تعني السيطرة ،والسيطرة تعني القدرة على التوجيه والرقابة . ومع استخدام التخطيط ظهرت الحاجة إلى وضع نظام لمحاسبة المشروعات الإنتاجية و الأشراف والرقابة العامة كأحد النشاطات الاقتصادية للدولة في ظل النظام الاشتراكي . واختلفت صيغة تدخل الدولة في ظل النظام الاشتراكي عن

الصيغة السائدة في ظل النظام الرأسمالي ، التي تقوم على صيغة التدخل الجزئي ، وبالتالي مهما أتسع نطاق القطاع العام في الدول الرأسمالية ، فلن يمس الإطار العام لعلاقات الملكية ، وسيبقى محصوراً في نطاق محدود وتابع للقطاع الخاص. فالتدخل الجزئي يهدف إلى علاج ما يعجز عن تحقيقه جهاز الأسعار ، وهو تدخل لاحق لحدوث الأزمة ،أي تدخل لعلاج الأزمة بعد وقوعها ،أو حينما تظهر بوادرها في الأفق ، في حين كان ما يميز التخطيط في الدول الاشتراكية كونه تخطيطاً شاملاً، و تدخل سابق لحدوث الأزمة لمنع حدوثها (12).

و أخيرا يمكن القول أن الدوافع وراء موقف الدولة السلبي من القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي كانت دوافع أيديولوجية ،تعكس الإيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي ، وهذه الإيديولوجيا هي النظرية الماركسية وهي نظام فكري يدعو إلى ضرورة سيطرة الدولة على عناصر الإنتاج والثروة ،وكل مكونات رأس المال الإنتاجي المباشر و رأس المال الاجتماعي ، وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان

النشـاط الإنتـاجي باعتبـار هـذا نشـاط اقتصـادي يقـوم علـى استغلال الطبقة العاملة .

خامساً:- الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية

تأثر موقف الدولة في الدول النامية من قضية التدخل في الشأن الاقتصادي بشكل عام وفي عملية التنمية بشكل خاص ، ومن مسالة تحديد طبيعة وحجم مشاركة القطاع الخاص في هذه العملية بعاملين رئيسين(13) :أولهما داخلي يتعلق بالمهمة المعقدة التي واجهت الدول المستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية ، المتمثلة بكيفية مواجهة الاختلالات الهيكلية وبخاصة اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية واختلال هيكل الإنتاج ، و ما يتبع ذلك من ضرورة تحديد أسلوب التنمية الكفيل بالقضاء على التخلف وتهيئة شروط الانتقال نحو التنمية.وثانيهما خارجي وهو أن اشتداد حدة التوتر الدولي بين دول المعسكر الغربي والشرقي ،الذي جعل التغييرات في السياسة الاقتصادية للدول النامية وبخاصة تلك المتعلقة بدرجة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ، متغير تابع للمتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية ،وجزءاً من لعبة التوازن الدولي .

ويمكن القول أن معظم دوافع التدخل في الدول النامية جاءت بتأثير العامل الثاني ،أي كاستجابة للضغوط الخارجية ، ولم تكن منبثقة في معظم الأحيان من متطلبات وشروط التنمية الداخلية.و أسفر هذا الواقع عن تقسيم الدول النامية إلى مجموعتين(14)

- مجموعة الدول الصديقة للمعسكر الشرقي ، وتضم تلك المجموعة الدول النامية التي لعبت فيها الأيديولوجيا اليسارية أو اشتراكية دوراً أساسياً في تحديد ورسم حدود دور الدولة في التنمية الاقتصادية ،و أعطت هذه المجموعة الدور القيادي في عملية التنمية للقطاع العام ، و استخدمت أسلوب التخطيط المركزي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وأسفرت سياساتها الاقتصادية عن توسيع ملكية القطاع العام وتحجيم دور القطاع الخاص وبخاصة في النشاط الإنتاجي وعمليات التجارة الخارجية .

- مجموعة الدول الصديقة للمعسكر الغربي ، وتضم تلك المجموعة الدول النامية التي تتبنى الأيديولوجيا اليمينية وفلسفة النظام الرأسمالي ،وتعطي الدور القيادي في عملية التنمية للقطاع الخاص ، و استخدمت على آليات السوق، و

التدخل الجزئي للحكومة في النشاط الاقتصادي ، أي بالشكل الـذي لا يمـس الإطـار العـام لعلاقـات الملكيـة . وأسـفرت السياسـات الاقتصـادية لهـذه المجموعـة عن إقامـة نـوع مـن الاقتصاد المختلط الذي يتعايش فيـه كـلا القطـاعين ، ويتـولى فيــه القطــاع العــام مهمــة تجهيــز مســتلزمات رأس المــال الاجتمــاعي بالإضــافة إلــى المجــالات الإنتاجيــة التــي تفــوق الإمكانيات الاستثمارية للقطاع الخاص . و بناءاً على التغيير في موقف الدولة من القطاع الخاص في الدول النامية يمكن أن نميز بين مرحلتين :-

1-مرحلة الدور الموسع للقطاع العام

أن المتتبـع للسياسـيات التنمويـة فـي البلـدان الناميـة خـلال الفترة من بداية عقد الخمسينات إلى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي يلاحظ أنها اتجهت في كلا المجموعتين تقريبـاً نحـو توسـيع نطـاق القطـاع العـام ، وقـد تفاوتـت الحكومـات فيمـا بينهـا حـول مـدى تـدخل الدولـة فـي الشـؤون الاقتصـادية وفـي حجـم القطـاع العـام وطبيعـة علاقتـه مـع القطاع الخاص ، وفي الآثار المرجوة على علاقات الملكية ، وفي المبررات المقدمة للجماهير لتفسير أهداف التوسع في

دور القطـاع العـام ، وذلـك بحسـب الاخـتلاف فـي نـوع الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي .

و بشكل عام فان درجة هذا التوسيع قد تأثرت بمجموعة من المعوقات والظروف والأهداف التي كانت تواجه جهود التنمية ، التي من أهمها ما يأتي (15):-

1- عدم كفاية البناء الارتكازي وراس المال الاجتماعي، ولكون الدولة المصدر الوحيد

2- النقص في رؤوس الأموال المعدة للاستثمار

3- ضعف مرونة عرض المهارات والكفاءات الإدارية والتكنيكية .

4- قلة المنظمين الأكفاء ، وصغر حجم الوحدات الإنتاجية ،وعجز القطاع الخاص عن توفير موارد كافية للاستثمار في الوحدات الإنتاجية الكبيرة .

5- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار المنتج و المحفز على الإبداع والابتكار وعلى زيادة الإنتاجية

6- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية ، وعلى العون الإنمائي والديون

الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تنفيذ وتجهيز واستمرار مشاريع التنمية .

7- الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية ، سواء في قطاع الصناعات الاستخراجية أوفي قطاع الصناعة التحويلية.

8- الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على السلام الاجتماعي والآمن القومي.

أن هذه العوامل جعلت أراء المفكرين التنمويين و المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي ،التي طرحت خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، متسامحة مع القطاع العام بل مشجعا له ،غير أنها كانت تؤكد في نفس الوقت على ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية . وقد أدى ذلك الموقف إلى دعم عملية توسيع دور القطاع العام ، فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية في الدفاع وحماية الآمن الداخلي ،وبناء البنية الأساسية ، عرج القطاع العام نحو إدارة الاقتصاد الكلي من خلال تملك وسائل الإنتاج والسيطرة على الصناعات الناجحة و

الأنشطة ذات الأهمية الستراتيجية ، وتشجيعها من خلال توفير العملة الصعبة والقروض الميسرة والأراضي الرخيصة والحماية الجمركية ، وغيرها من الحوافز ، وهذا ربما يفسر السبب وراء اندفاع معظم الأقطار النامية باستثناء مجموعة النمور الآسيوية نحو التوسع في الصناعات المعوضة عن الاستيراد، التي لا تتمتع في معظم الأحيان بأية ميزات نسبيه ،وف أحيان كثيرة تم ذلك لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية ، ورغم أن هذه السياسات أدت إلى زيادة مستويات التشغيل وتحسين أنماط توزيع الدخل ، إلا أنها تسببت في تهميش وإضعاف القطاع الخاص ،وبخاصة في الدول التي أممت وصودرت فيها ممتلكاته ،كما أدت هذه السياسات إلى تبديد أو سوء استخدام جزء كبير من الموارد المادية والبشرية ، واختلال هيكل التجارة الخارجية وتضخم الجهاز الإداري للدولة ، واختلال سوق العمل ،كما أفرزت سياسات الدعم المتباين اختلالا في هيكل الطلب وتشوهات في هيكل الأسعار، فضلا عن كل ذلك فأن النشاط الاقتصادي يجري في مناخ تغييب عنه المنافسة ،بسبب العمل في إطار مغلق داخلياً ، في ظل احتكار القطاع العام للأنشطة الإنتاجية

الرئيسية ، وخارجياً بسبب وجود جدار عالي من الحماية الجمركية . ومع مرور الوقت ،تقلص دور القطاع الخاص ، وشاع مناخ من عدم الثقة والرغبة في الاستثمار ، دفع ذلك إلى تقوقع أو هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج(16)

2-التحول نحو تبني سياسات الخصخصة

رغم الإنجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وفي مجالات التنمية البشرية ألا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع ، الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى أعادت النظر في دوره في الحياة الاقتصادية وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي ، والتي أكدت أيضا على أن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطاركانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية ، وبعد أن بدأت هذه الدول تواجه مأزقاً تنموياً حاداً ،نتيجة للارتفاع الكبير في مستويات المديونية الخارجية ،خاصة في الأقطار غير النفطية ،و تدهور معدلات التبادل التجاري

الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية ، وارتفاع مستويات العجز في موازين المدفوعات ، و العجز في الميزانيات العامة ،وتدهور مستويات التنمية البشرية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان ،فضلا عن تدهور مستوى الصحة والتعليم و ارتفاع مستويات البطالة الصريحة و الهيكلية(17). في ظل هذه الظروف ، أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تم تقديم الخصخصة كحل سحري ، للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام ، وتصفيته جزئياً أو كلياً ، لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية ، واستندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية ،وأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ظاهرة البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام ،كما يمكن أن تساهم في إلغاء

مخصصات الدعم والقروض الميسرة والحماية الجمركية والعملة الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع . وتسرد معظم أدبيات التخصيص مزايا عديدة لهذه العملية أهمها18). أنها تعمل على زيادة إيرادات الدولة ،والترويج للكفاءة الاقتصادية وتقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد ،والترويج للملكية الأوسع وتشجيع وأتاحه الفرصة للمزيد من المنافسة وإخضاع الشركات المملوكة للدولة لنظام السوق. وهكذا تضافرت عدة عوامل للنيل من مصداقية التخطيط ولزرع الشك في جدوى استمرار دور القطاع العام في عملية التنمية . هذا المناخ هيأ الفرصة المناسبة لعد كبير من الدول النامية لإعلان التحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق مع مطلع الألفية الثالثة ، ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في التحول بما يأتي(19) :-

1- انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي ،إذ أعتبر هذا الانهيار وتدهور أوضاع الدول النامية التي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي ، بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة التحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق

2- الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عدد كبير من الدول النامية ، التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة و المؤسسات المالية الدولية ،حيث اشترطت الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم هذا عونها في مجال إعداد وتنفيذ وتمويل برامج التصحيح الاقتصادي .

3- انتشار الأفكار الليبرالية الجديدة التي ساهمت في تحقيقه مجموعة من العوامل من أهمها

أ-أنه جاء كنتيجة طبيعة لانتصار الأفكار الليبرالية الجديدة على كل من الأفكار الكينزية والماركسية

ب-ساهم الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدول الرأسمالية المتقدمة و المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

ج- أن مناخ الأزمات الذي تعيشه الدول النامية يغري بالتحول من الفكرة إلى نقيضها ، فمن تبني أيديولوجيات تقع في أقصى اليسار(تدعو إلى تنمية بالتخطيط المركزي

وبقيادة القطاع العام) إلى أخرى في أقصى اليمين (تدعو إلى الخصخصة ونظام السوق) ربما يأسا من الدروب المطروقة وأملاً في أن يأتي الطريق الجديد مع خطورته وفداحة ثمنه بالهدف المنشود .

4- قوة جذب النموذج الآسيوي ،الذي فسر نجاحه على أن جاء من اعتماده على نظام السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي . رغم أن الواقع يشير إلى أن التنمية التي حدثت في هذه المجموعة من الأقطار تمت بقيادة الدولة ،وان الأسواق التي سمح لها بالعمل كانت أسواقا محكومة وموجهه من قبل الدولة وخضعت لتوجيهاتها المباشرة وغير المباشرة ، وهذا يعني أن التنمية تمت عن طريق قيادة الدولة للسوق وليس عن طريق قيادة السوق لعملية التنمية .

سادساً:- الدولة والقطاع الخاص في الدول العربية

يمكن تصنيف الدول العربية وفقاً لدور الحكومة في عملية التنمية وموقفها من القطاع الخاص إلى ثلاثة مجموعات وكآلاتي(20):-

1- مجموعة النظم الشمولية المتأزمة :- تشمل مجموعة الدول التي تلعب فيها الأيديولوجيا القومية الاشتراكية للنظام

السياسي دوراً أساسياً في تحديد ورسم سياسة الدولة الاقتصادية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية و موقفها من القطاع الخاص ،وابرز دول هذه المجموعة مصر (خلال الفترة الناصرية 1952- 1973) الجزائر ،سوريا ،ليبيا والعراق (قبل سقوط نظام صدام حسين) ، ظل القطاع العام في هذه المجموعة يحتكر النشاط الإنتاجي بشكل عام والنشاط الصناعي و الاستخراجي بشكل خاص بالإضافة إلى هيمنته على التجارة الخارجية ، وطبقت هذه المجموعة سياسات تعويض الاستيراد ووضع القيود الشديدة على عمليات الاستيراد و الصرف الأجنبي و الاستثمار الأجنبي ، وغالباً ما كانت تعيش علاقات متأزمة مع الغرب ، و تواجه أنواع مختلفة من الضغوط بدءاً بالضغوط السياسية وانتهاء بالعقوبات الاقتصادية ، وقد وصل التأزم ذروته في هذه المجموعة مع العراق الذي فرضت عليه عقوبات اقتصادية قاسيه استمرت (12)عام ، انتهت باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام من قبل تحالف قادته الولايات المتحدة الأمريكية في 2003/4/9 .

2- مجموعة النظم التكنوقراطية المحدودة الديمقراطية وابرز دول هذه المجموعة مصر (بعد عام 1974) وتونس والمغرب ولبنان والأردن ، وفي هذه المجموعة تقوم الدولة بالوظائف التقليدية فقط ، وتحل الملكية الخاصة محل الملكية العامة في معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وتعطى الأولوية في إجراءات السياسة الاقتصادية لخدمة الدين الخارجي ، وتطبيق سياسات الانفتاح و الاندماج مع الاقتصاد العالمي ،فهي لا تضع أية قيود أمام دخول السلع الأجنبية ، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، كما تتبنى سياسات تشجيع الصناعات التصديرية ، كما تلتزم بالوصفات التي تقدمها المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي توصي بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي و إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية ،ودعم المنافسة و تشجيع القطاع الخاص ، فضلا عن إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال خصخصتها ،أو إعادة هيكلتها وتبني سياسات اقتصادية تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- مجموعة النظم السلفية الثابتة ظاهرياً وتشمل على دول مجلس التعاون الخليجي ، التي تقف في مقدمتها المملكة العربية السعودية ، ويتلون دور الدولة التنموي في هذه المجموعة بلون ديني هدفه في الأساس سياسي الحفاظ على النظم القائمة دون السماح بأي نشاط يستهدف التغيير كالتعددية السياسية وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني ، ولا تقف هذه النظم موقف المعارضة من القطاع الخاص ، وإنما تدعو إلى أن يكون نشاطه عادلا وتنافسياً ،فباستثناء القطاع النفطي تترك الدولة جزءاً كبيراً من عمليات الإنتاج والتوزيع للنشاط الخاص ولا يدخل القطاع العام ألا في المجالات التي يعجز القطاع الخاص عن الدخول أليها ، أي أنها تعطي القطاع الخاص الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاقتصادي ، ولكن بشرط أن لا يتعارض نشاطه مع المصالح الاجتماعية والسياسية للنظام .

ويمكن القول أن هذه المجموعة تتبنى أيديولوجيا رأسمالية محلاة بالدين ، وهي أيديولوجيا ليبرالية كاملة على الجانب الاقتصادي ، ولكنها مركزية غير ديمقراطية على الجانب السياسي كما أنه موقف يرتبط بالعامل السياسي ارتباط وثيق

فهـدف الدولــة هــو إقنــاع الجمهــور بالمشــاركة بالفــائض الاقتصـادي المتولـد عن الريـع النفطـي (21). وهـذا الموقـف الأيـديولوجي / السياسـي بقـي ثابتـا منـذ العشـرينات وحتـى مطلع الألفية الجديدة ، حيث قامت بعض دول المجموعة وفي مقدمتها مملكـة البحـرين والإمـارات العربيـة المتحدة ودولـة قطـر بـأجراء العديـد مـن الإصـلاحات السياسـية والاقتصـادية وتحــت تــأثير التغييــرات التــي شــهدتها البيئــة السياســية والاقتصـادية العالميـة مـع تنـامي تيـار العولمـة الاسـتنتاجات والمقترحات

بناءاً على كل ما تقدم توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والمقترحات الاتية :-

1-أن القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة متغير تـابع لحالـة النشـاط الاقتصـادي،فالمتغيرات الاقتصـادية الكليـة وبخاصـة حالــة النمــو الاقتصــادي ومســتوى التشــغيل و الاســتثمار والتجارة الخارجية ، هي المتغيرات الرئيسية التي تتحكم في قرار الدولة حول التدخل في النشاط الاقتصـادي مـن عدمـه ، وبنـاءاً على هذا الاستنتاج تم التمييز بين موقفين :-

أ- في ظل ظروف الانتعاش والاستقرار الاقتصادي أو في ظل حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الشامل كما وصفها الكلاسيك ، كانت الدولة محايدة ، لا تتدخل في الشأن الاقتصادي ، وكان الاقتصاد حراً ، و مجال الاختيار واسعاً وتلقائياً سواء على الصعيد الجزئي (المستهلك والمنتج) أم على صعيد الاقتصاد الكلي ، في ظل المدى الواسع من البدائل الذي تتيحه عملية التنمية للمجتمع.

ب- في ظل ظروف الركود والانكماش الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة و الابتعاد عن حالة التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ، تدخلت الدولة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية ، لتؤكد على أن تدخل الدولة كان أمرا لا غنى عنه لتعويض النقص في عمل آليات السوق ولمعالجة حالات فشل أو إخفاق السوق .فقد تبين أن هناك حالات تعجز فيها السوق عن تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد .

2- أن القرار الاقتصادي في دول المنظومة الاشتراكية السابقة كان متغير تابع لإيديولوجيا للنظام السياسي وكانت هذه الأيديولوجيا وهي الماركسية-اللينينة توصي بضرورة

ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والثروة ،وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان النشاط الإنتاجي باعتبار هذا نشاط اقتصادي يقوم على استغلال الطبقة العاملة .

3- أن القرار الاقتصادي في معظم الدول النامية متغير تابع لردود أفعال النظام السياسي على الضغوط الخارجية والداخلية، بعدها يتحول هذا القرار إلى توجهات لرسم الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية وبضمنها السياسة الاقتصادية والموقف من القطاع الخاص . فاستمرار الأزمات التي تواجه قسم كبير من الدول النامية أدى إلى تعريضها لتأثيرات الضغوط الخارجية بأنواعها المختلفة الاقتصادية و/ أو السياسية لإجبارها على تغيير توجهاتها السياسية عامة والاقتصادية بشكل خاص . وساعد هذا المناخ على التحول بسرعة وسهولة من الفكرة إلى نقيضها . فتحولت بعض الدول النامية من أيديولوجيات التنمية بقيادة القطاع العام والتخطيط المركزي التي طبقتها في الستينات والسبعينات إلى أيديولوجيات الخصخصة ونظام السوق ،مع مطلع الألفية الثالثة ومع تزايد دور الشركات العابرة للقومية و

المؤسسات الدولية التي تعمل على توسيع نطاق عملية العولمة .

4-أن الفشل الذي أصاب بعض التجارب التي اعتمدت على التخطيط وتدخل الدولة في دول المنظومة الاشتراكية السابقة ، أوفي بعض الدول النامية التي عملت على محاكاة هذا النموذج ،لا يعني فشل القطاع العام ونظام التخطيط ، لكنه يعني فشل تجارب تلك الدول أو النمط الذي استخدمته تلك الدول .

5- أن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي في الأقطار النامية ، هو الشرط الضروري لتهيئة ظروف الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية ،غير أن الذي يحدد نطاق هذا التدخل ،هو نوع وحجم القيود والعوائق الداخلية التي تعترض سبيل التنمية ،وهذا الشرط لا يكتمل إلا بوجود الشرط الكافي المتمثل بوجود قطاع خاص يمتلك القدرة على تحمل مسؤولية النهوض بأعباء التنمية.فلو كان تدخل الدولة المخططة لوحده كافياً أو شرطاً وحيداً لتحقيق التنمية ، لما انهارت تجربة التنمية في دول المنظومة الاشتراكية ، ولما

عاشت تجارب التنمية بقيادة القطاع العام في بعض الدول النامية مأزقها الحالي .

6- عند الشروع في تطبيق برامج الخصخصة يجب مراعاة ، أن عملية التنمية تنطوي على تغييرات هيكلية عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،قد لا تستطيع الأسواق بمفردها التعامل معها ، عندئذ يكون لا مناص من الاعتماد على التخطيط لأحداث تلك التغييرات ومحاولة أيجاد نوع من التوازن بين دور كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية .

7- أن البدء بعملية تحرير الأسواق وتحرير إدارة الشركات الحكومية وتفعيل المناخ التنافسي ورفع القيود و الحواجز على عملية الدخول للأسواق المحلية ، يمكن أن تحل محل عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فتحويل الملكية في حد ذاتها ليست لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي ، كما أن العوائد المالية والاقتصادية للخصخصة لا تتحقق فقط من إجراء هذا النقل للملكية ، بل تأتي بالدرجة الأساس من تحرير إدارة الشركات الحكومية من القيود البيروقراطية

،وتوجيهها لتتبع التغييرات في احتياجات السوق ،والسماح لها بالعمل في مناخ تنافسي مفتوح للجميع .

8- أن أي إستراتيجية تستهدف تكوين قطاع خاص قوي ومنافس كفء للقطاع العام يمكنه المشاركة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية ،لابد لها من توفير العناصر آلاتية :-

أ- بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة ،وقوانين الإفلاس والقانون التجاري

ب- بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها .

ج-تأمين بيئة اقتصادية مستقرة

د- نظام مالي مستقر وفعال ،يعمل في ظل إطار تنظيمي لا يوفر الآمان والسلامة فحسب ،بل يعزز المنافسة ، ويحمي المودعين ، ويخلق الثقة في السوق المالية .

هـ- إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الاقتصاد التي تعرقل تحقيق التخصيص الكفوء للموارد

9- أن القطاع الخاص واليات السوق من ناحية والقطاع العام والتخطيط من ناحية ثانية ليست بدائل كاملة لبعضها ، فلكل منهما حدوداً ، ولا يقدر أي منهما منفرداً على إنجاز كل

المهام التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية ، وفي ظروف الأزمات التي تعيشها معظم البلدان النامية ، لا يمكن أن يعهد بعجلة قيادة عملية التنمية إلى السوق والقطاع الخاص ، ولابد أن تكون تلك العملية من مسؤولية الدولة وجهاز التخطيط ، على أن يعمل السوق كآلية مساعدة للإلية التي يعتمد عليها بشكل رئيسي ،وهي التخطيط . أن تحقيق هذه العملية يتطلب معالجة عيوب التخطيط ، ونواحي الفشل والقصور في أجهزة الدولة والقطاع العام ، ومن بين أهم سبل العلاج

أ- ضرورة أجراء التطوير المستمر للكوادر البشرية والأساليب والأدوات التكنيكية اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية لكي تتواءم مع التغييرات المستمرة في الاقتصاد الوطني ، وفي البيئة الدولية .

ب- ضرورة أجراء التطوير المستمر في أجهزة الدولة الإدارية وتنقيتها من مظاهر الفساد الإداري ، وإضفاء نوع من الشفافية على أنشطتها ،مع ضرورة تطوير أساليب عمل القطاع العام . وإعادة هيكلته و تنظيمه لتأهيله لعملية المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

الهوامش والمراجع

A.Gerschenkorn" Economic Backwardness "in Historical Perspective " -1
Harvard University press ,1962,pp 353-354
Notes on Economic Growth as System " Determinant " -2 S.Kuznets
California University press ,1971,pp 259-260
A.Eckstein" Individualism and the Role of the State in Economic Growth" -3
Homewood,III:Irwin,1969,pp 396-403
A.EcksteinIbid pp 299-300-4

A.Eckstein Ibid p 402
- 5 - 6
عصام الخفاجي "رأسمالية الدولة الوطنية "دار أبن خلدون ،بيروت 1979،ص 26
7- عصام الخفاجي "المصدر السابق " ص ص 24-26

8- حسين العمر "مبادئ المالية العامة " مكتبة الفلاح للنشر ، الكويت 2002 ، ص 14

9- عصام الخفاجي "المصدر السابق " ص ص 43-44

10- ريتشارد موسجريف و بيجي موسجريف " المالية العامة في النظرية والتطبيق " ترجمة محمد السباخي دار المريخ للنشر ، الرياض 2002 ، ص ص20-32

11 H.Johnson " A Theoretical Model of Economic Nationalism in New - and Developing states" chicagoUniversity press ,1967,pp. 1-17

12 - عمرو محي الدين "التخطيط الاقتصادي "دار النهضة العربية ،بيروت 1975،ص ص 11-13

13 -عمرو محي الدين " التخلف والتنمية " دار النهضة العربية ، بيروت 1975ص ص54-55

14- G.Myrdal " Asian Drama , An Inquiry into the Poverty of nation"

- A Pelican Book ,1968, pp.8-11

G.Colm and T. Geiger" Puplic Planning 15 and private Decision-Making "- Pakistan Economic Journal ,Vol.VIII,NO .2 ,June 1952, p 416

16 - موريس جرجيس " آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ديسمبر ،الكويت، 2000 ، ص ص10-11

17 – علي توفيق الصادق وأخرون " دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي " صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2000 ، ص 39

18 – علي أحمد البلبل وأخرون " تحليل قضايا رئيسية في التخصيص ،مع إشارة موجزة للبلدان العربية " صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2001 ، ص 20

19 – إبـراهيم العيسـوي " نحـو نظـرة واقعيـة إلـى التخطـيط واقتصـاد السـوق " مجلـة بحـوث اقتصـادية عربيـة، المجلـد الثالث ، العدد الخامس،القاهرة، ربيع 1996 ص ص 69-75

20 - سمير أمين " الدولـة والسياسـة والاقتصـاد فـي الـوطن العربي " مجلة المستقبل العربي العدد164

مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، بيـروت ،أكتـوبر 1992، ص20

21 – عبـد المـنعم السـيد علـي " دور الدولـة المتغيـر فـي التنمية الاقتصادية " مجلـة بحـوث اقتصـادية عربيـة، المجلـد الثالث ، العدد الخامس،القـاهرة، ربيـع 1996 ص ص 120-125

الفصل السابع عشر
العولمة وصراع الحضارات _

إن سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين قد زحفت من مجرد تأثيرها في القضايا الدولية والمشكلات العالمية لكي تصل إلى الأفكار الكبرى والتيارات الضخمة, فظهرت هذه السياسة المزدوجة التي يمارسها الفكر الغربي, ولا أقول السياسة الغربية وحدها. فوجدنا أن الذين تحدثوا عن العولمة أو الكوكبية وروجوا لها وصفقوا لبنودها السياسية بما فيها المفهوم الجديد للتدخل الإنساني تحت مظلة الشرعية الدولية حتى ولو كان ذلك خرقاً لمبدأ سيادة الدولة الذي كان بمثابة قدس الأقداس لعدة قرون منذ ميلاد الدولة القومية, وكذلك جوانبها الاقتصادية بما فيها من حرية التجارة وانتقال السلع ورؤوس الأموال وانسياب الأفكار والخدمات مع تحفظ وحيد يتصل بحرية انتقال الأفراد, وهو تعبير آخر عن ازدواج المعايير حتى داخل التيار الفكري الواحد, إنهم أيضاً الذين روجوا لفكر العولمة

Globalization بنجاحها الثقافي الذي يتحدث عن الانفتاح بين كل التيارات والتواصل بين الأفكار والحضارات. والغريب في الأمر أن الفكر السياسي الغربي الذي أفرز ذلك المفهوم الجديد للعولمة حتى رأى فيه البعض عودة للظاهرة الاستعمارية من الباب الخلفي هو نفسه الفكر السياسي الغربي الذي تحدث عن صراع الحضارات, ويكاد اليوم ينقله من إطاره الفكري إلى أن يصبح سياسة شبه معتمدة, وهو أمر يدعو إلى القلق الحقيقي على مستقبل السلام الدولي والاستقرار العالمي, وهنا يظهر التناقض الحقيقي بين فلسفة التيارين, حيث يتبنى أحدهما درجة عالية من الانفتاح والتواصل, بينما يتبنى الآخر درجة عليا من درجات المواجهة والصدام الذي يصل إلى حد التعميم الأحمق والتصنيف الذي لا يستند إلى خلفية مقبولة إنسانياً وأخلاقياً. وإذا كان العالم يعيش في الآونة الحاضرة في عصر العولمة بمنجزاتها في التقريب بين الشعوب ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً, فإن الحديث عن حتمية الصراع بين الحضارات يبدو غير معقول وغير مقبول منطقياً لما ينطوي عليه من المغالطة والتناقض مع ما يحدث وما نشاهده في

أرض الواقع, إذ أن العولمة وفقاً لتعريفها تشير إلى عمليات التقارب والاتصال والانفتاح التي اكتسبتها العلاقات الاجتماعية في العالم التي تمخضت عن تزايد الاعتماد المتبادل بين الناس في مختلف أرجاء المعمورة في تفاعلاتهم, ومعاملاتهم التي تبدو كما لو كانت تحدث في مكان واحد بلا حدود أو مسافات, وفي عالم يؤمن بمجموعة من القيم والمبادئ المشتركة والمتمثلة في سائر الثقافات والحضارات, ويحرص على الالتزام بها والتعامل وفقاً لها. ويؤكد ذلك أن عولمة المجتمع الدولي ما كان لها أن تتحقق إلا بزوال الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية السائرة في فلكه, وما ترتب على ذلك من القضاء على الاشتراكية المركزية كنمط للإدارة الاقتصادية وانتشار مبادئ الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق وتحول الغالبية العظمى من الدول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى فإن تفكك الاتحاد السوفيتي تبعه تحرر الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية السوفيتية وانتصار حق تقرير المصير بصورة تكاد تكون كاملة على المستوى العالمي. وقد اكتملت عناصر أو مقومات عولمة

المجتمع الدولي بوجود العديد من القيم والقواعد الأساسية المشتركة التي تشمل مبادئ الحرية والسلام والأمن الدوليين وسيادة الدولة وحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومناهضة التمييز العنصري وكراهية الأجانب واحترام قدسية وسيادة وتكامل كل الدول, وغير ذلك من القيم والمبادئ التي ارتضاها المجتمع الدولي والتي بلورها ميثاق الأمم المتحدة, ومن ثم فقد بات المجتمع الدولي مفتوحاً لكل الثقافات مستوعباً لكل الحضارات دون تمييز. وعلى الرغم من ذلك, فقد تراجع مفهوم سيادة الدولة في السنوات الأخيرة, فليس من قبيل الشطط أو المغالاة أن نقول إن الشركات متعددة الجنسيات قد نجحت إلى حد كبير في اختراق جهاز الدولة وإضعاف قدرته على ممارسة سيادتها. فمن الوجهة الاقتصادية مثلاً أصبح بإمكان هذه الشركات - بما لها من قوة مالية واقتصادية - أن تتخطي الحواجز الجمركية سواء بالاستثمار المباشر داخل أراضي الدولة أم عن طريق اتفاقيات من نوع (اتفاقية الجات) ومقررات منظمة التجارة العالمية. كما أصبح بمقدورها أيضاً أن تتخطّى حدود ممارسة السياسة النقدية والمالية, إما بقدرتها

على التهرّب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية أو بقدرتها على ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات والتأثير على قراراتها السيادية من أجل فرض ما تشاء من سياسات عن طريق ما يسمى برامج (الإصلاح المالي والاقتصادي) أو (برامج التصحيح الهيكلي).. وما شابه ذلك من إجراءات دعمت الاتجاه نحو إعمال سياسات التحرير الاقتصادي التي أدت إلى ارتخاء قبضة الدولة على أصولها, فلم تعد علاقتها علاقة "المالك بما يملك" بل "علاقة المنظم بوحدات تتبع إرادته", ناهيك عن بيع هذه الأصول وإخضاعها لملكية رأس المال الخاص(1) فضلاً عن توظيف التقنيات الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية, مما أصبح يحدّ كثيراً من قدرة الدولة على ضبط هذه لأمور, وأثرّ سلباً على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية. يضاف إلى ذلك ـ وكمايقول السيد الزيات ـ ما تعمد إليه هذه الكيانات العملاقة من جهود مكثفة ـ واعية ومتعمدة ـ لنشر أفكار ومقولات وتوجهات من قبيل (القرية الكونية) و(الاعتماد المتبادل) و(نهاية الإيديولوجية).. وغير ذلك من تصورات من شأنها

الإيعاز بتخطي الولاء التقليدي للوطن والأمة, ليصبح مصدر الكسب والربح والمنفعة هو موضوع هذا الولاء ومناطه الأساس, مما يقوض مفهوم المواطنة, ويهدر مشاعر الانتماء للوطن والأمة والولاء للدولة التي تمثلها. ناهيك عما قد يرتبط بذلك من اضطرابات وقلاقل من قبل الجماعات السلالية, وما يحركها- أحيانا- من نزعات انفصالية تتحدى سيادة الدولة, وربما تعطل قدرة مباشرتها هذه السيادة على قطاعات من إقليمها تضيق أو تتسع حسب الأحوال. ومفاد هذا كله. ان قدرة الدولة على مباشرة سيادتها على إقليمها ورعاياها –بالمعنى التقليدي- بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم, خاصة وأن هذه التحولات غدت تفرض قيوداً وضوابط كثيفة في قرارات الدولة وسياساتها. ومن ثم لم يعد مبدأ السيادة نفسه له وجود أو حضور فعليّ قوي إلا في الخطاب السياسي خصوصاً لدى الشعوب التي تناضل بقوة.. وتتمسك بشدة بحق تقرير المصير. أما ما عدا ذلك فإن فكرة السيادة, لم يعد لها إلا وجود باهت أو حضور غائم, بل لم تعد ذات جدوى أحياناً في ظل طغيان كابوس العولمة, والتهديد المنذر بحق التدخل

الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة سواء لأسباب إنسانية أم سياسية, مما يعد انتهاكاً صارخاً لسيادتها.. وعاصفاً صريحاً فاضحاً بكل قواعدها وركائزها المتواضع عليها. ويرجع السيد الزيات ذلك إلى أن الشركات متعددة الجنسيات وإن كانت تمتلك وفرة من أسباب القوة وإمكانات الفعل إلا أنها لا تنهض بإحداث هذه التغييرات أو التطورات وحدها, أو بمفردها, وإنما تستعين في ذلك بإمكانات وقدرات هيئات ومؤسسات أخرى كبيرة مثل (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية, ومختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية الثقافية, فضلاً عن أن أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الكبرى, وشتى آليات التأثير في الرأي العام, والهيئات المانحة للجوائز الدولية أو العاملة في ميدان حقوق الإنسان.. إلخ ناهيك عن تجنيد عناصر من المفكرين والكتاب والباحثين في مختلف البلدان من أجل التبشير بدعاوى العولمة والترويج لأفكارها, والتأكيد على أن الشعور بالولاء للأمة أو الانتماء للوطن إنما هو من قيم الماضي وتقاليده المتخلفة... ومن ثم يحسن إهمالها والتخلي عن الإذعان لها والتحرر من أسرها.

ولا ننسى أنه ومع نهاية الحرب الباردة أخذ المفكرون الغربيون يثيرون الشكوك والمخاوف من أن المستقبل سوف يموج بعمليات حشد وتجميع حضاري للقوى الراكدة ليحل محل اعتبارات توازن القوى التقليدي والأيديولوجية السياسية كأساس للتعاون وبناء التحالف, ومن ثم فإن الدول والشعوب الإسلامية سوف تلتئم بفعل الجاذبية الحضارية (الإسلام) مع بعضها بعضاً لتكون قوة معادية ومناهضة للغرب. وفي هذا الإطار لفتت الصحوة الإسلامية التي كانت قد انطلقت من الشرق الأوسط أنظار هؤلاء المفكرين إليها, وعنيت الدوائر السياسية والأكاديمية في الغرب وعلى الأخص في الولايات المتحدة بتتبع هذه الأحداث وغيرها من التحديات التي أصبح يطلق عليها الأصولية الإسلامية تارة, أو الإسلام السياسي أو العسكري تارة أخرى, كما كان مصدر إلهام لبعض الكتاب والمفكرين للترويج لفكرة صراع الحضارات والزعم بأن النمط القادم للنزاع في السياسة العالمية بدأ يدخل أولى مراحله وأن الإسلام كأحدى الحضارات القائمة هو العدو المرتقب للحضارة الغربية, وقد أتاحت نكبة الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م في كل من

وشنطن ونيويورك فرصة هائلة للإعلام الغربي الأمريكي لتأكيد صحة المزاعم بأن الصحوة الإسلامية في الشرق الأوسط قوة مناهضة للغرب أو سوف تعمل على تدميره والقضاء عليه. ومن هنا سيدوّن "فوكويما" المستشار الاستراتيجي والمخطط للسياسة الأمريكية الخارجية, أن انهيار الاتحاد السوفياتي, وتفكيك المنظومة الشيوعية, لم يضعا حداً للصراع التقليدي فحسب, وإنما وضعا نهاية للتاريخ أيضاً, باعتباره إلى الآن تاريخ صراعات مريرة مدمرة, وبتلك النهاية يميل التاريخ إلى الاستقرار عند الرأسمالية العالمية, كنظام للديمقراطية الليبرالية الغربية, وكنظام سياسي عالمي أمثل. ولقد حاول "صموئيل هنتغتون "المحاضر في جامعة هارفارد بأمريكا, تجاوز فلسفة "النهايات" التي اكتملت عند "فوكوياما" بحتمية الليبرالية كمصير للشعوب إلى حتمية "صراع الحضارات" التي هي آخر طور, أي الحلقة الأخيرة في سلسلة تطور الصراع, ويرى أن التاريخ لن ينهض, وأن الصراع الحقيقي لن يختفي, وإنما سيكتفي كل منهما بتغيير مصادره واتجاهاته, وتبديل أشكاله بالتحول من صراع دول ومجتمعات وطبقات

إلى صراع ثقافات وحضارات. ويرى الباحث , أن التصادم بين الحضارات سيتم لعدة أسباب, منها الفروق الحضارية, وتطور الإعلام والاتصال, وكذا حركات الصحوات الدينية التي جاءت لتملأ الفراغ الناتج عن ضعف الانتماء القومي, ومن هنا نشأت الحركة الأصولية في أغلب الديانات المسيحية الغربية وفي اليهودية, وفي البوذية والهندوسية, والرجوع إلى الأصل لدى أغلب الشعوب كرد فعل ضد الهيمنة الغربية, ومن هنا جاءت صيحة الرجوع إلى الآسيوية في اليابان, والهندوسية في الهند, والإسلام في الشرق الأوسط. وحتى في روسيا يتم حالياً مناقشة مسألة إلحاق روسيا بالغرب "تغريبها" وظهور تكتلات اقتصادية جديدة, إلا أن هذه التكتلات تحتاج إلى مواسم حضارية مشتركة كشرط أساس لنجاحها, وما كتاب "صدام الحضارات" إلا النهايات المفتوحة على الممكنات. وبعبارة أخرى, لقد أعطت مقولة "هنتغتون" حول "صدام الحضارات" مفعولها الإيجابي في جميع البلدان الخائفة على ثقافتها وتراثها من التحديات المستقبلية, التي لم تستطع أن تجد لها مشروعاً قابلاً للحياة, رغم مرور أكثر من قرنين من

الزمن على بداية التحدي الحضاري. إن مقارنة ما أحدثته مقولة "صدام الحضارات" في العالم الإسلامي من جهة, وفي جنوبي شرقي آسيا من جهة أخرى, تؤكد بالملموس أن اليابان والصين والكوريتين قد عرفت كيف ترد على الإيديولوجيا بالعلم, أي بالإيغال في عملية التحديث الذاتي وليس بالتغريب, وذلك على قاعدة اللحاق بالغرب أو تجاوزه, وعلى عكس الكلام الإيديولوجي الذي لا تسانده قوى علمية ذات مصداقية على أرض الواقع, كما هو الحال في كثير من الدول العربية والإسلامية. ومن الملاحظ أن "فوكوياما" قد ذهب إلى القول بأن الإسلام يمثل أيديولوجيا منظمة ومتماسكة بشريعته الدينية ومبادئه عن العدل السياسي والاجتماعي, ومن ثم فإن جاذبيته من حيث إمكاناتها عالمية بحيث يمكن أن يصل إلى جميع الجنس البشري,غير أن خطورته تتمثل في أنه يسعى إلى هزيمة الديمقراطية الليبرالية في كثير من أجزاء العالم, وذلك بما يشكله من تهديد خطير لممارسات الليبرالية, ومن ثم فلن تكون له جاذبية خارج تلك المناطق التي كانت في بادئ الأمر إسلامية من الناحية الثقافية, أما فيما عدا ذلك فإن أيام الغزو الثقافي

للإسلام قد انتهت ولن يكون في مقدور الإسلام أن يستهوي أو يغري شباب برلين أو طوكيو أو موسكو. ولا شك أن هذه الأفكار في مجملها تدل على فهم غير صحيح لتعاليم الإسلام التي لا تناهض الليبرالية والحرية بمفهومها الشامل, وعن تصور غير دقيق لمدى انتشار الإسلام في الوقت الحاضر خارج نطاق المناطق غير الإسلامية, هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى سنجد هنتغتون في مؤلفه السابق يقول إن هذه الصراعات, وإن كانت عبارة عن مواجهات داخل الحضارة الغربية, فقد دخلت مرحلة جديدة بنهاية الحرب الباردة, وهي الانتقال من مرحلتها الغربية إلى مرحلة غربية وغير غربية, ويقصد بهذه المرحلة الصراع بين الغرب والإسلام, وذلك برغم اعتقاده بوجود عدة حضارات, وهي الغربية والكونفوشسية واليابانية والإسلامية والهندوسية والأرثوذكسية السلافية, والأمريكية اللاتينية, وربما الإفريقية, ولكن الحضارة الإسلامية بالذات كانت تتردد بصورة متزايدة في خطابه عن الصراع الحضاري, الأمر الذي يعزى إلى شبح الحركات الإسلامية الشعبية الذي كان يطارد تفكيره من الثمانينات من القرن الماضي. ولا شك في

أن فكرة الصراع قد بليت واستنفدت أغراضها منذ تهاوت نظرية كارل ماركس عن الصراع الطبقي الذي كان يعتبره القوة الدافعة لحركة التاريخ. ويرى الدكتور أحمد عباس عبد البديع في الحجة بأن الإسلام يمثل تهديداً حضارياً للغرب وتحدياً للوجود الغربي ترتكز على نفس المخاوف والشكوك التي كانت تراود الغرب بالنسبة للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة والتي كانت تتمثل في احتمالات توسعة وسرعة انتشار الأفكار الاشتراكية التي تستهوي الغالبية العظمى من الطبقات العاملة والفقيرة, كما قيل أيضاً إن عمليات العولمة قد تعزل الصفوات العلمانية الحاكمة في الدول الإسلامية عن الجماهير التي تتولى قيادة وتشجيع الصحوة الإسلامية, وإقامة وحدة إسلامية قوية ومتماسكة, وإن كان "سيمون ميردن" المحاضر في جامعة ويلز والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط يرى أن التوافق داخل الحضارة الإسلامية, بل وأقل قدر من التكامل بين الدول الإسلامية ما زال أمراً بعيد المنال, غير قابل للتحقيق على الأقل في المدى المنظور. إن فكرة الصراع الحضاري, أو التحدي الحضاري, أو ما يسمى صراع البقاء للأقوى, أو

الصراع الطبقي هي الأساس الذي تقوم عليه الحضارة الغربية, بمذاهبها المتعددة وتطبيقاتها المتنوعة, والصراع يعني فيما يعني محاولة إلغاء الآخر بشتى الأساليب والوسائل, لذلك فإن أية حضارة, أو ثقافة, تفتق النزوع الإنساني, وتقوم على العرق أو الجنس, أو اللون, أو الطبقة, حضارة تمييز وتعال بطبيعتها العدوانية, الأمر الذي يقودها إلى الاعتقاد بأن البقاء مرهون بإلغاء الآخر, لذلك تصبح الطبيعة العدوانية, من أخص خصائصها, وهي لا تستطيع أن تعيش بدون عدو, يضمن تماسكها, واستمرارها, فإن لم يكن لها عدو, فلنصنع عدواً.. وفي ضوء ذلك كما يقول د. عمر عبيد حسنة يمكن أن نفسر دوافع الحملات الصليبية على العالم الإسلامي. ويمكن أن نفسر في ضوئه أيضاً الحروب الكونية العالمية, التي كانت من أخطر صور العدوان وأعظمها ضحايا. ومن هنا فعمليات الاستهداف, ولائحة الاتهامات للإسلام اليوم, ومحاولة إدانة صحوته, وشل حركة العاملين, ومحاصرتهم, باسم الأصولية, والإرهاب, واعتبار الإسلام هو العدو الحضاري للغرب, وتوظيف كثير من الأنظمة والأفراد, والمؤسسات, يتطلب من المسلمين

استيعاب الهجمة, بعيداً عن الانفعال, والاستجابة العفوية للاستفزاز, والصبر, والتربص بكيفيات إدارة الصراع, لتفويت غرض الآخر, والتحول من أن نكون موطناً لأفكار الحضارة الغربية, وترجمتها إلى حياتنا, ومقاربة قيمنا بها, إلى نقل كنوز, وروائع, وقيم الحضارة الإسلامية إلى الآخر, لإلحاق الرحمة به, واستنقاذه من التشويه العنصري والقومي, وبذلك نسهم فعلاً في الحوار الحضاري المثمر, وبناء حضارة إنسانية, يكون فيها الأكرم هو الأنقى. ولا يجب أن ننسى أن هناك علاقة أكيدة سواء بالسلب أم بالإيجاب, بين الجانب المادي من الحضارة والثقافة والإيديولوجيا, فلا بد من الإقرار بالاختلاف الجوهري الذي يميز بين التقدم بمفهومه المادي الصرف كتراكم كمي للإنجاز التكنولوجي من اختراع الآلة البسيطة إلى ابتكار أرقى أنواع الحاسبات الآلية وعلوم السيبرنطيقا والتليماطيقا, وبين الثقافة سواء أكانت مجموعة من التقاليد والعادات وطرائق العيش والسلوك أم من القيم وأنماط التمايز الذاتي وقومي. وإذا أقررنا بذلك فإنه من السهل أن تقبل هذه الحقيقة التاريخية الناصعة, وهي أن كل تقدم في أنماط الإنتاج وأساليب العيش

ووسائله لا يمكن أن يتم إلا بالتقاء وتقارب الحضارات, كما أنه لا يتم فعلاً, بالنسبة للعصور الحديثة, إلا بالالتقاء مع الحضارة الصناعية الغربية, وأن نقبل كذلك هذه الحقيقة الملازمة للأولى, هي أن التقدم الثقافي- وإن كنا في مجال الإبداع الذاتي للشعوب والأمم -لا يتم هو الآخر إلا بالتقاء الثقافات وتفاعلها مع بعضها أخذاً وعطاء من غير تقوقع على الذات أو تصادم مع الآخر, ولعل ذلك كله هو ما يمكن استخلاصه من تأمل مجمل حركة التطور التاريخي الذي مرت به ثقافات العالم وحضاراته الرئيسة حتى وقتنا الراهن.

إن الحضارات ليست, ولم تكن يوماً ما, في حالة تجمد وثبات وسكون, وإنما هي في حركة دائمة وتطور متصل الحلقات.. والحضارات المعاصرة تعيش كلها أزمة حقيقية حين تمر بمرحلة انتقال سريع صنعتها الثورات العلمية والصناعية التي تتابعت خلال الخمسين سنة الأخيرة, والتي تضاعفت سرعتها خلال هذه العقود الخمسة.. خصوصاً في ميادين الانتقال والاتصال والمعلومات.. وقد أدرك أهل الفكر في الحضارات المعاصرة مدى تأثير تلك الثورات على أحوال الفرد, وأحوال الأسرة, وأحوال الجماعة كلها.. وأن هذا

التأثير الذي لا فكاك منه, يقتضي منهم وقفة جديدة يراجعون بها تراثهم وتقاليدهم وكثيراً من أفكارهم, ويحققون من خلالها التوازن الذي لا غناء عنه بين ثوابت الفكر والاعتقاد التي تحقق السكينة الداخلية للإنسان الفرد, كما تحقق التواصل بين أجيال الناس وبين ضرورات التطور لملاقاة التغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة العلمية بتجلياتها المختلفة, وتداعياتها العملية التي لا نهاية لها. ومن المحقق أن عقلاء الأمة وحكماء مثقفيها يدركون ذلك كله, وهم من سنوات عديدة يمارسون عملية مراجعة وتأمل ونقد ذاتي لأحوالهم وأنماط سلوكهم.. ويديرون من أجل ذلك حواراً جاداً ينقذون به أجيالهم المقبلة من إدمان النظر إلى الماضي والانشغال به عن المستقبل, ويحققون به لأنفسهم شروط النهضة والتقدم, متواصلين --في ذلك كله- مع شعوب العالم, وفاتحين عقولهم وصدورهم لكل جديد نافع, ولكل تطور مثمر. على أن المطلوب الآن من مفكرينا تمثل التحديث والعمل على توفير شروطه لأمتنا, ومن هنا تأتي أهمية التفريق بين التغريب Occidentalization والتحديث Modernization, فالتغريب سيرورة على مستوى الهوية

نزعاً وقلعاً واستلاباً, أما التحديث فسيرورة على مستوى التماهي, المشروط والجزئي والتدرجي. التغريب سلب للهوية وإبدال وإفقار إلى حد الإعدام, والتحديث تطوير للهوية وإغناء وتفتيح للشخصية على تعدد لامتناه من الأبعاد. وبقدر ما أن مكتسبات التحديث قابلة للتمثل النفسي, فإن التغريب استقلاب ممجوج ومرفوض من قبل الجهاز النفسي. وليس من قبيل المصادفة أن تكون الدلالة الاشتقاقية للكلمة تحمل معنى التغرب عن الذات بالإضافة إلى معنى التفرنج ومحاكاة الغرب. ومن هنا فالتحديث بالنسبة لأمة تراثية كالأمة العربية, يوفر فرصة تاريخية نادرة لإحياء التراث ولوصل ما انقطع من تطوره ولتجديد نفسه والاستعانة بما تتيحه الحضارة الحديثة من مناهج علمية لم يسبق لها مثيل في التحقيق والحفر والتنقيب والدراسة والنقد والتمحيص وإعادة القراءة والتأويل فالتواصل مع الحضارة الحديثة, لا الانقطاع عنها, هو وحده الذي يمكن أن يضيف إلى قديم التراث جديداً, وإلى قيمته فضل قيمة, وأن ينفخ في مواته حياة, وأن يكشف فيه - بالاستعانة بحفريات المعرفة الحديثة وبمعماريتها - عن مكامن ثروة ما كان من

الممكن قبل اليوم الاشتباه في وجودها, بل إن الانفتاح على الحداثة هو الذي يمكن أن يطرح على التراث أسئلة جديدة, وأن يستنطقه أجوبة جديدة, وأن يعيد صياغته في جزئياته وكلياته, وفي إشكاليات جديدة.

الهوامش

(1) د. مصطفى الفقي: "العولمة أم صراع الحضارات", الأهرام في 2001/10/23م.

(2) انظر صامويل هنتجتون: "صدام الحضارات" إعادة صنع النظام العالمي, ترجمة طلعت الشايب, كتاب سطور, القاهرة عام 1999م.

(3) السيد الزيات: "هل تتلاشى الدولة في ظل العولمة" ص ,69 70 مجلة تحديات ثقافية العدد 4 القاهرة ربيع عام 2001م.

(4) د. حازم الببلاوي: "مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والمتدفقة" دار الرازي, بيروت عام 1991م.

(5) انظر د. جلال أمين: "العولمة والدولة" ص 156 في أسامة أمين الخولي: العرب والعولمة, مركز دراسات الوحدة العربية بيرو عام .1998

(6) انظر السيد يسين: "الكونية والأصولية وما بعد الحداثة" ج2 ص 210 القاهرة عام 1996م.

(7) فرانسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ وخاتم البشر", ترجمة حسين أحمد أمين ص 62 مركز الأهرام للترجمة والنشر عام 1992م.

(8) حفناوي بعلي: "الأدب المقارن والتوجه نحو العولمة" مجلة الجسرة العدد 5 ص ,29 30 قطر عام 2000م.

(9) مسعود ضاهر: "صدام الحضارات وارتباك الخائفين", مجلة الربي العدد .452

(10) د. أحمد عباس عبد البديع : "العولمة وتقارب الحضارات", الأهرام في 2002/1/2م.

(11)انظر مقدمة كتاب: "الإسلام وصراع الحضارات" ص ,32 23 د. أحمد القديدي, كتاب الأمة العدد 44 قطر عام 1995م.

(12)محمد علي الكردي: "حوار الأنا والآخر في عصر العولمة", مجلة تحديات ثقافية العدد 8 ص 58 القاهرة ربيع عام 2002م.

(13)د. أحمد كمال أبو المجد: "الإسلام وأمريكا", مجلة تحديات ثقافية العدد ,9 ص ,93 94 مصر صيف 2002م.

(14)بيتر جران: "رؤية جديدة لمستقبل العرب" ص 661 بحوث مؤتمر مستقبل الثقافة العربية, المجلس الأعلى للثقافة عام 1997م.

الفصل الثامن عشر
الخدمات العامة للدولة

النفقات العامة : يتم من خلاله تمويل الخدمات العامة وهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة فلابد أن نفرق بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة

والحاجات هي : شعور بألم ولابد من إيجاد الوسيلة لإزالة هذا الألم ومتى تتحول الحاجة لطلب ؟!

حينما يساندها قوة شرائية تتحول لطلب .

ولا يهم من الذي سيدفع المقابل فهي تتدخل في إطار الطلب .

والحاجات الخاصة لها خصائص ومميزات وسمات وكذلك الحاجة العامة لأن في واقع الأمر أي نشاط أو مشروع أو شركة أو مؤسسة تقوم بهدف إشباع حاجات الأفراد .

سواء الحاجات الخاصة أو العامة فهي بهدف إشباع الرفاهية وتغطيتها للأفراد

والحاجات العامة : هي حاجات جماعية يشعر بها جميع الأفراد الذين يعيشون في مكان معين وإشباع هذه الحاجة عند فرد يترتب علية إشباعها عند كل الأفراد .

الحاجة الخاصة هي التي يشعر بها الفرد ويمكنه إشباعها دون أن يتم إشباع حاجات الأخريين .

وعندما يتم تحقيق العدالة في مجتمع ما فإنها تتحقق لجميع الأفراد والكل يستفيد منها وكذلك الأمن الداخلي والخارجي وهذه أمثلة من الحاجات الاجتماعية ومن وظائف الدولة التقليدية تحقيق الأمن والعدالة والقضاء

خصائص الحاجات الجماعية : أننا لا نستطيع تحقيق الجزء من القيمة أو الثمن الذي يختص به كل فرد أو قيمة تقديم هذه الخدمة العامة .

س: هل كل الحاجات الجماعية غير قابلة لتجزئة ثمنها؟؟

المعيار ليس في الشعور بالحاجة وإنما في الجهة التي تقوم بتقديم هذه الخدمة العامة أو إشباع الحاجة العامة . والحاجة العامة سواء فردية أو جماعية لا يمكن تقديمها لفرد دون آخر وهناك حاجات عامة أساسية أو ضرورية والتي تقدمها المرافق العامة الأصلية للدولة وكل شخص يحتاج للعلاج

والتعليم . فمن يشبع حاجات التعليم و العلاج إن قام بتقديم خدمة التعليم المؤسسات العامة فالشئ المؤكد أنه لن يتم دفع مقابلها بالكامل لأن الدولة قدرت إنها حاجة عامة وبالتالي تقدمها من جانب الإنفاق العام وهذا يعني أن ممكن تشبعه مؤسسة خاصة ولكن

سيتم حساب قيمتها أو ثمنها وفقا لآليات السوق وتحقيق الربح وهو الفرق بين التكلفة والإيراد فهناك حاجات عامة لكن قد يتم إشباعها من خلال المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة . وهناك حاجة خاصة بحث مثل الطعام ولكن نفرق بين الحاجة ومن يوم بإشباع هذه الحاجة فالعبرة بكون الحاجة عامة أو خاصة ليس فقط بمعيار الشعور بالحاجة بل من خلال الجهة التي تقوم بتقديم الحاجة . ونجد أن درجة تقدم الدولة يتوقف علية تحديد ما أن كانت الحاجة عامة أو خاصة كما أن درجة تطور الدولة يجعل مالم يعتبر حاجة عامة يصبح حاجة عامة وتنفق علية الدولة وتمويل إشباعها من خلال الإنفاق العام أو الموازنة العامة ففرنسا مثلها تعتبر أن تقضية الأجازة السنوية حق لكل شخص ونجد هناك منتجعات معينة تؤجر لمن ذا دخل ضعيف

فهذا دعم لتقضية الأجازات ذلك لأن الأفراد المحتاجين لها أجورهم أقل من الحد العام والذي يحدد ما إن كانت الخدمة عامة نوع التمويل الذي يصرف منه على الخدمة . تقديم الخدمة العامة أو الإنفاق العام له معايير تختلف تماما عن معايير الأنفاق الخاص فحينما تقرر الدولة أن خدمة العلاج هي خدمة عامة فحينما يدفع الشخص هذا لا يرتبط بآليات السوق لأنه قيمة مفترضة تدفعها الدولة من النفقات العامة .

الإنفاق العام نأتي به من الإيرادات العامة والحاجات العامة والوظائف التقليدية للدولة وكذلك ما تلتزم الدولة بتقديمه بمقابل لا يقوم الفرد الذي يحصل على الخدمة بدفع قيمتها كاملة يتم تمويله من خلال الإيرادات العامة فضريبة الدخل مقابلها إشباع خدمة عامة ولابد من أن تخصص الضريبة للإنفاق الصحيح وكلما تقدمت الدولة نجد أن الضريبة تمول كافة الأنشطة العامة و فيما يتعلق بالمنح و الهبات التي تقدمها دولة لدولة أخرى نجد نفس الشئ .

واليابان حينما تقدم منحة لدولة أخرى هي منحة ممنوحة من الشعب اليابانى لأنها تؤخذ من الضريبة التي تفرض على مرتباتهم .

النفقة العامة لا تتم وفق معيار السوق الذي يقول تحقيق أقصى عائد أو أقصى منفعة وفي إطار النفقة العامة الرفاهية الاجتماعية لها وزن كبير والمهم هو تحقيق أقصى إشباع للجماعة .

س: من الذي يحدد إن كانت الحاجة عامة ويتم إشباعها من الإنفاق العام ؟!

الدولة هي التي تحدد ذك ولها ميزانية معينة وتولف الخدمات التي تقدمها وتحسب المنفعة العائد على الأفراد فالدولة تحدد الحاجات التي يتم إشباعها من خلال الإنفاق العام أو الإنفاق الخاص وينبغي أن يكون إشباع الحاجة العامة على درجة من الكفاءة والجودة مثلها مثل إشباع المنافع الخاصة .

وسواء الحاجة عامة أو خاصة فالجماعة تشعر بها والعبرة في تحديد الحاجة عامة أو خاصة فالهيئة التي تقوم بإشباع هذه الحاجة هي التي تسأل عن ذلك ، هذا لا يمنع أن هناك حاجات عامة ممكن أن تقوم الدولة بما لها من سلطة آمره في إشباع هذه الحاجة وبالتالي قد يسند أمر إشباع بعض هذه

الحاجات لمؤسسات خاصة لكن بشروط تفرضها الدولة على هذه المؤسسات .

* ما هي النفقة العامة ؟! النفقة العامة مبلغ نقدي وهناك وثيقة الموازنة العامة لها جانب نفقات وجانب إيرادات والميزانية العامة سنوية وأصبح من الضروري ترجمة كل شئ لنقود لأننا حاليا في اقتصاد المبادلة النقدي وقد نقوم بدفع الضريبة قديما من خلال عمل السخرة ومع التطور الحديث أصبحت عملية غير مسموح بها على الإطلاق والنفقة مبلغ نقدي حتى يمكن للسلطة التشريعية متابعة النفقات وهل صرفت أم لا .

وحينما يتم تخصيص الموارد نحسب الاستثمارات بمبالغ نقدية والاقتصاد النقدي من أهميته أن من خلال النقود يمكن إقامة الحسابات جميعها على أمور متجانسة أو متماثلة .

وعلى الرغم من أن النفقة العامة لا ترتكز في أسلوب حسابها على الربح والخسارة إلا إنها حينما تكون مبلغ نقدي يمكن مراقبة التزام الحكومة في الأنفاق العام بصورة معينة وهل قامت به أم لا .

وأن تقرر عمل مستشفى فعندما يتم تحديد مبلغ نقدي للنفقة يمكن الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لإقامة العمل حتى يمكن تقديم النفقة العامة .

وأن تقرر إعطاء دعم نقدي فيحدد ذك بمبلغ نقدي حتى يمكن للمواطن التحكم فيه .

لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ولسهولة الحساب يتم تحديد ذلك يطرق معينة فالخدمات العينية قد تحابى شخص على آخر والشئ المؤكد انه مع الاقتصاد النقدي وتطور المبادلات النقدية لا يمكن القول بأن النفقة العامة يمكن حسابها عينيا وإنما هي مبلغ نقدي حتى نتمكن من مراقبته لندير الاقتصاد الحديث .

- والذي يقوم بالنفقة العامة هي الدولة وهي هيئة عامة سواء كانت هيئة مركزية أو محلية ولابد من تحديد هذه الهيئة العامة حتى نتمكن من معرفة ما إن كانت الهيئة عامة أو غير عامة .

- ولتحديد الهيئة العامة التي تقوم بالنفقة العامة هناك 3 معايير :

معيار قانوني – معيار الذي يقوم بالإنفاق [التقليدي] – معيار طبيعة الإنفاق [وسيط]

- وان تكلمنا عن المعيار القانوني فهو معيار بسيط يرتكز على الطبيعة القانونية التي تقدم الخدمة أو المنفعة إن كان أشخاص القانون العام فهو هيئة عامة و نفقة عامة أما أن كان من أشخاص القانون الخاص لا يكون خدماته داخلة في إطار القانون العام . ومعيار التفرقة يأتي من طبيعة الدور الذي حدد للدولة وفي إطار التحول من قطاع العام الى الخصخصة أصبح للدولة دور مختلف عن الأدوار الثلاثة التي كانت للدولة ، فكان هناك الدولة الحارسة دورها الحفاظ على العدالة والأمن الداخلي والخارجي والذي يقوم بذلك أشخاص القانون العام .

وتتكون الدولة متدخلة وتقوم بالتدخل لإعادة توزيع الدخل ولا تتدخل في تحديد آليات السوق وإنما تتدخل لتعيد التوزيع مرة ثانية لصالح فئة على حساب فئة أخرى .

وفي إطار التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا ينتهي دور الدولة بل يصبح على الدولة دور أكبر وهو توجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولابد من أن يتم ذلك

من الخطة المتكاملة وعلى الدولة إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي إن اختل هذا التوازن وعلى الدولة في ذلك مساندة الطرف الضعيف حتى لا تضيع حقوقه أمام الطرف الأقوى منه .

وآيا كان المالك لعنصر الإنتاج فينبغي على الدولة أن تسانده .

- المعيار الوظيفي : نفرق فيه بين النفقة العامة والنفقة الخاصة نركز على العائد المحقق من وراء هذه النفقة وسواء النفقةآتية من هيئة عامة أو هيئة خاصة نركز على العائد المحقق من وراء هذه النفقة وسواء النفقة آتية من هيئة عامة أو هيئة خاصة نبحث فيما تقوم به من وظيفة حتى نحدد ما إن كانت النفقة عامة أو خاصة وليس بالضرورة أن كل ما تقدمه الأشخاص العامة نفقة عامة وليس كل ما تقدمة الأشخاص التابعة لقانون خاص نفقة خاصة .

وحينما تقوم الدولة بعمل مشروع إنتاجي معين تمتلك الدولة مثلا المخابز كي تقدم السلعة للأفراد ذوي احتياجها فالثمن الذي يتحدد لا يتم وفق آليات السوق فهي تنتجها بمواصفات معينة حتى يتمتع بها الجميع وبجودة معينة ، والجميع من

حقه أن يشتري من المخبز والثمن محدد ليس بناء على آلية السوق بل بناء على معايير أخرى بعيدة عن معيار السوق .

و الغرض من إقامة هذا المشروع الانتاجي هو تحقيق مصلحة جماعية فمعيار الوظيفة هي وظيفة المشروع الانتاجي و قد يكون هناك خدمة و حاجة عامة تقدمها هيئة خاصة بنفقة و تكلفة و ثمن طبقا لمعايير السوق فليس من الضروري وفق المعيار الوظيفي إن قامت بتقديم السلعة هيئة عامة تكون الحاجة عامة فقد تكون خاصة .

وهذا المعيار لن يحقق الغرض الذي تحدد حينما بحثنا في النفقة العامة وبذلك لن نعلم متى تكون النفقة عامة ومتى تكون خاصة ولن نتمكن من متابعة الموازنة العامة التي تعرضها الدولة على السلطة التشريعية كي تقرها .

ـ المعيار التقليدي : يضيق من النفقة العامة والمعيار الوظيفي يؤدي للخلط بين ماهو نفقة عامة وما هو نفقة خاصة والمعيار القانوني واضح لكنه يستبعد ما يدخل في النفقة العامة طبق المعيار الوظيفي لذلك يميل البعض للأخذ بالمعيار القانوني وحده وفي واقع الأمر النفقة العامة ترتكز

على السلطة الأمره للدولة وهذه السلطة تؤدي النفقة العامة وتحصل على الإيرادات لتمويل النفقات العامة .

النفقة العامة تحقق نفع عام وما هو النفع العام الذي نقصده ؟!

كلما تقدمت الدولة واختلاف الدول يجعل المنافع العامة تختلف المجالس النيابية حينما تراقب الموازنة تراقب نوع الخدمة التي تم تمويلها من النفقة العامة ويناقش كل بند من بنود النفقة العامة وذلك لأن حجم النفقة العامة يرتبط بالخدمة المقدمة . مع كل مرحلة من مراحل تطور الدولة عرفنا نوع من أنواع مراحل المالية العامة وحينما كانت الدولة تقدم الخدمات التقليدية وهي العدالة والدفاع والأمن الداخلي كان يتم تخصيص الموارد من خلال آلية السوق فالسلع التي تنتج لمن يستطيع دفع المقابل وإن حدث اختلاف في توزيع عوائد العملية الإنتاجية لا يمكن للدولة التدخل في عملية إعادة التوزيع لأنها تحصل على الإيرادات اللازمة لتسير المرافق . وبالتالي دور النفقة العامة إلى جانب دور الإيرادات العامة ينبغي ألا يؤثر على توزيع الدخول ولابد من تقليل نفقاتها لأقصى درجة بحيث لا تلجأ للقروض العامة وتغطي النفقة العامة فقط من الضرائب التي تقوم بجابيتها

من الأفراد وفي إطار الملية ينبغي أن تكون الضرائب في أضيق الحدود . وغير مسموح للدولة في إطار الدولة الحارسة والميزانية المحايدة اللجوء للقروض العامة ولا الإصدار النقدي الجديد . وفي إطار المالية المحايدة حينما تتكلم عن قدرة الاقتصاد الدولي على التمويل نتكلم عن الطاقة الضريبية وهي قدره الممول على دفع الضريبة من الدخل لجاري دون إن يتحمل أعباء إضافية أو مع المحافظة على تجديد الدخل . في إطار الدولة الحارسة : المالية كانت محايدة بمعنى أن النفقات العامة والإيرادات العامة لا تؤثر في توزيع الدخول

العدل أساس الاقتصاد

تعددت الرؤى الاقتصادية النابعة من الفكر السياسي الغربي، وأقامت عدة نماذج اقتصادية، تبدأ من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وأصبح الظن الغالب، أن البدائل الاقتصادية لن تخرج عن تلك البدائل التي مورست في التجربة الغربية. وحيث أن النموذج الغربي الشيوعي قد سقط، لذا أصبح البديل الرأسمالي يمثل البديل الاقتصادي الوحيد القائم، والذي حقق نجاحا في التجربة الغربية. والبديل الرأسمالي،

ليس رؤية واحدة، ولكنه عدة رؤى تبدأ من أقصى اليمين المتطرف، حتى البدائل اليسارية والتي تحد الرأسمالية ببعض القواعد الاشتراكية. ولكن هذه البدائل في جملتها ليست عالمية النزعة، بل هي مشاريع ورؤى اقتصادية غربية. لذا من المهم التفكير في قواعد الرؤية الاقتصادية المستندة على المرجعية الإسلامية، من خارج تلك القوالب الاقتصادية التي أقيمت في النموذج الغربي، ومن خلال اكتشاف الفروق بين المبادئ الأساسية الحاكمة لكل نموذج حضاري اقتصادي.

ولعل القضية المحورية التي دار حولها الجدل في الفكر الاقتصادي الغربي، هي دور الدولة في الاقتصاد. والبدائل الغربية تراوحت بين السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد كما في النموذج الشيوعي، وبين خروج الدولة وانسحابها بالكامل من السوق، كما في الرأسمالية المتطرفة. وبين هذين البديلين، نجد عدة بدائل تختلف في مدى تدخل الدولة في السوق أو في النشاط الاقتصادي. وعندما انفجرت الأزمة المالية الأمريكية، والتي صارت عالمية بسبب سيادة تأثير الاقتصاد الغربي، ظهر توجه لدى مختلف الدول الغربية

للتدخل في الأزمة من خلال دور مركزي للدولة، أدى إلى تملك الدولة لأصول بنوك وشركات، حتى تمنعها من الانهيار. ولكن هذا التدخل وقتي، ويمثل حلا لأزمة أو لأعراض تلك الأزمة، ولم يؤسس لفكر اقتصادي جديد. تلك القضية التي أثارت الفكر الاقتصادي الغربي، تمثل في الواقع أحد الجوانب المهمة في أي فكر اقتصادي، نقصد دور الدولة في الاقتصاد. والغالب على الرؤى التي تنبع من المرجعية الإسلامية، أنها تقدم الدولة بوصفها ملزمة بالإشراف على السوق أو على الاقتصاد، أكثر من كونها منسحبة أو متدخلة. فإذا نظرنا للرؤى الاقتصادية الإسلامية، سنجد أنها تحدد قواعد للعمل الاقتصادي الشريف والعادل، وتلك القواعد هي التي تجعل العمل الاقتصادي يدخل في إطار القيم الحاكمة للمنظومة الإسلامية. فالتصرف الاقتصادي الذي يتبع قيم المنظومة الإسلامية، هو التصرف المقبول. وهنا يبرز دور الدولة في مراقبة التصرفات الاقتصادية، لتكون تصرفات قانونية. ودور الرقابة على السوق، دور مهم ومؤثر. فالدولة لا تتدخل في السوق، ولا تنسحب منه، ولكن تراقب السوق حتى تتأكد من أنه يتبع القواعد السليمة المنظمة له. لكن دور

الدولة في الأزمات، يختلف بالطبع عن دورها في الظروف العادية، حيث أنها تصبح ملزمة في أي أزمة غذائية مثلا، أن توفر الغذاء الضروري لحل الأزمة. وحتى يكون لرقابة الدولة على السوق معنى، يجب أن يكون السوق منظما طبقا لقواعد عادلة. وتلك قضية مهمة، فالسوق الحر في التصور الغربي يكاد أن يكون سوق متحرر من القيود، وليس فقط سوقا حرا. وهنا سنجد أن تنظيم السوق مسألة مهمة، وهذا التنظيم يحتاج للعديد من القواعد المحققة للممارسة الاقتصادية العادلة. صحيح أن الفكر الاقتصادي الغربي يعرف قواعد لمنع الغش والاستغلال والاحتكار، ولكن كل تلك القواعد لا تقييم علاقة عادلة بين البائع والمشتري. والحقيقة أن المشتري هو الطرف الأضعف في علاقة السوق، لذا يصبح من الضروري تعميق القواعد المانعة للغش والاستغلال والاحتكار، بالصورة التي تقيم علاقة عادلة في السوق. وعندما تؤسس رؤية جديدة لكيفية وضع معايير للنشاط الاقتصادي العادل، عندئذ يتحدد دور الدولة في الحفاظ على تلك القواعد وتحقيق العدل في العملية الاقتصادية. وتصبح الدولة هي الرقيب على أطراف العملية

الاقتصادية، ومن وظيفتها حماية المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، وذلك من خلال حمايتها للمجتمع وحقوقه في العملية الاقتصادية التي تجري في السوق. والملاحظ مثلا، في معظم الإعلانات التجارية أنها تنطوي على الغش، كما أن ممارسات السوق ومن خلال التكتلات الاقتصادية تنطوي على قدر واضح من الاستغلال؛ بجانب أن الشركات الكبرى وكبار التجار، قادرون على ممارسة الاحتكار. والاحتكار لا يتحقق فقط من خلال شركة تسيطر على الجزء الأكبر من السوق، ولكن من خلال ممارسات شركة تلحق الضرر بالمستهلك، حتى وإن لم تكن مسيطرة على جزء احتكاري من السوق. فمع توسيع وتعميق القواعد الحاكمة للعلاقة العادلة بالسوق، والقائمة على الشفافية، يمكن للدولة أن تقوم بدور مهم في رعاية عدالة السوق..وهنا نتكلم عن سوق حر، ولكنه سوق عادل، ومنظم. لا يمكن أن يكون هناك تخطيط مركزي إلا من خلال دور الدولة. فالدولة عليها وضع تخطيط مركزي للاقتصاد، يحدد مسار التطور المستقبلي حسب احتياجات المجتمع. والدولة قادرة على تقديم نظام للتحفيز يسمح بتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور في

خطة الدولة المركزية. ولكن ليس للدولة أن تجبر القطاع الخاص على القيام بدور محدد. من هنا تظهر أهمية نظام الحوافز، باعتباره الوسيلة الأنسب لتحقيق الخطة الاقتصادية، من خلال تحفيز القطاع الخاص للاشتراك فيها. وداخل التخطيط المركزي، سيكون هناك مشروعات مهمة، لا يقدر عليها القطاع الخاص، ويمكن أن تقيمها الدولة. والغالب أن الدولة عندما تملك مشروعا، لا يفضل أن تديره، فيصبح لها حق الملكية فقط دون الإدارة. وهنا يتم استثمار المال العام في مشروعات ضرورية لم يقدر عليها القطاع الخاص. والمعنى المحدد هنا، أن دور الدولة في الاستثمار هو دور تكميلي للقطاع الخاص، وليس دورها الأساسي. بالطبع على الدولة دور أساسي في الاستثمار في المرافق العامة، وفي استخراج الثروات المعدنية، وهذه كلها تقع في إطار الملكية العامة. ولكن دور الدولة في الاقتصاد الإنتاجي أو الزراعي أو التجاري، هو فقط دور حسب الحاجة، ولنجاح التخطيط المركزي، أي كما قلنا هو دور تكميلي. وهو ينتج من أهمية وجود خطة مركزية عامة، تضع تصورا للوضع الاقتصادي في المستقبل، بما يسمح بتطوير الاقتصاد

وتحقيق التقدم. لهذا نتوقع أن يكون دور الدولة في بناء البنية الاقتصادية اللازمة للتطور والتقدم، كبيرا نسبيا في مراحل التراجع الاقتصادي، ويقل كلما تحقق قدر ملحوظ من التقدم في المجال الاقتصادي. فالدولة تقوم بدور لتنشيط الوضع الاقتصادي، وحل الأزمات، تحقيقا للغاية الأكبر وهي تحقيق التطور والتقدم. ولكن هذه الأدوار تظل مرحلية وللضرورة، وانتهاء هذه الأدوار يكون دليلا على اكتمال بناء بنية اقتصادية قوية. بهذا يتبلور دور الدولة المنظم، وهو تصور مهم، ويختلف عن الدولة المنسحبة وعن الدولة المتدخلة. فالدولة المنظمة، هي التي ترعى مشروع التقدم الاقتصادي، وتعمل على إنجاح هذا المشروع، مما يعظم من دورها أحيانا، ويقلل من دورها أحيانا أخرى. وبهذا تكون الدولة، وأيضا النظام السياسي، في موقع المسئولية. فالدولة مسئولة عن الحالة الاقتصادية العامة، وعليها القيام بتلك المسئولية، لتحقيق التقدم، وأيضا تحقيق العدل. وهنا تصبح الدولة هي المنظم، الذي يؤدي دوره في وجود سوق منظم. فإذا كانت النظرية الرأسمالية قد قامت على أفكار أدم سميث، والتي ترى أن قوانين العرض والطلب تمثل اليد الخفية التي

تنظم السوق. فإن الاقتصاد المنظم، والقائم على قيمة العدل حسب الرؤية الحضارية الإسلامية، يؤسس لسوق حر، تقوم فيه الدولة بدور اليد الخفية التي تنظم العلاقة بين العرض والطلب، وتمنع أي استغلال أو احتكار، كما تمنع أي خلل حاد في العرض والطلب، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية. لذا نقول: أن الدولة الحارسة، والتي تحمي العدل، تقوم بدور منظم السوق والاقتصاد، وهي ليست دولة متدخلة، وأيضا ليست دولة منسحبة، بل هي منظم يقوم بدوره في تنظيم علاقات السوق، ويقوم بدوره في توجيه حركة السوق نحو التطور والتقدم. ومن الضروري تحديد القيم الأساسية التي تقوم عليها المنظومة الحضارية الإسلامية في المجال الاقتصادي. وهو أمر يتحقق من خلال التوافق العام على الرؤية الحضارية الإسلامية، ولكن هناك العديد من المفاهيم التي تبدو وأنها تعبر عن الرؤية المتفق عيها، أو التي سادت لدى الأطروحة الإسلامية. ومن تلك القيم، قيمة العمل؛ حيث يتضح أن الرؤية الإسلامية تقوم أساسا على تحقيق قيمة العمل، باعتبار أن العمل هو المنتج للربح. وكل ربح بلا عمل، ينظر له بنظرة سلبية. وتلك قضية مهمة. فالعمل هو

الذي ينتج الربح، لأنه ينتج النشاط الاقتصادي المفيد. وكل نشاط اقتصادي أو مالي لا يقوم على العمل، يعتبر نشاطا ثانويا مضرا، أو طفيليا. وتلك الرؤية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في الحكم على أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة.. ففي كل نظام اقتصادي هناك أنشطة منتجة، ولكن بجوار هذه الأنشطة، هناك أنشطة غير منتجة أو طفيلية، وهي في الغالب أنشطة مالية صرفة، وتحقق ربحا دون أن تنتج عملا أو تنتج نشاطا.= لذا نجد الرؤية المجتمعية السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية، تفرق بين الغني الذي يكون ثروته من العمل والنشاط الاقتصادي، وذلك الذي يكون ثروته من أنشطة طفيلية تقوم على المضربات المالية أو العقارية أو غيرها. حيث يغلب على الناس رؤية مفادها، أن المال الناتج من الجهد والعمل، هو مال شريف، أما المال الذي يتحقق فجأة وبأرباح هائلة، ودون نشاط، فهو في الغالب مال إما غير شريف، أو ينطوي على قدر من الاستغلال..فالقاعدة الأساسية هنا، أن العمل ينتج مالا، ولكن المال لا ينتج مالا. من خلال أهمية دور العمل في النشاط الاقتصادي، تظهر قضية مهمة، نتصور أنها تمثل جوهر

الفكرة الاقتصادية الإسلامية. وهي فكرة العلاقة بين عائد المال وعائد العمل، في أي نشاط اقتصادي. فأي نشاط إنتاجي، يحتاج إلى رأس مال وإلى عمالة. وجزء من عائد هذا النشاط، يذهب إلى أصحاب رأس المال، وجزء آخر يذهب إلى العمال. والقضية المهمة هنا، هي كيفية وضع قواعد تجعل عائد رأس المال من النشاط، لا يجور على عائد العمالة من النشاط. وتلك القضية ليست بسيطة، فهي تحتاج إلى قواعد تحدد الوضع المثالي لعائد العمل وعائد رأس المال في كل نشاط، ومن ثم علاج أي خلل يحدث في النشاط الاقتصادي، من خلال شرائح الضرائب التجارية والصناعية، والتي يمكن أن تتيح حوافز لصاحب العمل، ليوسع في توزيع الأرباح على العاملين، بصورة تحقق العدالة بين عائد المال وعائد العمل. والدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام علاقة عادلة بين عائد المال، وعائد العمل، مع غيرها من المؤسسات النقابية والمهنية. فتأسيس تلك العلاقة العادلة، يمثل جوهر قيام الاقتصاد العادل. وليس من السهل إقامة اقتصاد عادل، خاصة وأن الصور الغالبة عن الاقتصاد خاصة الرأسمالي، توحي بأن العدل في النشاط

الاقتصادي مستحيل. ولكن النظام الاقتصادي المتوازن، هو الذي يقوم على العدل. خاصة وأن النظام الرأسمالي، والذي يقوم على قدر من الاستغلال، استطاع أن يستمر لأنه انتقل من مرحلة استغلال أصحاب العمل للعمال، إلى استغلال العمالة في الدول الفقيرة والنامية، إلى استغلال ثروات الدول الأضعف. حتى بات الاستغلال، كمصدر لتراكم الثروة في النظام الرأسمالي، يتم حمايته من خلال القوة العسكرية، وممارسة الاحتلال العسكري والهيمنة السياسية على الدول الأضعفنقصد من هذا، أن الاقتصاد القائم على الاستغلال ينتج حضارة استعمارية. ولكن الاقتصاد القائم على العدل، هو الذي يحقق النمو والتطور، دون التعدي على حق الآخرين، ودون استغلال الطرف الأضعف في العملية الاقتصادية، أو الطرف الأضعف في العلاقات الدولية. .

دور الدولة في الاقتصاد الاسلامى

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي ، وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوبا وهدفا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبمقتضى هذا النظر يخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجهه لإرادة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع غير أن هذا الخضوع مقيد بتحقيق الغاية الكبرى التي يستهدفها الإسلام وهي العدالة الاجتماعية من خلال فكرة التوازن الاجتماعي .

ومتي كانت العدالة الاجتماعية هي الغاية الكبرى التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها فإن كل الأساليب والوسائل التي من شأنها إدراك هذه الغاية تعتبر من قبيل إدراك المصلحة العامة التي يجب على ولي الأمر أو من يمثله العمل على تحقيقها وقد منحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر سلطات تقديرية واسعة لتمكينه من إدراك العدالة الاجتماعية على الوجه الذي رسمه الشارع.

وتنقسم السلطات إلى نوعين:

سلطات غير مباشرة تنظيمية ورقابية ، تبيح لولي الأمر التدخل في الحياة الاقتصادية.

سلطات مباشرة إنتاجية وتوجيهية ترمي إلى القيام بمهام الإنتاج في بعض الفروع الإنتاجية ، وتوجيه الإنتاج في فروع إنتاجية أخرى بالصورة التي تتفق ومصلحة المجتمع .

أولا : التدخل غير المباشر للدولة :

مظاهر التدخل غير المباشر عديدة ومتنوعة منها ما هو تنظيمي ورقابي ومن ذلك ما يلي .

تدخل الدولة لتنظيم العمل ومراقبة ومنع الوسطاء الذين يستمدون كسبهم من جهل الجمهور لثمن السلعة فيحققون أرباحا غير مبررة من فروق الأسعار. ويبدو تدخل الدولة أيضا في منع الاحتكار وتسعيرة السلع التي تقوم حاجة جمهور الناس لها ، . وقد تقتضي المصلحة العامة إزالة ملكية عقار أو منقول أو إكراه صاحبه على تقديمه للاستثمار.

وأجهزة التدخل في هذه الميادين التنظيمية والرقابية هي ولاية الحسبة، ولها موظفون يتولون أمرها في كل قطر إسلامي والقضاء الذي له التدخل في العديد من الميادين السابقة وفي حدود اختصاصه

النوع الثاني من التدخل غير المباشر فتبدو أهم مظاهره في السياسة المالية للدولة الإسلامية . والحق أن مالية الدولة الإسلامية احتلت موضعا رئيسيا من الاقتصاد الإسلامي ، وظلت إلى زمن بعيد محركا لهذا الاقتصاد ومصدرا لقوته .

فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسسا ومبادئ تجاوزت أحدث النظم الوضعية في الجباية والإنفاق إذ اعتمد مبدأ تعدد الضريبة ، ففرض الزكاة كضريبة مستقلة تتناول الأموال جميعا النقدية منها والعينية

كما فرض الخراج كضريبة على الأرض الزراعية والعشور كضريبة غير مباشرة على الصادرات والواردات . أما بالنسبة إلى الإنفاق فقد اختطت الشريعة الإسلامية سياسة إنفاقية هادفة اتسمت بالمرونة والعدالة ومكنت من خلال الممارسات في تطوير المجتمع المسلم والارتقاء به.

وبحلتنا لمالية الدولة في الاقتصاد الإسلامي سوف يتناول زاويتين رئيستين : زاوية الجباية وزاوية الإنفاق.

1/ النظام الجبائى الإسلامي :

لعل أهم ما يمتاز به الفكر الإسلامي المالي هو الاستقاء المباشر من الشريعة الإسلامية ، فقد تضمنت أحكاما عامة آمرة تتصل بتنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها على نحو لا تعرفه المجتمعات من قبل ونصت منذ البداية على فرض ضريبة مباشرة على الدخل وهي الزكاة يلتزم كل مسلم امتلك قدراً محددا من الدخل المالي بأدائها كما نصت على الجزية

التي يؤديها غير المسلم في مقابل ما تبذله الدولة المسلمة لحمايته وأيضا في نظير إعفائه من أداء الزكاة والخدمة العسكرية ، وفي نظير حماية الدولة الإسلامية للبلد.الذي يعيش فيه أما الخراج فقد فرضته الشريعة الإسلامية كضريبة عقارية على الأرض الزراعية في الأقاليم التي فتحها المسلمون .

وفي مجال الضرائب غير المباشرة هناك العشور التي تفرض على الواردات إلى البلاد الإسلامية وإلى جانب هذه الأنواع المختلفة من الضرائب نصت الشريعة الإسلامية على بعض مصادر الإيرادات العامة الأخرى كخمس الغنائم وما يعثر عليه من الركاز والمعادن وتركة من لا ورث له ومال اللقطة والمال الذي لا مالك له ، وأخيرا كل ما صولح عليه المسلمون ويجيز الفقه الإسلامي للأمام أن يفرض من الضرائب الدائمة أو المؤقتة ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال المسلمين.

2/نفقات الدولة الإسلامية :

تشير الفرائض المالية المتعددة للدولة إلى أهمية موارد الدولة الإسلامية وتنوعها أن هذه الأهمية وهذا التنوع يرتبط

بالمهام الجسام التي ألقاها التشريع الإسلامي على عاتق الدولة في العديد من الميادين، وقد استلزمت هذه المهام نفقات كبيرة لتحقيقها . والهدف الأسمى الذي يرمي الإسلام إلى إدراكه من هذه النفقات هو تحقيق العدالة التوزيعية بوجه خاص والعدالة الاجتماعية بوجه عام ومن هنا استهدفت السياسة المالية للدولة التأثير على الإنتاج والتأثير على التوزيع من خلال سياسة إنفاقية هادفة .

فالدولة لا تقتصر وظيفتها على القيام فقط بالأعباء التقليدية كإقامة العدل والسهر على الأمن الداخلي وتهيئة الحماية ضد الاعتداء الخارجي كما كان الشأن في الدول الغربية إلى مطلع القرن العشرين . بل تتعدى مسؤولياتها كل هذه الأعباء لتشمل أعباء جديدة ، إذ تقوم بعدد من الوظائف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ،وكذلك النفقات الاجتماعية والتعليمية والصحية والضمان الاجتماعي .

ثانيا : التدخل المباشر للدولة :

قبل أن نحدد المجالات التي يجوز للدولة التدخل فيها نقول متي تتدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي وما هي حدود ذلك التدخل ؟.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في عدة حالات :

أ/ تـدخل الدولــة إذا اثبـت أن الأفـراد عـاجزين عـن القيـام بالنشـاط الاقتصـادي أو يقصـرون فيـه أو معرضـون عنـه كمـد السكك الحديدية أو إقامة الصناعات الثقيلة، وكل ما تتعلق به حاجــة النــاس مــن الصــناعات والمهــن ،فـإن للدولــة عنــد الضرورة إجبار من يحسن ذلك عن إن امتنع عن القيام به .

ب/ إذا انحـرف النشـاط الاقتصـادي عن الأصول الشرعية أو أضــر بالصــالح العــام للمجتمــع كإنتــاج الخمــور وإقامــة المؤسسات والبنوك الربوية .

ج/ إذا أرادت الدولـة أن تحقـق قـدرا مـن التنميـة الاقتصـادية لرفع مستوى المعيشة والرفاه العام لأفراد المجتمع

د/ في الحالات الاستثنائية كالحروب والمجاعات والحوائج .

من هنا نرى تدخل الدولة لـه مدى ، فلا يطلق للدولـة العنـان بالتـدخل لمجـرد شـهوة ، فالتـدخل لـيس مصـادرة أو منافسـة الأفراد ، وإنما من أجل المصالح العامـة دون مسـاس بحقـوق الأفراد الشرعية، إلا إذا تعارضت مصلحة الفرد مـع مصلحة الجماعة وحتى يكون تدخل الدولة مشروعا فقد وضع الشرع الضـمانات الكافيـة التـي تكفـل عـدم تجـاوز التـدخل لأهدافـه

المشروعة ومن أهم هذه الضمانات : شرعية الحاكم وهي عقد البيعة الذي يبرم بين الحاكم والأمة، وعدالة الحكم ، وخضوع الدولة لأحكام الشريعة الإسلامية خضوعا مطلقا لا استثناء فيه .

مجالات تدخل الدولة :

1/ في مجال التصرفات الفردية : فالدولة لا تدخل في التصرفات الفردية إلا إذا انحرفت هذه التصرفات عن الجادة أو عندما تشعر الدولة بأن الفرد لا يحترم الجماعة ، أو أنه يعمل ويتصرف بما يلحق الضرر بالجماعة وفي هذه الحالة تتدخل الدولة لمنع الضرر عن الناس فهناك بعض التصرفات التي تعتبر في نظر الإسلام من الأعمال الضارة بالمجتمع كالربا والغش والاحتكار والإسراف والاستغلال ومجموعة من البيوع المحرمة المنهي عنها.

2/ في مجال العمل : تتدخل الدولة بمنع العمل المحرم شرعا كالبغاء والفجور والقمار وصناعة الخمر ، وأعمال الشعوذة والسحر ، وغير ذلك مما هو محرم في الشريعة الإسلامية . كما تقوم الدولة بمراقبة الأعمال الجائزة شرعا عن طريق

ولاية الحسبة التي تهدف إلى مراقبة الأسواق وسير العمل فيها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية .

ويجوز للدولة ـ إذا دعت الضرورة إلى ذلك ـ أن تجبر بعض أهل الصناعات على القيام بما يحتاجه الناس من صناعتهم مقابل أجر المثل .

3/ في مجال الملكية : تمنع الدولة الطرق غير المشروعة في الكسب كالربا والقمار والرشوة والعقود الباطلة المشتملة على الغرر والغبن الفاحش . كما تقوم الدولة بمنع الأعمال الضارة بالمجتمع بشكل عام كالاحتكار ونحوه . ويجوز للدولة ـ عند الحاجة ـ أن تتدخل في فرض الأسعار وتحديد مقدار الربح ، وذلك عندما تستدعيه الضرورة العامة وحماية مصالح الجماعة .وقد تقتضي المصلحة المحققة إزالة ملكية إنسان في مقابل ثمنها العادل وبصفة عامة يجوز للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية واتخاذ ما تحقق به مصالح الناس في أمور معاشهم كتنظيم بعض المهن ووضع اللوائح المنظمة لبعض القطاعات كالزراعة والصناعة ووضع القواعد العامة للتصدير والاستيراد والمراقبة عليها وغير ذلك ومع ذلك فإن تدخل الدولة له مدى فلا يطلق للدولة

العنــان بالتــدخل لمجــرد شــهوة أو نــزوة ، فالتــدخل لــيس مصادرة أو تأميما أو منافسة للأفراد والمؤسسات أو فرض اتجاه معين ، وإنما من أجل الصالح العام دون المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم المشروعة ، فالتدخل له حدود كما أن هناك مجالات لا يجوز للدولة التدخل فيها مثل فرض نظام اقتصادي واجتماعي محرم ،أو المنع مما أحل الله أو الإضرار بمصالح الأمة .

خـــاتمة

نخلص كل ما سبق أن الإسلام قد وضع إطارا عاماً للسياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية يقوم على فلسفة الوسيطة والاستناد إلى مبادئ عامة أخصها مبدأ التوجيه الاقتصادي ومبدأ التوازن الاجتماعي .وخلص البحث إلى قواعد عديدة يمكن أن يبنى عليها بحق نموذج إسلامي رائد في التنمية الاقتصادية .وواقع التخلف الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم لا ليدعوا إلى وقفة تأمل ومراجعة يعاد من خلالها النظر في المطبق من نماذج التنمية الاقتصادية في ربوعه .فهذه النماذج في غالبها مستورة منقولة سواء من الشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي . وبالتالي فقد صيغت مقوماتها على أساس الأوضاع الهيكلية للبلد الأم ومتى كانت هذه الأوضاع مختلفة متباينة في النوع والدرجة من بلد إلى آخر ، بل ومن إقليم إلى آخر داخل الدولة كان من الطبيعي أن يؤدي نقلها وتطبيقها في بلد آخر أو في إقليم آخر إلى نتائج سلبية ، إذ عاشت هذه النماذج في التطبيق غريبة كل الغرابة عن الواقع الهيكلي للدولة الإسلامية التي أخذت بها لأن النقل

لم يتناول في الواقع سوى الجانب المادي من النموذج (أي تنظيماته ووسائله) دون الجانب المذهبي ، لأن هذا الجانب الأخير لا يمكن أن يتناوله الاستيراد والنقل .وهكذا انقطعت الصلة العضوية بين النموذج وأصوله الفكرية والمذهبية ، تلك الأصول التي كانت ثمار تطور فكري طويل أسهمت في تكوينه عوامل عديدة من فلسفية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية وغيرها إن استبعاد الأخذ بنماذج التنمية الاقتصادية المعمول بها في دول الغرب الرأسمالي أو دول الشرق الشيوعي يقوم على مبدأ أساسي أكدته التجارب التاريخية وهو أن حلول مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لايمكن أن تصنع في الخارج . فالتخلف ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية لا بد وأن تجد علاجها في واقع البلد المتخلف ذاته . ومن هنا كانت الأصالة الفكرية شرط ضروري ولازم لانطلاق عجلة التنمية .فصياغة نماذج تنمية جديدة بعيدا عن المؤثرات الإيديولوجية المستوردة تعتبر في يقيننا الواجب الأول الذي يقع على عاتق كل مسؤول عن التنمية في البلد المتخلف وهنا تفرض النظرة الإسلامية

سـلطانـها علـى اعتبـار أن الإسـلام تـراث فاعـل تمتـد رؤاه الفلسفية إلى أعماق الواقع الاجتماعي والاقتصادي

الخلاصة

الاقتصـاد المـنظم هـو الاقتصـاد القـائم علـى قيمـة العـدل، أي الاقتصـاد الـذي يحقـق العدل فـي علاقـات السـوق، كمـا يحقـق العدل فـي العلاقـة بـين صـاحب رأس المـال والعامـل. والدولـة هـي مـنظم لهـذا الاقتصـاد، والـذي يقـوم علـى إطـلاق حريـة النشاط الاقتصـادي، ولكـن طبقـا لقواعد تحـافظ علـى حق كـل الأطراف المشـاركة فيـه. والاقتصـاد العـادل يقـوم أساسـا علـى حمايـة حـق المجتمـع، وحـق الأمـة، أي حـق الجماعـة، فهـو يحمـي الجماعـة مـن أي اسـتغلال تتعـرض لـه، أو أي وضـع احتكاري يلحق بها ضررا. وبهذا يتم حماية الطرف الأضعف فـي العمليـة الاقتصـادية، وأيضـا حمايـة حقـوق الأمـة، وحقهـا في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

. أهـم مـراجع البحث

1) الاقتصـاد الإسـلامي ـ مقوماتـه ومناهجـه / د. إبـراهيم دسـوقي أباظـه دار لسـان العـرب /لبنـان / منشـورات يوسـف خياط

2) مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام / د. سعيد سعد مرطان / مؤسسـة الرسـالة / بيـروت / الطبعـة الأولـى 1406ه ـ 1986م

3) النظـام الاقتصـادي فـي الإسـلام / محمـود بـن إبـراهيم الخطيب / مكتبة الحرمين / الرياض / الطبعة الأولى 1409ه ـ 1989م

4) النظام الاقتصادي في الإسلام / د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر / دار المجمع العالي / جدة 1399ه ـ 1989م

5) مـن مبـادئ الاقتصـاد الإسـلامي / محمـود بـن إبـراهيم الخطيب / دار طيبة / الرياض / 1409ه ـ 1989م

6) النظريـة الاقتصـادية فـي الإسـلام / فكـري أحمـد نعمـان / المكتـب الإسـلامي بيـروت / الطبعـة الأولـى 1405ه - 1985م /دار القلم / دبي
7) النظرية الاقتصادية في منظور إسلامي / د. شوقي أحمد دنيـا / مكتبـة الخريجـي الريـاض / الطبعـة الأولـى 1409ه - 1989م
8) المذهب الاقتصادي الإسلامي / د. عدنان خالد التركماني / مكتبة السوادي / الطبعة الأولى 1411ه - 1990 م
9) أصول الاقتصاد الإسلامي / د. توفيق يونس المصري / دار القلم دمشق / الطبعـة الأولـى 1409ه - 1989م / الـدار الشامية بيروت
10) الاقتصـاد فـي الإسـلام / حمـزة الجميعـي الـدموهي / دار الأنصار / مصر الطبعة الأولى 1399ه - 1979م
11) المـذهب الاقتصـادي فـي الإسـلام / د. محمـد شـوقي الفنجـري / دار الصـحوة / القـاهرة الطبعـة الأولـى 1405ه 1985م
12) التفكير الاقتصـادي فـي الإسـلام / د. خـال عبـد الـرحمن أحمد / لم يكتب الطابع ولا تاريخ الطبع

13) الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) أشرف على ترجمته إلى العربية : د. منصور إبراهيم التركي / المكتب المصري الحديث / الإسكندرية
14) النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه) د. محمد أحمد العساد ود. فتحي أحمد عبد الكريم . مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الثانية 1397ه - 1977م /
15) موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة / د. محمد عبد المنعم الجمال / دار الكتاب المصري / القاهرة الطبعة الأولى 1400/هـ - 1980م / دار الكتاب اللبناني / بيروت 16) مبادئي الاقتصاد / د. محسون بهجت جلال / مؤسسة الأنوار / الرياض / الطبعة الأولى 1389ه - 1969م

التوازن الاقتصادي Economic Balanceفي

الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظاهرات الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادةً أو نقصاناً تأثر غيرها تلقائياً أو عمداً تأثراً بعلاقة السببية أو تأثيراً فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها.

المؤلف